دكتور على عبد اللطيف

القوى الاجتماعية فى مصر وتطـــورها

(١٨٨٢ - ١٩١٩)



القوى الاجتماعية فى مصر وتطـــورهـا

(١٨٨٢ - ١٩١٩)

د. على عبد اللطيف
كلية التربية - جامعة عين شمس

مكتبة الأنجلو المصرية
١٦٥ شارع محمد فريد

بطاقة فهرسة

فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة المصرية العامة لدار الكتب والوثائق القومية ، إدارة الشئون الفنية .

عبد اللطيف ، على

القوى الاجتماعية فى مصر وتطورها : ١٨٨٢–١٩١٩/

على عبد اللطيف . – ط١ . –

القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ٢٠٠٦ .

٣١٧ ص ، ١٧× ٢٤ سم

١- مصر – الأحوال الاجتماعية أ- العنوان

رقم الإيداع : ٥٥٦٢

ردمك : ٩-٢٢٣٠-٠٥-٩٧٧ تصنيف ديوى : ٣٠٩,١٦٢

المطبعة : محمد عبد الكريم حسان

النـاشـر : مكتبـة الانجلـو المصريـة

١٦٥ شارع محمد فريد

القاهرة – جمهوريـة مصر العربيـة

ت : ٣٩١٤٣٣٧ (٢٠٢) ؛ ف : ٣٩٥٧٦٤٣ (٢٠٢)

E-mail : angloebs@anglo-egyptian.com

Website : www.anglo-egyptian.com

إهـــــــداء

إلى زهرة عمرى ورحيق حياتى

إلى إبنتى وقرة عينى / ريم

مقـــدمة

تتناول هذه الدراسة القوى الاجتماعية فى مصر وتطورها من عام ١٨٨٢ إلى عام ١٩١٩ ، أى من الاحتلال البريطانى لمصر إلى قيام ثورة ١٩١٩ والتى شاركت فيها كافة قطاعات المجتمع المصرى . وتعتبر هذه الفترة من الفترات التاريخية المهمة التى مرت بها مصر ؛ فعلى أثر الاحتلال البريطانى لمصر بدأت أسس التشكيل الاجتماعى لمصر تتضح وذلك من خلال تلك السياسات التى اتبعها البريطانيون فى سبيل سيطرتهم على مقدرات الأمور فى مصر ، والتى ساهمت بقدر كبير فى إيجاد نوع من الحراك الاجتماعى بين الطبقات الاجتماعية . ففى القمة وجدت الطبقة الحاكمة القائمة على ارستقراطية الأرض التركية – المصرية ، وفى القاعدة بقيت فئات الفلاحين وأرباب الحرف ، على حين برزت طبقة وسطى جديدة من أهل المهن والموظفين، وتوزع صغار رجال الدين وكبارهم بين الطبقتين. أما البرجوازية الصناعية والتجارية فإن احتكارات محمد على الصناعية والتجارية قد عرقلت نموها ؛ وذلك بسبب تجميد الأوضاع باستثناء التجار ورجال الأعمال الأوروبيين .

وينقسم موضوع الدراسة إلى تمهيد وثمانية فصول ..

فقد تناولت فى التمهيد تجربة محمد على الاقتصادية وما أحدثته من تغييرات فى شكل القوى الاجتماعية ، فضعفت طبقة المماليك وتدهورت طبقة المشايخ واختفى دورها السياسى ، وضعفت فئة التجار والحرفيين ، وظهرت فئة جديدة هى فئة المثقفين والمشتغلين بالجهاز الحكومى . ثم تناولت رصد القوى الاجتماعية بعد فترة حكم محمد على والتطورات التى طرأت عليها بسبب سياسات كل من سعيد وإسماعيل باشا .

وفى الفصل الأول : تناولت طبقة كبار الملاك وذلك بدراسة البناء الاجتماعى لهذه الطبقة وسياسة الاحتلال فى تدعيمها وتوسيع ملكيتها عن طريق بيع أراضى الدائرة السنية وأراضى الدومين وأراضى الدولة وذلك بمنح التسهيلات

لكبار الملاك والتى تمكنهم من شراء هذه الأراضى ، وأيضاً عن طريق اتباع نظام التخصص الزراعى بزراعة القطن الذى كان له عائد كبير وأدى إلى تراكم الثروة فى أيدى كبار الملاك وشراء مزيد من الأراضى ، بالإضافة إلى مشروعات الرى التى هدفت إلى صالح هذه الطبقة . وتناولت دور كبار الملاك فى الحياة السياسية والاجتماعية فى المجتمع المصرى . إلى جانب دراسة مكونات فئة متوسطى الملاك ودورهم فى المجتمع ، ودراسة موقع مشايخ القرى والعمد فى الريف المصرى وموقف سلطات الاحتلال من وظيفة العمد ومحاولة الحد من سلطاتهم وبخاصة من الناحية القضائية. ثم موقف هذه الفئات من الثورة المصرية عام ١٩١٩ .

أما الفصل الثاني : فقد تناولت فيه تكوين الرأسمالية التجارية والصناعية وسبب إحجام المصريين عن اقتحام المجال التجارى والصناعى ، وأيضاً الأزمة الاقتصادية عام ١٩٠٧ وأثرها على كافة قطاعات المجتمع المصرى وإنشاء الغرفة التجارية . وفى المجال الصناعى أظهرت سبل محاربة الإنجليز لاقامة الصناعة فى مصر ، وتطور الرأسمالية الوطنية المصرية خلال الحرب الأولى وتتويجها بإنشاء بنك مصر عام ١٩٢٠ .

وفى الفصل الثالث : تحدثت عن الموظفين ، ودرست الوظيفة الحكومية فى مصر ، ومكانة الموظف الحكومى ، والعناصر التى تشكل الجهاز الإدارى المصرى ثم سياسة الإنجليز فى السيطرة على الإدارات المصرية من خلال تعيين الأوروبيين فى الوظائف الكبرى ، كما تناولت الآثار الاجتماعية للوظيفة الحكومية ودور الموظفين فى الحياة السياسية لمصر .

أما الفصل الرابع : فكان عن رجال الدين والطرق الصوفية . وفيه وضحت مكانة علماء الدين فى المجتمع المصرى وتصنيفهم ثم تناولت نشأة التصوف والتى أخذت صفة الحركة الاجتماعية المنظمة داخل المجتمع ، كذلك تنظيمات الطرق وآثارها الإيجابية والسلبية . وختمت الفصل بمشاركة رجال الدين فى ثورة ١٩١٩ ودورهم وتأثيرهم فى المجتمع المصرى .

وفى الفصل الخامس : درست فئة المثقفين من حيث المناخ العام للحركة الثقافية والفكرية التى أدت ظهورها ومحاولات انجلترا لإضعاف هذه الفئة، ثم تناولت عناصر الفئات المثقفة (المحامين – الأطباء – المهندسين – الصحفيين –

المدرسين)، وأخيراً دورهم الاجتماعى فى مصر، والذى يكمن فى استغلال قدرتهم على النقد المستمر لصالح تطور المجتمع ، كما أن لديهم القدرة على التغير الاجتماعى فى أى وقت من خلال اتجاهاتهم النقدية .

وفى الفصل السادس : تناولت طبقة الفلاحين ، ودرست فيها أحوال الفلاحين تحت ظروف الاحتلال البريطانى ، والعلاقة بين الفلاحين وكبار الملاك ، وموقفهم من سياسة الاحتلال ثم معاناتهم أثناء الحرب ومشاركتهم فى ثورة ١٩١٩ ، ثم تناولت دور الفلاح من خلال دوره فى المجتمع المصرى .

أما الفصل السابع : فتناول العمال من حيث العناصر المكونة للطبقة العمالية المصرية ، وبوادر الحركة العمالية ، وبداية العمل الجماعى ١٨٩٩ وأهم الاضرابات العمالية ، ووضحت دور العمال كطبقة اجتماعية فى فترة الحرب وما ترتب عليها من تكوين النقابات ثم مشاركتهم فى الثورة المصرية ، وفى ختام الفصل تناولت نتائج الحركة العمالية فى مصر والعقبات التى واجهتها .

أما الفصل الثامن والأخير : فكان تحت عنوان الطوائف والجاليات غير المصرية وفيه تناولت العناصر المكونة للطوائف والجاليات الأجنبية ، ودور الاحتلال فى تدعيم هذه الجاليات والامتيازات التى تمتعوا بها ، ثم مشاركتهم المصريين فى ثورة ١٩١٩ ، وكذلك دور الطوائف والجاليات غير المصرية فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع المصرى .

وقد اعتمدت فى هذه الدراسة على الوثائق البريطانية إلى جانب المذكرات المنشورة وغير المنشورة ومحفوظات مجلس الوزراء ووثائق عابدين ومحاضر جلسات مجلس شورى القوانين ومجلس النظار وأيضاً محافظ الأبحاث وأهمها محفظة ٤٢ وهى الخاصة بالفلاح المصرى من عهد محمد على إلى عهد إسماعيل باشا . يضاف إلى ذلك الدوريات التى تمثل أحد المصادر المهمة فى البحث وأهمها المقطم والمؤيد والجريدة والأهالى ووادى النيل واللواء والأخبار . وقد أفادتنى هذه الدوريات باعتبارها مرآة تعكس أوضاع المجتمع المصرى السياسية والاقتصادية والاجتماعية . كما اطلعت على العديد من المراجع العربية والأجنبية والمذكورة فى قائمة مصادر البحث .

ولايسعنى أولاً وأخيراً إلا أن أتقدم بعـــرفانى بالجمـيل لأستاذى الدكتور عبد العزيز سليمان نوار – تغمده الله برحمته – على ذلك الجهد الذى بذله معى أثناء إعداد هذه الدراسة التى ماهى إلا ثمرة لهذا الجهد .

كما أتقدم بشكرى لأستاذى الدكتور يونان لبيب رزق أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بكلية البنات لمعاونته الصادقة وملاحظاته وآرائه السديدة التى كان يبديها لى فيما يتعلق بموضوع الدراسة .

ولايفوتنى أن أتقدم بوافر الشكر والعرفان بالجميل للدكتور عبد الخالق لاشين أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بكلية الآداب ، وكذلك للأخ والصديق الدكتور أحمد زكريا أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بالكلية على مساعدته ومعاونته الصادقة .

والشكر كل الشكر للمؤسسات العلمية التى ساعدت على إخراج هذه الدراسة، وأخص بالذكر السادة العاملين بدار الوثائق القومية والدوريات ودار الكتب المصرية ومكتبة مجلس الشعب .. فإلى هؤلاء جميعاً أقدم شكرى وتقديرى .

وأخيراً فإن هذا مبلغى من العلم فإن أخطأت فمن نفسى، وإن أصبت فمن الله.

والله تعالى ولى التوفيق..

الباحث

تمهيـــد
القوى الاجتماعية فى مصر
من ١٧٩٨ إلى ١٨٨٢

القوى الاجتماعية فى مصر
من ۱۷۹۸ إلى ۱۸۸۲

يعتبر القرن التاسع عشر عصر الانتقال والتحول فى مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية فى مصر ، بعد فترة من التماسك والاستقرار لعدة قرون لم يتعرض فيها المجتمع لهزات عنيفة على المستويين السياسى والفكرى . فتحت السيطرة العثمانية التى بدأت عام ١٥١٧ احتكر العثمانيون المصدر الرئيسى للثروة وهو الأرض ، إذ اعتمد النظام الذى سار عليه العثمانيون فى مصر على الملكية المطلقة للأرض ، وكان السلطان يمنح أفراده والمماليك حق الانتفاع بها فى مقابل الضرائب التى يدفعونها[1] . وفقدت مصر مركزها الدولى باعتبارها ممراً ووسيطاً للتجارة الدولية ، وانتهى بها الوضع إلى عزلة اقتصادية وفكرية عن العالم الخارجى . وانحصر الإطار الفكرى فى مفاهيم وقيم تقليدية ، عبرت عنها الثقافة التى كانت سائدة فى الأزهر ، بعد أن كان مصدراً للاشعاع الفكرى فى العالم الإسلامى . وأدى كل هذا إلى إضعاف قدرة القوى المصرية على إحداث التغيير .

وأتت الحملة الفرنسية لتكون أداة تفجير للقوى الكامنة ، ولتساعد على التخلص من الجمود الذى ساد حتى مجيئها عام ١٧٩٨ ، وبدأ الإطار الفكرى يتعرض لعوامل التغيير ، وضعفت القوى السياسية القديمة (المماليك) وظهرت قوى سياسية تعبر عن طبيعة التغيرات المادية والفكرية الجديدة . فعلى الرغم من أنه لم يكن للحملة الفرنسية دور كبير فى تطوير الأوضاع الاقتصادية ، إلا أن آثارها الاجتماعية ظهرت بعد رحيلها ، وبقى التأثير القوى لها فيما ترتب عنها من نتائج سياسية وثقافية . وإن كان هذا لاينفى أن الفرنسيين خلال السنوات الثلاث التى قضوها فى مصر ، وضعوا بعض المشروعات للإصلاح الاقتصادى منها وضع نظام لتسجيل سندات «التمكين» الفردى ، ووضع قاعدة لتقدير ثمن الأرض من

---

(١) هيلين آن ريفلين : الاقتصاد والإدارة فى مصر ، ترجمة د. أحمد عبد الرحيم مصطفى ، مصطفى الحسن ، ص ٣٩ .

جديد على أن يدفع المنتفع بها رسما قدره ٢ ٪ من الثمن ، كما اعتنوا بالرى ، ودرسوا مجرى النيل ، وأنشأوا بعض مصانع المنسوجات والذخيرة ، هذا بالإضافة إلى أنهم وضعوا مشروعاً ينص على إعطاء جميع ملاك الأراضى الحرية المطلقة فى زرع أطيانهم كما يشاءون(١) .

وإذا كانت الحملة الفرنسية قد عجزت عن إحداث تغيير فكرى قوى لدى عامة الشعب - حيث كانت الأفكار والقيم القديمة لازالت قوية ومؤثرة فى عقولهم- إلا أنها أحدثت تأثيرات فكرية واجتماعية على الطبقات العليا ، فأضعفت هيبة المماليك وبرز دور المشايخ والتجار ، ومن ناحية أخرى لفتت الحملة النظر إلى أهمية العلوم الحديثة التجريبية وأساليب الدولة الحديثة . كل هذا ساعد محمد على على الاقدام بتجربته الاقتصادية وضمان مساندة قوى أكبر من المجتمع لها .

وقد تحولت الأوضاع الاقتصادية فى عهد محمد على إلى صورة مغايرة فى أسسها عما كانت فى العصر العثمانى ، فقد أهتم محمد على بتطوير الاقتصاد المصرى وذلك من خلال تطوير الزراعة – المصدر الرئيسى للثروة – الاهتمام بالصناعة ، وخاصة الصناعات الحربية وبناء السفن . وأحدثت تجربة محمد على الاقتصادية آثاراً اجتماعية واضحة ، فقد تميزت الأوضاع الاجتماعية فى عصره عن تلك التى سارت فى القرن الثامن عشر ، وإنعكست هذه التغيرات فى شكل القوى الاجتماعية ذاتها . وفيما يلى رصد للقوى الاجتماعية التى تشكلت فى هذه الفترة.

أولاً : طبقة الأتراك الجراكسة :

إختفت طبقة المماليك بسبب هزيمتهم العسكرية وإختفاء سلطتهم على الفلاحين ، تلك السلطة التى إستندت إلى وجود نظام الإلتزام الذى سمح لجزء من الفائض الزراعى بالتسرب من جيوب الدولة إلى جيوب شبه إقطاعيين ، وذلك معناه أن الدولة لا تتمتع بحق إمتلاك مجمل فائض الانتاج ، وفائض العمل الزراعى مما يؤدى إلى نمو طبقة اجتماعية يصطدم سلطانها بسلطان الدولة المركزية(٢) . ومن ثم خطط محمد على للتخلص من المماليك عن طريق إلغاء

---

(١) سعيد إسماعيل على : المجتمع المصرى فى عهد الاحتلال البريطانى ، ص ١٢٣ .

(٢) محمود عودة : الفلاحون والدولة . دراسة فى أساليب الانتاج والتكوين الاجتماعى للقرية المصرية ، ص ١١٤ .

نظام الإلتزام الذى قوض مركزهم الاقتصادى .

وحلت محل طبقة المماليك ، طبقة ارستقراطية ذات أصول عثمانية وشركسية ، احتلت كافة المناصب العسكرية ومعظم المناصب المدنية ، وغالباً ما كان الوصول إلى مراكز السلطة يتحدد بالأصل العرقى والروابط الشخصية والعلاقات مع الأسرة الحاكمة . وكانت واجبات المنتمين إلى طبقة الأتراك الجراكسة تتغير عدة مرات فى العام الواحد ، فقد يعين أحد الباشوات على مدى عام أو عامين فى وظائف متتابعة . وقد يعين مايقرب من خمسة مديرين بالمديرية الواحدة فى العام الواحد ، وبذلك لاتتحول المناصب الكبرى إلى مراكز للسلطة الشخصية .

وكان هذا التغيير الدورى فى الصفوة الحاكمة يخلق لديها وعيا واضحاً بتفوقها ، وشعرت الأغلبية التركية والجركسية فى تلك الصفوة بأنها تخصصت للحكم واعتقدت أنها وحدها التى تستطيع حكم مصر ، وأدى هذا الاعتقاد فيما بعد إلى تولد شعور بالإستعلاء على كل من انحدر من أصول فلاحية[١] وبدأوا يعاملون المصريين على أنهم قوم لا يرقون إلى مرتبتهم لا من حيث السيادة فقط بل من حيث القوة والسياسة أيضاً[٢] .

ومن ناحية أخرى كان لتسارع عملية إقطاع الأرض للأسرة المالكة والحاكمة وحاشيتها ، ومقربيها وخاصة من الأتراك والجراكسة ، وبالأخص فى عصر إسماعيل أثر فى تحويل مصر فى جزء كبير منها من إقطاعية حكومية واحدة إلى إقطاعيات خاصة متعددة . وكثيراً ما شملت هذا الإقطاعيات الممنوحة زمام قرى بأكملها. ومن هذه العملية كانت نشأة تلك العائلات الكبيرة التى عرفت بملكياتها الزراعية الشاسعة أو الضخمة[٣] .

وبالرغم من أن المصريين فى عهد محمد على وخلفائه قد ولجوا ابواب المدارس الحكومية الجديدة ، وأوفدوا ضمن البعثات العلمية فى أوروبا، إلا أنهم نادراً

---

(١) الكسندر شولش : مصر للمصريين . تعريب د. رؤوف عباس ، ص ٣٣ .

(٢) عبد اللطيف حمزة : العقدة الشركسية عند مدرسة الشيخ محمد عبده ، مجلة كلية آداب القاهرة، المجلد الثامن عشر ، ص ٥ .

(٣) جمال حمدان : شخصية مصر ، الجزء الثانى ، ص ٥٧٦ .

ماكانوا يشقون طريقهم بين صفوف الطبقة الحاكمة ، فأصبحوا يلعبون دور الخبراء والفنيين فى الإدارة ، بينما ظلت المناصب الخاصة بصنع القرار بيد الأتراك الجراكسة [١] . ومن ثم استغل الوطنيون المصريون فرصة قيام الثورة العرابية ليصبوا غضبهم نحو الطبقة التركية – المصرية الحاكمة . وكانت رغبتهم تحديد القوة السياسية والاقتصادية للإرستقراطية القديمة[٢] وإبعاد العنصر التركى رويداً رويداً عن كل الوظائف مثلما أبعد عن الجيش[٣] .

ثانياً : طبقة كبار الملاك (الذوات) :

مهد محمد على – بتدميره للطبقة القديمة التى كانت تسيطر على الأراضى وتستغلها فى ظل نظام الإلتزام – الطريق لظهور طبقة جديدة من الملاك ، ولكى يوفر التوازن لحكمه أخذ يجرب أشكالاً عديدة من حيازة الأرض ، الهدف منها جميعاً زيادة دخله[٤] . فقد نشأت الملكيات الزراعية الكبيرة من أشكال معينة لحيازة الأرض الزراعية ، فشكلت الأطيان العشورية (الأباعد والجفالك والأواس) الجانب الأكبر من الملكيات الزراعية . ولعبت أطيان (العهد) دورها فى توسيع ملكيات بعض الفئات فقد أجبر محمد على عام ١٨٤٠ الموظفين وكبار الضباط على دفع الضرائب المتراكمة على القرى التى هجرها أهلها تخلصاً من أعباء التجنيد والضرائب الباهظة معاً . وفى المقابل أعطيت لهم مساحات من القرى معفاة من الضرائب سميت (العهدة) . بالإضافة إلى أن كثير من الموظفين نالوا عند تقاعدهم مساحات من أراضى الوسية بدلاً من المعاش[٥] .

هذا إلى جانب الأبعاديات التى كانت تمنح من الحكام لبعض الموظفين والتى كانت تمثل البدايات التاريخية لنشأة الملكيات الكبيرة فى مصر . وعلى سبيل المثال

(١) ألكسندر شولس: المرجع السابق ، ص ٣٤ .

(2) Tignor : Modernization and British colnial rule in Egypt, 1882 - 1914, p. 150.

(3) J, Uinet : Letters d'Egypte, No. 72, 3April, 1882.

(٤) أحمد عبد الرحيم مصطفى : الأرض والفلاح فى عصر محمد على ، بحث مستخرج من كتاب الأرض والفلاح فى مصر على مر العصور ، ص ٢٦١ .

(٥) ألكسندر شولش: المرجع السابق ، ص ٣٩ .

فإن رفاعة الطهطاوى(*) يعد نموذجاً لهؤلاء المصريون الذين عملوا فى سلك الخدمة المدنية فى عهد محمد على وأصبح من كبار الملاك .

وفى الحقيقة أن العناصر الغالبة بين كبار الملاك من رجال الإدارة والجيش كانت عناصر فيها الأصول التركية والشركسية والألبانية بالأصول المصرية وإن كانت قد اشتملت أيضاً على عناصر مصرية خالصة . أما العناصر المصرية فقد ضمت أعيان الريف من رؤساء العائلات والعمد والمشايخ ومشايخ البدو الذين حصلوا على أبعاديات وعهد وكان لهم أواسى [١] . وضمت هذه الفئة أيضاً جانباً من علماء الأزهر ، فهم وإن كانوا قد أضيروا من الإصلاحات التى أدخلها محمد على ، إلا أن بعضهم قد حقق ملكيات كبيرة من جراء تلك التغيرات التى طرأت على حيازة الأرض ، وخاصة أولئك الذين ظلوا على علاقة طيبة بالأسرة الحاكمة[٢] .

وقد شهد عصر إسماعيل البناء الحقيقى لطبقة كبار الملاك بعد أن وضع بذرتها الأولى بإصدار اللائحة السعيدية عام ١٨٥٨ والتى وإن كانت قد أفادت الفلاحين بتمتعهم بحقوق الملكية ، إلا أن كبار الملاك كانوا هم المستفيدين من حقوق الملكية أكثر من غيرهم ، وكان إقرار هذه الحقوق فى صالحهم أكثر مما هو فى صالح الفلاحين ، فلم يكن حق الانتفاع بالأرض يمثل أى ميزة بالنسبة لهم نتيجة الضرائب المفروضة على أراضيهم ، والاستغلال الذى عانوا منه والذى كان يدفعهم فى أحيان كثيرة إلى هجرة أراضيهم والفرار منها [٣] هذا إلى جانب الهبات والاحسانات التى وزعها سعيد وإسماعيل على كبار الموظفين وقادة الجيش والأسطول والنظار وغيرهم [٤] بالإضافة إلى ارتفاع أسعار القطن أثناء الحرب الأهلية الأمريكية فكان مبلغ الـ ١٣,٥٠٠,٠٠٠ جنيه التى أكتتب بها لصالح ديون

(*) رفاعة الطهطاوى من أسرة فقيرة أنعم عليه محمد على بـ ٢٥٠ فدان فى طهطا ثم منحه سعيد ٢٠٠ فدان أخرى ، ثم إسماعيل باشا ٢٥٠ فدان ثالثة ، واشترى رفاعة ٩٠٠ فدان . وفى عام ١٨٨٠ كان ورثته مالكين لـ ٢٥٠٠ فدان .

(١) دار الوثائق القومية . محافظ أبحاث . محفظة رقم ١٣١ .

(٢) أحمد زايد : البناء السياسى فى الريف المصرى ، ص ٢٧٠ .

(٣) محمود عودة : القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع ، ص ١٢٤ .

(٤) عبد العظيم رمضان : صراع الطبقات فى مصر ١٨٣٧ – ١٩٥٢ ، ص ٦١ .

الخديو عام ١٨٧٤ خير دليل على مدى نمو الثروة لدى طبقة كبار الملاك[١].

وإزاء خلو مسرح الحياة السياسية من المنافسين ، نظر كبار الملاك إلى أنفسهم بإعتبارهم الطبقة المؤهلة للحكم ، ولم يجد إسماعيل بداً من التسليم بمشاركتهم له أعباء الحكم ولو بصورة ظاهرية . فقد رأى إسماعيل فيهم المعين والواقى له ، فأراد أن يقربهم ويشعرهم بحاجته إليهم ، ووقع نظره على زعماء الريف دون غيرهم ، وحرص على أن يكونوا مصريين ، فقد رغب أن يخلق طبقة من المصريين تسانده ويعتمد عليها حتى إذا اقتضى الأمر أمام المصريين أنفسهم[٢]، وما أن حل عام ١٨٦٩ إلا وقد أضحى أعضاء مجلس شورى النواب من الأعيان ، وكان منهم عدد كبير من العمد والمشايخ والذين خصصوا بعضاً من وقتهم للقيام ببعض الواجبات على الساحة الاجتماعية والسياسية دون انتظار لمكافأت مالية مقابل قيامهم بتلك الواجبات ، وأكسبتهم مراكزهم المهنية والاقتصادية مكانة اجتماعية عالية ، ومن ثم كانت صلاحيتهم للقيام بتمثيل الأهالى وكسب ثقتهم[٣] .

وعلى الرغم من ذلك فقد تأزمت الأوضاع بالنسبة لكبار الملاك وساءت حالتهم بإصدار قانون التصفية فى ١٧ يوليو ١٨٨٠ والذى ألغى دين المقابلة ، بالإضافة إلى ابطال رياض للسخرة - وإن كان ظاهرياً - والذى أثار ملاك الأراضى ، فقد كانوا يطبقون هذا النظام بكل قوة وجبروت على الفلاحين فى الوقت الذى كانوا لايدفعون البدلية للفلاحين الذين يعملون فى أراضيهم ، إلى جانب ما كان يتمتع به ملاك الأرض من الأجانب من امتيازات ، فهم لا يدفعون ضرائب اعتماداً على الامتيازات والمحاكم المختلطة التى كانت تحميهم . ومن ثم كان اشتراك كبار الملاك فى الثورة العرابية .

وقد تميز أفراد هذه الطبقة بميلهم إلى تقليد الغربيين فى أسلوب معيشتهم وإستهلاكهم ، دون أن يأخذوا عنهم عادتهم فى الادخار والاستثمار ، وفى العمل والانتاج على وجه الخصوص ، كما أنهم تنافسوا فى شراء الأراضى تاركين شئون

(1) Issawi, Charles : Egypt, an economic and Social analysis P. 17.

(٢) لطيفة سالم : القوى الاجتماعية فى الثورة العرابية ، ص ١٢٣ .

(٣) ألكسندر شولش : مصر للمصريين . تعريب د. رؤوف عباس ، ص ٤٣ .

التجارة والمال والصناعة للأجانب ، بل أن الكثيرين منهم لم يعط للأرض العناية الواجبة ، وفضلوا السكن فى المدن الكبرى ، تاركين الأرض للمستأجرين أو الوكلاء، يزرعونها بأساليبهم القديمة المتوارثة . وقنع أولئك الملاك بالحصول على أقصى مايستطيعون من إيجار باستغلال المنافسة بين المستأجرين ، وكذلك بين العمال الزراعيين ، ولا شك أن غيبة الملاك عن أراضيهم على هذا النحو كان من أهم أسباب العزلة التى عاشتها القرية المصرية ، كما كانت من أسباب الجمود الذى ساد الانتاج الزراعى[١] .

ثالثا : العمد والمشايخ :

من المحقق أن مشايخ القرى قد أضيروا من الإجراءات التى أدخلها محمد على ، فقد بدأ يفرض الضرائب على المسموح ، كما تأثر مشايخ القرى من جراء إلغاء نظام الإلتزام . فقد كان الشيخ يعمل وسيطاً بين الملتزم والفلاحين ، ويتولى توزيع الأرض التى يتركها أصحابها ، ومن الطبيعى أن يستفيد من هذه العملية كما كان بعض المشايخ يحتلون إقطاعات من أراضى الوقف التى فرض عليها محمد على الضرائب ، فضلاً عن أنهم كانوا يتلقون كثيراً من الهدايا والأموال من الملتزمين ، ولم يعد النظام الحالى يسمح لهم بالحصول على أى من هذه الأشياء .

غير أن هذه الإجراءات التى أضرت بمشايخ القرى لم تؤد بهم إلى إتخاذ موقف الصفوة الجديدة ، فلم تكن هذه الفئة مؤهلة بحكم موقعها الاقتصادى ، وتكوينها للقيام بهذا الدور ، ولذلك لم يكن عليهم إلا أن ينصاعوا لأوامر الباشا كما إنصاعوا من قبل لأوامر الملتزمين ، آملين فى أن يأتى العائد فى أى وقت وقد جاء هذا العائد عندما خصص محمد على - بعد مسح الأراضى - نسبة ٥ ٪ من أراضى كل قرية بحيث تعطى «كمسموح» للمشايخ معفى من الضرائب[٢] .

وقد تحددت وظيفة المشايخ بمقتضى اللائحة الصادرة بتاريخ ٣٠ مايو ١٨٣٧ على النحو التالى «لا ينبغى لمشايخ القرى أن يتعرضوا للفلاح بشيء غير المطالب الأميرية أى أن واجبهم مقصور على جباية الأموال المطلوبة منهم والاهتمام لحفظ الترع والجسور على يد الباشمهندسين وخدمة الأراضى الشتوية

(١) حسين خلاف ، التجديد فى الاقتصاد المصرى الحديث ، ص ٧٧ .

(٢) حسين فوزى النجار : أحمد لطفى السيد ، ص ٢٥ .

وجمع المطالب الأميرية بحيث توزع جميع مطلوبات الحكومة على القرى بنسبة مايصيب كل فدان منها وتطلب الأنفار بنسبة الموجود فى القرية منهم وتجبى النقود والمنتجات أيضاً على وجه العدالة بموجب الأقساذ المقررة»[١] .

ولاشك أن هذه اللائحة قد حدت من سلطة مشايخ القرى الذى كان لهم من قبل الحق فى القبض على الفلاح ومعاقبته بالجلد .

وبالرغم من ذلك فقد استمر شيخ القرية يمارس تأثيره السابق ، بحيث اعتبر القائد الأساسى فى القرية ، فهو الذى يحكم فى الخلافات ، ويعيد الفلاحين الهاربين، ويسلم المجرمين ، ويزود الموظفين بالمعلومات عن الفلاحين والأرض، ويقرر من يرث حق الانتفاع بالأرض بعد موت أحد الفلاحين[٢] كذلك كان مشايخ القرى مسئولون عن إحضار عمال الزراعة فى موسم الحصاد[٣] . وأيضاً حراسة المحاصيل[٤] كما كان من مهمتهم ملاحظة شئون الأباعد والأشراف على أمورها مقابل سدس المحصول الناتج منها على شرط أن «يكون تعيين وترتيب الخدمة اللازمين لزراعة الأبعادية على حسابهم»[٥] وفى المقابل كان للعمدة امتيازاته فهو يعفى من ضريبة خمسة أفدنة من ممتلكاته ومن السخرة ومن الجهادية عن نفسه وعن أبنائه . كما كانت سلطته القضائية غير محددة فحكمة لا مرد فيه[٦] .

أما عن التعيين فى مناصب العمد والمشايخ ، فقد كان أحياناً يستمر فى عائلة واحدة بالتعاقب الأرثى وكثيراً ما يكون فى القرية الواحدة أكثر من عائلة تتنازع ذلك المنصب . وكانت بداية التعيين ترشيحاً من الحكومة ونهايته إنتخاباً يجرى تحت إشراف مأمورى الأقسام والمراكز[٧] .

ولم يكن جميع العمد يدخلون فى زمرة أعيان الريف ، كما لم يكونوا من

---

(١) دار الوثائق القومية ، محافظ أبحاث ، ،حفظة رقم ١٣٧ ، وثيقة رقم ٧٤ .

(٢) دار الوثائق القومية ، محفظة الفلاح المصرى رقم ٢٨٨ وثيقة رقم ١ .

(٣) دار الوثائق القومية ، محفظة الفلاح المصرى مكاتبة رقم ٨٢٩ سجل تركى رقم ٩ .

(٤) دار الوثائق القومية ، محفظة الفلاح المصرى إفادة رقم ٧٣سجل تركى ١١ .

(٥) دار الوثائق القومية ، محفظة الفلاح المصرى .دفتر رقم ٥٦ تركى.

(٦)لطيفة سالم : المرجع السابق ، ص ١٤٠ .

(٧) نفس المرجع ، ص ١٤١ .

كبار الملاك ، فقد كان الكثير منهم يمتلك بضعة أفدنة من الأرض الزراعية ، فقد كان هناك تمايزاً كبيراً بين العمد تبعاً لدرجة الثراء وأوضاعهم الاقتصادية تعتمد على حجم وثروة القرية ككل [١] .

وقد ظل مشايخ القرى حلقة الاتصال بين الحكومة والفلاحين لما لهم من مركز اجتماعى تكون على مر الأيام ، إلى أن جاء سعيد فحد من سلطتهم وجعلها تحت سيطرة الحكومة ، وفرض عليهم تقديم أبنائهم للجهادية ، كما منع عنهم تحصيل الضرائب التى أوكلها للصيارفة ، وأصدر القوانين التى حدت من ثروتهم وفرض الضرائب على أراضيهم .

وعلى النقيض أعطى إسماعيل العمد كافة السلطات التى أوصلتهم إلى أعلى قمة النفوذ فى الريف ، فأنيط بهم تصنيف الأرض وتقييمها وبناء على رأيهم يتقرر نزع الأراضى للمنافع العامة ويقدرون الضرائب على أطيان الميرى المباعة للأفراد، كما أتاح اشتراكهم فى الإدارة والحكم الفرصة لشغل بعض مشايخ القرى وظائف أعلى فى الإدارة ، ووصل بعضهم إلى منصب مدير مديرية ، وعن طريق شغلهم للمناصب العليا وملكياتهم الكبيرة استطاعوا أن يجتازوا الحاجز الطبقى الذى يفصلها عن الطبقة العليا وأصبحوا فى عداد هذه الطبقة التى تعرف بالذوات[٢]. وهذا ما يسمى بالحراك الاجتماعى الصاعد بين الطبقات .

ومن خلال ذلك يتضح أن علاقة العمد والمشايخ بالحكومة المركزية لم تكن واضحة المعالم ، كما كانوا يستأثرون بسلطات كبيرة غير محدودة من قبل الإدارة المركزية ، كذلك كانوا يستغلون الفلاحين بشتى الطرق ، وعلى الرغم من عيوب نظام العمد العديدة فإنه كان الوسيلة الوحيدة لتوطيد دعائم الإدارة المركزية فى القرى . ومن ثم رسمت سلطات الاحتلال خطتها فى السيطرة على إدارة القرية المصرية ، بإخضاع عمد البلاد ومشايخها لسلطة الإدارة المركزية فى العاصمة من تبيان ما له من حقوق وما عليه من الواجبات .

---

(١) ألكسندر شولش : المرجع السابق ص ٤٨ .

(٢) على بركات : تطور الملكية الزراعية فى مصر ١٨١٣ – ١٩١٤ ، ص ١٨٣ .

رابعا : البــدو :

عمل محمد على على إدماج القبائل البدوية مع الفلاحين عن طريق تعيين مشايخهم فى وظائف حكومية لأول مرة ، فقد شغل الوظائف الأعلى من عمدة القرية بعض من الأعيان من أصل بدوى ومشايخ عرب من عائلات هامة كانت شبه مستوطنه مثل عائلة الأباظية والشواربية الذين اقتنوا الملكيات الزراعية الواسعة، ولذا كان من الصعب تمييزهم عن أعيان الريف(١) .

وقد نتج عن اشتغال بعض المشايخ فى الأعمال الإدارية الحكومية أن اضطروا إلى الإنتقال للإستقرار فى المدن ، هذا بالإضافة إلى أن آخرين قد استقروا فى مدن بالأقاليم كدليل على ارتقاء أوضاعهم الاجتماعية . وكان لانفصال حياة أعضاء القبيلة الآخرين أثر كبير فى تفكك الوحدة القبلية(٢) .

خامساً : رجال الدين :

ارتفعت مكانة رجال الدين فى القرن الثامن عشر ، لما لهم من نفوذ كبير على جماهير الناس ، فهم موضع احترامهم وتقديرهم وذلك لقيامهم برسالتهم الدينية وإشتغالهم بأمور الدين(٣) وكان العلماء بمثابة الجسر الذى يصل بين الشعب والحكام ويسد الفجوة بينهما ، ولذا حرصت السلطات الحاكمة فى مصر على الاحتفاظ بمظاهر التمسك بالدين ، وفى مقدمة تلك المظاهر إضفاء الاحترام والتبجيل على رجال الدين وهم علماء الأزهر ، ومن دلائل هذا الاحترام قبول وساطتهم وشفاعتهم . وفى ظل هذه التقاليد إزدادت مكانة علماء الأزهر سموا ، واستطاعوا التدخل لدى الحكام دفاعاً عن مصالح المصريين .

ولاشك أن قوة رجال الدين فى القرن الثامن عشر ظهرت على مسرح الأحداث عندما ضعفت القوة السياسية والعسكرية للمماليك ، وتجلى ذلك جليا فى عزل الوالى التركى وتعيين محمد على والياً على مصر .

---

(١) ألكسندر شولش : المرجع السابق ، ص ٥٣ .

(٢) ج . بير : دراسات فى التاريخ الاجتماعى لمصر الحديثة ، ترجمة د. عبد الخالق لاشين ، عبد الحميد فهمى الجمال ، ص ٢١ .

(3) Loutfi El Sayed, Afaf : The role of the "Ulama" in Egyot, P. 266 .

ولم يكن ينظر إلى رجال الدين على أنهم منتسبين إلى الطوائف كطائفة بالرغم من أن نظمهم لم تكن متباينة ، فقد استخدم الأزهر نفس المصطلحات الفنية كالطوائف فى تسمية مجموعاتهم ووظائفهم لطائفة الشيوخ ، النقيب ... الخ[١] .

وإلى جانب علماء الأزهر كانت فئة الأئمة فى المساجد وهم القائمين على إقامة الشعائر الدينية ، ورواتبهم قليلة ولذا يسعى الإمام لقلة راتبه ، وراء أسباب المعيشة بطرق أخرى غير خدمة المسجد ، فبعضهم يشتغل بالتجارة وأكثرهم بالعطارة والكثير منهم يقومون بالتدريس ، أما هؤلاء الذين لايحترفون مثل تلك الأعمال المنتظمة ، فهم يستأجرون لتلاوة القرآن فى المنازل الخاصة[٢] .

وقد شهدت فترة مجىء الحملة الفرنسية إتساع نفوذ العلماء السياسية والعامة من خلال الديوان الذى شكله نابليون لمعاونته فى إدارة البلاد ، كما شهدت هذه الفترة أيضاً تغير أساليب حياة رجال الدين ، فقد بدأوا ينكبون على الدنيا ويحرصون على جمع الثروة ، ولذا كان عدد كبير منهم قد أصبحوا ملتزمين على مساحات شاسعة وامتلكوا ملكيات ضخمة ، فكانت زفتى فى إلتزام الشيخ «محمد السادات» مثلاً . كما كانوا يديرون عدداً كبيراً من الأوقاف الهامة[٣] . كذلك عمل بعض رجال الدين بالتجارة على المستوى الداخلى فى المأكولات على سبيل المثال ، وعلى المستوى الخارجى فى إستيراد البن مثلاً . وكان هذا أعلى درجات الاستثمار إذ أنه كان يتطلب قدراً من رأس المال ، ورباطاً وثيقاً بالتجارة[٤] .

وفى عهد محمد على ضعف مركز رجال الدين الاقتصادى نتيجة إلغاء نظام الإلتزام والاستيلاء على الأوقاف الخيرية ، كما تلاشى نفوذهم السياسى بعد الصدام الذى خاضه محمد على مع عمر مكرم . وكان طبيعياً أن يتراجع دورهم فى الحياة الاجتماعية من خلال الاتجاهات العلمانية وقيام الدولة الحديثة ونظام التعليم الجديد والانفتاح مع علوم الغرب ، وما ترتب على ذلك من ظهور طبقة جديدة من

---

(1) Baer : Egyptian Guilds in Modern Times, P. 47.

(٢) إدوارد وليم لين : المصريون المحدثون ، شمائلهم وعادتهم ، ص ٧٥ .

(٣) محمود عوده: القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع ، ص ١٥٠ .

(٤) عفاف لطفى السيد : الحياة الاجتماعية والاقتصادية لعلماء القاهرة فى القرن الثامن عشر ، مجلة الفكر المعاصر عدد ٥١ ، مايو ١٩٦٩ ، ص ٧٤ .

المثقفين المتأثرين بالثقافة الغربية ولاسيما الفرنسية يمثلهم تمثيلاً دقيقاً الشيخ رفاعة الطهطاوى[١].

واستمر رجال الدين فى عهد إسماعيل يتمتعون بمكانة اجتماعية كبيرة نظراً لدورهم فى الحياة الدينية دون أن يكون لهم تأثير على الخديو نفسه ، بل كانوا يعتمدون عليه إلى حد كبير فى تولى مناصبهم . ومن ثم أبدوا ولائهم له ولم يحاولوا معارضته أو المطالبة بأى حقوق سياسية ، وعاشوا فى بحبوحة من العيش بفضل حمايته لهم أو نتيجة ما جنوه من مكاسب وراء مناصبهم . فعلى سبيل المثال كان للشيخ حسن العدوى مزرعة مساحتها ألفى فدان بالإضافة إلى بعض العقارات بالقاهرة ، وكان الشيخ محمد الإنبابى ثرياً بالفعل وصاحب تجارة أقمشة واسعة وكانت له علاقات تجارية مع مانشيستر ، قبل أن يصبح شيخاً للأزهر عام ١٨٨١ . وبذلك تحكم إسماعيل فى العلماء ، ولما كانوا غير مستقلين كفئة مهنية حتى فى المجال الدينى لم يكن باستطاعتهم أن يلعبوا دوراً هاماً على المسرح السياسى ولم يزعموا لأنفسهم مثل هذا الدور ، ومن ثم رفلوا فى نعيم البلاط وتمتعوا بإحسان الحاكم [٢].

وفى فترة حكم إسماعيل أيضاً بدأ الأزهر يخرج عن دوره التقليدى ، فتأثر بتعاليم وفكر الأفغانى ، حيث بدأ طلابه وعلماءه يبرزون مساوىء المجتمع ويقترحون لها العلاج ، وبذلك نفخ الأفغانى روحاً جديدة هى روح النهضة وغرس فيه مبادىء التقدم الفكرى ، كما ظهرت طائفة من رجال الدين ممن كرسوا حياتهم للدفاع عن الدين وتنقيته من الدخلاء ، ومن تلك الفئة التى تتخذ من الدين وسيلة للمداهنة ومجاملة الأعيان ، وعملوا على نشر الوعى الدينى بين طبقات المجتمع المصرى[٣] .

وترتب على ذلك أن أصبح الأزهر إحدى المؤسسات الثقافية التى ساعدت على تكوين طبقة مثقفة أسهمت بنصيب وافر فى إعداد الدارسين خاصة والشعب عامة للثورة ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى كان لمثقفى الأزهر الدور الفعال

---

(١) محمد أنيس ، السيد رجب حراز : التطور السياسى للمجتمع المصرى الحديث ص ١١٥ .

(٢) ألكسندر شولش : مصر للمصريين . تعريب د. رؤوف عباس ص ٤٤ – ٤٦ .

(٣) صالح رمضان ، الحياة الاجتماعية فى مصر فى عصر إسماعيل ١٨٦٣ – ١٨٧٩ ، ص ٢٢٥ .

فى ثورة عرابى إذ عملوا على إثارة الحمية الدينية والوطنية لقوى الشعب ، مما كان له أكبر الأثر فى تحريك الجماهير وإضفاء الشرعية على حركتها . كما ساند الصوفيون حركة عرابى ومن بينهم الشيخ حسن العدوى والشيخ عليش المصرى شيخ المالكية حينئذ[١] . ومما لاشك فيه أن قادة عرابى أدركوا ما للأزهر من أهمية وتأثير فعال على الشعب ، ولذا كان اللقاء بينهم وبين الأزهريين والإرتباط بالأزهر الذى خرجت منه حركات الكفاح والنضال الوطنى طوال تاريخ مصر .

سادساً : المثقفون (الأفندية) :

نظراً لاهتمام محمد على بالتعليم ظهرت فئة جديدة ، هى فئة المثقفين والمشتغلين بالجهاز الحكومى ، ويقصد بالمثقفين أولئك الذين أوفدوا فى بعثات إلى أوروبا ونال الكثيرون منهم مركزاً «مرموقاً» من الوجهة الاجتماعية ، واحتلوا بعض المراكز الحكومية ، وقد حصل بعضهم على أراضى كثيرة وعاشوا فى مستوى مادى مرتفع .

ورغم أن هذه الفئة ظلت عونا لتنفيذ مخططات محمد على الاقتصادية ولم تقم بدور قوى فى توجيه التطورات السياسية والاجتماعية فى عصره ، إلا أنها كانت نواه قوة اجتماعية جديدة ساعدت فيما بعد على تكوين مراكز إشعاع مصرية تعمل على نشر الثقافة العصرية فى المجتمع المصرى .

وإذا كان النشاط الثقافى قد تحدد إلى حد ما فى عهد كل من عباس وسعيد وذلك بنفى طائفة من المثقفين كالطهطاوى وإغلاق المدارس وحرمان المصريين من البعثات ، فإن هذه الفئة المثقفة قد شهدت إنتعاشاً حقيقياً عندما تولى إسماعيل مقاليد الحكم ، فقد أفضت نزعته لفتح مصر على مصراعيها للمؤثرات الغربية إلى تقدم التعليم وماصاحبه من أثار ظهرت فى نهايات عصره ، وإزدادت لبعثات إلى أوروبا ، كما إزداد رغبة الأفراد فى تعليم أبنائهم فى أوروبا إلى درجة أن عدد الطلبة الذين يتلقوا العلم فى أوروبا على نفقتهم الخاصة أخذ يتزايد على عدد طلبة البعثات الحكومية ، كذلك إعتنى إسماعيل بالمدارس فأعيد فتحها وأرجع ديوان المدارس ، وأصبحت المدارس على النمط الأوروبى ، وارتفعت من ١٨٥ مدرسة

(١) محمد عبد المنعم خفاجى ، التراث الروحى للتصوف الإسلامى فى مصر ، ص ١٦٧ .

عام ١٨٦٢ إلى ٤٨١٧ مدرسة عام ١٨٧٥ وبمعاونة الخبراء الأوروبيين تأسست دار العلوم عام ١٨٧٢ فكانت أول مدرسة لإعداد المعلم فى مصر ، وكان خريجوها يعملون فى المدارس ويكتبون فى الصحف ويخطبون على المنابر ، وكان التنوع فى معاهد التعليم تنوعاً يحول دون أن تصب ثقافة الأمة كلها فى قالب واحد[١] كذلك شهد عصر إسماعيل انتشار حركة الترجمة التى أدت إلى تخصيب الثقافة الوطنية الجديدة فى مصر ، بالرغم من أن الكتب المترجمة كانت تختار عن طريق السلطة، لا عن طريق المتخرجين من الجامعات الأوروبية والذين أصبحوا مترجمين بدورهم، الأمر الذى قلل من فرص المبادرة ، ولم يشجع كثيرا على الانتاج غير الرسمى[٢].

ولاشك أن فئة المثقفين الذين تلقوا تعليمهم فى الخارج قد تأثروا بالبيئة الأوروبية ، وعند عودتهم للوطن حاولوا الظهور بمظر جديد يختلف عن المظهر الذى كانوا عليه قبل سفرهم ، فقلدوا الأجانب فى أساليب المعيشة ، وساعدهم على ذلك أن إسماعيل نفسه كان يهدف إلى إدخال مظاهر الحضارة الأوروبية فى البلاد، ويؤخذ على هذه الفئة أنهم أخذوا من الأجانب العادات السيئة مثل شرب الخمر والسهر فى الأماكن العامة ، واستخدام بعض الكلمات الأجنبية أثناء الحديث ، وانصرفوا عن مجاراتهم فى التقدم بالبلاد حتى تصل إلى مصاف الدول الأوروبية.

كما كان من نتائج الاحتكاك بين الحضارة الشرقية والمدنية الغربية ، وذلك الانفتاح الذى شهده عصر إسماعيل أن غدت طبقة الأفندية من موظفى الدولة فى مقدمة طبقات المجتمع إنفتاحاً للمؤثرات المختلفة من داخلية وخارجية ، وكانت أكثر تقبلاً للجديد ، فهى تمثل الوسط بين طبقة الأتراك وطبقة سواد الشعب وقد حرصت على الارتباط بالأصول الريفية سواء عن طريق رباط الجنس أو عن طريق الأرض[٣] .

وقد فتح احتياج محمد على للموظفين طريق الحراك الاجتماعى أمام

---

(١) لطيفة سالم : القوى الاجتماعية فى الثورة العرابية ، ص ٦٩ .

(٢) أنور عبد الملك ، نهضة مصر ، تكون الفكر والإيدلوجية فى نهضة مصر الوطنية ١٨٠٥ – ١٨٩٢ ، ص ١٥٣ .

(٣) لطيفة سالم ، المرجع السابق ، ص ٩٢ .

المصريين ، ففى الفترة السابقة تحرك المصريون فى السلم الاجتماعى تحرك محدود خلال المؤسسات الدينية ، وفى تلك الفترة فإن شغل المصريين للوظائف المدنية والعسكرية كان بداية لظهور طبقة جديدة [١] . فالحراك الاجتماعى يساعد على إمتصاص النقمة وتخفيف حدة التوتر الذى يحدثه التفاوت الطبقى ، كما أن الانتقال إلى الطبقة الوسطى يمثلا حلاً فردياً لمشكلات الشخص الذى ينتمى إلى الطبقة الدنيا ، وبالتالى فإنه يميل إلى إضعاف الجهود الجماعية الرامية لتحسين ظروف الطبقة الدنيا فى مجموعها[٢] .

وقد خضع أبناء الريف للحراك الاجتماعى الذى شكل منهم صفوة فى هذه الفترة من خلال ثلاث قنوات أساسية هى الترقى فى الرتب والوظائف الحكومية والانتظام فى صفوف الجيش وأخيراً التعليم . فعلى سبيل المثال فإن الحراك الاجتماعى داخل الجيش قد صعد بعض العناصر من الطبقات الدنيا ، إذ يبدو أن العائلات الغنية كانت تجد فى الجيش شيئاً غير لائق بها ، طالما أنها تجد قنوات أخرى للحراك الاجتماعى[٣] .

سابعاً : الفلاحـــون :

ارتبط الفلاح المصرى بالأرض فى ظل نظام الإلتزام ، ورغم أنه كان بإستطاعته – نظرياً – أن يترك الأطيان وقتما يشاء ، وأن ينتقل ملكية حق الانتفاع إلى غيره ورغم ماكان له من حرية اختيار المحاصيل التى يزرعها دون تدخل من جانب الملتزم[٤] ، إلا إنه عانى من إنخفاض مستواه المعيشى والحضارى وفقد الكثير من حقوق الانتفاع التقليدية نتيجة لسلطات الملتزمين الواسعة وضعف الحكومة المركزية وإنخفاض الانتاج بل والمساحة المنزرعة نفسها لأعمال المماليك لأعمال الرى وشق القنوات وهى الوظيفة التقليدية التى كانت تحافظ عليها السلطة

---

(1) Safran, uadav : Egyptin Search of political community, P. 32 .

(٢) السيد الحسنى : علم الاجتماع السياسى ، ص ٢٧ ، وأيضاً أندريه جوسان طبقات المجتمع ص ٨٨ ، ٨٩ .

(٣) أحمد زايد ، البناء السياسى فى الريف المصرى ، ص ٢٧٦ .

(٤) رؤوف عباس ، النظام الاجتماعى فى مصر فى ظل الملكيات الزراعية الكبيرة ١٨٣٧ – ١٩١٤ ، ص ١٠ .

فى مصر[١] .

وكجزء من عمليات التغيير التى أحدثها محمد على فى القطاع الزراعى أنه ألغى نظام الإلتزام عام ١٨١٣ ، وقام بعمل مسح شامل للأراضى الزراعية فى مصر ، وخصص قطع صغيرة من الأراضى تتراوح بين ٣ - ٥ أفدنة للتوزيع على الفلاحين الذين لم يتمتعوا بملكية شرعية للأرض ولم يكونوا أحراراً فى التصرف فى المحصول [٢] . كما عهد محمد على فى أواخر حكمه إلى التخفيف من القيود التى فرضها على تداول الأراضى بين الفلاحين القائمين بزراعتها . فطبقاً للائحة عام ١٨٤٥ ، أصبح للفلاح حق مشاركة «الميرى» فى المحصولات بمقدار النصف وفى عام ١٨٤٦ ، أصدر أول لائحة من «لوائح الأطيان» أو «لوائح التمليك» فى تاريخ مصر الحديث . فطبقاً لهذه اللائحة أصبح للفلاح المصرى حق التنازل للغير عن الأرض التى يقوم بزراعتها وحق رهنها ، وحق استردادها إذ كان قد فقدها بسبب هجرته من القرية أو عدم مقدرته على زراعتها [٣] . كذلك كانت جباية الضرائب مباشرة عن طريق السلطات الحكومية دون وساطة من أبرز التغيرات التى حدثت فى القطاع الزراعى[٤] .

ويمكن القول بأن نظام حكم محمد على وما صاحبه من التنظيم الخراجى للمجتمع قد أحدث تغييرين جوهرين على علاقة الريف بالسلطة المركزية هما :

أولاً : خلق علاقة مباشرة بين السلطة المركزية والمجتمع الريفى .

ثانياً : خضوع الريف لتنظيم إدارى محلى بناء على التنظيم الإدارى الذى أدخله محمد على على المجتمع المصرى . وبذلك أحكم محمد على الرقابة على المجتمع الريفى بحيث لاتستطيع جماعة من الجماعات أن تهيمن عليه وتسيطر على موارده كالملتزمين مثلاً .

وفى عهد سعيد حدث تغير هام فى ملكية الأراضى الزراعية فى مصر حيث أصبغت عليها لأول مرة فى تاريخ مصر صفة الاستقرار . ففى عام ١٨٥٤ أصدر

(١) فتحى عبد الفتاح ، القرية المصرية ، دراسة فى الملكية وعلاقات الانتاج ، ص ٢٧ .

(2) Issawi, Charles : Egypt, an economic and social analysis P. 14 .

(٣) على لطفى : التطور الاقتصادى ، ص ٢١٦ ، ٢١٨ .

(٤) على بركات : تطور الملكية الزراعية فى مصر ١٨١٣ - ١٩١٤ ، ص ٣٠ .

سعيد لائحة تقضى بأن نقل حيازة الأرض لابد وأن تكون بعقد يسجل أمام المحكمة، كما أباحت للورثة حق وضع اليد على الأراضى . ولاشك أن إصدار تلك اللائحة كانت خطوة هامة نحو تحقيق الملكية وإن كانت لم تعترف بها كلية . وفى عام ١٨٥٨ ، صدرت لائحة أخرى عرفت باسم «اللائحة السعيدية» أكسبت حائزى الأرض حقوقاً كثيرة ، فأصبح للورثة حق تملك الأراضى الزراعية وفقاً لأحكام الميراث الشرعى بشرط أن يكونوا قادرين على زراعتها ودفع الضرائب المقررة عليها وإلا فإنها تؤول إلى بيت المال ، كما أن اللائحة نصت على أن كل من يضع يده على أرض زراعية مدة خمس سنوات على الأقل يصبح مالكاً بدون منازع ولا يجوز نزع ملكيتها منه إلا لمصلحة عامة هذا بالإضافة إلى أنها أجازت للفلاحين تأجير أراضيهم لمدة لا تزيد عن ثلاث سنوات ، كما يجوز لهم التصرف فيها بالرهن على أن يكون ذلك بموجب عقد رسمى ، وأصبح من حق من يقيم ساقية فى أرض أو يزرع أشجاراً بها أن يملك تلك الأرض [١] .

أما عن الإصلاح الضريبى الذى تم فى عهد سعيد ، فقد أعفى الفلاحين من دفع الضرائب المتأخرة ، وأصبح الفلاح حراً فى بيع محصوله على أن يسدد الضريبة نقداً للحكومة ، كما نظم طرق تحصيل الضرائب وقسم الأموال أقساطاً وأعطى للفلاحين مهلة للدفع ، كذلك فرض سعيد الضرائب العشورية على الأراضى التى كانت معفاة منها مثل الأبعاديات والجفالك ومسموح المشايخ لمساواتها بأراضى الفلاحين ، وأيضاً ألغى سعيد مبدأ المسئولية الجماعية للقرية فى دفع الضرائب[٢] .

وبصفة عامة يمكن القول بأن عهد سعيد يعتبر نقطة هامة فى تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى إذ أنها أعطت التكوين الكامل والموقف المحدد للفلاحين فقد كان النظام الذى وضعه للأراضى ثورة اجتماعية ، إذ ترتب على حقوق الملكية الخاصة فى اللائحة السعيدية أضعاف حقوق المجتمع القروى فقد انحلت خاصيتين أساسيتين من خصائص هذا المجتمع وهما الحيازة المشتركة للأرض والمسئولية

---

(١) ج . بير : دراسات فى التاريخ الاجتماعى لمصر الحديثة . ترجمة وتقديم د، عبد الخالق لاشين، عبد الحميد فهمى الجمال ، ص ٦٣ .

(٢) على لطفى : المرجع السابق ، ص ٣١١ .

المشتركة عن الإلتزامات المالية ، أما المسئولية الجماعية فى تقديم العمل اللازم للمشروعات العامة أو السخرة فقد استمرت مسئولية مجتمع القرية ككل .

وإذا كان ارتفاع أسعار القطن فى أوائل سنى حكم إسماعيل قد أدى إلى ارتفاع مستوى معيشة الفلاح المصرى . كما أدى احتكاكه بالأوروبيين إلى تقليدهم وساعده على ذلك وجود المال اللازم لشراء تلك الأشياء التى كانت جديدة بالنسبة له[1] إلا أن سياسة الإسراف التى تردى فيها إسماعيل أدت إلى سوء حالة الفلاحين وإثقالهم بالضرائب والإلتزامات . فقد كان تعدد أنواع الضرائب من الأسباب الرئيسية فى شقاء الفلاح . فالضرائب تفرض كل يوم جديد ، وفرضت الحكومة الضرائب على كل شيء حتى الحيوانات التى يستعملها الفلاح فى حقله كان يدفع عنها أنواعاً متعددة من الضرائب [٢] ومن أبرز هذه الضرائب ضريبة «الفردة» وضريبة «الأرض» التى ارتفعت إلى ٣٠ شلن بعد أن كانت ٨ شلنات فى عهد سعيد . وظهرت ضرائب جديدة مثل «ضريبة الدمغة» على كل الأعمال التجارية وضريبة الطباق[٣] إلى غير ذلك من الضرائب التى أضرت بالفلاحين وجعلتهم يعيشون فى أشد حالات الضنك والبؤس والتى وصفتها سيدة سكوتلندية عام ١٨٦٧ بأنه «لم يعد فى مقدور الفلاحين أن يأكلوا الخبز فهم يعيشون على وجبة شعير مخلوط بالماء وبعض النباتات الخضراء غير المطهرة . إن الضرائب تجعل الحياة مستحيلة هنا ، فعلى كل فدان يجبى مائة قرش ، وعلى كل محصول يجبى ضريبة ، وعلى كل حيوان تجبى الضريبة مرة ثم مرة أخرى عندما يباع فى السوق . كما تجبى الضرائب على كل رجل ، وعلى الفحم وعلى الزبد وعلى الملح» [٤] .

وكانت الديون هى إحدى نتائج السياسة الضريبية ، لجأ إليها الفلاحون اعتقاداً منهم أنها ستخفف من أحمالهم ، لكن ماحدث أنها أصبحت عبئاً ثقيلاً ، إدانتهم أمام المحاكم وأخرجتهم من أراضيهم ، وكان الأجانب وعلى الأخص

---

(١) صالح رمضان : الحياة الاجتماعية فى مصر فى عهد إسماعيل ١٨٦٣ – ١٨٧٩ ص ١٣٨ .

(٢) نفس المرجع السابق ، ص ١٤٩ .

(3) J. Uniet : Lettres d' Egypte, Uo. 50, 30 May, 1881 .

(٤) جون مارلو تاريخ النهب الاستعمارى لمصر ١٧٩٨ – ١٨٨٢ . ترجمة د. عبد العظيم رمضان، ص ١٥٨ .

اليونانيون هم الذين يقوموا بعمليات الربا . فقد قدم المرابون اليونانيون والسوريون التسهيلات المالية إلى الفلاح أكثر من شركات الإئتمان الكبرى . فقد كانوا يفضلون الربا الفاحش مثل جميع الرأسماليين الصغار ويتخذوا إجراءات أبسط من إجراءات بنك الإئتمان المصرى الفرنسى ، وبنك الرهونات الذى يسير على نمط البنك الإنجليزى المصرى .

وقد حاول المرابون الصغار أن يحصلوا على فوائد كبيرة وأن يشتروا المنتجات الزراعية بأقل من قيمتها ، وكان الفلاحون حين يجدون أنفسهم محاصرين من مندوبى البنك المصرى وبنك الإئتمان يسارعون إلى المرابين ويتصرفون بطريقة غير اقتصادية فقد تعلموا الإنفاق على تفاهات أوروبية وإنفاق مايدخرونه فيما مضى للأيام الصعبة ثم يقترضون بعد ذلك حينما يحضر جباة الضرائب ويبررون موقفهم بهذا المثل السىء «إن من لديه قرضاً لا يدين بشىء»[1]، وهكذا أصبحت مصر مسرحاً لعمليات ربوية على أوسع نطاق ، وأصبح عصر إسماعيل هو العصر الذهبى للمرابين بعد أن تخصصوا فى المناطق بإقتسامها بينهم من أجل استنزاف الفلاحين ، الأمر الذى حدا بالحزب الوطنى فى ذلك الوقت إلى التفكير فى إنشاء بنك مصرى يكون الهدف منه سداد ديون الفلاحين الخاصة بالمرابين الأجانب ، والقيام بأعمال الإئتمان الزراعى بتكاليف منخفضة لإبعاد تلك المؤسسات المستغلة للفلاح [٢] .

كذلك استخدمت السخرة فى عهد إسماعيل على نطاق واسع وفى أسوأ الظروف ، ويتضح ذلك جلياً فيما كتبه القنصل البريطانى فى الإسكندرية عام ١٨٧١ يصف أحوال الفلاحين «أن الفلاحين المصريين الذين استخدموا عن طريق السخرة لحفر وتنظيف الترع كانوا لايتلقون أجر عن هذا العمل ، وقد جهزوا أدواتهم وحملوا الطين على ظهورهم العارية ، وقد حضروا بسترتهم القصيرة وكانت مملوءة بلقيمات الخبز الجاف ، وكانوا ينامون خارج الأبواب فى الأرض العراء فى كل الأجواء ولم تفعل الحكومة لهم أى شىء سوى العقاب والسجن وذلك عندما يشح مخزون طعامهم وينصرفون إلى الاستجداء والسرقة ، هذا فى الوقت الذى كان فيه

(1) J. Uniet : Lettres d' Egypte, Uo. 33, 30 Jan, 1881 .

(2) J. Uniet : Lettres d' Egypte, Uo. 55, 24 Jan, 1881 .

جيرانهم الأثرياء يسحبون المياه لرى القطن بينما تظل حقولهم تنتظر فيضان النيل ، ولم يرسل الباشوات الأتراك رجل للسخرة ، وصان الأوروبيون رعاياهم من أن يفعلوا الأشياء التى إزدرى الأتراك أن يفعلوها،[١] .

وبالرغم من تعليمات الباب العالى بإلغاء العقوبة البدنية ، إلا أن كبار الملاك استخدموا الكرباج فى تعاملهم مع الفلاحين لإجبارهم على العمل فى مزارعهم الخاصة [٢] أو أكراههم على بيع ممتلكاتهم الصغيرة مما أدى إلى تفتيت ملكيات الفلاحين[٣] .

وهكذا كانت الضرائب الباهظة المفروضة على الفلاحين ، والتوسع فى أعمال السخرة من العوامل التى حدت بالفلاحين إلى الهروب من أراضيهم وهجرتهم فى الفترة التى كانت فيها قوانين الملكية تدعم وتؤكد فيها . وكان من أهم النتائج الأساسية لهذه الحالة البائسة للفلاحين أن زاد كبار الملاك من مساحة أراضيهم وخاصة العمد والمشايخ الذين كانت لهم سلطات إدارية واسعة منها تحديد الأراضى المهجورة ، وإعادة توزيعها ، ومنها أيضاً جمع الفلاحين لأعمال السخرة ولذلك شهدت هذه الفترة حراكاً اجتماعياً تحول فيه عدد كبير من العمد والمشايخ إلى ملاك كبار ، ارتقى بعضهم وخاصة بعد الاحتلال البريطانى عام ١٨٨٢م . مناصب إدارية هامة .

وإزاء ذلك رأى الفلاحون فى الثورة العرابية فرصة للتحرر من الظلم الذى رزحوا تحت نيره أجيالاً عديدة ، فأتخذت مشاركتهم فيها شكل حركة عامة شهدها الريف المصرى . وحيث المناطق التى تركزت فيها الملكيات الزراعية الكبيرة ، اتخذت الحركة أبعاداً اجتماعية مستهدفة الأرض التى أحس الفلاحون أنهم أصحابها الحقيقيون ، كما استهدفت فى نفس الوقت الفئات الاجتماعية التى عانى منها الفلاحون فى الماضى وبالذات الأتراك والأجانب الذين عبر الفلاحون عن رغبتهم فى التخلص منهم . ورغم ذلك فإن مجريات الأحداث فى الثورة العرابية بددت آمال الفلاحين ودخل الاحتلال البريطانى البلاد على بساط من خيانة نفر كبار

(1) Mansfield, Peter : The British in Egypt, p. 101 .

(2) J. Uniet : Lettres d' Egypte, Uo. 32 26 , Jan, 1881 .

(3) Weigall : Egypt from 1798 to 1914, P. 97 .

الملاك الذين أفزعتهم حركة الفلاحين أثناء الثورة[١] .

ثامناً : الحرفيون والتجار :

ضعفت بذور الرأسمالية المصرية خلال السيطرة الفرنسية على مصر نتيجة لظروف الحصار الاقتصادى والسيطرة الفرنسية ، فقد تسببت سياسة الفرنسيين فى هجرة الكثيرين من الحرفيين صناعاتهم وإلى غلق الكثير من التجار وكالاتهم ، وكان إنهيار قوة التجار وثرواتهم إنهيار للأوضاع الاقتصادية فى مصر فى ذلك الحين ، ودماراً لهذه الطبقة إلى حد ما ذلك لأنها كانت الطبقة الوحيدة التى تملك قدراً من رؤوس الأموال التى لو أتيحت لها الظروف الطبيعية والمشجعة لاستثمرت أموالها خاصة وأن اختفاء السيطرة المملوكية كان يتيح لها السيطرة على المجال الاقتصادى بل والإسهام فى المجال السياسى [٢] .

أما فى عهد محمد على فقد أضعف نظام الإحتكار فى التجارة فئة التجار المحليين ، كما أن الأسلوب الجديد الذى اتبعه محمد على فى الصناعة بإحتكاره المواد الأولية وإنشاء المصانع أدى بالتدريج إلى خنق المشروعات الحرفية الصغيرة المنتشرة فى القرى والأحياء الشعبية بالمدن ، الأمر الذى أدى إلى تحول الحرفيين إلى أجراء[٣] .

ومع سعيد إنتقلت التجارة إلى أيدى الوطنيين لفترة قصيرة ، استطاعوا أن يحلوا محل التجار الأجانب الذين كانوا قد بدأوا التوغل داخل البلاد ، كما أنه أصلح من شأن الجمارك فجعلها مصلحة أميرية مستقلة وأصبح التجار أحراراً فى اختيار الوسائل التى ينقلون بها محصولاتهم[٤] .

وفى عهد إسماعيل إزدادت الحركة التجارية وإن كانت قد تركزت فى أيدى الأجانب وذلك نتيجة لتطور معيشة الطبقات الغنية والمتوسطة من الأهالى إلى الأساليب الأوروبية مما استدعى الاعتماد على أوروبا فى كثير من لوازم المعيشة والترف . وفى نفس الوقت لم تستطع الصناعات المحلية أن تقاوم مثيلاتها الأوروبية

(١) لطيفة سالم : القوى الاجتماعية فى الثورة العرابية ، ص ٣١٣ - ٣١٩ .

(٢) محمد متولى : الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها ، ص ٣٧ .

(3) Issawi, Charles :Op cit, p. 17 .

(٤) لطيفة سالم : المرجع السابق ص ٥٥ .

وهكذا قضت الصناعات الأجنبية على الصناعات الوطنية وقتلت الابتكار لدى الصناع الذين لم يستمروا فى أعمالهم نتيجة بوار مصنوعاتهم ، وبذلك إنحصر نصيب التجار المصريون فى عمليات الاتجار الداخلى ، ولكنهم حتى فى هذا المجال لم يسلموا من منافسة التجار الأجانب الذين تمتعوا بكافة الامتيازات وخاصة إعفائهم من الضرائب فى الوقت الذى ارتفعت فيه الضرائب على التجار المصريين نتيجة إزدياد إسراف إسماعيل ووقوعه فى براثن الدائنين الأجانب[١] .

أما الطوائف الحرفية فقد حالت الضرائب العديدة التى فرضت على مصنوعاتها ومزاحمة الأجانب لهم فى معظم الحرف ، دون النهوض بالحرف ، إلى جانب تأخر التنظيمات الاقتصادية وذلك لنقص التطور الصناعى وإنهيار التجارة المحلية[٢] مما إدى فى نهاية الأمر إلى وصول حالة التجار الحرفيين إلى درجة من الضنك وإنعكس ذلك على المجتمع فى حالة الكساد التى ساد التجار المصريون وذلك الإعسار الذى مر بالحرفيين ، فأفلس معظم التجار وأصبحوا مثقلين بالديون الفاحشة التى ضاعف منها خضوعها للربا الذى فرضه الأجانب عليهم ، وبات الحرفيون فى أسوأ حال ، وأصبحوا على الأهبة الإستعداد للتمرد بكل الطرق على تلك الأوضاع . وهذا يفسر إشتراك التجار والحرفيين فى الثورة العرابية ومساهمتهم الفعالة سواء كانت مساهمة مادية أم معنوية [٣] .

تاسعاً : الأجانب والأقليات غير الإسلامية :

شهد عصر محمد على نزوح الأجانب بكثرة إلى مصر ، ويرجع ذلك إلى تلك البرامج التى طبقها محمد على للنهوض بالبلاد وتنمية مواردها فى شتى المجالات مستعيناً فى ذلك بعدد كبير من الأجانب كخبراء وفنيين فى الجيش وفى البحرية وفى المدارس ، وفى تصريف منتجاته فى الأسواق الأوروبية ، بالإضافة إلى جو التسامح الذى ساد البلاد وخاصة تجاه الأجانب الذين أخذوا يختلطون ويتجولون فى أنحاء البلاد . ولم يعد بوسعهم أن يعيشوا بمعزل عن حياة البلاد ، فكان الموظفون والتجار الأوروبيون يعيشون فى بيوت على الطراز التركى ويرتدون

---

(١) صالح رمضان : الحياة الاجتماعية فى مصر فى عصر إسماعيل ١٨٦٣ – ١٨٧٩ ، ص ١٩٤ .

(2) Baer : Egyptian Guilds in Modern Times p. 137.

(٣) لطيفة سالم : المرجع السابق ، ص ٣٢٤ – ٣٥٣ .

الملابس التركية ، ويتلاءمون من وجوه عديدة مع طراز حياة جيرانهم الأكثر ثراء ،إلا فيما يتعلق بالناحية الدينية ونظام الحريم،[١] . وترجع زيادة أعداد الأجانب أيضاً إلى تلك الامتيازات التى أتاحت لهم حق دخول البلاد وامتهان التجارة وبقية المهن الأخرى ، والتى أتاحت لهم إمتلاك الأراضى الزراعية وإعفائهم من دفع الضرائب أو الخضوع للقوانين العقارية العادية فيما يتعلق بهذه الملكيات[٢] .

وفى عهد إسماعيل كثر عدد الجاليات الأوروبية فى مصر ، وكان أكبرها الجالية اليونانية يليهم الإيطاليون ثم الفرنسيون فالنمساويون ، فالبريطانيون وقد لعب اليونانيون دوراً خاصاً فى تجارة التجزئة وكأصحاب للحانات ، وتزايدت أعداد المشتغلين منهم بالربا ، حتى أن المرابين اليونانيين أصبحوا معروفين فى الريف المصرى ، مكروهين من أهله ، حيث كانوا على استعداد دائم لتقديم القروض للفلاحين[٣] . كما بدأت الشركات الأوروبية فى عهد إسماعيل تستثمر أموالها فى البلاد ، فتأسست شركات المرافق كالنور والغاز والمياه ، وكثير من المصانع كمصانع السجاير ، كما أنشئت كثير من البيوت المالية وأنشأ الأجانب (أفراداً) كثيراً من المحال التجارية[٤] وبذلك استطاعوا أن يتحكموا فى حياة البلاد المالية والتجارية وكانوا عقبة تحول دون نمو الصناعات الوطنية[٥] .

كما إزداد عدد الجمعيات والمدارس التبشيرية كالجزويت وغيرها ، وزادت أملاك تلك الجمعيات بما كان يقطعها إسماعيل من الأراضى الواسعة ليشيدوا عليها مدارسهم ودورهم ، حتى أنه بنهاية عصر إسماعيل كان هناك ٢٠٠ مدرسة معظمها مدارس إرساليات ، وبلغت النسبة المئوية للأولاد المصريين الجنسية فى هذه المدارس حوالى ٥٢ ٪ وهؤلاء لابد وأن يكونوا سوريين أو أرمن أو يهود وليس أقباط أو مسلمون[٦] .

(١) جون مارلو : تاريخ النهب الاستعمارى لمصر ، ص ٣١ .

(2) Crouchley : The investment of Forign capital in Egyptian compaines and public degt, P. 8 .

(٣) ألكسندر شولش : مصر للمصريين ، تعريب د. رؤوف عباس ، ص ٥٥ .

(٤) الشعب ٢ أكتوبر ١٩١٣ عدد ٥٠٣ .

(5) Mansfield, Peter : Op. cit, P. 107 .

(6) Issawi, Charles :Op cit, p. 20 .

وقد تغلغل الأوروبيون داخل الجهاز الإدارى فى البلاد ، حتى أنه فى نهاية عـام ١٨٨١ بلغ عـدد الموظفين الأوروبيين حـوالى ١٣٢٥ مـوظفـاً فى الإدارات المصـرية ، وصلت رواتبـهم إلى ٣٧٣٧٠٤ جنيـه إسـتـرلينى ، وهؤلاء جـاءوا عن طريق نظام المراقبـة الثنائية وكـانوا عـبئـاً على الإيرادات المتـبقـيـة فـى الخـزانة العامة[1] .

وكان من الطبيعى أن يكون للجاليـات الأجنبية تـأثير معنوى وفكرى على المجتمع المصرى ، فقد كان لفرنسا المرتبة الأولى إذ كان المصريون يميلون إلى العنصـر الفرنسى ، فكانت اللغة الفرنسيـة هى اللغة الثـانيـة فى الإدارة بعد اللغـة العربيـة ، وكانت الأحاديث والمراسلات بين الأوروبيين والنظار المصـريين وكبار الموظفين تتم بالفرنسية ، كمـا سارت نظم القانون والتـعليم على النسق الفرنسى ، وكانت معظم الصحف الأوروبيـة التى تدار من خلال فرنسيين تكتب بالفرنسية[2] . إما النفود الإنجليزى الحضـارى والمعنوى فكان هامشياً استند على بعض الموظفين الكبار الذين عينهم رجال الأعـمال ، كما آلت مـرافق البلاد الرئيسيـة إلى الأيدى الإنجليزية . ولم يكن للجالية الإيطالية أى تأثير اجتماعى أو سياسى أو حضارى فى مصر . أمـا اليونانيون فيعيشون بمفردهم كما تعيش الطفيليات القوية على شجـرة مزدهرة لخرابها وتدميرها ، ولا توجد أى صلة بينهم وبين الجاليات الأخرى إذ أنهم يعـيـشـون بمفـردهم بمنأى عن الآخـرين ، يتـشـابهـون فـى ذلك مع نظام الحـيـاة اليهودية[3] .

أما عن الأقليات غير الإسلامية فقد تحسن وضعها فى ظل حكم محمد على المتسامح ، فقد سمح للأقليات ببناء الكنائس والأديرة والمعابد ، كما أن محمد على اعتمد عليهم فى بنائه للدولة الحديثة وإزداد وضع الأقليات تحسنا تحت حكم سعيد وإسماعيل . فقد لعب الأرمن دوراً هاماً فى الإدارة ، فكانت نظارة الخارجية – فى الغالب – احتكاراً أرمنياً ، ولذا كان كبار الأرمن يعدون من الطبقة الحاكمة ، وبذلك

---

(1) J. Uniet : Lettres d' Egypte, Uo. 50, 30 , May, 1881 .

(2) Marlow, John : Cromer in Egypt, P. 239 .

(3) J. Uniet : Lettres d' Egypte, No. 58, 5 , Augst, 1881 .

كان لهم وضع فريد بين الأقليات غير الإسلامية[١] بينما كان السوريون يقومون بدور الوسيط بين الحضارة الأوربية من جهة والحياة المصرية من جهة أخرى فى مجالات الخدمة الحكومية والصحافة ، كما نافسوا اليونانيين فى أعمال الربا . وكانوا يميلون إلى فرنسا سياسياً بالرغم من أن العربية هى لغتهم الأم وذلك نتيجة نشأتهم فى المدارس الفرنسية مثل مدارس الفرير[٢] .

أما اليهود المصريون فقد شكلوا أقلية عنصرية دينية تركزت فى القاهرة والإسكندرية . وكان معظمهم من الحرفيين وصغار تجار التجزئة والجواهرجية والصيارفة والمرابين . وبصفة عامة لم يلعب اليهود دوراً ملحوظاً فى الحياة الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية فى مصر[٣] .

وعلى الرغم من صغر عدد الأقلية القبطية إلا أنه كان لها نفس وضع الأغلبية المسلمة ، إذ عمل أغلبهم فى الإدارات الحكومية إلى أن حل نظام المالية الأوروبى بدلاً من النظام المصرى فتخلوا عن وظائفهم التى عمل بها أجدادهم منذ قديم الزمن تاركين المجال للسوريين وذلك لعدم إتقانهم اللغات الأجنبية وتمسكهم بأنظمتهم العتيقة[٤] .

وأخيراً يمكن إيجاز أهم التطورات فى جوانب الحياة المختلفة خلال القرن التاسع عشر فيما يلى :

أولاً : إنتقال المجتمع المصرى من عصر الإقطاع العثمانى والمملوكى إلى رأسمالية الدولة فى عهد محمد على ، ثم إلى التبعية الاقتصادية للغرب ، وأياً من الأنظمة الثلاثة ركز الثروة فى يد فئة قليلة من المجتمع . وحدد اقتصاديا البلاد فى نمط أساس واحد بصفة عامة وهو المجتمع الزراعى ، وأصبحت طبقة كبار الملاك الزراعيين هى الطبقة التى يتعين لها القيام بمهمة قيادة التطور الاجتماعى .

ثانياً : تغير أنماط السلوك الاجتماعى والعلاقات الاجتماعية ، فعلى أثر

(١) ألكسندر شولش : المرجع السابق ، ص ٥٤ .

(2) J. Uniet : Lettres d' Egypte, Uo. 58, 5 , Augst, 1881 .

(٣) ألكسندر شولش : المرجع السابق ، ص ٥٥ .

(4) J. Uniet : Lettres d' Egypte, Uo. 58, 12 , Augst, 1881 .

ادخال المطبعة والاهتمام بالعلوم التجريبية وزيادة الاتصال بالغرب والاصلاحات التى أدخلها محمد على ، تخلخل النظام القديم وبدأ عملية تغير اجتماعى شملت قطاعات مختلفة من المجتمع ، كما ظهرت فئة جديدة من المنتفعين اتسمت أساساً بكونها مصرية ، وزاد عدد الأجانب الذين قدموا مصر ، ونقلوا معهم مظاهر جديدة للسلوك الاجتماعى كان لها تأثير على قيم المجتمع .

ثالثاً : أدى التغلغل الأوروبى إلى الإسراع بعملية التحول بأبعادها المختلفة فقد عجلت الحملة الفرنسية بأحداث التغيير وتنبيه القوى المحلية إلى تحديات العصر ، وخطر الجمود الذى عاش فيه المجتمع فى فترات الحكم العثمانى ، وقد زادت حدة التغلغل بصفة أساسية فى عهد إسماعيل واشتداد الأزمة المالية الأمر الذى أحدث آنذاك صدمة شديدة مضمونها أن الحقائق الاقتصادية والاجتماعية القائمة والبنيان الفكرى الذى استمر عبر فترات طويلة، لم يعودا متسقين أو منسجمين مع بعضها البعض ، وكان لابد من إعادة البناء الفكرى ليستقيم مع الواقع الجديد .

رابعاً : تعرض تراث المجتمع الفكرى لعملية مواجهة حادة على أثر ظهور حركة الترجمة واستخدام المطبعة وظهور الصحف ، واشتد الخلاف بين أنصار الأفكار المحافظة وأنصار الأفكار الحديثة ، وأفصحت المحصلة النهائية لتلك المواجهة عن عدم إمكانية العودة إلى الجمود مرة أخرى .

الفصل الأول

«كبار ملاك الأراضى»



كبار ملاك الأراضى

كون كبار ملاك الأراضى الزراعية طبقة اجتماعية تجمع بين أفرادها خاصية ملكية الأرض الزراعية ، إذ كانت الأرض الزراعية مصدر ثروتهم الأساسى، واستغلوا فائض أرباحهم من الانتاج الزراعى فى مجال الشركات المساهمة ، كما كان عملهم يختلف بين الزراعة والتجارة والصناعة ، هذا بالإضافة إلى أنهم كانوا يعيشون حياة اجتماعية واحدة كفلتها شبكة قوية عريضة من الأصهار والنسب بين العائلات بعضها بعضاً ، كذلك اتفق معظم كبار ملاك الأراضى فى نوع الثقافة إذ كان مصدر ثقافة الجيل الأول منهم التعليم الدينى فى الأزهر ، أو مكاتب حفظ القرآن أو مدارس الإرساليات التبشيرية الأجنبية[١] ، وبذلك يمكن القول أن كبار الملاك كونوا طبقة اجتماعية إذ تشابهوا فيما بينهم فى نواح معينة كنوع الحياة أو الحرفة أو الثروة والتعليم والثقافة ، واختلفوا عن غيرهم فى هذه النواحى نفسها داخل نطاق المجتمع الواحد .

ولما كانت قوة طبقة كبار الملاك تنشأ عن وضعها كطبقة مالكة ، فإن هذه الطبقة تستطيع بذلك أن تحقق طابعاً استمرارياً لأنها تألفت حينئذ من عائلات تمثل بذاتها العناصر المكونة للطبقة التى تنتقل من خلالها ملكية الأرض عبر أجيال عديدة . والواقع أن بناء طبقة الملاك لم يتغير كثيراً لأن عدداً كبيراً من أفرادها ظل محتفظا بعضويته من جيل إلى جيل . ولا يحدث تغير حاسم فى بنائها إلا إذا طرأت تغيرات سريعة على نظام الانتاج والملكية[٢] .

وقد انحدرت طبقة كبار الملاك الزراعيين من فئات اجتماعية متعددة، اختلفت أصولها الاجتماعية إذ ضمت الذوات من الأتراك وهم الأقلية الحاكمة سواء فى ذلك أفراد أسرة محمد على أو كبار الموظفين الأتراك ، إلى جانب أغنياء المدن

(١) عاصم الدسوقى : كبار ملاك الأراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى ١٩١٤ - ١٩٥٢ ، ص ٣١٩ .

(٢) بوتو مور : الصفوة والمجتمع . ترجمة وتقديم د. السيد الحسينى وآخرون ، ص ٦٠ .

من الأجانب والمتمصرين الذين يمثلون البرجوازية المالية والتجارية والذين استثمروا أموالهم فى الأراضى الزراعية . فقد أحدث التطور الرأسمالى للزراعة فى مصر فى القرن التاسع عشر ظاهرة غريبة تمثلت فى تحول بعض تجار الحضر أو كبار التجار على وجه الخصوص إلى أن يصبحوا من طبقة كبار ملاك الأراضى الزراعية مثل عائلات مصطفى الهجين وحسن الطرزى ومحمد سلطان . ومن ثم يعد التطور الرأسمالى للزراعة واحداً من العوامل التى أدت إلى تكوين طبقة كبار الملاك الزراعيين[١] . هذا بالإضافة إلى أعيان الريف والذين يشكلون أعلى الطبقات الريفية ، قد خرجوا من أصول ريفية وظلوا مرتبطين فى بداية أمرهم بالإقامة فى الريف مما أكسبهم سلطة ونفوذاً اجتماعياً بالإضافة إلى نفوذهم الاقتصادى[٢] .

وكانت الارستقراطية الزراعية الجركسية عبارة عن بقايا أجناس غريبة ارتبطت بالمجتمع المصرى رغم انتمائها إلى قوميات أخرى وذلك نتيجة استعانة محمد على بهم فى الجيش وفى الإدارة ، وقد حصلوا على امتيازات طبقية واسعة جعلتها ذات مركز اجتماعى مرموق ، ولبثوا ينظرون إلى المصريين نظرة المتبوع للتابع[٣] . وقد تكونت ملكية هؤلاء الأتراك من مصادر مختلفة من الجفالك والأبعاديات ومن خلال نظام العهد ، إلى جانب أن محمد على كان قد منحهم حق الملكية التامة على أراضيهم والتى أخذت تتسع فيما بعد وعرفت باسم الأطيان العشورية فى عهد سعيد حتى وصلت إلى ١,٣٢٣,٠٠٠ فدان فى أواخر عهد إسماعيل حسب تقرير لجنة التحقيق الدولية [٤] .

ولاشك أنه فى خلال العشر سنوات الأولى من الاحتلال وكنتيجة لتقلد المصريين للوظائف الحكومية ، ووصول بعضهم إلى المناصب الكبرى ، أن اتسعت المصاهرات بين أعيان المصريين ووجهاء الترك عندما أخذ هؤلاء الأعيان يزاحمون الأتراك بثرائهم وثقافاتهم وما نالوه من مناصب فى وظائف الدولة(٥) .

---

(١) محمود عودة : القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع ، ص ١٤٦ .

(٢) على بركات : تطور الملكية الزراعية فى مصر ١٨١٣ - ١٩١٤ ، ص ٢٧١ .

(٣) رؤوف عباس : النظام الاجتماعى فى مصر فى ظل الملكيات الزراعية الكبيرة ١٨٣٧ - ١٩١٤ ، ص ١٠٨ .

(٤) فاطمة علم الدين : الريف المصرى فى عهد الاحتلال البريطانى ١٨٨٢ - ١٩١٤ ، ص ٦٨ .

(٥) حسين فوزى النجار : أحمد لطفى السيد ، ص ٥٣ .

ومن ثم كانت عملية الإنصهار بين الارستقراطية التركية وبين المصريين عن طريق التزاوج مما أدى إلى إيجاد روابط وصلات اجتماعية بينهما . كما اختفت الهوة الاجتماعية واللغوية والسياسية فيما بينهم ، حتى أن الإنجليز وضعوا نصب أعينهم أنه بمرور كل عام من الاحتلال الإنجليزى لمصر يصبح عنصر الأتراك المتمصرين فى المجتمع المصرى أكثر مصرية وأقل تركية فى الشخصية وأسلوب التفكير(١) .

وعلى الرغم من الاستياء المشترك بين الأتراك والمصريين من سلطات الاحتلال إلا أن كثير منهم ذعروا من الحركة الوطنية لأنها تقوض سلطتهم ، بالإضافة إلى أن ذكرى الحركة الوطنية تحت قيادة عرابى كانت فى ذاكرتهم ، ولذا لم يكونوا متأكدين من أن الوطنيين لن يستديروا إليهم مرة أخرى ويحاولوا تمزيقهم كالأجانب ، ولذلك أيضاً فضلوا التعامل مع الإنجليز عن أن يكونوا تابعين للمصريين الذين استغلوهم من قبل(٢) . كذلك نظرت الارستقراطية التركية - المصرية (الذوات) إلى الجماعات المسيحية الشرقية (الأقباط واللبنانيين والأرمن) نظرة إستياء نتيجة لإزدياد صلاتهم وعلاقتهم الطيبة بسلطات الاحتلال مما جعل لهم مكانة هامة فى الحياة الاقتصادية والسياسية فى مصر(٣) . كما كان لاتجاه سلطات الاحتلال فى إسناد الوظائف الإدارية الهامة إلى عدد من السوريين وإلى الجيل الجديد من أبناء أعيان المصريين الذين تلقوا تعليمهم فى أوروبا ، أثر كبير فى إضمحلال شأن الأتراك - كفئة اجتماعية - بعد الاحتلال(٤) .

أما عن المصريين من كبار الملاك الزراعيين فلم يختلفوا كثيراً عن كبار الملاك من الأتراك المتمصرين ، فقد كانت غالبيتهم تشكل طبقة الملاك الغائبين عن الأرض ، لا يقيمون فيها إلا نادراً ، وإنما يعيشون فى القاهرة والمدن الكبرى والبنادر ، هم لايتحملون أية مسئولية اجتماعية أو اقتصادية ، ولا يمارسون أية سلطة قانونية على فلاحيهم . ويستمدون دخلهم من تأجير أراضيهم الزراعية إذ

---

(1) Cromer : Modern Egypt, Vol. 2, P. 170.

(2) Chirol, Sir Valentine : The Egyptian problem P. 159 .

(3) Marlow, John: Cromer in Egypt, P. 237.

(٤) رؤوف عباس : المرجع السابق ، ص ١٠٩ .

كـان ذلك هو الرباط الوحـيـد الذى يربطهم بالفـلاحين ، كـمـا أن سلطتـهم على المستأجرين وصغار المزارعين كانت تستمد عن طريق إغراقهم بـالديون والسلف والإيجارات المتأخرة ، وعن طريق الاحتفاظ بهم فى درجة من التبعية الاقتصادية ونتيجة لذلك فإن أدق وصف لكبار ملاك الأراضى الزراعيين فى مصر أنهم ملاك رأسماليون بدرجة أو بأخرى[١] . غير أن هذه الطبقة كانت حريصة على توفير قدر كبير من التعليم لأبنائها حتى يعوض أفرادها ما يحسون به من نقص فى مواجهة موظفى الحكومـة . وبالفعل استطاع بعض أبنائهـا أن يشقـوا طريقـهم إلى بعض المناصب الحكومية ، كما خرج منها أبرز قادة الحركة الوطنية فى هذه الفترة من أمثال أحمد عرابى وسعد زغلول[٢] .

ولاشك أن هناك عديد من العوامل التى ساعدت على نمو الملكيات الزراعية الكبـيرة . من هذه العوامل ما أدخله الاحـتـلال من إصلاحـات لنظام الرى وإقـامـة الخزانات والقناطر وتعميم نظام الرى الدائم لإرتباطه بزراعة القطن ، مما أدى إلى زيادة مساحة الأراضى الزراعية من حوالى ٤,٧٠٠,٠٠٠ فدان فى عام ١٨٨٢ إلى ٥,٤٢٠,٠٠٠ فـدان عـام ١٩١٤ أى بنسبـة قـدرها ١٦٪ ، كـمـا أصبح فـى الإمكان زراعة أراضى كثيرة أكثرمن مرة فى السنة . هذا بالإضافة إلى أنه كان هناك من يحصل على الأراضى عن طريق شرائها من الأراضى التى تطرحها الدولة للبيع والتى كان يطلق عليها «أطيان الميزى الحر» وتشمل بقايا أراضى المتروك التى بيع جزء منها فى عـصـر سعيـد وإسمـاعيل . ثم أراضى داخل الزمـام وهى الأراضى القابلة للإستصلاح التى شملتها مساحة الزمام[٣] .

كما وجد كبار الملاك فى عمليات بيع أطيان الدائرة السنية وأراضى الدومين مصـدراً لتوسيع ملكياتهم . فقد وضعت الدائرة السنية وفقاً لقانون التصفية تحت إدارة صندوق الدين لتتولى سداد أقساط الدين من ريعها ، واستمرت على هذا النحو حتى عام ١٨٩٨ حين قـررت الحكومـة بيع ممتلكات الدائرة بما فيـهـا من معـامل عصير القصب وصنع السكر إلى شركة تكونت برأسمال فرنسى وإنجليزى ومصرى

(١) إبراهيم عامر : الأرض والفلاح ، ص ١٦ .

(٢) على بركات : المرجع السابق ، ص ٢٥٨ .

(٣) نفس المرجع ، ص ١١٣ .

وهى «شـركـة أراضـى الدائرة السنيـة»، وتم الاتـفـاق علـى الثـمن وهو سـتـة مـلايين وأربعـمـائة ألـف جنيـه وهى قـيـمـة الدين الـذى كـان على الدائرة فـى ذلك الحين[١] اختص سوارس وشركاه بمبلغ ١٢٥ ألـف جنيه منهـا ، واقـتـصـر نـصيب المـمـولين المصريين على ٢٥ ألف جنيه دفعها أربعة من كبار الملاك الزراعيين المصريين وهم أحمد السيوفى باشا ، ومحمد الشواربى باشا ، وحسن بك عبد الرازق ، وعلى بك شعراوى[٢] وما لبثت هذه الشركة أن طرحت تفاتيش الدائرة للبيع بالمزاد العلنى فى مساحات كبيرة تراوحت ما بين ثمانية وأربعة آلاف فدان [٣] وبذلك هيأت لكبار الملاك الزراعيين فرصة توسيع ملكياتهم ، لأن بيع الأطيان فى مساحات كبيرة لايتيح الفرصة لغير هؤلاء للإشتراك فى المزادات .

وقد وجد كبار الملاك الزراعيين فى شركات وبنوك الرهن مصدراً لتمويل هذه العمليات ، إذ كـانت تتـولى تقديم القروض لكبار الملاك بضمـان أملاكـهم ، واستخدام هؤلاء تلك القروض فى توسيع ملكياتهم بشراء مساحات من أراضى الدائرة السنية وأراضى الدومين التى كانت تطرح للبيع بالمزاد فى تلك الحقبة .

وفى ٣٠ سبتمبر ١٩٠٥ بدأ البنك العقارى يحل محل الشركة المصرية للدائرة السنية فيما يختص بالديون الباقية لها عند مشترى الأطيان منها ، فحررت عقود كثيرة بهـذا المعنى فى محكمـة مصر المختلطة . وعقود البيع التى يدخل البنك العقارى فيها هى العقود التى كتبتها شركة الدائرة السنية فمشترى أطيان الدائرة يدفعون ثمنها أقساطاً متساوية لمدة ١٥ أو ٢٠ سنة بفائدة ٥ ٪ ، زد على ذلك أنه يحق لهم أن يسددوا الثمن كله أو جزء منه متى شأوا من غير أن يدفعوا أدنى تعويض لذلك[٤] .

وإلى جانب شركة الدائرة السنية تكونت شركات برؤوس وطنية منها على سبيل المثال الشركة الوطنية التى أسسها «عبده بك البابلى» والتى دخلت فى نزاع

(١) أحمد شفيق : مذاكراتى فى نصف قرن ، الجزء الثانى ، القسم الأول ، ص ٢٥٧ .

(٢) رؤوف عباس : المرجع السابق ، ص ٥٦ .

(3) Crouchley : The investment of Foring capital in Egyptian Compaines and public debt, P. 24 .

(٤) المقطم ٢ أكتوبر ١٩٠٥ عدد ٥٠٢١ .

مع الحكومة حول بيع تفتيش «بسنديله» إذ رسا المزاد على الشركة الوطنية بعد أن بلغ ثمن الأطيان حوالى ٣٠٠ ألف جنيه ، إلا أن الحكومة رأت بيع هذا التفتيش إلى شركة رى البحيرة لقاء إلغاء اتفاق معقود بينهما وتنازل الشركة عن آلات رى البحيرة للحكومة لاحتياجها إليها فى المحافظة على منسوب المياه فى بحيرة مريوط لمنع الإضرار بالأطيان المزروعة ، وفى سبيل ذلك رأت الحكومة أن تعوض الشركة الوطنية عن هذه الصفقة ببيع تفتيش بلقاس لها[١] .

وهكذا بلغت الملكيات الزراعية الكبيرة درجة كبيرة من النمو ، فقد زاد متوسط ملكية الفرد بين من كانوا يملكون أكثر من خمسين فداناً من ١٨٤ – ١٨٩ فدانا بينما نقص متوسط ملكية الفرد فى مصر عامة من ٦,٥ فدان إلى ٤,٦ فدان[٢] ويرجع ذلك إلى زيادة الإقبال على استثمار الأموال فى ميدان الزراعة نتيجة لما أحرزته نظم الرى من تقدم ، جعل استثمار الأموال فى الزراعة والاتجار بالمحاصيل الزراعية يحقق ربحاً مجزياً ، ونتيجة لحركة مبيعات أطيان الدائرة السنية وأراضى الدومين التى مولتها البنوك والشركات التى تخصصت فى الرهن العقارى .

أما الأجانب ومن ارتبط بهم من الفئات الاجتماعية الأخرى ، فقد ظلوا يشكلون شرذمة تعيش كل منها حياتها الاجتمَاعية فى محيط الجالية أو الطائفة التى تنتمى إليها ، واحتفظوا بعلاقات وثيقة مع العنصرين الآخرين من كبار الملاك وإن كانت علاقات – أساساً – بحكم كونهم يمثلون مصادر لتمويل للنشاط الاقتصادى وكانوا حريصين على توثيق صلتهم بالحكومة أكثر من اهتمامهم بتوثيق صلتهم بالمجتمع .

ورغم أن الأجانب لم يتعدون ٢ ٪ من مجموع السكان فإن ٢/١ ٪ منهم كانوا يمثلون ١٠ ٪ من مجموع الأراضى الزراعية المصرية وكانت ملكياتهم ترتفع بإطراد مستمر حتى أنها بلغت عام ١٩١١ حوالى ٦٧٥٩١٧ فدان حسب تقدير إدارة

---

(١) المقطم ٩ ، ١٠ ، ١٤ مايو ١٨٩٤ أعداد ١٥٦١ ، ١٥٦٢ ، ١٥٦٥ .

(٢) رؤوف عباس : النظام الاجتماعى فى مصر فى ظل الملكيات الزراعية الكبيرة ١٨٣٧ – ١٩١٤، ص ٧١ .

الأموال المقررة بنظارة المالية [١] . وبلغت عام ١٩١٤ حوالى ٧١٧٩٣٦ فدان فمع قلة عددهم كانت سيطرتهم على الأراضى تزداد يوماً بعد آخر حتى أن ملكيتهم كانت تمثل ٢٣٪ من مجموع ملكية كبار الملاك نظير القروض الربوية التى يقدمونها للفلاحين ، بالإضافة إلى شرائهم أراضى الميرى . وقد كشفت الإحصائيات أن ٩٠٪ من الملكيات التى كانت تزيد مساحتها على ٥٠ فداناً كانت بيد الأجانب ، وهذه النسبة تحدد تماماً موقع هذه الفئة من الأجانب فى المجتمع المصرى[٢] وكان الملاك الأجانب على وجه التحديد من اليونانيين والإيطاليين المقيمين بصفة دائمة فى القرى ، يمارسون الزراعة وفقاً لأساليب الانتاج الحديثة[٣] .

وقد بنى الاحتلال خطته فى مصر على عدة أسس أهمها دعم طبقة ملاك الأرض والإستعانة بها فى تنفيذ سياسته بالسيطرة على مقاليد الأمور فى مصر. وهكذا بدأ كرومر فى دعم هذه الطبقة التى أطلق عليها اسم «طبقة أصحاب المصالح الحقيقية» ففى ٢٨ ديسمبر ١٨٨٣ صدر القانون المدنى الأهلى ليرسى دعائم حق الملكية فنص فى مادته الثامنة «تسمى ملكا العقارات التى يكون للناس فيها حق التملك وتعتبر فى حكم ذلك الأطيان الخراجية التى دفعت عنها المقابلة» .

وفى عام ١٩٨١ حذف من القانون المدنى الأصلى شرط دفع المقابلة وأصبح يمنح المنتفعين بالأرض حق الملكية التامة دون قيد أو شرط . وقد أخذت الملكية الفردية شكلها النهائى فى عام ١٨٩٦ حيث صدر قانون عدل المادة السادسة من القانون المدنى القديم فصار نصها «تسمى ملكا العقارات التى يكون للناس – فيها حق التملك التام ، بما فى ذلك الأطيان الخراجية»[٤] .

وهكذا تحققت الملكية الفردية الكاملة للأرض الزراعية عبر مسيرة استمرت أكثر من نصف قرن برز خلالها أن هذا التطور كان تعبيراً عن الواقع الاقتصادى

---

(١) المجلة الزراعية المصرية ، السنة الأولى ، عدد ١ عام ١٩١١ .

(٢) عبد العظيم رمضان : صراع الطبقات فى مصر ١٨٣٧ – ١٩٥٢ ، ص ٣٥ .

(٣) محمد عبد الوهاب سيد : حزب الإصلاح على المبادىء الدستورية ١٩٠٧ – ١٩١٤ ، ص ٣٧٩ .

(٤) إبراهيم عامر : الأرض والفلاح ، ص ٨٨ .

والاجتماعى الذى عاشته مصر فى القرن الماضى والقوى الاجتماعية المشكلة له وانعكس ذلك فى تحديد أولويات القوى التى حصلت على حقوق الملكية .

ولما كانت سياسة الاحتلال ترمى إلى توجيه الاقتصاد المصرى فى اتجاه التخصص الزراعى ، فقد جعلت من مصر حقلاً واسعاً لانتاج القطن . وقد خدم ذلك مصالح كبار الملاك أكثر من غيرهم من الفئات الأخرى ، وذلك لأن إمكانياتهم المادية والاجتماعية والسياسية كانت تتيح لهم فرصة الانفاق على هذا النوع من الزراعة دون الوقوع فى مخاطر الاستدانة من المرابين مثل صغار وبعض متوسطى الملاك ، وبالتالى فإن العائد عليهم من استثمار أموالهم فى إنتاج القطن يفوق العائد على غيرهم من الفئات الأخرى الذين كان يشاركهم فى عائدهم المرابين بنسبة كبيرة . ومن ثم وجه كبار الملاك أموالهم نحو اقتناء الأرض الزراعية لما تدره عليهم من أرباح يفوق العائد من أى نشاط تجارى أو صناعى[١] .

وإزاء التخصص فى زراعة القطن ، كان لازماً على سلطات الاحتلال أن توجه عنايتها بمشروعات الرى ، إذ أن زراعة القطن كانت تتطلب قدراً وفيراً من الرى الصيفى ، لذلك واصل الاحتلال سياسة توفير الرى الدائم ، فأصلحت القناطر الخيرية وأقيمت قناطر على النيل عند أسيوط سنة ١٩٠٤ ورفتى سنة ١٩٠٨ ، وأنجز العمل فى خزان أسوان سنة ١٩٠٢ وتعليته سنة ١٩١٢ لمواجهة متطلبات الرى الدائم. وقد رسمت سياسة الرى بدقة حتى ترضى أصحاب المصالح الحقيقية فى البلاد ، سواء كانوا من الأجانب كشركات الأراضى والبيوت المالية ، وأصحاب مصانع الغزل بإنجلترا وأوروبا ، أو من أبناء البلاد وهم طبقة ملاك الأراضى[٢] .

ولأهمية تأييد الإنجليز للنظام الهيدروليكى فقد تحول للحكومة مبلغ مليون جنيه لمشروعات الرى من جملة المبلغ المخصص لسداد ديون مصر وهو ٩ مليون جنيه[٣] وفازت نظارة الأشغال بالنصيب الأكبر من ميزانية المصروفات فخصص

(١) تيودور رتشتين : تاريخ المسألة المصرية ١٨٧٥ - ١٩١٠ ، ترجمة د. عبد الحميد العبادى ومحمد بدران ، ص ٣٠٢ .

(٢) مذكرات محمد فريد . القسم الأول ، تاريخ مصر من ابتداء سنة ١٨٩١ مسيحية حققها وقدم لها د. رؤوف عباس ، ص ٣٤ .

(3) Tignor, R: Modernization and British colonial in Egypt, 1882 - 1914, P. 113 .

لها قدر كبير من الاعتمادات المالية فقد بلغت ميزانيتها عام ١٨٩٦ حوالى ٧٣٦,٧٨٩ جنيه استخدمت فى تنفيذ عدد من مشروعات الرى[١] الأمر الذى يحقق مصلحة كبار الملاك ، ووضح هذا فى الشكر الذى قدمه مجلس شورى القوانين لنظارة الأشغال على «الخدم التى خدمت بها مصالح أرباب الأطيان من سائر الطبقات سواء كان بإنشاء الترع والمصارف أو بتسهيل وسائل الرى»[٢] .

وقد ترتب على التطورات الهيدروليكية من جانب الإنجليز ، وزيادة مساحة الأراضى الزراعية من ٥ مليون فدان عام ١٨٩٦ إلى ٥,٤٩٠,٠٠٠ فدان عام ١٩١٤ ، وارتفع مجموع مساحة الأراضى المزروعة أكثر من مرة تحت نظام الرى الدائم من ٦,٣٥٠,٠٠٠ فدان عام ١٨٩٣ إلى ٧,٦٢٠,٠٠٠ فدان عام ١٩١٤ ، وصاحب تلك التغيرات فى الأرض زيادة تصدير القطن[٣] . كما ارتفعت قيمة الأراضى التى كانت تستفيد من الرى الصيفى ، فعلى سبيل المثال ارتفع إيجار الفدان فى أراضى الدائرة السنية التى تقع على ضفاف ترعة الإسماعيلية من ٣,٦٨ جنيهاً عام ١٩٠١ إلى ٧,٥٧ جنيه عام ١٩٠٥ أى بنسبة قدرها ١٠٠٪ وارتفع أيضاً سعر الأرض فى أراضى الدومين ٨٠,٤٨ جنيه مصرى للفدان عام ١٩٠٠ إلى ١٥٩,٧٧ جنيه عام ١٩٠٦[٤] .

كما عمل الاحتلال أيضاً على دعم طبقة كبار الملاك عن طريق توسيع مساحة مليكاتهم ببيع أطيان الدائرة السنية وأراضى الدومين بتسهيلات كبيرة أعطيت لهم للحصول على مزيد من الأراضى فكان المشترى يدفع ٣٠٪ من ثمنها ويقسط الباقى على خمس عشرة سنة بفائدة قدرها ٥٪ أو عشرين سنة بفائدة قدرها ٥,٥٪ كما نص على ذلك البند الرابع من عقود البيع المحررة بين الشركة والمشترين[٥] .

ولاشك أن سلطات الاحتلال باصلاحاتها فى مجال الرى والأراضى كانت تضرب فى اتجاهين فى آن واحد ، فإلى جانب حرصها على سداد ديون مصر

(١) رؤوف عباس : المرجع السابق ، ص ١١٣ .

(٢) مجلس شورى القوانين . محضر جلسة ٢٩ ديسمبر ١٨٩٦ .

(3) Tignor : Op . cit, P. 382.

(4) Crauchley : Op. cit, P. 51.

(٥) على بركات : تطور الملكية الزراعية فى مصر ١٨١٣ – ١٩١٤ ، ص ٢٥١ .

وتوجيه اقتصاديها بما يخدم الوجود البريطانى ، فإنها ارادت خلق طبقة مستفيدة من هذه الاصلاحات ، يرتبط ازدهارها بوجوده ، حتى إذا ما سددت مصر ديونها اطمأنت الدول الكبرى إلى امتيازاتها وأموال رعاياها ، وبات وجود الاحتلال أمراً لا ضرر فيه ، إن لم يكن مرغوباً .

ويرجع التحالف القائم بين الاحتلال وكبار ملاك الأرض فى مصر ، إلى أن الاحتلال عمل دائماً على استمالة الأسر الكبيرة وتعيين أفرادها فى الإدارات الحكومية ، بينما اعتمد كبار الملاك على السوق الخارجية لتصريف المحصول الرئيسى لأراضيهم وهو القطن ، ومن ناحية أخرى اعتمد كبار الملاك على الأموال المصرفية الأجنبية للحصول على السلف وقروض المساعدة على تسويق القطن ، كما كان يقوم بعض كبار الملاك أحياناً بإيداع فائض أموالهم فى البنوك مقابل فائدة محدودة فيؤدون بذلك دوراً رأسمالياً وثيق بالرأسمالية الأجنبية . وعلى أساس تلك المصالح المتبادلة زاد الاحتلال من نفوذ كبار ملاك الأرض فى مصر ، بينما قام كبار الملاك بحماية نفوذ الاحتلال[١] .

وقد تركز النشاط الاقتصادى لطبقة كبار ملاك الأراضى الزراعية فى مجالين أساسيين :

أولاً : إنتاج محاصيل نقدية مثل القطن وقصب السكر ، اعتمادا على مساهمة الاستثمارات الأجنبية فى تطور الشركات التجارية والنقل والمواصلات وكل ما يتعلق بتوفير الظروف الملائمة لتصدير القطن إلى المصانع الإنجليزية وأعطيت الأولوية فى مد الخطوط الحديدية لما يخدم أهداف التصدير .

ثانياً : الصناعات الاستخراجية والتمويلية التى تعتمد أساساً على الانتاج مثل مصانع السكر والتكرير ومصانع حلج القطن وعصر الزيوت[٢] كما كان اقتناء الأرض أحد مجالات الاستثمارات الرئيسية لكبار الملاك ، فقد أصبحت الأرض سلعة تباع وتشترى لا لتوسيع رقعة الملكية ولكن لاستغلالها فى عمليات المضاربة والاستفادة من ارتفاع وانخفاض قيمتها ، وأن تسبب ذلك النوع من الاستثمار فى

(١) إبراهيم عامر : ثورة مصر القومية ، ص ٤٤ .
(٢) على بركات : المرجع السابق ، ص ٢٧٣ ، ٢٧٤ .

وقوع بعض الملاك أسرى شركات الأراضى وبنوك الرهن العقارية[١] .

وكان من الطبيعى أن تجد الصفوة البرجوازية الزراعية طريقها إلى الأجهزة التنفيذية مع تعاظم قوتها الاقتصادية منذ نهاية القرن التاسع عشر . ومن الطبيعى أيضاً أن يحدث إلتقاء بين رغبة الإنجليز فى إحكام الرقابة على البلاد وبين رغبة كبار الملاك فى كسب النفوذ السياسى . فقد كان كرومر يجد فيهم المؤيدين الطبيعيين لسياسته الزراعية وإصلاحاته الإدارية . وكان لابد أن يتوج هذا التأييد بحصولهم على مناصب فى المواقع التنفيذية . وقد عين كرومر بالفعل عدداً منهم فى المصالح الحكومية والمؤسسات شبه النيابية (المجالس المحلية) ومجلس شورى القوانين والجمعية العمومية .... الخ إذ اقتصرت العضوية فى هيئة مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية على الأعيان ومعظمهم من فئات كبار الوطنيين حتى يضمن الاحتلال ربط مصالحهم به . ويتضح ذلك من الأعضاء الذين تولوا رئاسة هاتين الهيئتين طوال فترة وجودهما[*][٢] .

وبالرغم من أن الطبقة القديمة من كبار الملاك الأتراك قد ظلت ذات نفوذ قوى فى السيطرة على المناصب التنفيذية العليا (مناصب الوزراء بخاصة) حتى الحرب الأولى ، إلا أن سياسة الاحتلال بدأت تفسح المجال تدريجياً لكبار الملاك من المصريين ، ولقد حدث ذلك بالفعل حيث طغى كبار الملاك على الوزارات وأصبحوا يشكلون نسبة عالية من أعضائها ، فقد بلغت نسبتهم فى إحدى الوزارات (وزارة محمد سعيد ١٩١٩/٥/٢٠ - ١٩١٩/١١/١٥) ، ولم يقتصر تغلغل كبار الملاك على المستويات الإدارية العليا ، بل حاولوا أيضاً السيطرة على المستويات التنفيذية المحلية من خلال سيطرتهم على مجالس المديريات[٣] .

ومن المؤكد أن نجاح طبقة كبار الملاك فى التغلغل - بل والسيطرة فى كثير

---

(١) عاصم الدسوقى : كبار ملاك الأراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى ١٩١٤ - ١٩٥٢ ، ص ٧٧ .

(*) هؤلاء الأعضاء هم محمد سلطان باشا ، على باشا شريف ، عمر باشا لطفى ، إسماعيل باشا محمد ، عبد الحميد باشا صادق ، الأمير حسين باشا كامل ، محمود باشا فهمى .

(٢) عبدا لخالق لاشين : سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية حتى ١٩١٤ ، ص ١٦٢ .

(٣) أحمد زايد : البناء السياسى فى الريف المصرى ، ص ٣٤٨ .

من الأحيان – فى التنظيمات السياسية وفى الهيئات التشريعية والتنفيذية قد بلغ حدا أصبحت فيه هذه الطبقة قادرة على أن تخلق ضربا من الاتفاق الذى يخدم مصالحها وذلك من خلال السيطرة على أجهزة التشريع فى المجتمع .

ولم يكن عمل كبار الملاك بالسياسة أو تكوين الأحزاب استكمالاً للوجاهة أو تأصيلاً لهيبتهم فلاحى أراضيهم وأجهزة الدولة ، بقدر ما كان اشتغالهم بها صوناً لمصالحهم . فقد كانوا يرغبون فى أن يمتد هذا التأصل إلى كل جهاز يعمل فى المديريات التى تقع أراضيهم داخلها ، ومن المؤكد أن العمل السياسى كان هو الطريق إلى ذلك . وهكذا نجد كبار الملاك هم الذين يساهمون بأموالهم فى إنشاء الدور الصحيفة وارسال المبعوثين للخارج ، وعقد المؤتمرات وإصدار الكتب وما إلى ذلك من وسائل العمل الحزبى فى ذلك الحين(١) .

وقد حدث التلاقى بين كبار الملاك وبين الأحزاب من زاويتين هما :

أولاً : أن المثقفين وحاملى الأيدلوجية من المصريين والذين كانوا يتوقون إلى العمل الحزبى كانوا ينحدرون من صلب طبقة كبار الملاك .

ثانياً : أن هذه الفئة لم تكن لتستطيع أن تمول العمل الحزبى والصحافة ، الأمر الذى دفعهم إلى أموال كبار الملاك مصدر لهذا التمويل .

وفيما يتعلق بالخلفية الثقافية لكبار الملاك ، فمن الملاحظ بصفة عامة أن الجيل الأول منهم ، جيل القرن التاسع عشر ، كان محدود الثقافة فبعضهم لم ينل حظه من التعليم ، والبعض الآخر تلقى علوماً أولية فى مكاتب حفظ القرآن أو فى الأزهر على أقل تقدير ، ومدارس الإرساليات التبشيرية الأجنبية ، أما أولادهم فقد أتيحت لهم فرص التعليم بالخارج أو التعليم فى المدارس الأجنبية بالقاهرة والإسكندرية وعواصم المديريات . ومن هنا كان اتصالهم بمصادر الثقافة الليبرالية التى كانت سائدة بأوروبا فنهلوا منها وتأثروا بها تأثيراً كبيراً (٢) .

وكانت بعض العائلات ترسل أبنائها إلى الكتاتيب ثم المدارس الإبتدائية مثل والد أحمد أمين ، وبعض العائلات الأخرى ترسل ابن إلى الأزهر والآخرين إلى

---

(١) يونان لبيب رزق : الحياة الحزبية فى مصر ١٨٨٢ – ١٩١٤ ، ص ٥ .

(٢) عاصم الدسوقى : المرجع السابق ، ص ٢٩٢ .

المدارس الحديثة ، فقد التحق سعد زغلول بالأزهر ، بينما ذهب أخوه فتحى زغلول إلى مدرسة الحقوق من خلال المدارس الحكومية ليصبح قاضياً ، كما أن بعض العائلات أيضاً كانت تستبقى ابن فى المنزل فى الريف ليدير ممتلكات العائلة وربما لتبع والده فى منصب العمدية ، بينما يرسل الآخرن إلى القاهرة لامتهان مختلف المهن[١] .

وقد نمت العناصر المصرية فى طبقة كبار الملاك نموا كبيراً ، واكتسبت قيماً وأخلاقيات وطموحات جديدة نحو تسيد المجتمع وشغل الصدارة فيه . وقد بدأت عملية «إحلال» لهم فى هذا المركز كبديل لإنقراض العناصر التركية والشركسية والإنصهار الذى تم بين المصريين والأتراك عن طريق المصاهرة ، حتى أن المجتمع المصرى بدا وكأنه مجتمع تركى أو كالتركى ، فكان الاصطياف فى استنبول أمراً مألوفاً ، وكذلك قلد المصريون الأتراك فى أسلوب حياتهم ، وأخذوا مثلهم بمظاهر المدنية الأوروبية فسكنوا المدن وأقاموا القصور واقتنوا الجوارى والعبيد وتقربوا إلى الذوات وسعوا لإقامة علاقات اجتماعيةمعهم[٢] وأصبحوا يظهرون ثروتهم ويتباهون بغناهم ويتنافسون بجيادهم ومركباتهم ورياش منازلهم الفاخر وأثاثها النفيس وغير ذلك مما جلبوه من الخارج[٣] كما عنى أكثر أبناء الأعيان بتعلم اللغة الإنجليزية وذلك لزيادة ارتباطهم بسلطات الاحتلال[٤] ومن أسوأ الصور الاجتماعية فى مصر فى ذلك الوقت غياب كبار الملاك وهجرتهم من الريف إلى المدن حيث يعيشون فى راحة ونادراً ما يزرون ملكياتهم إذ لم تعد حياة الريف مقبولة لديهم، ولذا لم يستطيعوا أن يحملوا رفاهية المدن أينما يعيشون[٥] وقد كان لهذه الظاهرة أثار سيئة على تطور الحياة فى المجتمع الريفى ، إذ أدت إلى افقار الريف بحرمانه من تداول ثروات كبار الملاك فيه ، وأصبح الريف يمثل بالنسبة لكبار الملاك مورداً للثروة والاستثمار ، كما أدى هذا أيضاً إلى حرمان الريف من

(1) Reid : Educational and carees choices of Egyptian Students, 1882-1922, P. 354 .

(٢) أحمد زكريا الشلق : حزب الأمة فى السياسة المصرية ، ص ٢٢ .

(٣) المقطم ٣١ يناير ١٩٠٧ عدد ٥٤٢٣ .

(٤) المقطم ١ نوفمبر ١٨٩٠ عدد ٥٢٦ .

(5) Rusell Pasha : Egyptian Service, 1902 - 1946, P. 33.

الإصلاحات العامة إلا فيما يتعلق بوسائل الزراعة لعدم إقامة كبار الملاك القادرين على تمويل المشروعات الإصلاحية ، ومن ثم فلاحاجة بهم إلى الإهتمام بمثل هذه المشروعات فيزداد بعدهم عن الحياة فى الريف حيث يتضح الفارق الحاد بين كبار الملاك وصغار المزارعين ، الذين لم تعد تربطهم بهم أية صلات غير تحصيل الإيجارات ولا يعرفون بالتالى شيئاً عن مشكلات حياتهم(١) .

كذلك كان كبار الملاك من أبطأ العناصر الاجتماعية نحو التغير ، فقد كانوا يخشون التجديد الفكرى والاجتماعى ويتشبثون بكل ماهو قديم ، خوفاً منهم أن يأتى الجديد بما يطيح بامتيازاتهم . ومن الذائع أن أفراداً منهم كانوا يذهبون فى ذلك إلى حد إظهار عدم الرضا عن نشر العلم بين أفراد الطبقة الفقيرة ، بحجة أن ذلك يقلل من عدد الأجراء الذين يخدمون الأرض ، كما أنه يحقق نوعاً من المساواة بينهم وبين أولاد الفلاحين من المتعلمين ويجرىء عليهم أجراء الأرض وهو ما لم يكن يرتضونه بحال(٢) ومن ثم يتحمل كبار الملاك المسئولية فى تأخير التطور الاجتماعى وتعويقه .

وكما عانى الفلاحون من جراء نشوب الحرب الأولى ، عانى أيضاً كبار الملك منها بسبب مانالهم من جراء سياسة بريطانيا القطنية ، فعلى أثر نشوب الحرب عام ١٩١٤ ، أخذ سعر القطن ينخفض تدريجياً بسبب خوف مستوردى الأقطان المصرية فى البلدان الأجنبية من غلق الأسواق التى يبيعون فيها منتجاتهم. وتسبب عن ذلك خسارة جسيمة أصابت ملاك الأرض(٣) . وعلى أثر ذلك اجتمع فى مارس من نفس العام عدد كبير من الأعيان وكبار الملاك وتشاوروا فيما يفعلونه لحفظ مصالحهم ، واستقر رأيهم على أن يؤلفوا نقابة للإهتمام بمصالحهم ومصالح سائر المزارعين معهم . وسميت هذه النقابة باسم «نقابة المزارعين للأقطان بالقطر المصرى» وانتظم فى سلكها مزراعى القطر وأغناهم ، وغرضها الدفاع عن مصالح المزارعين بمنع التلاعب بأسعار أقطانهم عن طريق تعيين لجنة تتولى بيع أقطانهم والاتفاق مع معامل النسيج مباشرة دون وساطة. وقد اتفقت هذه النقابة مبدئياً مع

(١) عاصم الدسوقى : المرجع السابق ، ص ٢٩١ .

(٢) حسين خلاف : التجديد فى الاقتصاد المصرى الحديث ، ص ١٠٩ ، ١١٠ .

(3) F.Q. 407/183, No . 40, Cheetham to Grey, October 26, 1914 .

بعض البنوك الكبرى فى أن تتولى عملية تمويل هذه النقابة بحيث يتيسر لها أن تتسلم مقداراً كبيراً من القطن ، إذ قررت أن تشترى القطن هذه السنة لعدم موافقة الأسعار لمصالح أعضائها ، كما يسرت على المزارعين سبل الانضمام إليها من الجهة المالية(١) .

وفى نفس الوقت تكونت جمعيات مشابهة مثل جمعية التعاون الزراعية بالقليوبية والتى ألفها كبار المزارعين بالمديرية لتيسير الحصول على البذور والسماد والآلات الزراعية وموارد الوقود والسعى لمعرفة أثمان المحاصيل فى الخارج ومقارنتها بالسعر المعروض فى مصر وتبصير الزراع بالتوقيت المناسب فى بيع المحصول(٢) .

ولكن هذه الحالة لم تستمر طويلاً ، فسرعان ما إزداد طلب الدول الأوروبية على القطن المصرى فارتفعت أسعاره من أول موسم ١٩١٥ - ١٩١٦ . وتوقع كبار الملاك أن يعوضهم هذا الصعود بعد ماخسروه ، ولكن الحكومة كانت قد حددت المساحة المنزرعة قطناً بثلث الزمام ، مما جعل كبار الملاك يصيحون فى طلب إلغاء هذا التحديد ، وتم لهم ذلك فى عام ١٩١٦ . وبالرغم من ذلك لم يستفد كبار الملاك من ارتفاع أسعار القطن بسبب تدخل إنجلترا واحتكارها لمحصول القطن كله فى موسم ١٩١٨ ، ومن ثم كان تذمر وسخط كبار الملاك على الإنجليز(٣) .

ومن ناحية أخرى استغل كبار الملاك الضيق المالى الذى وقع فيه الفلاحون بسبب إصابة محصول القطن بالدودة وعدم تصريفه حتى أن الكمية التى بيعت كانت لاتبلغ سعر ثمنها وإنقاص زراعة القطن إلى الربع فى بعض المناطق وإلى الثلث فى بعضها . وكان المستأجرون يطلبون إنقاص الإيجار بنسبة ما سينقص من زراعة القطن ، إلا أن الملاك لم يتنازلوا عن شيء من قيمة الإيجار(٤) . كما أن الحكومة رأت حجة الملاك أقوى من حجة المستأجرين للآتى :

---

(١) المقطم ١٤ مارس ١٩١٤ عدد ٧٥٩٠ .

(٢) عاصم الدسوقى : كبار ملاك الأراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى ١٩١٤ - ١٩٥٢ ، ص ١٠٣ .

(٣) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩١٨ - ١٩٣٦ ، ص ٦٩ .

(٤) الجريدة ١ ديسمبر ١٩١٤ عدد ٢٣٥٠ .

أولاً : أن زراعة القطن كان مشروطة فى جميع العقود غالباً أنها لاتزيد عن الثلث وكل ما زاد عن ذلك يكون مخالفاً للعقد .

ثانياً : أن النسبة بين الربع والثلث ليست كبيرة ولاسيما بالنسبة لما تتعرض له زراعة القطن من الآفات ، وما يتعرض له المحصول من التقلبات التجارية فى انخفاض الأسعار وارتفاعها .

ثالثاً : أنه من المرجح أن يكثر الطلب على القمح فى أوروبا والتى ستكون مفتقرة إلى الغلال لقلة الأيدى العاملة فى الزراعة بعد إنصراف الشبان إلى الحرب وما يصيب الأرض المزروعة من عبث الجيوش[١] .

وهناك ظروف موضوعية دفعت كبار الملاك إلى التحمس للمشاركة فى ثورة ١٩١٩ أهمها محاولتهم تكوين جبهة مع المهنيين ورجال الأعمال لكسر الحاجز الاجتماعى الذى تقف خلف الارستقراطية التركية . فضلاً عما حدث من تهديد لمصالحهم الاقتصادية من جراء تحديد الحكومة لمساحة القطن بثلث الزمام المزروع أثناء الحرب ، وهبوط أسعاره فى هذه الأثناء ، ووضع قيود أمام تصدير القطن لبلاد معينة ، وقيام الحكومة البريطانية بشرائه عام ١٩١٧ – وبعد أن ارتفعت أسعاره – بسعر أقل ، وإلغاء رخص التصدير ، وجمع الأنفار للخدمة العسكرية ، الأمر الذى أدى إلى ارتفاع أجور العمال فى الوقت الذى يحاول فيه كبار الملاك حل مشكلة الديون العقارية ، هذا إلى جانب تلكوء الإنجليز فى إدخال إصلاح دستورى فى البلاد[٢] .

والحقيقة أن هذه الظروف كانت كافية لتخلق بين صفوف الملاك – الذين يودون الانطلاق نحو مزيد من القوة الاقتصادية – تذمراً يدفعهم نحو تنظيم أنفسهم من خلال صفوفهم فى جبهة تطالب بالاستقلال . غير أن ذلك يجب أن يفسر أيضاً فى ضوء استقرار طبقة البرجوازية ، ومحاولتها تغليف قوتها الاقتصادية بقوة سياسية ، خاصة وأن المؤسسات التشريعية التى شاركت هذه الطبقة فيها قبل الاحتلال ، وفى وقت كانت فيه هذه الطبقة فى مرحلة التخلق ، كانت قد اختفت

---

(١) الشعب : ٢٠ أكتوبر ١٩١٤ عدد ٨٢٥ .

(٢) عاصم الدسوقى : المرجع السابق ، ص ٢٥٤ – ٢٦٠ .

فى عهد الاحتلال ، وفى الوقت الذى أصبحت فيه هذه الطبقة وجوداً حقيقياً .

ومما لاشك فيه أن طموح بعض كبار الملاك الطبيعى فى الإنفراد بالسلطة أو على الأقل أن تكون لهم اليد الطولى العليا باعتبارهم أصحاب المصلحة الحقيقية ، هو الذى دفع قطاعات منهم إلى المطالبة ببعض المطالب عقب إنهاء الحرب الأولى مثل الدستور والجلاء مع التعاون مع بريطانيا ، ولكن هذا الموقف سرعان ما تكشف عن حقيقته حين انطلقت ثورة ١٩١٩ واشتراك الفلاحون وبقية قطاعات المجتمع فيها وتحولت الثورة فى نظرهم إلى «فوضى ضارة» فكانوا هم قبل سلطة الاحتلال أول من انقضوا عليها وحاصروها .

أما بالنسبة لمتوسطى الملاك فقد اتفقت المصادر على تحديد الملكيات المتوسطة بأنها تتراوح بين ٥ أفدنة و٥٠ فدانا . ويمثل متوسطو الملاك الشريحة الصغرى من حيث حجم الملكية من الملاك الزراعيين . وهذه الشريحة نشأت من خلال نفس الظروف التاريخية التى نشأت فيها فئة كبار الملاك ، وتكاد تتشابه معها من حيث التركيب الاجتماعى وإن كانت تختلف من حيث كثافة الفئات الاجتماعية بداخلها .

وهناك عدد من العوامل أدت إلى تكوين فئة متوسطى الملاك منها تفتيت الملكيات الكبيرة بفعل عامل الإرث مما أدى إلى تكوين طبقة متوسطة من ملاك الأراضى الزراعية والتى أصبحت تشكل حوالى ٣٥٪ من المجموع الكلى لملاك الأرض فى نهاية القرن التاسع عشر[١] كما قام بعض الموظفين والتجار من سكان المدن بشراء بعض الحدائق المنتشرة فى أماكن متفرقة وتبلغ مساحتها من عشرة إلى عشرين فدانا مما أدى إلى زيادة فئة متوسطى الملاك بهم ، هذا بالإضافة إلى أنه نتيجة لعمليات الرهن العقارى ونزع ملكية أراضى الفلاحين سدادا للديون أن استطاع عدد كبير من الأجانب تكوين ملكيات دخلت فى حدود الملكيات المتوسطة[٢] وأخيراً كان لشراء أراضى الدومين والدائرة السنية دور فى تكوين ملكيات متوسطة إذ زاد الاقبال على شراء تلك الأراضى وخاصة من فئات متوسطى الملاك الذى توافر لديهم المال نتيجة لارتفاع أسعار القطن فى هذه الفترة[٣] .

(١) محمود عودة : القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع ، ص ١٥٧ .

(٢) فاطمة علم الدين : الريف المصرى فى عهد الاحتلال البريطانى ١٨٨٢ - ١٩١٤ ، ص ٩٦ .

(٣) رؤوف عباس: النظام الاجتماعى فى مصر فى ظل الملكيات الكبيرة ١٨٣٧-١٩١٤، ص ٦١ .

وهكذا يتضح أن الملكية المتوسطة فى مصر جمعت خليطاً من الملاك الذين تختلف علاقاتهم بالأرض اختلافات متباينة ، ففيهم موظف المدينة ، وتاجرها الغائب عن الأرض مثل كبار الملاك ، وهناك المرابى والممول الأجنبى ثم العمد والمشايخ ووجهاء القرى . وهؤلاء بالرغم من تعسفهم مع الفلاحين ، إلا أنهم يختلفون عن عمد ومشايخ الملكية الكبيرة الذى غالباً ما هجروا قراهم وأقاموا فى العاصمة أو المدن الإقليمية الكبرى ، أما عمد ومشايخ الملكية المتوسطة فأغلبهم واصل حياته فى القرية ومارس زراعة أرضه أو جزءاً منها وأجر الجزء الآخر.

ولكن السمة الغالبة لهذه الفئة فى علاقاتهم بالأرض والفلاح تشبه إلى حد كبير علاقة كبار الملاك ، فقد مارسوا إلى حد كبير نفس الوسائل التى استخدمها كبار الملاك فى أشكال المزارعة والإيجار النقدى والعينى ، ومثلوا عقبة أمام تطور وسائل وعلاقات الانتاج . ومن ناحية أخرى كان يحكمهم عدة تناقطات بالإضافة إلى تناقضهم مع صغار الملاك والفلاحين المعدمين ، فهم فى غالبيتهم من أصل مصرى ، ولذلك وضحت مشاعرهم الوطنية فى العداء لسلطة الاحتلال[١] .

وخلال العشرين سنة السابقة للحرب الأولى كانت ملكية هذه الفئة وعددها فى تناقص مطرد فقد بلغ عدد متوسطى الملاك عام ١٨٩٦ حوالى ١٣٦,٦٢٠ مالكاً يمثلون ٢٠,٧٪ من مجموع الملاك ، وفى عام ١٩١٤ انخفض عددهم إلى ١٣٢,٦٠٠ مالك يمثلون ٨,٥٪ من مجموع الملاك ، ويرجع ذلك إلى أن بعض الشرائح العليا من متوسطى الملاك قد انضمت إلى كبارهم ، كما أن الشرائح الدنيا قد انقسمت بسبب تفتيت ملكيتها إلى صغار الفلاحين[٢] .

ومنذ استقرت الملكية الزراعية فى مصر ، عمل الاحتلال على توسيع قاعدة الملكيات الصغيرة وزيادة عد الملاك الصغار والمحافظة على ملكياتهم ، وكان هدفه من ذلك تجنب تكوين طبقة ساخطة من طبقات المجتمع قد تخلق له المشاكل فيما بعد ، ولاستخدامهم كواقى ضد اهتمامات الخديو السياسية ومؤامرات الباشوات الملسمين وارتفاع علو شأن المسيحيين الشرقيين[٣] ، كما عمل على تدعيم الملكيات

---

(١) فتحى عبد الفتاح : القرية المصرية ، دراسة فى الملكية وعلاقات الانتاج ص ١٩٦ .

(٢) على بركات : تطور الملكية الزراعية فى مصر ١٨١٣ – ١٩١٤ ، ص ٢٨١ .

(3) Marlow, John : Cromer in Egypt, P. 257 .

الزراعية الكبيرة ورعاية مصالح كبار الملاك الذين وجد أن مصالحهم الاقتصادية والتى يعمل على تدعيمها ستدفعهم حتماً إلى معاونته فى حكم البلاد[1] ولذاكان من الطبيعى أن يهمل الاحتلال الملكيات المتوسطة ولم يعمل على تشجيعها ، ومن ثم كان تقلصها طبيعياً لنمو الملكيات الكبيرة والصغيرة على حسابها .

ولكن على الرغم من صغر حجم هذا الجناح الزراعى ، إلا أنه لعب دوراً فى الريف ، فقد مثل متوسطى الملاك - بحكم اقامتهم فى الريف - حلقة وسطى تربط بين الفلاحين وكبار الملاك ، كما أنهم خلقوا لأنفسهم امتدادا فى المدن من خلال أبنائهم فكانوا بذلك الأساس الاجتماعى الذى إنحدرت منه فئة المثقفين المصرية والذين لعبوا دوراً هاماً فى حياة مصر الفكرية مثل الشيخ محمد عبده ، ومحمد حسين هيكل ، وتوفيق الحكيم ، وعباس محمود العقاد ... الخ[2] .

ولعل خير تعبير عن حياة هذه الطبقة وأفكارها ووضعيتها فى القرية تنعكس فى كتاب الدكتور طه حسين (الأيام) وغيرها من مؤلفات عدد من المثقفين من أبناء هذه الطبقة الذين حملوا لواء الدفاع عن الفلاحين ، حيث لم يكن هناك إمكانية حقيقية لكى يبرز من بين فقراء الفلاحين ومعدميهم تيارات ثقافية أو فكرية تعبر عنهم وعن مشاكلهم تعبيراً حقيقياً ، ولأن هذه الفئة كانت تعيش حياة القرية بالكامل ولأنها فى نفس الوقت وبسبب ملكيتها كانت تتمتع بنوع من المركز الممتاز بالنسبة لبقية سكان القرية أصحاب الملكيات القزمية أو الذين لا يملكون شيئاً على الاطلاق ، فقد كان من الطبيعى أن يمثلوا القيادات الحقيقية للقرية فى المعارك التى واجهتها سواء كانت سياسية أو اقتصادية [3] .

أما عن مشايخ القرى فقد كانوا فئة ضمن طبقة كبار الملاك الزراعيين التى تتكون من كبار ملاك الأراضى الزراعية وكبار زعماء البدو وكبار التجار والعهد. ومن هذه الفئة يؤخذ العمد (*) رغم أنها تقف موقفا وسطا بين الطبقة العليا وطبقة

(١) فاطمة علم الدين : المرجع السابق ، ص ٨٤ .

(٢) عبد العظيم رمضان : صراع الطبقات فى مصر ١٨٣٧ - ١٩٥٢ ، ص ١٦٢ .

(٣) فتحى عبد الفتاح : المرجع السابق ، ص ٢٠٠ .

(*) لم تنشأ وظيفة العمدة إلا فى عصر إسماعيل ، أما قبل ذلك فكانت تعرف بوظيفة «شيخ البلد» وعندما جاء إسماعيل جعل إلى جانب المشايخ فئة جديدة من الملاك الكبار تسمى بالعمد ، تضطلع بنفس الغرض وبالرئاسة عليهم .

الفلاحين ، إلا أنها تمثل المد الذى غذى طبقة كبار الملاك كبديل لإنقراض طبقة الأتراك بإرتفاعها ودخولها فى عداد طبقة كبار الملاك . كما كانت هذه الفئة تمثل حلقة اتصال بين الحكومة وجماهير الفلاحين[1] على أن مشايخ القرى قد استفادوا من وظائفهم إلى الحد الذى ميزهم كجماعة صغيرة . فقد خولت لهم وظائفهم أن يستولوا على أراضى بعض الفلاحين الهاربين أو المتوفين أو الذين ذهبوا إلى السخرة أو التجنيد . وفضلاً عن ذلك فإنهم كانوا يحصلون من الفلاحين أموالاً بدعوى أنها أموال أميرية[٢] وأدى ذلك إلى ثرائهم وإلى تميزهم داخل طبقة الأعيان .

وقد تحدد منصب العمدة بشكل قانونى فى قانون العمدة لعام ١٨٩٥ عن العمد والمشايخ ، فقد نص القانون على أن العمدة يدير شئون القرية ، بينما شيخ البلد – المرؤوس للعمدة – يرأس جانباً من القرية أو جهة أصغر منها وكلها توابع للقرية[٣] ويعاونه فى حفظ الأمن شيخ الخفراء الذى يسيطر على حوالى عشرة أو خمسة عشر من الخفراء يتولون حراسة القرية ليلاً وينصرفون إلى أعمالهم نهاراً[٤] . ومشايخ البلد ملزمون بالمرور على مشايخ الخفر على أربطة ونقط الخفر بالمناوبة ليتكدوا أنهم قائمون بواجب وظائفهم حق القيام[٥] .

وكان العمد والمشايخ يمثلون حجر الزاوية الذى يقام عليه صرح المجتمع الريفى ، إذ كان عليهم واجبات معينة يقومون بها ، بالإضافة إلى مسئوليتهم عن الأمن العام[٦] . فقد فرض على العمد والمشايخ مخابرة البوليس وجهة الإدارة عن كل مايلزم ، كما كانوا ملزمون بحضور الممولين للصراف لسداد ماعليهم ، وتقديم الإيضاحات التى تلزم عن أطيان الميرى واجراء المساحة وغيرها[٧] وكان على

---

(1) Cromer : Modern Egypt, Vol. 2, P. 186 .

(٢) دار الوثائق القومية . محافظ الأبحاث ، محفظة ٤٢ (وثائق الفلاح المصرى) .

(٣) ج . بير : دراسات فى التاريخ الاجتماعى لمصر الحديثة . ترجمة وتقديم د. عبد الخالق لاشين، عبد الحميد فهمى الجمال ، ص ٨٣ .

(4) Rusell Pasha : Op. cit, P. 44.

(٥) مجلس شورى القوانين . محضر جلسة ٢٩ يونيه ١٨٨٩ .

(6) Cromer : Op. cit, P. 189 .

(٧) مجلس شورى القوانين . محضر جلسة ٢٣ يونيه ١٨٩١ .

العمدة أيضاً إعداد كشف بأسماء الفلاحين المطلوبين للتجنيد وتقديمه إلى المديرية ، وهذه المسئولية جعلت كثير من العمد يفضلوا الفرار من وظائفهم فهم مسئولون عن أنفار العائلات التى يكونون غائبين عن القرية . وعن الأنفار الذين يكونون غير معلومين للعمد لوجودهم عند عائلات لم تشعر العمد بوجودهم وربما كانت تلك العائلات تبغض العمد فيتصور لهم اجراء المكايد للعمد بسبب الأنفار المذكورة[١] وإن كان هذا لا يعنى أن بعض العمد كان يتستر على بعض الفلاحين الهاربين من القرعة العسكرية وبدا هذا واضحاً من شكوى قدمها رجل من مركز أبو حمص للحربية يشكو فيها العمدة لتستره على نفر ونقل اسمه فى كشف البدو مع أنه فلاح لعدم قبوله فى القرعة العسكرية[٢] كما كان من مسئولية العمد جمع الأنفار المخصصة على بلادهم المطلوبين للعونة وكذلك إلزام فلاحيهم بمقاومة الآفات الزراعية[٣] .

وبالإضافة إلى ذلك خول للعمد حق اختصاص جزئى فى القضايا المدنية المتعلقة بالديون والمنقولات التى لاتتجاوز مائة قرش ، على أن تكون المرافعات والإجراءات التى تحصل أمام العمد بسيطة بقدر الإمكان ويلزم أن يكون بطرفه دفتر يعرض للجنة المراقبة القضائية للتفتيش عليه[٤] . وقد أشاد المستشار القضائى «ملكولم ماك ايلريث» فى تقريره عام ١٩٠١ بأن بعض الدفاتر التى تقيد فيها أحكام العمد فى القضايا المدنية لا تقل عن دفاتر أكثر القضاة الجزئيين فى إنجلترا اتقانا . وتبين بالإحصاء أن عدد القضايا المدنية التى نظروها قلت عما كانت عليه وهذا ناتج – فى رأيه – عن مبادرة المدين بدين صغير إلى إيفاء دينه بدل من الرجوع للعمدة لمجرد علمه بوجود السلطة الاجبارية على دفعه له[٥] واتضح ذلك جلياً فى تقرير كرومر عام ١٩٠٧ والذى أوضح فيه النقص فى عدد القضايا المدنية فبينما كانت حوالى ٣١٢٧ عام ١٩٠٦ ، أصبحت ٢٦٣٥ عام ١٩٠٧ كما انخفضت قيمة

---

(١) مجلس شورى القوانين . محضر جلسة ٢٣ ديسمبر ١٨٩١ .

(٢) وثائق عابدين . التماسات جماعية ملف ١٢ قلم عربى خديوى .

(٣) دار الوثائق القومية . محفوظات مجلس الوزراء . محفظة تحت الترتيب مجموعة ٣١١ داخلية .

(٤) مجلس شورى القوانين بمحضر جلسة ٢١ أبريل ١٨٩٨ .

(٥) المقطم ٢٦ مارس ١٩٠١ عدد ٣٦٤٦ .

الغرامات من ٥٣٠٦ جنيه إلى ٤٨٩٤ جنيه فى نفس العام[١] . وقد يكون هذا النقص فى قيمة الغرامات ناتجاً عن عدم تقييد بعض القضايا فى الدفتر متى أقر المدين فيها بدينه وعرض أن يدفعه .

وقد كان للصلة القائمة بين العمد ورجال الإدارة تأثير فى اختلال الأمن العام، فكثرة عوامل تبديل وتغيير وعزل وتنصيب العمد ، أصبح هؤلاء يسندون وظائفهم إلى كل من يصح اتخاذه سندا كالمديرين ومأمورى المراكز وحتى صغار الموظفين أيضاً كان لهم صلات ود وصداقة مع العمد . ومن ثم خذلت سلطان القانون والعدل أمام سلطان تلك الصلات القائمة على الصداقة المزيفة والود المزعوم[٢] .

كذلك كان للعمد مجال واسع لإساءة استعمال سلطاتهم ، من ذلك استيلائهم على أراضى الفلاحين ، واستغلال فرصة تجنيد الفلاحين فى فيلق العمال والهجانة المصرى أثناء الحرب الأولى وذلك لسوق أعدائهم إلى الخدمة وترك أصدقائهم وأخذوا الرشوة لإعفاء من يدفعها لهم من الخدمة[٣] وعلى الرغم من ذلك فقد كان هذا النظام بصفة عامة مقبولاً من جماهير الفلاحين إذ كانوا ينظرون إليه على أن نصير مصالحهم وحقوقهم . كما كان هذا النظام مزيجاً للأوتوقراطية والديمقراطية التى كانت شائعة فى معظم المجتمعات الإسلامية التقليدية .

وقد عمل الاحتلال منذ البداية على الحد من سلطات العمد الإدارية التى كانوا يستفيدون منها مادياً أو أدبياً ومن أهمها تجنيد الفلاحين للجيش والتى أصبحت مقصورة على اعداد قوائم للمطلوبين فقط ، وحفظ الأمن فى القرية وغير ذلك من المسئوليات التى سبق ذكرها . ثم جاءت لائحة العمد والمشايخ الصادرة فى ١٦ مارس عام ١٨٩٥ وهى قمة ماوصل إليه الاحتلال البريطانى فيما يتعلق بتعيين رؤساء القرى وتحديد مسئولياتهم وامتيازاتهم وعقوباتهم .

فالعمدة طبقاً لهذه اللائحة هو الرئيس الوحيد فى القرية المسئول عنها ، ويجوز بناء على اقتراح لجنة العمد والمشايخ بنظارة الداخلية تعيين عمدتين لقرية واحدة ، أو وضع عدة كفور أو نجوع أو عزب تحت إشراف عمدة واحد. وقد

(١) تقرير كرومر عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان ١٩٠٧ .

(٢) محمد المويلحى : حديث عيسى بن هشام أو فترة من الزمن ص ١٩٢ .

(٣) تقرير لجنة ملنر ، ص ٣٣ .

اشترطت اللائحة عند تعيين العمدة أن يكون بالغاً من العمر خمسا وعشرين سنة وأن يكون مالكاً لعشرة أفدنة على الأقل ويكون من البيوت العريقة بحيث تكون العشرة أفدنة خالية من الرهن بالإضافة إلى أنه لايكون قد صدر عليه حكم قضائى يمس سيرته واستقامته .

ويجوز التجاوز عن الشرط الثانى فى الجفالك والبلاد التى يكون كل أطيانها ملكاً لغير أهلها . أما البلاد التى لا يوجد فيها من يمتلك عشرة أفدنة فيكون انتخاب العمدة فيها من الملاك الذين يدفعون أموالاً أميرية أكثر من غيرهم وإذا توفرت الشروط التى تؤهل لتولى العمدية فى أكثر من شخص على السواء كانت الأفضلية لمن يعرف القراءة والكتابة[١] .

ولاشك أن مبدأ اختيار العمد والمشايخ من أكبر الملاك فى القرية قد ظل معمولاً به مدة طويلة ، وترتب عليه أن هذه المناصب من الناحية العملية كانت فى كثير من الحالات تورث من الاب إلى الابن ، أو على الأقل تبقى فى نطاق نفس العائلات فى كل قرية . ومن بين العائلات التى احتفظت بمنصب شيخ البلد أو العمدة لأجيال فى القرن التاسع عشر نجد عائلة الشريف فى قرية ابيار (الغربية) وعائلة الجيار فى قرية خربتا (البحيرة) وعائلة السياغ فى الأقصر ... الخ [٢] .

كما أن شرط الحكومة على العمدة أن يكون مالكاً لعشرة أفدنة ، كان له أثره السيء فى بعض الأحيان والذى يؤدى إلى اختلال الأمن العام ، فربما كان قد استعار العشرة أفدنة من قريب له قبل تنصيبه عمدة . ومن ثم فلا يكون أمامه من متسع لسد حاجاته إلا بالإرتشاء أو اللصوصية بمشاركة اللصوص فى غنائمهم وهو مطلق التصرف فى اتباعه الخفراء يسيرهم حسب إرادته وهم طوع بنانه ورهن اشارته[٣] .

هذا ولم تدخل على هذه اللائحة فيما يختص بتعين العمد والمشايخ أية تعديلات تذكر اللهم ذلك الأمر العالى الذى صدر فى ٣ أغسطس ١٩٠٣ ، والذى

(١) دار الوثائق القومية . محفوظات مجلس الوزراء . محفظة تحت الترتيب ، مجموعة ٢٠٠ داخلية .

(٢) ج . بير : المرجع السابق ص ٩٠ .

(٣) المقطم ٢ يناير ١٩٠٩ عدد ٦٠٠٩ .

أجاز انقاص سن المرشحين لنصب العمدية إلى عشرين عاماً إذا لم يوجد مرشحين يتوفر فيهم الشروط اللازمة[١] .

وفيما يختص بالعقوبات التى جاءت باللائحة والتى توقع على العمد عند مخالفتها ، فإن المادة الخامسة من اللائحة قد نصت على أنه فى حالة تقصير العمد والمشايخ فى تأدية واجبات وظيفتهم ، يحال إلى لجنة العمد التأديبية التى تتكون من نفس أعضاء لجنة انتخاب العمد والمشايخ ، وكان يجوز لهذه اللجنة إذا ثبت تقصير العمدة أو الشيخ فى مهام منصبه أن توقع عليه جزاءات الغرامة حتى ٥٠٠ قرش ، والحبس لغاية ثلاثة أشهر أو الرفت ، ومن حق المدير أن يحكم على العمدة بالإنذار أو التوبيخ أو الغرامة التى لاتتجاوز ١٠٠ قرش ، أو التوقيف عن الوظيفة وذلك بدلاً من احالته إلى لجنة التأديب كما قررت نفس اللائحة أن يحال العمد إلى لجان التأديب عن كل مخالفة ارتكبها العمدة للوائح الترع والسكك الحديدية والمحافظة على جسور النيل واعدام الجراد وزراعة الدخان[٢] .

ولما ناقش مجلس شورى القوانين اللائحة ورأها مجحفة وغير عادلة بحقوق عمد ومشايخ البلاد لكونها متضمنة السجن ثلاثة شهور وتغريم ورفت فى آن واحد طالب المجلس بتعديل مواد قانون محاكمة العمد والمشايخ بتخفيف أو حذف المادتين المتعلقتين بالسجن والرفت والاستغناء عنهما بما هو أليق وأقرب إلى حفظ كيان البلاد ونظامها[٣] وبناء على ذلك عدلت المادة الخامسة من الأمر العالى الصادر فى ١٦ مارس ١٨٩٥ الخاص بعمد ومشايخ البلاد بإلغاء عقوبة الحبس واستبدالها بتشديد عقوبة الغرامة وجعل حدها الأقصى عشرين جنيهاً بدلاً من خمسة جنيهات . وذلك لأن توقيع هذه الجزاءات كانت سبباً فى احجام بعض ذوى السيرة الحسنة والوجاهة أن يرشحوا أنفسهم لتولى هذه الوظائف[٤] .

وفى نفس اللائحة صدر الأمر العالى بأن يعفى كل عمدة من دفع الأموال الأميرية عن خمسة أفدنة من الأطيان التى يمتلكها اعتباراً من أول يوليو عام

---

(١) دار الوثائق القومية . محفوظات مجلس الوزراء . البيت الحاكم محفظة ٥ / أ .

(٢) دار الوثائق القومية . محفوظات مجلس الوزراء . محفظة ٣ / ٢ / ب .

(٣) مجلس شورى القوانين . محضر جلسة ١٠ أبريل ١٩٠٧ .

(٤) دار الوثائق القومية . محفوظات مجلس الوزراء . محفظة ٣ / ٢ / ز .

١٨٩٥ ويكون هذا الإعفاء قاصرا على الأطيان فى نفس البلدة التى يعين فيها مدة قيامه بوظيفته . أما إذا انفصل عن وظيفته خلال السنة لأى سبب كان ، يعاد ربط الأموال المعفاه بمقتضى المادة السابعة من إبتداء الشهر الذى انفصل فيه ،وإذا كانت الأطيان التى يمتلكها العمدة فى البلد التى يؤدى وظيفته فيها قد ربطت الأموال عليها من فئات مختلفة فيحسب ما يرفع من المال بموجب المادة الأولى على واقع متوسط الأموال المربوطة على تلك الأطيان[١] .

ويمكن القول أن أخطر الأمور فى مسألة تعيين العمدة هى سيطرة سلطات الاحتلال على لجنة الشياخات التى تقوم باختيار العمدة حيث كان ممثلاً فيها مفتش إنجليزى من نظارة الداخلية ، مما كان له أسوأ الأثر على مجتمع القرية لأن المفتش الإنجليزى البعيد عن القرية لم يكن يعرف جميع المرشحين لمنصب العمدية حق المعرفة، وانعكس هذا الاختيار الشيء لشخص العمدة على الأوضاع فى القرية نفسها، إذ أنه كما هو معروف على حد قول كرومر «إذا صلح شأن العمدة صلحت قريته»[٢] .

وبالإضافة إلى ذلك عمل الاحتلال على تقليص سلطة العمدة القضائية بإنشاء محاكم الاخطاط التى انتزعت بقوة قانونها السلطة والنفوذ من أيدى عمد البلاد ، إذ أصبح من اختصاصها الحكم فى المخالفات البسيطة التى كان لهم من قبل الفصل فيها ، صارت وظيفة العمدة قاصرة فى هذه المخالفات على تحرير المحاضر وتقديم المتهمين إلى هيئة المحكمة التى تتولى اصدار الحكم . وبذلك كانت محاكم الاخطاط ضربة قاضية لسلطتهم[٣] وقد ترتب على ذلك أن نفرا غير قليل من العمد والمشايخ تعمدوا اهمال تنفيذ صور الأحكام المحالة عليهم من محاكم الأخطاط ، مما أدى إلى ضياع العدالة وحقوق الفلاحين[٤] .

وإذا كان عمد البلاد ومشايخها قد حرموا من المكافأة للأعمال الكثيرة التى يؤدونها لوزارة الداخلية ، فقد عوضتهم وزارة الأوقاف عنها بديلاً واتضح ذلك فى

---

(١) جرجس حنين : الأطيان والضرائب فى القطر المصرى ، ص ٤٤٧ .

(٢) تقرير كرومر عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان لعام ١٩٠٥ .

(٣) المحروسة ٤ أغسطس ٩١٢ . عدد ١٠٧٤ .

(٤) المحروسة ٥ يناير ١٩١٦ عدد ٢١١١ .

منشورها بشأن هذا الموضوع : يعطى شهرياً لكل عمدة أو شيخ فى البلاد التى للأوقاف العمومية فيها أطيان مزروعة على حسابها خمسون قرشاً على الزراعة التى مساحتها ١٠٠ فدان أو أقل ، ومائة قرش على الزراعة التى مساحتها من ١٠٠ إلى ٣٠٠ فدان ، ومائة وخمسون قرشاً على الزراعة التى مساحتها من ٣٠٠ إلى ٦٠٠ فدان ، ومائتان قرش على الزراعة التى مساحتها أكثر من ذلك .

وأما البلاد التى للأوقاف فيها أطيان غير مزروعة على حسابها بل مؤجرة للأفراد ، فيعطى لكل عمدة أو شيخ فيها شهرياً خمسون قرشاً على الزراعة التى مساحتها ٢٥٠ إلى ٥٠٠ فدان وخمسة وسبعون قرشاً على الزراعة التى مساحتها من ٥٠٠ إلى ١٠٠٠ فدان ومائة قرش على الزراعة التى مساحتها أكثر من ذلك .

ولا تمنح هذه المكافآت للعمدة أو شيخ إلا بعد موافقة وزير الأوقاف العمومية(١) .

والحقيقة أن القيود التى فرضت على سلطة العمد والمشايخ أثناء الاحتلال البريطانى وخاصة فيما يتعلق بالمهام التى تحتوى على فوائد مادية مثل تقدير الضرائب وجمعها وتجنيد الفلاحين للأشغال العامة والخدمة العسكرية . بالإضافة إلى تطبيق قوانين الميراث الإسلامية على الأراضى التى تقع فى حوزة شيوخ القرى مما أدى إلى تفكك ملكياتهم للأراضى ، كما أن تطبيق التعليمات الحكومية التى تنص على منعهم فى الجمع بين عمل العمدة وعمل المفتشين على الأراضى الزراعية فى آن واحد ، وأيضاً بين عمل العمدة وقبوله عضواً فى مجلس شورى القوانين أو فى الجمعية العمومية ، كل ذلك أدى إلى تدهور الوضع الاجتماعى والاقتصادى للعمدة وتقلص سلطته فى عهد الاحتلال ، حتى أن أحد البريطانيين كتب معلقاً على مركز العمدة ووضعه فقال «هو خادم الجميع ولاسيد على أحد حتى فى داخل منزله»(٢) .

أما عن دور العمد فى ثورة ١٩١٩ ، فلا يستطيع أحد أن ينكر مساهمتهم

---

(١) وثائق عابدين . محافظ الأوقاف . محفظة ٧ .

(2) Tignor : Modernization and British colonial rule in Egypt, 1882-1914, P. 210 .

بالفعل فى أحداث الثورة ، مثلما ساهم بعض كبار الملاك . وتمثلت تلك المساهمةفى الاستقالة ، أو فتح المنازل مأوى للمتظاهرين ، أو المشاركة فى المظاهرات وقيادتها ، أو المشاركة فى أعمال العنف والاعتداء على الجنود الإنجليز . غير أن مشاركة العمد والمشايخ – وعددهم قليل – يمكن أن يفسر فى ضوء بعض الحقائق :

أولاً : أن هؤلاء كانوا يعيشون وسط الفلاحين ، ولقد دفعتهم الظروف – كما دفعت الفلاحين – إلى حركة عامة .

ثانياً : ضعف الاتصال بين كبار الملاك فى المدن أو العاصمة ، وتابعيهم فى الريف من العمد والمشايخ وبطء هذا الاتصال.

ثالثاً : أن العمد والمشايخ الذين اشتركوا فى أحداث الثورة كانوا مدفوعين لتحقيق مصالح اقتصادية ترتبط بتحسين أوضاعهم الاقتصادية التى بدأت تتدهور منذ ذلك الوقت .

ومن خلال ذلك العرض يتضح لنا أن إجراءات الاحتلال البريطانى فيما يختص بالأرض الزراعية ومشروعات الرى قد أدت إلى نوع من الحراك الاجتماعى بين الفئات الزراعية فى الريف . فقد عمل الاحتلال على زيادة حجم طبقة الملاك عن طريق توسيع ملكياتها وزيادتها بتشجيعهم على شراء أراضى الدائرة السنية وأراضى الدومين وسهولة إمدادهم بالقروض اللازمة لعمليات الشراء من بنوك الرهن العقارى ، كما أن سياسته بالنسبة لمشروعات الرى أفادت فى المقام الأول كبار الملاك قبل غيرهم إذ أدت إلى زيادة مساحة الأراضى الزراعية وارتفاع سعرها . وفى الوقت نفسه خطط الاحتلال لكسب صغار الفلاحين لتجنب تكوين طبقة ساخطة فى المجتمع الريفى . وبين هذا وذاك أهمل الاحتلال فئة متوسطى الملاك التى تناقص اعدادها نتيجة أن بعض الشرائح العليا منها انضمت إلى كبار الملاك ، أما الشرائح الدنيا فقد انضمت بسبب تفتيت ملكيتها إلى صغار الفلاحين . وعلاوة على ذلك عمل الاحتلال على تدهور الوضع الاجتماعى والاقتصادى للعمد والمشايخ بما فرضه عليهم من قيود وما أوجده من لوائح تجعل الكثير من المؤهلين

لمنصب العمدية يتردد أكثر من مرة لما يترتب على هذا المنصب فى ظل الوجود البريطانى من ضياع للهيبة والاحترام ، ورغم ذلك فقد كانوا يفضلون الإنجليز لحمايتهم من طغيان الباشوات والأتراك إلى جانب الحصول على مياه الرى على يد المهندس الإنجليزى . وعلى ذلك اعتمد عليهم الإنجليز - مثل اعتماده على كبار الملاك - فى تعضيد موقفهم فى مصر وفى السيطرة على الموقف أثناء أحداث ثورة ١٩١٩ .

الفصــل الثانى

« الرأسمالية التجارية والصناعية »



الرأسمالية التجارية والصناعية

يؤكد تحليل التطور الاقتصادى فى مصر فى القرن التاسع عشر أن الرأسمالية المصرية تكونت أساساً فى مجال الزراعة ، ذلك لأن استغلال الأراضى الزراعية فى مصر كان استغلالاً رأسمالياً . فقد كان كبار الملاك الزراعيين ملاك رأسماليون وإن كان هذا لايعنى انكار الدور الذى لعبته الطبقة التجارية والصناعية فى أحداث التطور الرأسمالى فى مصر .

ففيما يتعلق بالتجار فقد شهدت فترة خلفاء محمد على ظهور عدد من التجار استطاعوا جمع ثروات ضخمة ، وكان لهم ممثلون أقوياء فى مجلس شورى النواب الذى أنشىء فى عهد إسماعيل ، لعبوا دوراً هاماً فى التصدى للنفوذ الأجنبى مثل عبد السلام المويلحى والسيد حسين موسى العقاد . أما الرأسمالية الصناعية فقد وضع أساسها محمد على عندما أقام عدداً كبيراً من الورش والمصانع الحربية لكى تخدم طموحه العسكرى فى التوسع . والتى كان يمكن أن تلعب دوراً خطيراً فى خدمة التطور الرأسمالى لو تركت تنمو نموها الطبيعى .

وعلى الرغم من أن نظام الاحتكار الذى أقامه محمد على قد أضعف فرص التجارة الداخلية ، إلا أن التجارة عادت للإنتعاش مرة أخرى فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر بسبب ظهور اقتصاد السوق كبديل للإقتصاد المعيشى بعد انفتاح مصر على الاقتصاد العالمى وزيادة فرص التجارة الداخلية والخارجية . كما أن نمو المدن المصرية وإزدياد حاجتها إلى المواد الغذائية أدى إلى تنشيط تجارة التبادل بين الريف والمدينة ، بالإضافة إلى اتساع حجم السوق الداخلية نتيجة إلغاء ضريبة الدخولية وانتشار السكك الحديدية . كل هذا أدى إلى وجود طبقة تجارية نشطة فى المدن المصرية (١) .

وفى نهاية القرن التاسع عشر تدهورت كثير من الطوائف الحرفية المحلية وخاصة الطوائف التجارية التى أصابت بالشلل نتيجة للتغير فى النظام الاقتصادى

---

(١) على بركات : رؤية على مبارك لتاريخ مصر الاجتماعى ص ٤٠ ، ٤١ .

وظهور بضائع وسلع جديدة أجنبية لم تستطع السلع المحلية أن تنافسها ، كما انتشرت تجارة التجزئة فى أنحاء المدينة ، وتسلل الأجانب فى فروع التجارة التى كانت قاصرة على التجار المصريين . وأصبح تصدير القطن إلى أوروبا وإستيراد البضائع الأوروبية من الأعمال الرئيسية للتجار الأجانب فى الوقت الذى عانى فيه التجار المصريون من الضرائب المفروضة عليهم والرسوم الجمركية التى لم يخضع لها التجار الأجانب لتمتعهم بالامتيازات[١] . فى الوقت الذى اتبعت فيه سلطات الاحتلال سياسة الباب المفتوح بالنسبة للتجارة تلك السياسة التى أدت إلى واد الصناعات الحرفية والتى كانت تستند إلى ضآلة الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات والتى تحددت - بمقتضى اتفاقيات الحكومة مع عدد من الدول الأوروبية ذات المصالح التجارية مع مصر منذ عام ١٨٨٢ حتى عام ١٩٠١ - بما يتراوح بين ٨ - ١٠ ٪ من قيمتها ، مما ترتب على ذلك أن غمرت الأسواق المصرية بالمنتجات الأوروبية التى تفوق مثيلتها المحلية جودة . وبدأ يحدث تحول فى عادات الاستهلاك ، فزاد الاقبال على المنتجات الأوروبية وكسدت بالتالى سوق المصنوعات المحلية ، وبذلك أخذ شأن طوائف الحرف يضمحل تدريجيا[٢] .

وإلى جانب ذلك كان المصرى بطبعه لا يميل إلى الاشتغال بمهنة التجارة ، إذ لم يكن يعمل بها إلا من ضاقت فى وجوههم سبل الرزق الأخرى ولذلك كانت تجارة مصر الداخلية والخارجية دائماً فى أيدى الأجانب وأكثرهم من سكان شواطىء البحر المتوسط . كما اضمحلت كثير من البيوت التجارية المصرية القديمة عندما انقرض رجالها الذين يتولون أمرها وحل محلهم أولادهم والذين توهموا أن اتصالهم المباشر بعملائهم بأنفسهم على جميع أنواع التعامل الخاصة بتجارتهم لايتفق مع مركزهم الاجتماعى ولا كرامتهم [٣] . كما أن التجار أنفسهم كانوا ينظرون إلى الموظفين نظرة تقدير واحترام ، ويروا فى ولوج أبنائهم سلك الوظيفة الحكومية وارتقاؤهم المراتب والمناصب عوضاً لهم عن اشتغالهم بالتجارة[٤] أضف

---

(1) Baer : Social chang in Egypt 1800 - 1914, P. 143, 144 .

(٢) مذكرات محمد فريد . القسم الأول ، تاريخ مصر من ابتداء سنة ١٨٩١ مسيحية ، حققها وقدم لها د. رؤوف عباس ، ص ٣٥ .

(٣) عبد العظيم رمضان : صراع الطبقات فى مصر ١٨٣٧ - ١٩٥٢ ، ص ١٢٨ .

(٤) محمد المويلحى : حديث عيسى بن هشام أو فترة من الزمن ، ص ١٤٧ .

إلى ذلك أن المصرى غير ميال بطبعه إلى المجازفة والمغامرة ، بل هو يؤثر دائماً القليل المضمون على الكثير المحتمل ، ولذا انصرف المصريون عن التجارة وتركوا ميدانها للأجانب[١] .

ومما لاشك أن هناك صعوبات جمة واجهت التجار المصريين ، منها معاناتهم من كثرة الضرائب الجائرة التى كانت تفرض عليهم بينما يتمتع التجار الأجانب بالإعفاءات ، هذا بالإضافة إلى تلك الظروف الطبيعية التى ترض لها التجار على أثر حالة النيل وما يتبع ذلك من كساد السوق ، إلى جانب سيطرة الأجانب على الموارد الاقتصادية ، فالأرمن برعوا فى التجارة واحتكروا الدخان ، والسوريون عملوا فى التجارة أيضاً سواء فى الأقطان أو فى الأموال كما زاحم التجار المغاربة المصريين فى أرزاقهم ولكن الأوروبيين حدوا من نشاطهم الكبير ، واشتهر اليهود بالسمسرة وتجارة الأموال والربا وأنشأوا المحال التجارية للبضائع الأوروبية ، أما اليونانيون فقد احتكروا تجارة التجزئة وخاصة البقالة والمشروبات الروحية . ولما كانت الجمارك تحت تصرف الأجانب فقد أساءوا للتجارة الوطنية من خلالها . وهكذا كان وضع التجار المصريين ومآلهم نتيجة التحكم الأجنبى سواء بالسيطرة على التجارة عن طريق عملهم فيها أو على الجمارك ،وبالإضافة إلى ذلك فقد شهدت مصر عمليات تهريب كبيرة أضرت بالتجارة ضرراً بالغاً وكان القائمون بها من الأجانب[٢] .

كذلك عانى تجار التجزئة المصريين من أن معظم القاطنين الأوروبيين يجلبون السلع مباشرة من أوروبا ، كما كان لنمو تجارة الاسكندرية فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين حيث تركز نشاط التجار الأجانب ، أثره الضار على التجار المحليين ، فقد انسحبت التجارة المحلية تدريجياً من داخل المدينة إلى الشوارع الجديدة المزدحمة [٣] هذا بالإضافة إلى غيبة التقنين والتشريع التجارى عن الحياة الاقتصادية فى مصر كان له أثره فى الحياة التجارية[٤] .

---

(١) حافظ عفيفى باشا : على هامش السياسة ، ص ٢١٠ .

(٢) لطيفة سالم : القوى الاجتماعية فى الثورة العرابية ، ص ٥٩ .

(3) Baer : Egypt Guilds in Modern Times, P. 140.

(٤) التجارة ٢٦ يناير ١٩١٩ عدد ٩١ .

ومن أهم أسباب ضعف التجارة الوطنية مزاولة القائمين بها عملهم دون أن يتسلحوا بسلاح المعارف التجارية ، فإن قلة خبرتهم كانت تدفعهم إلى أخطاء كثيرة منها استيراد البضائع الرديئة من الخارج ، فيضطر المستهلك إلى الاتجاه لمحال التجارة الأجانب . ومنها معاملة وكلاء المصانع «القومسيونجية» للتاجر المصرى ، فإنهم يرخون له العنان فى الاستدانة ويقرونه على ذلك بالأطناب فى مدح بضائعهم التى يعرضونها ، وهى فى الغالب تكون كاسدة فيتأخر التاجر عن دفع أقساطه ولا معين له من أرباب حرفته أمام ذلك الوسيط الذى يلجأ إلى استخدام القسوة متى تمكن من التاجر فيكون إشهار إفلاسه أقرب الأمور لديه ، وعلى ذلك أصبحت ظاهرة الغش متفشية فى التجارة الصغرى فى المدن والقرى . وقد جر هذا الافلاس المنتشر بين التجار المصريين حتى ساءت سمعة التجارة المصرية وقلة ثقة المصدرين وتعسرت الاستدانة التى هى روح التجارة[1] . أضف إلى ذلك اهمال التاجر المصرى أمر ترتيب محله ووضع نظام لأعماله ، بل وحسن معاملة زبائنه وهو فى آن واحد يفرط فى الاستدانة ، ولايعمل حساباً للخسارة والعجز فى السنين الأولى ، فلا يحفظ احتياطا له . ولهذا لايلبث طويلاً حتى يجد نفسه غير قادر على بيع بضاعته فتتكاثر عليه الديون ، وتكون النتيجة الإفلاس[2] .

وتعتبر الاستدانة فى التجارة من الآفات الكبرى على التجارة المصرية ، فلم يكد يمر عام إلا ومنى كثيرون فيه من التجار بالإفلاس لأنهم يحاولون «مد أرجلهم على أكثر من بساطهم» فيووسعون تجارتهم بالاستدانة ويجدون من يدينهم بغير حساب فيجازفون ويجرون الخسارة على أنفسهم وعلى دائنيهم[3] .

وكان لمضاربة التجار المصريين أثر كبير فى تأخر التجارة المصرية ، فقد أهتم موردى الدول الأوروبية بأن يفتحوا لتجارتهم باب توريد فى مصر فتزاحموا على ذلك بواسطة وكلائهم والقومسيونجية المفوضين ومنحوا تسهيلات تكاد تكون دائماً بالغة إلى حد التهور ، وكانت تفوق فى بعض الأحيان حد تصور أصحاب المتاجر فقد كانوا يقدمون لهم كميات وافرة من البضائع تدفع أثمانها بعد مدد

---

(١) وادى النيل ١٦ أغسطس عدد ١٦٠٤ .

(٢) مليكة عريان : مركز مصر الاقتصادى ، ص ١١٤ .

(٣) المقطم ١٤ نوفمبر ١٩٠٣ عدد ٤٤٥١ .

طويلة ، فأتت الأزمة وزادت حركة المضاريات ، وانتشر الكساد العام الذى شعرت بوطأته جميع أسواق العالم ، فلم يكن ممكناً تصفية هذه البضائع إلا بعد تحمل خسائر كبيرة[١] .

وقد كان لغيبة التشريع الذى يتعلق بتنظيم حركة التجارة والسمسرة أثر كبير فى انتشار فوضى المضاربات ، فلم تسع الحكومة إلى وضع شروط للسمسرة يأمن الناس بها من الوقوع فى شراك النصابين والمحتالين وأن تفرض رؤوس أموال لهؤلاء تمنع وجود الدخلاء ممن لا يحسنون هذه المهنة[٢] .

كما ساهمت الشركات الأجنبية فى تأخر التجارة المصرية ، فقد كانت تضع أسعاراً مرتفعة تقف حجر عثرة فى سبيل رواج بضائع الوطنى الذى يستمد بضاعته منها . ومن جهة أخرى استثمرت هذه الشركات أموالها من خيرات مصر ، فقلت بذلك فوائد المصريين وخسروا كثيرا من مواردهم الاقتصادية وانخفضت أرباحهم وبارت وأوشكت على الاضمحلال ، فقلت أيديهم بالديون وصاروا عرضة للإفلاس الدائم[٣] .

وإزاء تلك الصعوبات التى واجهت التجارة المصرية ، تقدم أحد أعضاء الجمعية العمومية ويدعى «يوسف بك الجمال » فى فبراير ١٩٠٩ باقتراح «أن تدخل الحكومة فى بروجرامات الدراسة شيئاً من التربة التجارية فى مدارسها الابتدائية والثانوية مع إنشاء مدرسة عالية للتجارة ، فتخصص تلك المدرسة لتعليم عام التجارة العالى وعلم الاقتصاد المالى والسياسى الذى هو أساس ترقية التجارة والثروة العمومية»[٤] .

وكان لهذه الدعوى صدى لدى الحكومة فأنشأت فى عام ١٩١٠ المدارس الليلية التجارية فى كل من القاهرة والاسكندرية ، كما أنشأ مجلس مديرية الدقهلية المدارس الليلية التجارية فى المنصورة ، كذلك أنشأت الحكومة عام ١٩١١ فى القاهرة مدرسة المحاسبة والتجارة العليا ومدرسة المحاسبة والتجارة المتوسطة .

(١) التجارة ٢٧ يناير ١٩١٨ عدد ٤٠ .

(٢) المؤيد ٢٢ فبراير ١٩٠٣ عدد ٤٨٩١ .

(٣) المؤيد ١٦ فبراير ١٩١٤ عدد ٧٢٠٩ .

(٤) دار الوثائق القومية . محفوظات مجلس الوزراء ، الجمعية العمومية محفظة ٣ / ٣ / ح .

وكانت تهدف من ذلك تأهيل الشبان المصريين لمزاولة الأعمال التجارية التى كان ينقصهم الميل الطبيعى للإنتظام فى سلكها[١] .

ولم تكن سيطرة الأجانب على المجال المالى والتجارى فقط ، بل امتد ليشمل الحرف الصغيرة والصناعات اليدوية . فقد تركزت صناعة الأحذية واصلاحها فى أيدى اليونانيين والأرمن ، وكانت صناعة الملابس الجاهزة فى أيدى اليهود والسوريين والأوروبيين ، وسيطر اليهود على حرفة الخياطة[٢] . كما كانت مختلف الأعمال التجارية وقفاً على الأجانب ، فالبقالة مثلاً كان المشتغلين بها من اليونانيين، والمنسوجات الحريرية والدانتيلات من الفرنسيين ، أما الألمان فقد اهتموا بتجارة الأدوات المنزلية [٣] كذلك انحصرت تجارة المانيفاتورة فى أيدى التجار والقومسيونجية وهم الذين قاموا بجلب أصنافها من الخارج سواء كان لحسابهم أو لحساب التجار الأجانب[٤] أضف إلى ذلك أن تجارة التصدير تركزت بصفة رئيسية فى أيدى التجار الأوروبيين والشوام الذين تحكموا - فى نفس الوقت - فى تجارة الاستيراد[٥] .

وتركز النشاط التجارى للأجانب فى مدن مصر الكبرى كالاسكندرية والقاهرة وبورسعيد حيث قامت فيها أحياء خاصة بكل ما هو أجنبى ، وتمكن الأجانب المقيمين بهذه المدن من الاتجار فى بلادهم الأصلية ، وتبادل ما يحتاج إليه المصريون من منتجات أجنبية . كما وجدت الحوانيت الصغيرة فى أنحاء المدن المصرية ، إلا أن تجارتها لم تكن رائجة وذلك لتفنن الأجنبى فى الترويج لبضاعته وممارسة المهنة بأسلوب منظم وتخطيط مدروس ، ومن ناحية أخرى كان التاجر الأجنبى شديد الاهتمام بمظهر متجره وأثاثه وأسلوب تعامله واهتمامه بدقة العمل والوقت ، ومعرفته الواعية بحسابات متجره وتقدير ربحه وخسارته ، الأمر الذى أدى فى نهاية الأمر إلى رواج تجارة الأجانب وزيادة فروعها بجانب كثير من

---

(١) أحمد أحمد الحته : تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر ص ٢٨١ ، ٢٨٢ .

(2) Issawi, Charles : Egypt, an economic and social analysis, P. 34 .

(٣) نبيل عبد الحميد : الأجانب وأثرهم فى المجتمع المصرى ، ١٨٨٢ - ١٩٢٢ ، ص ٦٧ .

(٤) المقطم ٢٥ أبريل ١٩١٤ عدد ٧٦٢٥ .

(٥) ألكسندر شولش : مصر للمصريين ، ترجمة د. رؤوف عباس ، ص ١٩ .

المحلات الوطنية الراكدة[١] .

ولاشك أن الاحتلال الانجليزى قد دعم من النشاط الأجنبى فى مصر عامة والاسكندرية خاصة ، فلقد عملت انجلترا على أن تؤكد للجاليات الأجنبية منذ بداية احتلالها مصر تدعيمها لكافة ضمانات وحقوق امتيازات الأجانب كما شجعتهم على استثمار أموالهم فى مختلف المجالات . وأمام هذه الامتيازات ازدهرت المتاجر الأجنبية بمدينة الاسكندرية ازدهاراً كبيراً وخاصة مكاتب الاستيراد والتصدير ، وأصبح جمرك المدينة مزدهر بالحركة ملىء بالنشاط بصورة مستمرة وبلا انقطاع ، مما أدى إلى أن الميزان التجارى فى أواخر القرن التاسع عشر وبعد الاحتلال الإنجليزى لها أصبح فى صالح مصر وذلك بسبب زيادة حجم تجارة مصر الخارجية فى التصدير والاستيراد وارتفاع مستوى المعيشة وزيادة الدخل من جهة والسكان من جهة أخرى[٢] .

كذلك لعبت القنصليات الأجنبية دوراً كبيراً فى تذليل العقبات أمام التجار الأجانب ، فلم تكتف بترك التجار الأجانب يقوون ويشتد سواعدهم ، بل قامت بتسهيل وسائل المعيشة لهؤلاء التجار ، وأخذت على عاتقها تزويد المحال التجارية الأجنبية بما يلزمها من عمالة أجنبية من نفس جاليتها[٣] .

كما عمل الأجانب على تدعيم نشاطهم التجارى عن طريق تأسيس غرف التجارة الأجنبية والتى تركزت فى مدينة الاسكندرية وكانت انعكاسا لنشاط المتاجر الأجنبية فى المدينة وازدهارها . وتعتبر غرفة التجارة الإنجليزية من أقدم هذه الغرف وقد أنشأت عام ١٨٩٧ وهى دليلاً على ازدياد المصالح الإنجليزية ورواجها. وغير الغرف التجارية الإنجليزية بالاسكندرية ، وجدت بالمدينة أيضاً غرف تجارة أجنبية أخرى ، فكانت هناك الغرفة التجارية الفرنسية ، والغرفة التجارية الإيطالية وذلك لرعاية مصالح دولها ورعاياها المتزايدة فى الاسكندرية والقطر المصرى . إلا أنه من الواضح أن غرفة التجارة الإنجليزية كانت من أهم الغرف التجارية

---

(١) نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ٩٨ .

(٢) نبيل عبد الحميد : الأجانب وأثرهم فى تطوير مدينة الاسكندرية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، ص ٣٨٩ .

(٣) الأهالى ١٣ نوفمبر ١٩١٣ عدد ٩٢٩ .

بالإسكندرية كما كانت أنشطتها ، وقد دأبت على عقد اجتماعات مستمرة لمناقشة أحوال السوق ومعرفة أخبار الحركة التجارية ، وفى اجتماعها السنوى كانت تدرس ختام السنة التجارية بكل مافيها من سلبيات وإيجابيات وأثرها على التجارة الإنجليزية خاصة وتجارة الاسكندرية والقطر عامة .

وعلى أثر تأسيس غرف التجارة الأجنبية ، بدأ المصريون فى نقل التجربة فتأسست أول غرفة تجارة مصرية بعد ذلك مع بداية القرن العشرين ولم تزاول نشاطها إلا منذ عام ١٩٢١[(١)] .

وهكذا وقعت السوق المصرية تحت سيطرة العناصر الأجنبية التى هيمنت على الهيكل الاقتصادى للدولة بما فيها قطاع التجارة الداخلية والخارجية والعقارات والتصدير والاستيراد وبورصة القطن ، وباختصار سوق المال والاقتصاد .

وقد أدى تداول رؤوس الأموال الأجنبية على مصر إلى رواج عظيم وتزاحم الإقراض والمضاربة ، وإنتهى بحدوث أزمة اقتصادية عام ١٩٠٧ ، والتى حدثت من جراء تراكم وتوافد الأموال الأجنبية على مصر من كل مكان فى أوروبا بسرعة هائلة كانت أكبر من أن تستوعبها البلاد فى مدى قصير ، لذلك فقد ارتفعت الأسعار وكذا أثمان الأراضى الزراعية والعقارات وأراضى البناء فى المدن نتيجة للمضاربة التى قام بها الأجانب . كما ارتفعت أسعار الأوراق المالية للشركات المحلية لاشتداد المضاربة عليها ، وشجعت البنوك المضاربين بإمدادهم بالأموال ليتمكنوا من المضاربة ، فكانت تمنح الإئتمان للتجار والمضاربين المحترفين وللصيارفة والسماسرة مما أدى إلى انتشار حمي المضاربة فى البلاد حتى بلغت حدا من الخطورة ، وأدركت الدوائر المالية سوء الأحوال الاقتصادية . وتحرج الموقف وهبطت أسعار الأوراق المالية فى أبريل ١٩٠٧ ، فتقدم السماسرة إلى البنوك الأجنبية يطلبون العون وإنقاذ سوق الأوراق المالية ، وفوجيء الجميع ببنك الخصم والتوفير يتوقف عن الدفع ويغلق أبوابه ، فساد الذعر الجميع واندفعت تسحب ودائعها من البنوك . وما أن حدث الانفجار حتى امتنعت جميع البنوك عن فتح أى ائتمان فتردى فى الهاوية الكثيرون وأفلست عدد كبير من الشركات وانخفضت

---

(١) نبيل عبد الحميد : المرجع السابق ، ص ٢٨٥ – ٢٨٦ .

أسعار الأوراق المالية كما انخفضت قيمة أثمان الأراضى بمقدار ٧٠٪ وخسرت البلاد من جراء ذلك الانهيار وأثقل كاهلها بدين لاطائل تحته[١] .

وفى الحقيقة أن أسباب الأزمة الاقتصادية ترجع إلى سقوط بنك نيويورك وبنك الاميد ومصارف أخرى كثيرة فى أواخر عام ١٩٠٧ وإلى هلع الألوف ممن لهم أموال بتلك المصارف واضطرارها لسحبها دفعة واحدة ، وقد أدى ذلك إلى زعزعة دعامة كل الغرف التجارية فى العالم وحط كثيراً من قيمة الأسهم والأوراق المالية . وكان لمصر الشطر الأوفر فى هذه المنازلة الطامة لما كان لهبوط أسعار الأوراق المالية والأسهم فى بورصتى القاهرة والاسكندرية رنة عظيمة إذ كانت الأموال فى أيدى التجار والمضاربين لاتتعدى عشرة ملايين جنيه وأغلبهم لايمتلكون عقاراً وأطياناً ، وقد هوى سعر هذه الأشياء نتيجة لحدوث الأزمة ولم يكن لأربابها الوقت الكافى لبيعها دون خسارة فادحة لتسديد ما عليهم من الديون ، وتزعزت ثقة التجار والمضاربين وأصحاب الأملاك بعضهم ببعض حتى إن ما كان يباع فى البورصة صباحاً ، كان يطلب من المشترى أن يدفع ثمنها فى اليوم نفسه الأمر الذى أدى إلى هبوط الأسعار وقلة الأموال اللازمة فتلاشى بذلك كثير من المحال التجارية[٢] .

كدلك كان للشركات التى تكونت فى الخارج تأثير سىء على الاقتصاد المصرى ، فقد ازدحمت البلاد بأسماء شركات متعددة وأسهم تعد بمئات الألوف إبتداء من عام ١٩٠٤ ، وأخذت هذه الشركات تستغل رؤوس أموالها الضئيلة فى مصر حتى أنه بلغ ثمن بعض الأسهم ٨٣ جنيه بعد أن كان ثمنه الأسمى عشرة جنيهات ، وعجزت ثروة البلاد عن احتمال تلك الأعمال التى لا أساس لها وانقضت عليها الأزمة المالية ، وفر الماليون الأجانب بما وصل إلى أيديهم من الأموال وهوت تلك الشركات على عروشها[٣] .

ولاشك أن الحكومة تعتبر مسئولة إلى حد كبير عن تضاعف عدد الشركات فقد فاجأت الناس بإصدار أمر يمنع إصدار أسهم التأسيس للشركات فيما خلا أحوال

(١) المؤيد ١٢ يناير ١٩٠٩ عدد ٥٦٦٣ .

(٢) اللواء ١٥ مايو ١٩٠٩ عدد ٢٩٥٨ .

(٣) المحروسة ٢٦ يناير ١٩١١ عدد ٦١٧ .

نادرة ، فإضطر مؤسسو الشركات إلى تأسيسها فى لندن ، فكان لعمل الحكومة نتيجتان أولاهما أنها حرمت نفسها من حق المراقبة على هذه الشركات وثانيها أنها اضطرت مؤسسى الشركات إلى تحميلها نفقات كثيرة عند تأسيسها فى الخارج .

وقد تردد فى ذلك الوقت أن الحكومة الإنجليزية لم تنظر بعين الرضا إلى الشركات الأجنبية التى إنتشرت فى مصر ، وأيضاً إلى استثمار الأجانب لأموالهم فيها ، خشية أن يترتب على ذلك مصالح جديدة للأوروبيين مما يهدد نفوذها فى مصر ، ولذلك رأت أن تنفر الأجانب حتى لايبقى فيها مزاحم يزاحمها[١] ومما يؤكد ذلك أن البنوك الإنجليزية إمتنعت عن اقراض المصريين ، كما سحبت إنجلترا أموالها من مصر مما كان له أثر كبير على اتخاذ البنوك الفرنسية والبلجيكية نفس المسلك[٢] .

وإذا كانت رؤوس الأموال الأجنبية التى تدفقت على مصر من ضمن الأسباب المباشرة للأزمة المالية ، فإن الكساد الذى أعقب الأزمة أدى إلى سوء حال عدد من الشركات التى تكونت أثناء وحتى قبل فترة الرواج ، وخاصة شركات الأراضى والشركات المالية . وهكذا كانت خسارة المصالح الأوروبية فى مصر تقدر بمدى ما لهذه الدول من شركات[٣] .

تركت الأزمة المالية بصماتها واضحة على كافة قطاعات المجتمع المصرى. فقد أصابت سهامها كل ساكنى البلاد غير أن السهم الذى أصاب التجار كان أشد إيلاماً ، فقد صعب على التجار عند حلول الأزمة تسديد ديونهم ، مما جعلهم يعرضون بضاعتهم للبيع بثمن أقل بكثير من الثمن الذى كانوا يبيعون به من قبل[٤] . وزادت حالات الإفلاس التجارية التى فتكت بأموال التجار وأموال وكلاء البيوتات التجارية وكل من له تداخل فى السوق . وكان للتجار الوطنيين النصيب الأوفر فى حالات الإفلاس التجارية التى نظرت فى محكمة مصر المختلطة فقد

(١) الأخبار ١٠ يوليه ١٩٠٧ عدد ١١٢ .

(٢) المؤيد ٥ أبريل ١٩٠٨ عدد ٥٤٣٤ .

(3) Crouchley : The investment of Forign capital in Egyptian and Puplic debt, P. 65 .

(٤) المحروسة ٦ فبراير ١٩٠٩ عدد ٢٤ .

تناولت الغرفة التجارية الفرنسية فى تقدير لها زيادة حالات الإفلاس فذكرت ،أنه بالرغم من المقاومة الشديدة التى أظهرتها السوق المالية ، فقد عم الخراب وزاد الإفلاس زيادة مخيفة ، فقد كانت حالات الإفلاس عام ١٩٠٧ ، ٢٧٣ حالة ارتفعت فى عام ١٩٠٨ إلى ٥٢٠ وبلغت ٤٩٨ حالة فى عام ١٩٠٩،[١] .

وإزاء زيادة حالات الإفلاس عمد بعض التجار الذين رأوا أنفسهم على شفا الإفلاس إلى الوسائل التى تنقذهم منه ، فعمد البعض إلى حرق مخازن تجارته بعد أن يكون قد آمن عليها بمبالغ وافرة لدى شركات التأمين ، وعمد البعض الآخر إلى التوسع فى إعطاء الراغبين ما يشاؤون من بضائعه بالدين بأضعاف ثمنها ، ثم يدخر لنفسه كل ما يرد إليه من الأموال ويمتنع عن الدفع ، فإذا أشهر إفلاسه أتى بدفاتره وأدعى أن ميزانه التجارى فى غير صالحه ، وبهذه الوسيلة يتخلص من العقاب الذى يحيق بمن يثبت عليه جرم الإفلاس الاحتيالى[٢] .

وبصفة عامة ضعفت حركة التجارة وساءت حالة التجار ، حتى أن البعض منهم أرسل إلى رئيس مجلس النظار يلتمس إعانته بتعيينه فى خدمة الأوقاف بعد أن كسدت تجارة الأخشاب وضاعت أملاكه نتيجة الأزمة المالية[٣] .

ولم تتوقف الأزمة المالية إلى حد الإضرار بالتجار فقط ، بل اشتد تأثيرها على كبار الملاك ، فقد أوصدت البنوك أبوابها دونهم فتوقفوا عن إدارة ضياعهم الواسعة . وكان إمتناع البنوك عن إقراضهم الأموال ضربة قوية فقد أنفقوا ما معهم من أموال فى شراء أطيان زراعية وأراضى البناء وأوراق مالية ، وأكثرهم اقترض أموالاً آملا أن يبيع بأسعار أعلى من الأسعار التى اشترى بها فدهمتهم الأزمة ، وهبطت أثمان الأراضى والأوراق المالية ، وأضطروا إلى عرض عقاراتهم بأحط الأسعار ليوفوا ماعليهم من الأقساط ، وبذلك شملتهم الخسارة[٤] .

كما امتدت آثار الأزمة المالية لتشمل البنوك ، فقد قدمت نحو عشرة بيوت مالية فى القاهرة دفاترها إلى المحكمة المختلطة ، بحجة قلة الأموال فى البلاد

(١) الأخبار ٦ أبريل ١٩١٠ عدد ٧١ .

(٢) وادى النيل ٢٨ يوليه ١٩٠٩ عدد ٣٨٥ .

(٣) دار الوثائق القومية . التماسات جماعية ، قلم عربى خديوى ملف ١١ .

(٤) المقطم ١٤ يونيه ١٩٠٧ عدد ٥٥٣٦ .

وطلب المودعون فى خزائنها أموالهم على حين غرة ، فلم يسعها إلا أن ترد إليهم ودائعهم على حين أنها لم تستطع أن تتقاضى أموالها الخاصة لدى الأهالى ، فوقفت بذلك أعمالها وقلت ثقة الناس بها ، ولم تر إلا أن تلجأ إلى المحاكم لفض مشاكلها[١] .

كذلك كان للأزمة المالية تأثيرها فى ارتفاع إيجارات المنازل ، نتيجة المضاربة فى الأموال العقارية التى جعلت لأراضى البناء وللمنازل قيمة وهمية ، الأمر الذى جعل أصحاب المنازل يرفعون الإيجارات قياساً على هذه القيمة الوهمية[٢] .

أضف إلى ذلك أن تلك الأزمة أدت إلى وقوف طائفة المعمار عن العمل ، ولم يجد ألوف من البنائين والنجارين والفعلة والمبيضين قوتهم الضرورى ، وليس لهم صنعة أخرى يرتزقون منها ، خاصة وأن توقف أعمال البناء قد أصاب أعضائها الذين يعدون بعشرات الألوف ، الأمر الذى ظهرت اثاره بالسطو على المنازل وكثرة السرقات داخل المدينة[٣] وعلاوة على ذلك ارتفعت أسعار المواد الغذائية وتلاعب الباعة بالموازين وغش مواد الطعام حتى أوشك الفقراء أن يحرموا من أكل اللحوم والخضر والثمار نتيجة أرتفاع أسعارها[٤] .

وبالرغم من ذلك فقد ترتب على أزمة ١٩٠٧ الاقتصادية آثار إيجابية منها تجدد الدعوة لإنشاء بنك وطنى على صفحات الجرائد ، وقدر لهذه الدعوة أن تظهر إلى حيز الوجود بعقد المؤتمر المصرى فى ٢٩ أبريل عام ١٩١١ الذى أكد إلى أن التخلص من سيطرة رؤوس الأموال الأجنبية على الاقتصاد المصرى لايتأتى إلا بتأسيس «بنك مصرى» قوامه رؤوس أموال مصرية خالصة ، وأوضح التقدير أن ودائع المصريين بالبنوك الأجنبية يمكن أ ن تفى برأس مال البنك المصرى ، وأنه يمكن الاستعانة بالمصريين الذين اكتسبوا خبرة بالأعمال المالية فى إدارة أعمال البنك . وقرر المؤتمر فى ٢ يونيه ١٩١١ إيفاد طلعت حرب إلى أوروبا لدراسة نظم

(١) الموبد ٢٢ يولية ١٩٠٧ عدد ٥٢٢٢ .
(٢) الأخبار ٧ فبراير ١٩٠٨ عدد ٢٨ .
(٣) المؤيد ١٥ فبراير ١٩٠٩ عدد ٥٦٩١ .
(٤) المقطم ١ نوفمبر ١٩٠٧ عدد ٥٦٥٦ .

البنوك بها ووضع مشروع للبنك المصرى على أساس علمى ، يتفق مع الظروف الاقتصادية للبلاد . ولكن وفاة مصطفى رياض باشا أودت بقرارات المؤتمر ومن بينها القرار الخاص بإنشاء البنك المصرى ، وعرقل نشوب الحرب الأولى وإعلان الحماية على مصر ، إمكانية تحقيق المشروع الذى لم يقدر له أن يرى النور إلا فى عام ١٩٢٠ [١] .

ومن المرجح أنه كان للحكومة المصرية يد فى تلك الأزمة فقد أغرق بتنشيطها للشركات من كل نوع ، المضاربين على التهور فى المضاربات حتى جاء وقت على السوق المالية كان مليئاً بأسهم شركات لا وجود لها إلا فى مخيلة مؤسسيها . فمن المحقق إذن أن جزءاً كبيراً من المسئولية فى هذه الأزمة واقع على الحكومة التى تركت البلاد تئن منها بعد أن وقعت فيها ولم تمد لها يد المساعدة [٢] كما أعرضت الحكومة عن مساعدة بنوك الرهن العقارية بمبلغ مليونى جنيه لسببين:

الأول : أنها خصصت مالديها من الأموال فى الوجوه التى تنفق عليها ، وتلبية هذا الطلب قد يسبب الارتباك للخزانة .

الثانى : أن الحكومة لم تجد من الصواب أن تتعرض لهذا الأمر ، كما أنه لم يثبت أن هذه الطريقة يؤثر فى الحالة العامة تأثير يذكر[٣] .

والحقيقة أن الحكومة قد أصابت برفضها هذا ، لأن قبولها لم يكن ليفيد إلا قلة من أصحاب الأملاك الذين يستنزفون هذا المال باقراضهم المبالغ الطائلة بضمان عقاراتهم للقيام بتعهداتهم حفظاً لمراكزهم دون أدنى فائدة عامة ، بل ربما كان سبباً لاشتداد الأزمة لاقتصار المنفعة على جانب واحد مع بقاء الأحوال على ماهى عليه من ارتفاع للأسعار وضيق الحال ، وربما حملهم ذلك أيضاً إلى التمادى فى المضاريات التى كانت السبب الوحيد للأزمة المالية فلا تنتعش الحركة المالية فى الظاهر قليلاً حتى يعود الحال إلى أشد منها .

(١) رؤوف عباس : النظام الاجتماعى فى مصر فى ظل الملكيات الكبيرة ١٨٣٧ – ١٩١٤ ، ص ١٧٣ .

(٢) اللواء ٢٨ ديسمبر ١٩٠٨ عدد ٢٨٤١ .

(٣) تقرير كرومر عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان لعام ١٩٠٧ .

وقد استمرت الأزمة المالية ببقاء أسبابها المحلية والتى تنحصر فى مساهمة الحركة السياسية والمطالبة بالدستور فى ازدياد توطيد الأزمة ، إذ نظر الماليون الأوروبيون إلى هذه التطورات السياسية بعين الذعر والعداء للمصريين وضنوا بأموالهم على مصر كما أن هبوط أسعار القطن وقلة المحصول ورداءة نوعه أدت إلى تأخير أنفراج الأزمة[١] .

انفرجت الأزمة المالية بعد أن قررت المصارف المالية رجوعها عن قرار الامتناع بالتسليف على العقارات ، فقد قرر البنك العقارى اقراض طالبى المال على العقارات الأمر الذى أدى إلى توزيع هذه الأموال بين الناس من المقاول إلى التاجر والعامل وبذلك عاد دولاب العمل إلى الدوران وانفرج جزء من الأزمة ويرجع الفضل فى ذلك إلى البنوك الفرنسية فى القاهرة والاسكندرية والتى وافقت على إمداد أصحاب الأراضى بالأموال اللازمة للبناء[٢] ومن جهة أخرى قرر البنك الألمانى الشرقى التسليف على الأسهم بفائدة لاتزيد عن ٥٪ [٣] كما وافق مجلس إدارة البنك على زيادة رأس مال هذا البنك بمصر والاسكندرية ثلاثين مليون فرنك، الأمر الذى يدل على عودة ثقة الماليين الألمان فى مصر وبالتالى على الثقة فى إحوال مصر المالية[٤] .

وفى النصف الثانى من عام ١٩١٣ تأسست فى مصر غرفة تجارية ، مركزها الرئيسى فى القاهرة والغرض من إنشائها هو :

أولاً : تخليص التاجر المصرى من شباك الوكلاء والقومسيونجية .

ثانياً : حصر التجار المصريين وتوضيح حالة كل منهم ومركزه وكفاءته واستعداده بطريقة منتظمة .

ثالثاً : السعى لدى الحكومة المصرية من حين لآخر لوضع اللوائح والحصول على امتيازات لصالح التاجر الوطنى .

---

(١) تقرير جورست عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان لعام ١٩٠٨ .

(٢) اللواء ١٨ أغسطس ١٩١٠ عدد ٣٣٥٧ .

(٣) وادى النيل ١٢ مايو ١٩٠٩ عدد ٣١٩ .

(٤) المؤيد ٢٢ سبتمبر ١٩١٠ عدد ٦١٧٨ .

رابعاً : تنشيط التجار والصناع المصريين وتقديم مايلزمهم من النصائح الفنية التى تساعدهم على تحسين حالتهم مع إرشادهم إلى أحسن الطرق لرواج تجارتهم وصناعتهم من وقت لآخر .

خامساً : بحث المشاكل التى تقع بين التجار وأرباب الصناعة وبعضهم تسهيلاً لفض هذه المشاكل وتوفيرا للوقت والمال الذى يضيع فى المقاضاه وذلك متى طلب منها التحكيم[١] .

وخص مجلس الإدارة الشهور الأولى فى تحضير أعماله الداخلية فتم اختيار الموظفين لإدارة الأعمال ووضع لنفسه لائحة داخلية ونظاماً للسير عليها فى اجتماعاته ومناقشاته[٢] .

وكانت إندلاع الحرب الأولى فرصة لممارسة الغرفة التجارية نشاطها وتحقيق أهدافها ، فقد وجد مجلس إدارة الغرفة أن من واجباته البحث فى إعادة التوازن الاقتصادى والسعى لإصلاح الأمور وتحسينها ، فاجتمع مساء الأحد ٢ أغسطس ١٩١٤ اجتماعاً فوق العادة للنظر فى حالة البلاد الاقتصادية ، وقرر أن يلتمس من الحكومة إصدار الأمر بتحديد أسعار المواد الغذائية ، ومد أجل الديون التجارية ، وإغلاق بورصة القطن ، كما دعا مجلس إدارة الغرفة فى ٨ أغسطس من نفس العام كبار تجار الغلال والدقيق واتفق معهم على أسعار معتدلة تتمشى مع مصالحهم وصالح الجمهور ، وكان هذا الاتفاق أساساً للتسعيرة الرسمية[٣] كما خاطب المجلس المؤتمر المصرى وجميعة الهلال الأحمر والجمعية الخيرية الإسلامية فى أمر العمال العاطلين ، كذلك عقدت الغرفة التجارية اجتماعاً كبيراً فى ٥ سبتمبر ١٩١٤ حضره لفيف من كبار الملاك والمزارعين للبحث فى مسألة الأقطان طلبت على أثره تقليل زراعة القطن فى السنة المقبلة بشرط استثناء الأراضى التى لاتصلح فيها زراعة الغلال[٤] .

كما ناشدت الغرفة التجارية الحكومة المصرية بوضع القوانين المشددة لمن

(١) الأهالى ٩ يولية ١٩١٣ عدد ٨٢٥ .
(٢) الأهالى ٤ أبريل ١٩١٥ عدد ١٣٢٢ .
(٣) التجار ١٧ مارس ١٩٠٨ عدد ٤٧ .
(٤) الأهالى ٢٥ أكتوبر ١٩٠٤ عدد ١١٩٢ .

يعمل بمهنة السمسرة التى كانت سبباً مباشراً فى زيادة إفلاس التجار المصريين حتى أنه بلغ عدد حالات الإفلاس بين التجار فى فبراير ١٩١٤ حوالى ٤٣ حالة أفلسوا وتوقفوا عن الدفع وأودعوه دفاترهم فى المحاكم(١) .

كذلك شرعت الغرفة التجارية المصرية فى إصدار مجلة شهرية باللغة العربية تحتوى على المعلومات الاقتصادية التى يجب أن يقف عليها التاجر والصانع والزارع وكل ما من شأنه أن يعرف الأحوال المصرية(٢) .

وفى منتصف عام ١٩١٦ بدأت الغرفة التجارية مشروع إلقاء محاضرات اقتصادية تجارية تهم التجار وطلبة المدارس التجارية ، وتولى أساتذة الاقتصاد إلقاء هذه المحاضرات . ولكن سرعان ما ألغت الغرفة هذا المشروع بسبب قلة التجار الذين أقبلوا على المحاضرة الأولى ، لأن المحاضرة الثانية لم يقبل عليها أحد قط فكان ذلك إكراهاً للغرفة على إلغاء المحاضرات(٣) .

وعلى الرغم من ذلك فقد أصبح مشروع الغرفة التجارية فى دائرة المشروعات التى لم تنجح ، إذ وصلت بين جدرانه عوامل الفرقة والتخاذل ، وتغلبت على نفوس القائمين بالأمر الرغبة فى حب الرئاسة ، علاوة على آفات الكسل والتراخى وقلة الاهتمام . والحقيقة أن عدم دعم الحكومة لمشروع الغرفة التجارية وكذلك كبار التجار المصريين كان من العوامل الرئيسية التى جعلت مشروع الغرفة التجارية كالجنين الذى ولد محتضراً .

وبإندلاع الحرب الأولى ، شهد قطاع التجار من الرأسمالية المصرية نوعاً من الإنتعاش ، بإنقطاع الورادات من الخارج من جهة ، واشتداد الحاجة من جهة أخرى إلى صناعات مختلفة تسد حاجة الجيش من الغذاء والكساء والذخيرة وصيانة الأسلحة والصناعات المعدنية المختلفة . فخلال عام ١٩١٦ وبينما إزداد الطلب فى السوق العالمى على المواد الخام ، ومن ثم ارتفاع أسعارها ، وضعت قيود شديدة على تصدير القطن المصرى ، وانحصرت عمليات التصدير فى أيدى فئة قليلة من تجار الصادرات استفادت من فرق السعر فى السوق المصرى ، وفرق سعره فى

(١) المحروسة ١٨ أبريل ١٩١٤ عدد ١٥٩١ .

(٢) الأهالى ١٨ أبريل ١٩١٤ عدد ١٠٦١ .

(٣) وادى النيل ١ يولية ١٩١٦ عدد ١٩٢٣ .

السوق الأوروبية من ٣ - ٥ جنيه للقنطار الواحد [١] .

والواقع أن التجارة المصرية بجزئيها الجملة والتجزئة قد أصابها بعض الانتعاش من جراء نشوب الحرب فقد جاء الجنود البريطانيون بالأموال التى أدت إلى رواج التجارة ، فهؤلاء الجنود يحتاجون إلى الغذاء والملبس فابتاعوا محصولات البلاد بأسعار عادت على التجار بربح عظيم ، فالإدارة العسكرية روجت تجارة «الجملة» ، والجنود روجوا تجارة «التجزئة» فتدفقت الأموال على التجار[٢] إلا أن هذه المشروعات تحتاج إلى شركات تمارس نشاطها من خلال البورصة .

واستغل التجار فترة الحرب لعرض البضائع الرديئة للجمهور ، كما استبدوا فى رفع أسعار الغلال عندما كثر الطلب على الحبوب والأشياء الضرورية للقوت . وقد نشأ غلاء القمح من جراء عوامل عديدة منها أن الزارع كانوا يخزنون القمح طمعاً فى بيعه بأسعار مرتفعة ، ولهذا كان المعروض أقل من الطلب . وكذلك بوجود نفر من المضاربين اشتروا كميات وافرة من القمح وأودعوها المخازن طمعاً فى المكسب من ورائها . زد على ذلك غلاء أجور النقل فى السكة الحديد ، ثم قيام بعض الشركات بشراء الحبوب الأخرى الداخلة فى التسعيرة وتخزينها فأدى ذلك إلى زيادة المقطوعية من القمح . كما أن عدم تسعير القمح حين ظهور محصوله الجديد أدى ذلك إلى كثرة المضاربة وارتفاع الأسعار[٣] .

كما أدت الحرب إلى استفحال المضاربة التجارية فى أسواق مصر ، فقد لعب المضاربون دوراً كبيراً فى إبعاد تدخل الحكومة فى أسعار السلع الغذائية وغيرها من السلع ، فكانوا كلما ارتفعت الأسعار وتذمر الأهالى ورفعوا أصواتهم بالشكوى ، عمد التجار والمضاربون إلى الخداع بخفض الأسعار يوماً أو يومين ، حتى إذا ما أرادت الحكومة بحث شكوى الأهالى وجدت نفسها أمام أسعار معتدلة فتضطر إلى السكوت، ومتى سكتت عاد هؤلاء التجار إلى رفع الأسعار مرة أخرى ليستفيدوا من هذه الفرص التى يتحيينونها بين شكوى الأهالى وسعى الحكومة[٤] .

---

(١) عاصم الدسوقى : ثورة ١٩١٩ فى الأقاليم ، ص ٢١ - ٢٢ .

(٢) الأخبار ٢٧ يناير ١٩١٦ عدد ٢٣٨ .

(٣) المؤيد ٢٤ فبراير ١٩١٥ عدد ٧٥١ .

(٤) المحروسة ٢٤ يناير ١٩١٨ عدد ٢٧١٧ .

وقد أفادت الحرب التجارية المصرية إفادة كبيرة ، فقد كان التضييق فى المعاملات التجارية وضعف الثقة المالية من العوامل التى جعلت التجارة تستقر على أساس متين من احترام الدفع فى المواعيد ، فصار التاجر الكبير والصغير فى المدن أو الأرياف يحترمان تعهداتهما ويدفعان ديونهما فى مواعيدهما ويعد هذا تطور فى الأخلاق التجارية المصرية(١) كما كان من نتيجة انتعاش التجارة فى هذه الفترة أن الجالية اليونانية أخذت تشكو من مزاحمة المصريين فى المجال التجارى الضيق الذى هو مجال سيطرتهم(٢) .

وكما استفاد التجار من الرواج التجارى فترة الحرب ، فقد عانوا بسببها من التعقيدات التى طرأت عليهم بشأن تسديد مديوناتهم للبيوت التجارية والمصانع الألمانية والنمساوية . فقد استغل التجار هذه الحالة للمماطلة فى الدفع ، إذ أن تلك المصانع قد حولت مالها من الديون إلى بعض الوسطاء أو البنوك المالية ، ولما كان تصدير الأموال إلى النمسا وألمانيا غير ميسور لأحد فإن ما يجمعه البنك أو الوسيط من تلك الأموال سيظل حبيس الخزائن لا نفع فيه (٣) .

وقد استغل أصحاب العقارات رواج سوق التجارة وكثرة الذين أقبلوا عليها ، لرفع إيجارات المحلات رفعا شكا منه التجار حتى شكلت جمعية كبرى للدفاع عن حقوق المستأجرين ورد مطامع بعض الملاك الأجانب والوطنيين(٤) فى الوقت الذى لم يستطع فيه التجار الحصول على المبالغ الطائلة لدى عملائهم والذين توقفوا عن الدفع نتيجة لما سببته الحرب عن نقص إيراداتهم(٥) .

وفى إبان تلك الفترة ظهرت دعوة من بعض كبار الماليين الوطنيين المشتغلين بالتجارة(*) اتكوين شركة وطنية تحل محل متاجر استين وماير وتيرنج

(١) وادى النيل . نوفمبر ١٩١٦ عدد ٢٠٤٦ .
(٢) الأهالى ٥ أبريل ١٩١٧ عدد ٢٠٠٩ ،
(٣) المؤيد ٢٤ أكتوبر ١٩١٤ عدد ٧٤١ .
(٤) المحروسة ٢٩ سبتمبر ١٩١٤ عدد ١٧٢٨ .
(٥) وادى النيل ١٩ مارس ١٩١٥ عدد ١٤٥٣ .
(*) أرسل محمد عبد الخالق مذكور سر تجار العاصمة بيان إلى الجرائد يدعو فيه إلى الإكتتاب لتكوين شركة وطنية .

وهى المتاجر الألمانية والنمساوية التى قررت السلطة العسكرية تصفيتها ، ورأوا أن يجعلوا الدعوة فى هذا المشروع عامة حتى يتسنى لمن يريد الاشتراك فى هذا العمل أن يظهر رغبة فى الاكتتاب بقدر طاقته ، وحدد مبدئياً ثمن السهم بأربعة جنيهات[١] . ولكن هذه الدعوى لم تجد صدى لدى التجار والأغنياء لاعتقادهم بأن الشركات الوطنية لاتحسن إدارة الأموال الكبيرة ، زد على ذلك أن الوطنيين لم يجازفوا بأموالهم إجابة لدعوة مدكور باشا لأنهم إيقنوا أن هذه الأموال ستودع بنك حسن باشا الذى أنشىء على أنقاض البنك الوطنى الألمانى الشرقى[٢] .

وقد كان لدى التجار مخزون سلعى كبير رصد لمواجهة متطلبات حرب توقعوا أن تكوين طويلة ، ولم يكونوا على بينة واضحة لتاريخ انتهائها ، ولذا اضطرب أمرهم عندما تواترت أنباء الصلح ، فطرح كبار التجار مالديهم من مخزون سلعى ، ممتنعين فى نفس الوقت - بطبيعة الحال - عن شراء بضائع جديدة الأمر الذى أدى إلى ضعف حركة التبادل التجارى فى السوق المصرى . كذلك واجه التجار مشكلة تسويق مالديهم من بضائع نظراً لضعف حركة التبادل التجارى ولأنهم كانوا يشترون بضائعهم بالأجل لمدة من شهر إلى ثلاثة أشهر ، ومن ثم واجه كبار التجار وصغارهم مشكلة تصريف مالديهم من بضائع[٣] .

ومن هذا يتضح أنه كان لفئة التجار مواقع قوية نسبياً فى الاقتصاد المصرى فقد استطاعت بعد الحرب الأولى أن تخفف عن كاهلها بعض القيود التى كانت تحد من نشاطها وإمكانياتها . ففى أواخر القرن التاسع عشر نشأت فئة من التجار الميسورين تعمل فى تجارة التجزئة ، وفى بعض الأحيان فى تجارة الجملة . ولم يتوفر لهؤلاء إمكانية الإنطلاق إلى الأسواق الخارجية ، إذ أن عمليات التصدير والإستيراد كانت قاصرة على الشركات الأوروبية الكبيرة والتى كانت تستعين بالشركات والبيوت التجارية التى يملكها مواطنون من أصل أرمن أو يونانى أو غيره بصفة وسطاء وممثلين لها . وبذلك أبعدت فئة التجار عن تصدير المنتجات الوطنية واستيراد السلع الصناعية الأوروبية ، وانصرفت بشكل أساسى إلى التجار بالمنتجات

(١) وادى النيل ٣٠ يولية ١٩١٦ عدد ١٩٥٢ .
(٢) الأخبار ٩ أغسطس ١٩١٦ عدد ٣٩٨ .
(٣) المقطم ١ نوفمبر ١٩١٨ عدد ٩٠١٣ .

الزراعية المعدة للإستهلاك المحلى .

ومع أن فئة التجار قد أبعدت عن مصادر الربح التراكمى ، إلا أنها استطاعت فى أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين أن تقوى مكانها فى تجارة الجملة الداخلية وأن تنفذ بعد ذلك إلى التجارة الخارجية وقطاع التأمين والمصارف وإلى صناعة حلج الأقطان وبعض الفروع الاقتصادية الأخرى . وفى هذه المجالات كانت تتعاون مع رأس المال الأجنبى وخاصة البريطانى ، وفى نفس الوقت تنافسها بنجاح . ويمكن اعتبار تأسيس بنك مصر عام ١٩٢٠ دليلاً على تنامى القوة الاقتصادية للقطاع التجارى المصرى .

أما فى القطاع الصناعى فقد أحجم الرأسماليين المصريون وهم كبار الملاك عن استثمار أموالهم فى الصناعة ، بالرغم من التراكم الرأسمالى لديهم بما تجمع من مبالغ كبيرة سواء نتيجة المزارعة أو لنظام تأجير الأرض . فقد استنفذ هذا التراكم الرأسمالى فى شراء المزيد من الأراضى الزراعية حتى أصبحت الأرض محل مضاربات عنيفة فى كثير من الأحيان ، وكان ذلك سبباً من أسباب ارتفاع أثمانها[١] .وكذلك فى شراء المنازل والعقارات المبنية والسكنية فى القاهرة والاسكندرية والتمتع بإستهلاك المزيد من السلع الاستهلاكية والرفاهية والكمالية الأوروبية[٢] . وربما يكون السبب فى احجام كبار الملاك عن استثمار أموالهم فى الصناعة كامنا فى تكوينهم الثقافى والذى لم يكن اقتصاديا ، وافتقارهم إلى روح المغامرة فى بأموالهم فى المشروعات الصناعية والتجارية التى تتطلب بطبيعتها قدراً كبيراً من المغامرة بعكس التعامل مع الأرض [٣] .

وإلى جانب ذلك تضافرت عدة عوامل على تأخر الصناعات الحديثة فى مصر إذ لم يكن الأفراد ، وقد جلبوا على الزراعة ليلقوا إلى الصناعة بالاً . كما كان معظمهم من الفقر بحيث لايستطيع ولوج باب الصناعة ، ولم تكن هناك أجهزة تجمع المدخرات والودائع وتوجهها نحو الاستثمار الصناعى ، كما كان مستوى

---

(١) حسين خلاف : التجديد فى الاقتصاد المصرى الحديث ، ص ١١٠ .

(٢) محمود متولى : الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها، ص ٨٩ .

(٣) عاصم الدسوقى : كبار ملاك الأراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى ١٩١٤ – ١٩٥٢ ، ص ٨٤ .

الثقافة المهنية منخفضاً إلى حد كبير ، مما لم يكن يسمح بتدبير الفنيين والعمال المدربين اللازمين . كذلك بقى باب الاستيراد مفتوحاً أمام السلع الأوروبية ، مما جعل منافسة السلع الوطنية لها – بغرض وجودها – أمراً متعذراً ، كذلك كانت الحكومة منصرفة عن التفكير فى خلق الصناعة فى البلاد أما بنفسها أو بتهيئة الظروف المناسبة لقيامها[١] .

أدرك البريطانيون أن نمو البيئة الصناعية فى مصر يؤدى إلى نظام رأسمالى يواجه السيطرة الأجنبية على اقتصار البلاد ويحطم سيطرة الإنجليز على الأسواق المصرية ، لذلك عملوا منذ البداية على تحطيم القوة الرأسمالية المصرية ، وتقليص القدرة الصناعية المصرية بصورة حاسمة ، فقد بيعت عام ١٨٨٧ آلات ومعدات مصانع غزل القطن التى أقامها محمد على ، كذلك فإن المصانع والآلات والبواخر وأحواض السفن الخاصة بالشركات الخديوية للملاحة قد بيعت عام ١٨٨٩ للشركة الإنجليزية بثمن بخس ، ولقى الأسطول النهرى وترسانات بولاق نفس المصير ، وبالمثل فإن بعض المؤسسات الأقل أهمية كمعمل الورق ودارسك النقود ومصانع الأسلحة والذخيرة قد أغلقت وبيعت معداتها لمقاولين أغلبهم من الإنجليز . وبذلك حرمت مصر من نواة تكوين صناعات هى أساس التطور الرأسمالى الحقيقى[٢] . كذلك عمل الإنجليز على تحطيم الحرف الصغيرة والوقوف أمام متطلباتها ، الأمر الذى أدى إلى فقد الرأسمالية المصرية أخر أمل كان يمكن أن يجعلها تنمو نموا طبيعياً ، فقد أرهق الإنجليز كاهل الحرفيين بشتى أنواع الضرائب والقوانين الجائرة التى كان من المستحيل فى ظلها أن تجد متنفساً لها[٣] .

وقد كان لدى الرأسمالية الوطنية المصرية رؤية واضحة لدورها فى الاقتصاد المصرى من حيث إنشاء مؤسسات صناعية كبيرة تعتمد على الخامات المصرية وهو منطلق منطقى طبيعى ، وحولت هذه الفئة ، النظرية إلى حيز التنفيذ عندما أنشىء أول مصنع للغزل والنسيج عام ١٨٩٩ واشترت آلاته ومعداته من إنجلترا وبشر بمستقبل حسن لقرب المادة الخام وإنخفاض أجور العمال إلا أن هذا المصنع

---

(١) حسن خلاف : المرجع السابق ، ص ١٨٧ .

(٢) شهدى عطية الشافعى : تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢ – ١٩٥٦ ، ص ٥ .

(٣) محمود متولى : المرجع السابق ، ص ٧٥ .

عطل بعد سنوات قليلة إذ رأى كرومر أن إنشاء هذا المصنع سوف «يضر بمصالح إنجلترا وبمصالح مصر معا»[١] . وأرغموا الخديوى بعد ثلاث سنوات من قيام المصنع على إصدار دكريتو فى ١٣ أبريل عام ١٩٠١ يقضى بفرض رسم إنتاج قدره ٨٪ على منتجات المصنع ، وهذا الرسم يعادل الرسوم الجمركية المفروضة على الوارد من الغزل والمنسوجات الأجنبية[٢] .

وقد اعترض مجلس شورى القوانين على إصدار هذا الأمر العالى بفرض رسوم معادلة لرسوم الجمرك على المنسوجات القطنية المصنعة فى مصر من غير أن يعرض على الجمعية العمومية مع أن القانون يقضى حتماً بعرض المشروعات المتعلقة برسوم جديدة على الجمعية العمومية[٣] .

ولاشك أن هذه الإجراءات التى اتخذتها إنجلترا كانت من منطلق الحفاظ على اليد العليا البريطانية الإدارية والاقتصادية على مصر ومنع أو على الأقل تأخير ظهور قوى اجتماعية وطنية رأسمالية تستطيع من خلال دفاعها عن مصالحها الاقتصادية أن تدافع عن استقلال مصر .

ومع وجود الجاليات الأجنبية فى مصر لها أساليب حياة مختلفة عن المصريين من مأكل ومسكن وملهى ، فقد ظهرت الحاجة إلى سلع وخدمات لم يستطع الحرفى المصرى مواجهتها فترك الميدان – ميدان خدمتها – لمن تمرسوا على ذلك من الأجانب . فقد تشبث الصناع الحرفيون بتقاليدهم وبكرامة مهنهم وتقاليدها ، تشبثوا بمحالهم الضيقة المنزوية ، بينما راح الأجانب ينشئون الورش الحديثة والمحال المتطورة وسط المدينة وعلى مقربة من المستهلكين الجدد[٤] .

وهكذا أصبحت حركة التغيير الحديثة نقمة على الصناع الحرفيين حتى أن هؤلاء الصناع كانت تعوزهم المساعدة لعرض مصنوعاتهم فى المعرض بالإسكندرية عام ١٨٩٤ وأكتتب نوبار باشا والدائرة السنية ومصلحة الدومين وبعض

---

(١) تقرير كرومر عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان لعام ١٨٩٨ .

(٢) محمد على علوبة . ذكريات اجتماعية وسياسية ، ص ٤٢ .

(٣) دار الوثائق القومية . محفوظات مجلس الوزراء ، جمعية عمومية ، محفظة ٣ / ٣ / ل .

(٤) أمين عز الدين : شخصيات ومراحل عمالية ص ٤١ – ٤٤ .

كبار الماليين لمساعدة هؤلاء الصناع[١] كما قدم صناع الأحذية عريضة إلى الجمعية التشريعية يشكون فيها من الكساد الذى أصاب صناعتهم بعد استيراد الأحذية من الخارج ويطلبون التوسط لدى الحكومة ، أما بصدور أمر عال بمنع إدخال الأحذية المستوردة إلى مصر أو زيادة الرسوم الجمركية المفروضة على الأحذية[٢] .

وفى هذا الجو المأسوى كان طبيعياً أن تنمو مشاعر الحقد والمرارة وسط الصناع الحرفيين ، وكان طبيعياً أيضاً أن يلفت مصيرهم الحزين أنظار المثقفين الوطنيين ويحرك بالعطف والانحياز مشاعر الفنانين المصريين .

وقد كان من نتيجة احجام الرأسمالية المصرية عن استثمار أموالها فى مجال الصناعة من جهة ، وتأخر الصناعة وضعفها من جهة أخرى ، وأن أصبحت مصر منطقة بكر يمكن أن تستثمر فيها الأموال الأجنبية فى سهولة ويسر ، فتدفقت إليها الأموال من مختلف البلدان الأوروبية بغية الحصول على الأرباح الكبيرة ، وكانت هذه الأموال تمثل تياراً جارفاً بلغ ذروته فى الفترة ما بين عامى ١٩٠٧ و ١٩١٤ إذ بلغ رأس مال الشركات المساهمة حوالى ١٠٠ مليون جنيه مصرى[٣] .

وهناك عديد من العوامل التى جذبت رأس المال الأجنبى إلى مصر من أهمها أن تجميع رؤوس الأموال المصرية ظل وحتى نشوب الحرب الأولى من الأعمال التى تقوم بها الدولة ، وظل المزارعون المصريون وكذا التجار والصناعيون يعتمدون على الحكومة فى تزويدهم بالأموال وبوسائل النقل والتسهيلات التى تحقق الإزدهار لنشاطهم الانتاجى ، ولهذا ظلت الحكومة المركزية منشغلة إلى حد كبير فى أعمال التنمية والتطور الاقتصادى [٤] كما أدى الاتفاق الودى عام ١٩٠٤ والذى أزال الخلاف الإنجليزى - الفرنسى إلى إنهاء الصراعات التى أعاقت برنامج الاقتصاد المصرى ، ومن ثم وجد لدى الرأسماليين الأوروبيين الحافز لتوظيف أموالهم فى مصر . وكان لرأس المال الفرنسى دور نشط فى السنوات المقبلة فى

(١) المؤيد ١٩ مارس ١٨٩٣ عدد ١٢٣٥ .

(٢) المؤيد ٣٠ مارس ١٩١٤ عدد ٧٢٤٥ .

(3) Safran, Uadav : Egypt in search of political community P. 55.

(١) عاصم الدسوقى : نحو فهم تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى ، ٢٩ .

إنشاء كثير من كثير من المشاريع الجديدة فى البلاد[١] .

وكانت هناك ثلاث دول تتقاسم معظم الاستثمارات الأجنبية وهى فرنسا وبريطانيا وبليجكا . فقد بلغ مجموع رؤوس الأموال الفرنسية ٣ مليار فرنك عام ١٩١١ ، بما فى ذلك ديون ورؤوس أموال شركة القناة ، وكان جزء كبير منها موجها نحو مشاريع الماء والغاز وإقامة بعض الصناعات وخصوصاً صناعة السكر .

أما رؤوس الأموال البريطانية فقد كانت متجهة فى معظمها نحو القطاع المصرفى ، وكانت بعض الاستثمارات تتم فى بعض الشركات المساهمة الزراعية والصناعية ، فقد كانت بريطانيا تستثمر ٤٤,٩ مليون جنيه استرلينى عام ١٩١٣ منها ٢٩,٧ فى الشركات المساهمة بما فيها شركة قناة السويس .

أما رجال الأعمال البلجيك فقد وجهوا ٥٠٪ من أموالهم نحو الشركات الزراعية والعقارية ، واستخدام الباقى فى اقامة مشاريع خطوط الترام والسكك الحديدية ومدينة مصر الجديدة[٢] .

أما كبار الملاك المصريين فقد اقتصر نشاطهم على كل ما يتصل بالزراعة من أعمال ، فساهم بعضهم فى أعمال المقاولات الخاصة بحفر الترع وإقامة الجسور، واستثمر البعض الآخر أمواله فى مجال الشركات الزراعية[٣] . بينما اقتصرت استثماراتهم فى مجال الصناعة على الصناعات الضرورية التى تعد المواد الخام للبيع عن طريق التجار الأجانب فى الاسكندرية ومنها شركات حلج وكبس القطن .

وقد كان للاستثمارات الأجنبية تأثيرها الواضح على المجتمع المصرى والتى تمثلت فى ادخال مرافق جديدة سهلت على المصريين أعباء الحياة ، كما وفرت عليهم الزمن والمسافة وجعلتهم أكثر احتكاكاً بأساليب المدنية الحديثة ، إلا أن هذه الشركات الأجنبية من ناحية أخرى كان لها دوراً وأثراً كبيراً فى القضاء على بعض

(1) Crouchley : Op. Cit, P. 52 .

(٢) أنور عبد الملك : نهضة مصر . تكون الفكر والأيدلوجية فى نهضة مصر الوطنية ١٨٠٥ – ١٨٩٢ ، ص ٥٦ .

(٣) رؤوف عباس : النظام الاجتماعى فى مصر فى ظل الملكيات الزراعية الكبيرة ١٨٣٧ – ١٩١٤ ، ص ١٦٦ .

المؤسسات المصرية واستيعابها فقضت بذلك على نموها الطبيعى[١] . كما أغرى نجاح الشركات الأجانب على الهجرة إلى مصر فزاد عددهم زيادة كبيرة جاءوا باحثين عن الثروة ، فدخلوا الميدان موظفين فى الشركات ، وفى الأعمال التجارية وسهلت لهم الشركات والبنوك الحصول على المال ، فاشتروا الأراضى وفتحوا المحال التجارية وضاربوا فى الأسهم ، وجنوا من وراء ذلك أموالاً طائلة[٢] .

كما كان لتمتع هذه الشركات بامتيازات تتيح لها الانفراد باستغلال مرافق دون وجود مزاحم لها ، أثره فى استبداد هذه الشركات وخاصة تلك التى تحتكر المرافق المصرية ذات صفة المنفعة العامة كالنور والمياه وملح الطعام ووسائل النقل. فعلى سبيل المثال كانت أثمان شركة الغاز باهظة جداً سواء كان بنور الغاز أو الكهرباء ، وقد اقترح سعادة حسين مدكور باشا اقتراحاً فى الجمعية العمومية فى ٣١ يونية ١٩١٢ أن تتولى الحكومة مخاطبة الشركة فى شأن تخفيض الأسعار تخفيضاً ملموساً حتى يتمكن الكثيرون من ادخال النور فى منازلهم[٣] .

أضف إلى ذلك كثرة الشركات الأجنبية فى مصر واغرائها للناس بالأرباح الطائلة قد ساعد على تكون عدد كبير من الشركات الوهمية التى لا هم لها إلا الحصول على أموال المكتتبين ، وذلك لعدم خضوعها لأحكام وقوانين مصر ، فكانت مجالس إداراتها فى الخارج وليس فى مصر[٤] كما لم تكن للحكومة أى رقابة على هذه الشركات اللهم إلا مراجعة حساباتها لتعرف نصيبها فى أرباحها والتى لم تتعد عن ١ – ٥ ٪ فى أغلب الأحيان[٥] .

وقد اتاحت الحرب الأولى الفرصة الحقيقية للبرجوازية المصرية لتوسيع نشاطها الصناعى والتجارى لمواجهة حاجات السوق المتزايدة ، دون منافسة من الخارج ، وذلك بعد اضطراب خطوط المواصلات واختلال الانتاج فى الخارج بسبب الإنصراف إلى خدمة المجهود الحربى ، وتعذر استيراد المنتجات الصناعية التى

(١) نبيل عبد الحميد : الأجانب وأثرهم فى المجتمع المصرى ١٨٨٢ – ١٩٢٢ ، ص ٩١ .
(٢) أمين مصطفى عفيفى عبد الله : تاريخ مصر الاقتصادى والمالى ، ص ٣٣٢ .
(٣) دار الوثائق القومية . محفوظات مجلس الوزراء ، جمعية عمومية . محفظة ٣ / ٣ / ل .
(٤) المؤيد ١٢ أبريل ١٨٩٩ عدد ٢٧٤٠ .
(٥) عبد العظيم رمضان : صراع الطبقات فى مصر ١٨٣٧ – ١٩٥٢ ، ص ٣٨ .

كانت تعتمد عليها البلاد فى اشباع حاجاتها الأساسية من البلدان الأوروبية كما كان على مصر أن تسد إلى جانب احتياجاتها الخاصة ، احتياجات القوات البريطانية التى اتخذت من مصر قاعدة لتموينها . وفى نفس الوقت انقطعت رؤوس الأموال الأجنبية عن التدفق إلى البلاد ، وصفيت أعمال بعض الرأسماليين الأجانب ، ففى الفترة ما بين عامى ١٩١٤ - ١٩١٦ صفيت ١٧ شركة مساهمة و٦٢ بيتاً من بيوت الأعمال بصفتها من ممتلكات الأعداء إذ كان معظمها ألمانيا ونمساويا ، ومن بينها البنك الألمانى الشرقى الذى كان يعتبر من البنوك التجارية الهامة فى فترة ما قبل الحرب(١) .

وكانت الصناعات التى نشأت خلال فترة الحرب صغيرة ، وكانت معظم المصانع من النوع الفردى محدود الموارد الذى يتبع أساليب الانتاج القديمة ويرجع ذلك إلى الأسباب الآتية :

أولاً : تعذر استيراد الآلات ذات الكفاية الإنتاجية الكبيرة بسبب الحرب .

ثانياً : أن إنشاء المصانع الكبيرة ذات الكفاية الانتاجية العالية يستدعى فترة من الوقت ، وقد تنتهى الحرب قبل أن تبدأ تلك المصانع فى الانتاج فيتعرض أصحابها الخسارة محققة بسبب المنافسة الأجنبية .

ثالثاً : أن المشروعات الكبيرة تتجنب دائماً المضاربة ، وكانت المضاربة فى فترة الحرب ظاهرة منتشرة فى معظم الأعمال .

رابعاً : أن الرغبة فى الحصول على أكبر قدر ممكن من الأرباح دفع المنتجين إلى إنشاء المشروعات الصغيرة التى لا تحتاج إلى وقت طويل قبل إنتاج السلعة وعرضها فى الأسواق .

خامساً : أن ارتفاع سعر الفائدة خلال فترة الحرب وتوقع انخفاضها فترة السلم التالية أدى إلى تأجيل المشروعات الضخمة التى تحتاج إلى قروض كبيرة(٢) .

---

(1) Crouchley : The investment of Forign capital in Egyptian and Public debt.

(٢) على لطفى: التطور الاقتصادى ، ص ٢٦٦ .

وبالإضافة إلى ذلك فقد أحدثت الحرب رواجاً نقدياً لم تعهده البلاد من قبل بسبب الإنفاق الحربى وارتفاع أسعار القطن ، وزادت ثروات كبار الملاك والتجار وأرباب الأعمال ، كما هي العادة خلال فترات التضخم . وفى نفس الوقت أدى استحالة الحصول على الذهب إلى اقبال جمهرة المصريين إلى توظيف رأسمالهم المتاح ، أما بإيداعه فى البنوك أو استثماره فى سندات مالية أو استغلاله فى مشروعات تجارية[1] .

وقد كان من أهم النتائج التى ترتبت على الحرب الأولى ، سريان روح التنظيم فى صفوف التجاريين والصناعيين المصريين ، وكذلك مبادرة الحكومة بالتدخل فى الاقتصاد الوطنى حيث صدر قرار خاص بتكوين «لجنة التجارة والصناعة» ، وكان تقرير هذه اللجنة هو الإعلان الشرعى لميلاد الرأسمالية المصرية.

فقد أصدر مجلس الوزراء المصرى فى ٨ مارس عام ١٩١٦ قراراً بتأليف لجنة تسمى «لجنة التجارة والصناعة» مهمتها «دراسة الوقوف على مبلغ تأثير الحرب على صناعة البلاد وتجارتها والنظر فى التدابير التى تؤدى إلى إيجاد إسواق جديدة لتصريف الحاصلات المصرية أو إلى استبدال الأصناف التى انقطع ورودها بغيرها من الأصناف المصنوعة فى الديار المصرية والتى ترد من البلاد المسموح بالتعامل معها» ، كما قرر مجلس الوزراء الآتى :

أولاً : أن تتكون اللجنة من الأعضاء الآتية آسماؤهم وهم إسماعيل صدقى باشا من الوزراء السابقين رئيساً ، المستر سدنى ويلز المدير العام لإدارة التعليم نائباً للرئيس ، يوسف أصلان قطاوى باشا ، العضو بالجمعية التشريعية ، المستر كريج مراقب الإحصاء العام بوزارة المالية ، أمين يحيى بك من أعيان الإسكندرية ، المستر مردوخ من أرباب المصانع بالمنصورة، محمد طلعت حرب بك من أعيان القاهرة .

ثانياً : تتفاوض إدارة التعليم الفنى والصناعى والتجارى مع هذه اللجنة ، وتبذل لها كل معاونة فيما يتعلق بجميع الأعمال الداخلة فى اختصاصها.

(1) Crouchley : Op. Cit., P. 76 .

ثالثاً : تقدم اللجنة تقريرها مشفوعاً بما تشير اتخاذه من التدابير إلى رئاسة الوزراء[١] .

وكانت مهمة هذه اللجنة ذات غرضين : غرض داخلي وهو تسهيل طرق الصناعة والتجارة الداخلية وغرض خارجي وهو الاهتمام بعمل صلات جديدة مع بعض البيوت التجارية فى الخارج لتقوم مقام البيوت التجارية التى يتعذر حينئذ التعامل معها والتى يراد قطع العلاقة التجارية بها نهائياً[٢] .

وكذلك كاتبت اللجنة بعض مشاهير تجار الواردات للحصول على بيانات وافية للأمور التى ينبغى مراعاتها والشروط التى يجب تحقيقها حتى يتمكن تجار الصادرات فى الدول المتحالفة والبلاد المحايدة من مزاحمة تجار الأعداء التى بسطت نفوذها على أسواق القطر . كما تلقى مكتب اللجنة وسائل عديدة وردت من بعض التجار الوطنيين والأجانب والغرفة التجارية المصرية التى وعدت اللجنة بكل ماتستطيعه من المساعدة . وتلقت اللجنة أيضاً من أصحاب المتاجر فى مصر بيانات وافية عن حال التجارة المصرية إجابة للدعوات التى ارسلتها إليهم[٣] .

هذا إلى جانب لجنة التجارة والصناعة كانت قد عزمت بموافقة الحكومة على إنشاء معرض للصناعات المصرية واختارت لها الاسكندرية لاعتبارها «كعبة القصاد وقبلة الواردين من أطراف البلاد فى الصيف» حتى إذا ما إنقضى فصل الصيف ، وشرعت فى إقامته فى القاهرة ، وبذلك يكون معرضا دائماً ، ليقف الجمهور على ما ينتجه الصانع المصرى من المصنوعات المختلفة ، بحيث يكون المعرض شاملاً لنماذج من كافة المصنوعات مع تباين طبقاتها وتفاوت درجاتها فى التقدم والتأخر[٤] .

ومن ناحية أخرى أخذت اللجنة تظهر اتجاهات جديدة نحو خلق تنظيم لأصحاب الأعمال والتجار يعبر عن آرائه ويدافع عن مصالحهم المشتركة ويوفر

---

(١) المقطم ٩ مارس ١٩١٦ عدد ٨٢٠١ .

(٢) المحروسة ١٨ مارس ١٩١٦ ، عدد ٢١٧٢ .

(٣) المقطم ١٠ مايو ١٩١٦ عدد ٨٢٥٣ .

(٤) دار الوثائق القومية : محفوظات مجلس الوزراء . مالية (لجنة التجارة والصناعة) محفظة ١٩ .

الخدمات القانونية وغيرها للأعضاء . فقد آثارت اللجنة فى تقريرها مسألة إنشاء «الجمعيات التجارية والصناعية والاجتماعية لتكون لسان حال الطائفة الذى يعبر عن حاجاتها ، والإدارة التى تنظم مجهوداتها وتقوم بما يلزمها من أعمال البحث والنشر» . وأشارت فى هذا الصدد إلى بعض «الجمعيات» التى كانت قائمة عام ١٩١٧ مثل جمعية تجار الوارادات بالإسكندرية وجمعية سماسرة الأوراق المالية ، وسماسرة البضائع بالإسكندرية كما أشار التقرير إلى الغرف التجارية الأجنبية التى أنشئت حسب قوانين الجنسيات التى تمثلها وهى خاضعة بموجب الامتيازات لمحاكمها القنصلية وتنحصر وظيفتها فى حماية تجارة بلادها فى مصر(١) .

ومن الغريب أن دار الحماية البريطانية كانت قد طلبت إرسال نسخة من تقرير لجنة التجارة والصناعة إليها للإطلاع عليها ودراسة مابها(٢) . ومن ثم يتضح حرص سلطات الاحتلال فى سيطرتها على الاقتصاد المصرى ووقوفها أول بأول على كافة الخطوات التى من شأنها أن تؤدى إلى رفعة الاقتصاد المصرى وبالتالى ظهور الرأسماليين الوطنيين كمنافسين لهم فى المجال الاقتصادى.

وخلاصة القول أن الرأسمالية المصرية تبعث أساساً من طبقة كبار الملاك. كما أن نشأتها فى ظل السيطرة الأجنبية جعل صراعها مع القوى الأجنبية الحاكمة لإنتزاع السيطرة الاقتصادية والسيساسية منها ، فى إطار التعاون الذى يفرضه إمتلاك هذه القوى الأجنبية الخبرة الفنية وحاجة الرأسمالية المصرية لها . كما تميزت الرأسمالية المصرية بأنها لم تتخصص فى مجالات اقتصادية معينة ولكن البعض منها جمع بين مجالات التجارة والصناعة والمال فى نشاطه ، والبعض الآخر عزف عن الاستثمارات الثابتة مثل الصناعة ، خوفاً من تحمل المخاطر ومواجهة مشاكل الانتاج اليومية ، ولذلك كان يتجه نحو المضاربة والأعمال التجارية رغبة فى الكسب السريع وامتلاك حرية الحركة التى تمكن من انتهاز الفرص.

وكانت الحرب الأولى فرصة لتغيير العقلية الاقتصادية لكبار الملاك ، فقد

(١) سعيد إسماعيل على : المجتمع المصرى فى عهد الاحتلال البريطانى ، ص ١٦٧ - ١٦٨ .

(٢) دار الوثائق القومية . محفوظات مجلس الوزراء . مالية (لجنة التجارة والصناعة) محفظة ١٩ .

بدأوا فى البحث عن مجالات جديدة للإستثمار وارتياد ميادين التجارة والصناعة والأعمال المالية . وإن كان هذا التغير قد عرضها للصدام مع مصلحة الاحتلال الذى كان يحرص على إبقاء قوى الانتاج كما هى لتأمين وجوده وضمان مصالحه. كذلك كانت محاولات الانطلاق إلى مجال الاستثمار الرأسمالى محاولات مشتركة ساهمت فيها معظم الطبقات المتيسرة فى المجتمع سواء فى الريف أو المدينة. وكانت ثمرة هذه المحاولة خير دليل على ذك فكبار الملاك الزراعيين كانوا فى نفس الوقت هم أعضاء مجلس إدارة بنك مصر الذى تأسس عام ١٩٢٠ [١].

(١) عاصم الدسوقى : نحو فهم تاريخ مصر الاقصادى والاجتماعى ، ص ٢٦ .

الفصــل الثالث

«الموظفــون»

الموظفـــون(*)

للموظف مكانة خاصة في مصر ، حتى أنه يمكن القول أن الوظيفة أكثر المهن احتراماً لدى المصريين لما تضفيه على صاحبها من المكانة والدعامة والأمان فالموظف باعتباره ممثلاً للحكومة يحظى بالإضافة إلى راتبه المضمون بالهيبة والاحترام بعكس غيره من أصحاب المهن الأخرى ، إذ أنه بعد تخرجه من المدارس العليا لم يكن يقبل من العمل بالحكومة بديلاً . كما كان أولياء الأمور يرون أن مدارس الحكومة هى الطريق التى توصل أبناءهم إلى سلك الوظائف ، وبذلك يضمنون لهم المستقبل المشرق[١] . ولذا حصر المصريون وجهة تعلمهم فى دائرة ضيقة وهو تمنى الخدمة فى دوائر الحكومة والباعث على ذلك هو ما كان فى مصر من جبروت صغار الحكام وعظمة موظفى الدواوين لما لهم من السطوة والغلبة[٢] .

وتمتع الموظف الحكومى فى مصر بمكانة ذات أهمية خاصة ، وذلك لأن الحكومة ومن ينطقون بلسانها يتمتعون بإحترام أكثر وخشية أكبر [٣] . كذلك تمتعت فئة الموظفين إلى حد كبير بنوع من الاستقرار ، لأنها كانت تتغير ببطء شديد أكثر من تطور النظام الذى كانت تخدمه . وقد مارست هذه الفئة السلطة لا على أساس أنها وظيفة اجتماعية وخدمة عامة ، بل على أنها نوع من التسلط والسيطرة ، واتخذوا من الوظائف وسيلة للاستغلال والإثراء ، ومن ثم كان سؤ الإدارة وانتشار الرشوة ونظام الحكام[٤] .

(*) ويسمون أيضاً المستخدمين ، وكان العامة يطلقون على الموظف «ابن عيشه» أى أنه خاضع للوظيفة التى عليها قوام معاشه . ويكثرون من ذكر هذه الكلمة للاعتذار عن خضوعه للرئيس ، وأنه مضطر لتحمل مشاق الوظيفة باعتبارها مصدر للرزق .

(١) طلعت إسماعيل : الإدارة فى مصر ١٨٨٢ – ١٩٢٢ ، ص ٣١٣ ، ٣١٤ .

(٢) المؤيد ١٠ ديسمبر ١٨٨٩ عدد ٥ .

(٣) موربيرجر : البيروقراطية والمجتمع فى مصر الحديثة . ترجمة د. محمد توفيق رمزى ، ص ٢٧ .

(٤) عبد الخالق لاشين : سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية حتى سنة ١٩١٤ ص ٢١٩ ، ٢٢٠ .

كذلك ارتبطت الوظيفة فى اذهان الناس بسيادة الدولة ، فكانت سبيلاً للسلطان ومظهراً للجاه يقبل عليها الناس فى مصر استكمالاً للوجاهة وطلباً للسلطان، حتى قيل (أن فاتك الميرى تمرغ فى ترابه) . وأصبح هذا القول حكمة مأثورة عند المصريين إلى عهد قريب . فكانوا يؤثرون الوظيفة الحكومية على غيرها مهما كان فى غيرها من سبل الكسب والإرتقاء ، وكانت الأسر المصرية تفضل زواج بناتها من موظف حكومى مهما قل دخله على غيره من المشتغلين بالتجارة والزراعة وغيرها من الحرف الأخرى .

ولذا فقد بلغت خدمة الحكومة فى أعين المصريين بكافة طبقاتهم مبلغاً عظيماً من الشرف والرفعة ، بحيث «لو خيرت أحدهم بين الخروج من ماله وعقاره وتجارته وأطيانه، وبين الدخول فى صف الموظفين بالحكومة ، لخرج من كل ذلك خروج السهم من قوسه ، والأرقم من جلده»(١) .

ونظراً للمكانة والهيبة التى يتمتع بها الموظف الحكومى ، فقد استغل بعض الموظفين تربعهم على كراسيهم وتعاليمهم عن مصاف الناس ، وظنوا أن الاشتغال بمصالح الناس تكليف فوق المستطاع ، أو هو عمل مطلوب منهم قضاءه ليكون مظهراً من مظاهر السلطة التى فى أيديهم ، لاغرضاً رئيسياً من وجودهم فى وظائفهم . ولهذا نراهم يسلكون قضاء المصالح لمشاعرهم الخاصة من غير مراعاة الواجب عليهم ، وكثيراً ماتحملهم ميولهم على تخطى حدود القانون وتجاوز المألوف وارتكاب الممنوع أملاً فى الوصول إلى غاية خاصة مهما ترتب على ذلك من ضياع لحقوق الدولة ومصالح الأفراد(٢) .

كذلك واجه موظفى الحكومة عداء كبير موجه لهم باعتبارهم وكلاء للسلطة التحكمية التى تفرضها الدولة . فمنهم يمنعون المواطنين من أن يفعلوا ما يشاءون ، ويطلبون منهم أداء ما يرغبون فى أدائه ، ويجمعون أموال الضرائب ولقاء هذا فالمواطنين يدفعون لهم مرتباتهم ، ويقوم رجال الحكومة أيضاً عن طريق هذه الأعمال جميعها بحماية الناس وتمكينهم من أداء ما يريدون ، ولكن هذه الصفات الجليلة التى يؤديها موظفو الحكومة لم تفلح فى محو الصفات التحكمية فى أذهان

---

(١) محمد المويلحى : حديث عيسى بن هشام أو فترة من الزمن ص ١٥٤ .

(٢) المحروسة ٧ يناير ١٩١٦ عدد ٢١١٣ .

أفراد الشعب المصرى[١] .

ومما لاشك فيه أن النظام الاجتماعى قضى بأن يكون لبعض الموظفين ميزة خاصة لما لهم من السلطة فى تمثيل الحكومة . وقضى أيضاً بأن ينظر الجمهور إلى هؤلاء الموظفين نظرة التهيب والاحترام ، وإلى جانب النظام الاجتماعى وجد ما يطلق عليه النظام الإدارى الذى حتم على هؤلاء الموظفين أن يكون سيرهم بعيداً عن كل شك وبعيداً عما يثير فى الجمهور ثائرة الاستهزاء والاحتقار وذلك محافظة على كرامة الحكومة التى تمثل فى أشخاصهم . فقد قضى النظامان الاجتماعى والإدارى بهذه الأمور التى جاءت حداً فاصلاً بين واجبات الموظفين والجمهور . كما كانت سبباً يصل بين حقوق الفريقين ، فكل مخالفة تبدو من أحدهما نحو الآخر تخل بأركان هذه الصلة التى أوجدها الفريقان . فالجمهور مقيد بقيود القانون التى لايمكن أن يتخاطها ، فقد الزمه باحترام السلطة الممثلة فى شخص الموظفين ، وحتم عليه الأذعان للأوامر الرسمية ، أما الموظفون فإن القانون قد قيدهم أيضاً بعدم الخروج عن الحد المقرر لهم والمحافظة على صفتهم الرسمية .

وقد ارتكزت الإدارة المصرية تحت الاحتلال البريطانى على مجموعة من المنفذين البريطانيين الذين كانوا على ثقة تامة من احتفاظهم بمناصبهم وبقاء السياسة العامة مركزه فى أشخاصهم . فعندما احتل البريطانيون مصر بدأوا على الفور تنفيذ سياستهم التى تهدف إلى التوغل فى الإدارة المصرية تمهيداً للسيطرة عليها ، وكان سبيلهم إلى ذلك تعيين موظفين من بنى جنسهم فى الإدارة المركزية حتى يستطيعوا الاعتماد عليهم فى تسيير دفة أمورها ، ولكى تتحقق لهم السيطرة الكاملة على الإدارة المالية . وقد تحقق لهم ذلك عن طريق تعيين المستشار المالى الإنجليزى الذى كان يعد حجر الزاوية فى الإدارة المصرية[٢] وبعد استئثار سلطات الاحتلال بالإدارة المالية ، شرعوا على الفور فى غزو الإدارة المصرية ، فأصبح لكل مصلحة من المصالح الحكومية مستشاراً إنجليزياً تعينه الحكومة المصرية ظاهرياً، والحقيقة أن الذى يعينه هو اللورد كرومر .

---

(١) موربيرجر : المرجع السابق ، ص ١٤٠ .
(٢) طلعت إسماعيل : المرجع السابق ، ص ٣٢ .

وبدأ نفوذ المستشارين يقوى إلى حد كبير ، فقد كانت الحكومة البريطانية تسند هؤلاء الموظفين بكافة الطرق ، فقد أوضحت بصريح العبارة للوزراء المصريين ولمديرى المديريات أن يستمعوا إلى كبار الموظفين البريطانيين ، وأن المخالف لذلك سوف يوقف عن العمل فوراً . وآمل كرومر أن تتبع الإدارة المصرية النصيحة المقدمة من الحكومة فى الأمور الاستثنائية ذات الأهمية ، كما اعتقد أن نجاح المستشارين الإنجليز فى الإدارة المصرية سوف يعتمد على صلاحيتهم وقوة شخصيتهم وليس على تأييده الدبلوماسى[1] وبذلك بدا واضحاً أن أى موظف مصرى سواء كان وزيراً أو مديراً ، أو موظفاً صغيراً لايستطيع أن يتصرف فى أمر دون الرجوع إلى الموظفين الإنجليز الذين استبدوا بالأمور فى الإدارة المصرية[٢] .

وعلى الرغم من سيطرة الإنجليز على نظارتى المالية والأشغال العمومية ، إلا أن جهودهم فى السيطرة على النظارات الأخرى لم تلاق نجاحاً كبيراً ، فقد نجح المسئولون المصريون فى تحريك النفوذ الإنجليزى عن نظارة الداخلية . أما نظارة الحقانية فرغم تشكيلها عام ١٨٨٣ ، إلا أنها تسللت من أيدى الإنجليز إلى أيدى المصريين . وإدارات أخرى مثل التعليم والصحة فبينما كانت توجه من الإنجليز ، فقد كان شاغليها من المصريين . وقد حاولت الطبقة الحاكمة المصرية الاستناد إلى المبدأ القائل أن الشئون الداخلية للبلاد من شأن المصريين وأن على الإنجليز أن يرفعوا أيديهم عنها ، وكانوا مغالين فى تأكيد هذا المبدأ حتى عام ١٨٨٨[٣] .

وإلى جانب المستشارين الإنجليز فى الإدارة المركزية ، عمل الإنجليز على إيجاد المفتشين الإنجليز الذين كانوا ينتقلون فى أرجاء الدولة . وكان من حقهم التحرى ، والتفتيش ، والنصح ، وإجراء أى تعديل أو تغيير فى الإجراءات التى تتبعها مجالس المديريات والبلديات . وكان هؤلاء المفتشون بدورهم يرفعون تقاريرهم إلى المستشارين . وقد تعرض هذا النظام لنقد شديد ، ومن أهم ما وجه

(1) Lutfi El-Sayyid , Afaf : Egypt and Cromer, P. 66 .

(٢) جرجس سلامة : أثر الاحتلال البريطانى فى التعليم القومى فى مصر ١٨٨٢-١٩٢٢ ،ص ٥ .

(3) Tignor, R : Modernzation and British colonial rule in Egypt, 1882-1914, P. 92 .

إليه أنه كان يحد من سلطة المديرين ويعوق تصرفاتهم إلى حد كبير ، إلى جانب أنه ينتقص من كرامتهم[١] . ولذلك نجد كرومر يعترف بذلك فى تقريره عام ١٩٠٦ بقوله «أن وجود المفتشين يؤدى إلى أضعاف سلطة المديرين وتقليل شعورهم بالمسئولية الملقاة عليهم من جهة ، ومن جهة أخرى فإن عدم وجودهم كلياً فى المديريات قد يؤدى إلى ارجاع مساوىء العهد الماضى ووقوع الإدارة فى ارتباك عظيم . وقد جربت طرق متعددة للتوفيق بين ما فى ذلك من المبادىء المتناقضة ، ولست أقول أن طريقة منها نجحت تمام النجاح .. وغاية ما يعمل الآن مراقبة إعمال هذا النظام وإنتقاء المديرين والسعى كلما أمكن للتقليل من التدخل الإنجليزى فى إداراتهم لا فى زيادتهم»[٢] .

ومن ذلك نرى أن اللورد كرومر كان عالماً بمزايا تعيين المفتشين ونقائصه وحسناته وعيوبه . ومع ذلك كان يرمى الاستمرار على مراقبة أعماله والاعتناء بإنتقاء المديرين من خيرة الأكفأ للتقليل من تدخل الإنجليز فى إدارتهم عوضاً عن زيادتها وإن كان هذا الرأى لم يخرج إلى حيز التنفيذ .

ومنذ أن آلت مقاليد الأمور فى مصر للإنجليز خططوا للتعليم المصرى سياسة تؤدى إلى الشلل التام ، وتسلبه الاستقلال الفكرى والمقدرة على تمثل الثقافات والإفادة منها ، وتنتهى بالمتعلم إلى أن يصبح آلة صماء تستظهر فقط ما يراد لها ترديده . وأصبحت قيمة التعليم عند المصريين أن يصل بهم إلى الوظائف ، فإذا أرادوا الترقى فيها تعلموا ثقافة الأجنبى وروجوا لها .

وقد هدف الإنجليز من التعليم إلى إعداد فئة محدودة وعلى نطاق ضيق من المصريين الذين يتولون الأعمال الكتابية ، والوظائف الصغيرة تحت سلطة الإنجليز. وعملوا على تحقيق هذا الهدف بأن جعلوا كل همهم إعداد المصريين للوظائف الكتابية لاغير ، ويتضح ذلك من تقتيرهم الشديد فى هذا النوع من التعليم ، وفى تقتيرهم الأشد فى إرسال البعثات إلى الخارج حتى إنعدمت أو كادت فى الفترة الأولى من الاحتلال ، بل أنهم كذلك أرادوا ألا يصل الطلبة إلى المدارس العالية ، وألا يكملوا تعليمهم فشجعوا الإلتحاق بالوظائف للحاصلين على الشهادة الإبتدائية ،

(١) عبد الكريم درويش : البيروقراطية والاشتراكية ، ص ٩٥ .

(٢) تقرير كرومر عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان لعام ١٩٠٦ .

فقد كان لحامل هذه الشهادة إن يترقى فى سلم الوظائف ورغم حصوله على الإبتدائية فقط . وكان غرض الاحتلال هو أن يقف الشبان المصريين عند حد الدراسة الثانوية وينحصر غرض التعليم فى إمداد الحكومة بالموظفين المصريين فى الوظائف الصغرى(١) .

كذلك عمق الاحتلال جذور الازدواج التعليمى بخلق تميز طبقى عن طريقين أولهما احلال اللغة الإنجليزية محل اللغة العربية وجعلها لغة التدريس فى المرحلتين الابتدائية والثانوية بقصد إبعاد الشقة بينها وبين التعليم الشعبى فى الكتاكتيب ، ولتخريج موظفين للحكومة للعمل تحت رئاسة الموظفين الإنجليز (٢) وثانيهما جعل التعليم فى المرحلتين بمصروفات لايتحمل دفعها إلا الموسرون القادرون من أبناء الشعب مما يمنع غير القادرين من الدخول فيها . فقد قرر الإنجليز على طلاب العلم مصروفات عالية كادت تجعل التعليم فيها وقفاً على أبناء طبقة خاصة ممن يستطيعون دفع تلك المصروفات . وهكذا تحددت وظيفة المدرسة الابتدائية بما يعدو وإعداد فئة محدودة من الأطفال للإلتحاق بالمدارس الثانوية ، وأصبح أساس السياسة التعليمية اختصاص هذه الفئة القليلة العدد بالعناية فى سائر التعليم بقصد تهيئة أفرادها لتبؤ المناصب الحكومية تحت سيطرة الإنجليز(٣) .وقد برر كرومر فرض المصروفات على التعليم الابتدائى والثانوى بأن الميزانية التى خصصت للتعليم ضئيلة جداً . وأن رسوم التعليم سوف تساعد بدورها فى عملية التعليم ذاتها ، فى الوقت الذى توافق فيه فرض المصروفات مع رغبة كرومر فى أن يتحالف مع طبقة الملاك القادرين على دفع هذه المصروفات لأبنائهم (٤) فقد تحمل كبار الملاك أعباء التعليم لأنهم المستفيدين منه فعن طريقه يستطيع أبنائهم الالتحاق بالوظائف التى تحقق لهم السلطة وتضفى عليهم شيء من الوجاهة .

وابتداء من عام ١٨٨٣ جعل الإنجليز الشهادات الدراسية أساس الالتحاق

---

(١) جرجس سلامة : المرجع السابق ص ٨٩ – ٩١ .

(2) Chirol, Sir Valentine : The Egyptian Problem, P. 77.

(3) Tignor : Op. Cit, P. 204.

(4) Reid : Educational careers choices of Egyptian students 1882-1922, P. 357 .

بالخدمة الحكومية . ويبدو أن الهدف من هذا الاتجاه لم يكن ضمان طالب الوظيفة على مؤهل فحسب ، بل أيضاً كانت وسيلة للحد من المقبلين على الوظيفة وكوسيلة لرفع مستوى الوظيفة . وبالرغم من أن هذه الوسيلة لم تهتم كثيراً بمدى ملاءمة الموظف للوظيفة إلا أنها دون شك كانت معياراً يضمن نوعاً من المساواة والعدالة فى شغل الوظائف العامة . كما أصبحت الشهادة أكثر منها فى أى وقت شارة التعليم التى تفتح باب الوظائف الحكومية .

وإذا كانت ظاهرة ارتباط التعليم المصرى قد ارتبطت بظاهرة التوظف قبل الاحتلال ، فإن سياسة الاحتلال مسئولة عن استمرار هذه الظاهرة وتدعيمها كى يظل التعليم داخل هذه الدائرة ، عاجزا عن تحقيق التغيرات السياسية والاجتماعية والفكرية .

وقد استند الجهاز الإدارى المصرى على أربع عناصر رئيسية هى المصريون الخلص ، والموظفون الأتراك المتمصرون ، والموظفون الأرمن والشوام ، والموظفون الأوروبيون .

أولاً : الموظفون المصريون الخلص :

شكل الموظفون المصريون الخلص الجانب الأكبر فى الجهاز الإدارى المصرى وإن كان حظهم أقل بالنسبة لنوعية الوظائف التى تقلدوها ، حيث كانوا يتولون الوظائف الصغرى والمتوسطة . وقد استطاع من هذه الفئة أن يصل إلى المناصب الكبرى فى الإدارة(*) والتى كانت تستأثر بها العناصر المتمصرة عن طريق التعليم والخبرة بأعمال الحكومة ، وأيضاً بعد أن اضطرت سلطات الاحتلال إزاء اشتداد الحركة الوطنية إلى الإلتجاء إلى تعيين المصريين فى المناصب الكبرى، وأن كانوا فى المقابل قد توسعوا فى تعيين عدد كبير من الأوروبيين فى المناصب الكبرى فى الإدارة المصرية[١] .

أما كبار الموظفين الوطنيين ، فقد وجدوا تعاطفاً كبيراً من سلطات الاحتلال،

(*) فى سنة ١٩٠٦ تولى سعد زغلول نظارة المعارف ، وفى سنة ١٩٠٨ تولى أحمد فتحى زغلول وكالة الحقانية .

(١) طلعت إسماعيل : الإدارة فى مصر ١٨٨٢ – ١٩٢٢ ، ص ٣٣٦ .

ولم يكن هذا التعاطف نابعاً من ارتياح الإنجليز لهم ، وإنما تحقيقاً لهدف تنظيمى فى الإدارة ، فالاحتلال كان يهمه السيطرة على إدارة البلاد تمهيداً للسيطرة الشاملة على كل مرافق البلاد ويوجهها الوجهة التى تخدم مصالحه . ولذا كان كبار الموظفين الوطنيين هم العمود الفقرى للاحتلال فى السيطرة على الإدارة ، وليكونوا بمثابة حلقة الإتصال بينهم وبين صغار الموظفين الوطنيين لضمان حسن سير الإدارة [١] .

وكان معظم كبار الموظفين ينتمى إلى العائلات التى حولت اتجاه أبنائهم إلى المدارس الحكومية أمثال مصطفى عبد الرازق وعلى عبد الرازق الذين بدأوا حياتهم الدراسية فى الأزهر ثم سرعان ما التحقوا بالمدارس الحكومية والجامعات الأوروبية[٢] .كما أن قليل من المصريين نالوا فرصاً للعمل فى مستويات متساوية مع ما أحرزوه من تعليم ، فبالرغم من أنه كان يوجد فى مصر مدرسة المهندسخانة فقد تقلد عدد قليل من المهندسين قمة الوظائف الإدارية مثل إسماعيل سرى الذى أحرز نجاحاً فى مدرسة المهندسخانة ، وأصبح وزيراً فى نظارة الأشغال العمومية[٣] .

وفى عام ١٩٠١ أتمت نظارة المالية سن لائحة جديدة لتعيين موظفى الحكومة وترقيتهم . ومن أهم ماجاء فيها أن الوظائف الفنية التى كان يعين فيها موظفون من غير المصريين لايعين فيها إلا المصريين مثل سائر الوظائف فإذا مست الحاجة إلى تعيين أحد من المصريين وجب أن يعرض تعيينه على لجنة خاصة مؤلفة من المستشار المالى ومستشار الداخلية والمستشار القضائى ووكلاء النظارات ، فإذا وافقت على تعيينه بوجه الاستثناء عين فى الوظيفة. وجاء فيها أيضاً أن حاملى الشهادات الابتدائية لا يرتقون من الوظائف الصغيرة إلى الوظائف الكبيرة ، بل يتبعون دائماً فى الوظائف الصغيرة التى يكون الحد الأدنى لمربوطها أربعة جنيهات وأقصاه عشر جنيهات ، كما حصرت الوظائف الكبيرة فى أصحاب الشهادة الثانوية وغيرها من الشهادات العالية ، وهؤلاء يعينون فى أول الأمر براتب

---

(١) نفس المرجع ، ص ٣٥٩ .

(2) Reid : Op. Cit, P. 353.

(3) Tignor : Op. Cit, P. 183 .

قدره ثمانية جنيهات فى الشهر ثم يجعل راتبه إثنا عشر جنيهاً ويرقون تدريجياً فى الوظائف بحسب كفاءتهم ثم أن الذين درسوا فى الثانوى ولم ينالوا الشهادة الثانوية يجوز ترقيتهم إلى الوظائف الكبرى وإن كانوا يعينون بادىء ذى بدء بستة جنيهات فى الشهر وليس بثمانية خلافاً لحاملى الشهادة المذكورة[١] .ومن ثم يتضح أنه بالرغم من التشريعات التى كانت تنص على منح المصريين الأولوية فى تقلد الوظائف الحكومية ومن أهمها ذلك الدكريتو الصادر عام ١٨٨٩ والذى أكد هذا المعنى ، إلا أن نصيب المصريين من الوظائف الكبرى فى إدارة البلاد كان متواضعاً الأمر الذى دفع رجال الحركة الوطنية إلى المطالبة بنصيب كبير فى إدارة بلادهم ، وطالبوا بترقية المصريين إلى المناصب الحكومية العالية التى يتقلدها الأوروبيون[٢] .

أما فئة صغار الموظفين فهى كثيرة العدد تتألف من المسلمين والأقباط معاً ويطلق عليها فئة «صغار المستخدمين» [*] ، وهم الذين يشتغلون بوظيفة الكتابة فى الدواوين ويتقاضون راتباً شهرياً من عشرة جنيهات فما دونها[٣] . ويعتبر صغار الموظفين الآلة الثابتة لتحريك دولاب الأعمال فى كل دوائر الحكومة . وعليهم وحدهم يتوقف سير النظام العام وبدونهم تقف حركة السير ويختل العمل ، فهم على مكاتبهم محور الدائرة تتساقط عليهم أوامر الرؤساء وهم مضطرون لتنفيذها مقابل راتبهم الزهيد الذى يتناولونه آخر كل شهر ، ثم مضطرين مع ذلك أن يحفظوا عن ظهر قلب ما يجب لرؤسائهم من أنواع الاحترام . وكل ذلك استجلابا لرضاء رؤسائهم للمحافظة على الراتب أو طمعاً فى زيادة طفيفة ينالوها بعد مضى بضع سنوات على تعيينهم أو حفاظاً على الزيادة التى يكونوا قد نالوها[٤] .

---

(١) المقطم ٣ مايو ١٩٠١ عدد ٣٦٧٥ .

(٢) طلعت إسماعيل : المرجع السابق ، ص ٣٩٠ .

(*) هناك فئتان من موظفى الحكومة ، فئة كبار رجال الحكومة وهم الذين يسمون اصطلاحاً بالموظفين ، وفئة صغار موظفى الحكومة ويسمون المستخدمون وهم الذين يعاونون كبار الموظفين على خدمة الحكومة . والحد الفاصل بين الموظف والمستخدم أما مادى وهو الراتب ، وأما أدبى وهو الأمر .

(٣) اللواء ١٨ مايو ١٩٠٤ عدد ١٤١٢ .

(٤) المؤيد ٣١ يناير ١٩١١ عدد ٦٢٧٨ .

وقد عمل الاحتلال فى بداية عهده على الاستغناء عن المئات من صغار الموظفين ونقل القليل من كبارهم ، بحجة التوفير فى الميزانية ، ففى ٦ أكتوبر ١٨٨٤ أصدر مجلس النظار قراراً بعدم تعيين أحد فى أى وظيفة تخلو أو تستجد بدون إقرار اللجنة المالية ومجلس النظار معاً على تعيينه مشترطاً فيه أن يكون التعيين من الموظفين الحاليين المرفوتين بنوع الاستغناء أو الوفر وذلك لتخفيف ما تتكبده ميزانية الحكومة من الأعباء المالية(١) . وبناء على توجيهات مجلس النظار بدأت النظارات تستغنى عن خدمات صغار موظفيها ، فعلى سبيل المثال استغنت نظارة الأشغال العمومية فى ديسمبر عام ١٨٨٨ عن بعض معاونى التنظيم والرى وذلك لضغط الأنفاق الاقتصادى(٢) .

ومع استشراء موجه الغلاء التى عمت مصر عام ١٩٠٤ ارتفعت الأسعار وأيضاً إيجارات المنازل ، الأمر الذى أضر بالكثير من ذوى المكاسب الطفيفة وكان ضررها أشد وقعاً على صغار المستخدمين الذين لاسبيل أمامهم لكسب ما يسدون به احتياجاتهم سوى ما يتقاضونه من المرتبات الضئيلة آخر كل شهر . ولذا تضافر الكثيرون منهم على تحرير عريضة قدموها لرئيس مجلس النظار ملتمسين فيها النظر فى حالهم بعين الرحمة حتى لايحرموا من نعمة الترقى الذى إذا لم يكن البحث عليه ما يبدونه من الهمة والأمانة فى أداء عملهم ، فلا أقل من أن يسوغه ذلك الغلاء الفاحش التى تغافلت الحكومة عن تقييده(٣) .

وإزاء ارتفاع إيجار المنازل وغلاء المعيشة غلاء مطرداً ، اهتمت الحكومة بتحسين حال مستخدميها فأدرجت لهذا الغرض فى ميزانية ١٩٠٦ اعتماداً قدره ١٢٠,٠٠٠ جنيه لتعديل درجات المستخدمين (٤) . وجاء فى هذا التعديل أن يكون أول تعيين حاملى الشهادة الابتدائية راتب قدره خمسة جنيهات فى الشهر ثم تزداد رواتبهم جنيها كل سنتين إلى آن تبلغ سبعة جنيهات ، وبعد ذلك لايعطون إلا إذا سمح بها مربوط الدرجات العمومية ، ثم أنهم لايرقون من الدرجة الرابعة إلى

---

(١) دار الوثائق القومية . محفوظات مجلس الوزراء . معارف عمومية ، محفظة ٦ / أ .

(٢) دار الوثائق القومية . محفوظات مجلس الوزراء . اشغال عمومية ، محفظة ٢ / ٢ / ب .

(٣) المؤيد ١٤ نوفمبر ١٩٠٤ عدد ٤٤١٥ .

(٤) مجلس شورى القوانين . محضر جلسة ١٤ ديسمبر ١٩٠٥ .

الدرجة الثالثة إلا إذا قضوا ست سنوات كاملة فى الدرجة الرابعة ، ولا تزداد رواتبهم على أية حال عن إثنا عشر جنيهاً فى الشهر ، أما حاملى الشهادة الثانوية فيكون أول تعيينهم براتب قدره ثمانية جنيهات فى الشهر ، ويمكن ترقيتهم إلى درجة أعلى من درجتهم بعد قضاء سنتين فيها ، وبالنسبة لحاملى الشهادات يكون أول تعيينهم إلى درجة أعلى من درجتهم بعد قضاء سنتين فيها أيضاً . أما مديرى الإدارة الذين يتراوح مابين خمسين وستين جنيهاً فى الشهر ، فإنهم لايرقون إلى الدرجة التى راتبها خمسة وستون جنيهاً إلا بعد قضاء أربع سنوات على الأقل فى الدرجة التى راتبها خمس وستون جنيهاً[١] .

كذلك تضمن تعديل درجات الموظفين أن المستخدم الذى لاينال شهادة مرضية من رئيسه بعد إنقضاء مدة السنتين لإعطائه الزيادة المقررة ، يؤجل اعطاؤه هذه الزيادة سنة ثالثة ، فإذا إنقضت هذه السنة ولم ينل الشهادة المطلوبة من رئيسه ، تشكل لجنة لتحقيق للنظر فى بقائه فى خدمة الحكومة أو فصله . وأتاح التعديل أيضاً للرئيس إعطاء زيادات للمستخدمين الأكفاء غير الزيادة المقررة على شرط ألا يتجاوز مجموع الزيادة عن جنيهين[٢] .

ويتضح من هذا التعديل مقدار الزيادات الطفيفة لصغار المستخدمين والتى لم تكن تتناسب مع ارتفاع مستوى المعيشة فى ذلك الوقت ، كما أن هذا التعديل أعطى لرؤساء المصالح الحكومية سلطة كبيرة جعلتهم يتحكموا فى مصائر صغار الموظفين والتى تتعلق بأحوالهم المادية ، الأمر الذى أدى إلى انتشارظاهرة التملق لرؤساء المصالح واستشراء داء الرشوة بين الموظفين الذين يعانون من عدم مواكبة مرتباتهم الصغيرة للزيادة المطردة فى أعباء المعيشة .

وقد اهتمت الحكومة بزيادة المرتبات لتدرء بذلك خطراً أشد فتكا بالإدارة المصرية ، إلا وهو خطر انتشار الرشوة بين صغار الموظفين ، إذ أن الوظائف الصغيرة والمرتبات الطفيفة التى هى من نصيب الموظفين المصريين كانت تؤدى حتماً إلى الرشوة ، فالموظف فى مصر كان لايستطيع العيش بمرتب لا يفى بنفقاته

---

(١) المقطم ١١ يناير ١٩٠٦ عدد ٥١٠٣ .

(٢) المقطم ١٥ مايو ١٩٠٦ عدد ٥٢٠٥ .

الخاصة ، فضلاً عن أن يفى بمعاش عائلته فليجئه ذلك إلى إلتماس الكفاءة بالرشوة[١] . فلا جزم أن الرشوة كانت من أكبر العقبات التى تحول دون حسن الإدارة فى مصر ، حيث كان الموظفون فيها يتحايلون على أخذ الرشوة ويحتاطون لذلك أشد الاحتياطات بذكاء مفرط وتدبير محكم رغماً عن شدة ويقظة رؤسائهم حتى خيل أنه يستحيل استئصال أثر هذا الطاعون ، طاعون الرشوة من جثمان الإدارة المصرية[٢] ولأجل استئصال هذا الداء من الإدارة المصرية اتخذت الحكومة عدة إجراءات إدارية من شأنها تخويف الموظفين وتشجيع الذين يعطون الرشوة على الإبلاغ عنها أو الإقرار بها ، فألحقت بالمادة ٩٢ من قانون العقوبات العبارة الآتية : «ومع ذلك يعفى من العقوبة الراش أو المتوسط إذا أخبر الحكومة بوقوع الرشوة أو اعترف بها»[٣] .

ولاشك أن المصريين الذين عرفوا نظام الإدارة البريطانية السليم قد استفادوا منه . فمن حيث تفاصيل القيام بالواجبات كان المثل الذى ضربته بريطانيا حافزاً على انتظام الجهاز الحكومى وعدم تطبيق القواعد غير الملائمة وعلى وجه العموم لم يسع الموظفون الأجانب سوى تشجيع عوامل التملق والرياء وعدم الثقة عندما كانت كلمتهم تنفذ فى النهاية بالقوة ، ولو أنها كانت تقدم فى صورة نصيحة .

ثانياً : الموظفون الأتراك المتمصرون :

اعتمد الإنجليز – عند دخولهم مصر – على العناصر التركية الأصل الذين كانوا يتربعون على قمة الجهاز الحكومى دون المصريين وذلك لإيجاد حالة من الاستقرار والنظام فى مصر حتى يستطيعوا أن يخططوا لسياستهم من ناحية ومن ناحية أخرى لتمرس العناصر التركية بالوظائف الحكومية ، وحتى يحين الوقت الذى يوجد فيه كوادر جديدة من أبناء الأعيان تحل محل هؤلاء الأتراك فى تولى المناصب الإدارية . فقد عقد الإنجليز العزم على كسر شوكة هذه العناصر التركية عن طريق اتاحة الفرصة للطبقة الوسطى فى المجتمع للظهور على حساب الطبقة

---

(١) تيودور رتشتين : تاريخ المسألة المصرية ١٨٧٥ – ١٩١٠ ، ترجمة د. عبد الحميد العبادى ومحمد بدران ، ص ١١٢ .

(٢) اللواء ٧ سبتمبر ١٩٠٢ عدد ٨٩٠ .

(٣) مجلس شورى القوانين . محضر جلسة ١٧ نوفمبر ١٨٨٦ .

التركية[١] .

وعلى الرغم من أن الإنجليز قد استعانوا بالأتراك فى الجهاز الحكومى ، إلا أنهم فى نفس الوقت عملوا على الحد من نفوذهم بتعيين عدد من المستشارين والمفتشين فى النظارات المختلفة كان بيدهم - وحدهم - الحل والعقد . ويرجع تمسك الاحتلال بالعناصر التركية إلى أن هذه العناصر لم تكن لها جذور فى المجتمع المصرى ، فهى تضم اخلاطاً من الأتراك والشراكسة والأرمن والسوريين والأكراد ، وغيرهم ممن كانوا يحتقرون المصريين ، وينظرون إليهم نظرة المتبوع للتابع ، ولا يرون فيهم إلا أدوات خلقت لتخدمهم وتوفر لهم الحياة الرغدة اللينة ، ومن ثم أصاب المصريون من مطالبهم الشيء الكثير ، وغرس ذلك كراهيتهم فى قلوب المصريين ، ولذا فإن سيطرتهم على مراكز السلطة تضمن نجاح سياسة الاحتلال لاحتدام أزمة الثقة بينهم وبين المصريين والتى تجعل انضمامهم إلى أبناء البلاد فى أى عمل وطنى يوجه ضد الاحتلال أمراً مستبعداً[٢] .

ثالثاً : الموظفون الأرمن والشوام :

لم يكن استعانة سلطات الاحتلال بالعناصر الأرمنية والسورية بجديد فى الإدارة المصرية ، فقد سبق اشتغالهم بها فى الفترة السابقة على الاحتلال حين استعان بهم محمد على وخلفاؤه ، بل منهم من شغل مناصب كبرى فى ولاية مصر فى العصر العثمانى .

وقد شغل نفر من أفراد طائفة الأرمن مراكز كبيرة فى الإدارة المصرية ووصلوا إلى منصب رئيس النظارة مثل نوبار باشا ومنهم من وصل إلى مناصب النظار مثل تيجران باشا ، كذلك وصل بعضهم إلى منصب وكالة النظارة مثل يعقوب أرتين وكيل نظارة المعارف العمومية .

أما الموظفون الشوام فلم يكن لهم وجود يذكر فى الحكومة المصرية قبل الاحتلال . وما أن جاء الاحتلال حتى توغلوا فى المصالح الحكومية بدرجة أكبر

(١) طلعت إسماعيل : الإدارة فى مصر ١٨٨٢ - ١٩٢٢ ، ص ٣٣٨ .

(٢) رؤوف عباس : النظام الاجتماعى فى ظل الملكيات الزراعية الكبيرة ١٨٣٧ - ١٩١٤ ، ص ٢١٦ .

واعتمدت عليهم سلطات الاحتلال في الإدارات والمصالح التى لها صلة فى أعمالها بالأجانب وذلك لإتقانهم اللغة الإنجليزية وغيرها من اللغات الأوروبية فعملوا فى المالية والداخلية والأشغال والجمارك والسكك الحديدية والبوستة[١] .

ويلاحظ أن الوظائف التى تولاها السوريون كانت تمنحهم فرصاً أكبر للأتصال بالفكر الأوروبى فهم كموظفين غالباً ما عملوا فى إدارات الترجمة التى أضفت مزيداً من أسباب تمكنهم للغات الأوروبية . وبالتالى وفرت فرص الاتصال تلك كما أنهم أخذوا بأنماط الفكر الأوروبى عن طريق الاختلاط بالمجتمعات الأوروبية القائمة فى البلاد وخاصة الاحتلالية دون حرج . ويبدو أن سلطات الاحتلال قد بثت الفرقة والشقاق بين العنصرين المصرى والسورى فى الإدارة المصرية بإيثارها الموظفين الشوام بالوظائف الكبرى[٢] .

هذا وقد عطل قانون الجنسية المقترح فى عام ١٩١٤ منح السوريين والأرمن القاطنين فى مصر الحقوق الكاملة للمواطنين المصريين والإلتحاق بخدمة الحكومة المصرية وذلك بسبب معارضة النظارات المصرية[٣] .

رابعاً : الموظفون الأوروبيون :

عمل الإنجليز عند احتلالهم مصر على الاقتصاد فى تعيين الوطنيين فى الوظائف الحكومية ، فاقتصر عدد المعينين الجدد على حوالى ٢٠٠ سنوياً بين سنتى ١٨٨٣ – ١٨٨٦ بينما كان متوسط المعينين فى الفترة من ١٨٨٠ – ١٨٨٢ أكثر من ٦٠٠ ، وكان أكثر من ٣٠٠ سنوياً فى الفترة من ١٨٦٣ – ١٨٧٩ وفى المقابل كانت هناك زيادة فى عدد الأجانب الذين ظلوا فى خدمة الحكومة وكانت هذه الزيادة أساساً فى الثلاث إدارات المسئولة عن المحافظة على النظام العام وهى البوليس والجيش وخفر السواحل[٤] . كما استخدم الإنجليز عدد محدود من الموظفين البريطانيين المنتقين بمزيد من العناية للعمل فى دوائر المالية والرى وأضيف عليهم

(١) طلعت إسماعيل : المرجع السابق ، ص ٣٤٠ .

(٢) يونان لبيب رزق : الحياة الحزبية فى مصر ١٨٨٢ – ١٩١٤ ، ص ١٦ ، ١٧ .

(3) F. O. 407 / 184, no. 5, Wingate to Blafour, Jan 2, 1919 .

(٤) موربيرجر : البروقراطية والمجتمع فى مصر الحديثة . ترجمة د. محمد توفيق رمزى ، ص ٤٨ .

على مر الأيام مستشار قضائي ومستشار للمعارف وبعدهما مستشار للداخلية ، وجماعة من المفتشين للأقاليم . ولما زادت إيرادات مصر وسع فى نطاق الوظائف فى حكومتها كثيراً ، فاقتضى هذا التوسع زيادة عدد من يوظف فيها من المساعدين والخبراء الأجانب فزاد عدد الموظفين البريطانيين زيادة مطردة ، وأغفل المبدأ القائل بأن غرض الإدارة تدريب المصريين وإعدادهم لتدبير شئون بلادهم[1] .

وقد لاحظت لجنة «ملنر» أن المصريين احتلوا أقل من ربع الوظائف العليا فى إدارات الحكومة . كما أوردت اللجنة فى تقريرها أنه منذ عام ١٩٠٥ زادت نسبة المصريين فى كل الوظائف من ٤٥ إلى ٥١٪ فى حين أن النسبة قد انخفضت للموظفين من الفئة العليا من ٢٨ إلى ٢٣٪ بينما ارتفع مقابلهم من البريطانيين من ٤٢ إلى ٥٩٪ ، وبمجيء الحرب الأولى سيطر الإنجليز على كل وزارة وكل إدارة ماعدا تلك التى تتعلق بأمور الحياة الدينية فى البلاد مثل إدارة الأوقاف[2] .

ولم يقتصر الأمر على سيطرة الإنجليز على الوظائف العليا فقط ، بل تغلغوا أيضاً فى الوظائف الصغرى ، فكثيراً ما تساعدهم الفرص بطوارىء وقتية فيعين بعضهم لمطاردة الجراد وبعضهم لمطاردة الطاعون البقرى أو البشرى وبعضهم لمراقبة مخالفات الرى ، وبعضهم لخفر السواحل ... الخ ومن تلك الوظائف الوقتية ينزلون إلى الوظائف الثابتة . وقد أضرت هذه الكثرة فى استخدام صغار الأوروبيين فى مصالح الحكومة البلاد من عدة وجوه :

أولاً : لأن الأوروبى الوافد على البلاد طلباً للرزق يجهل كل شيء عن عوائدها والصالح لأهلها .

ثانياً : لأنه يجهل وظيفته فى أول عهده بها ، وفى الغالب يظل وقتاً طويلاً حتى يلم بمبادئها الأولية .

ثالثاً : لأن الأوروبى يحل فى العمل محل جملة من المصريين لأرتفاع مرتبه[3].

---

(١) تقرير لجنة ملنر ، ص ٢٣ ، ٢٤ .

(2) Tignor, R. : Rodernization and British colonısl rule in Egypt, 1882-1914, P. 181 .

(٣) المؤيد ٨ مايو ١٩٠٤ عدد ٤٢٥٤ .

ولذلك شكلت الحكومة المصرية فى صيف ١٩٠٤ لجنة من كبار الموظفين الإنجليز فى النظارات المختلفة برئاسة مستر «فنسنت كوريت» المستشار المالى لإنتقاء الموظفين الإنجليز اللازمين للوظائف المصرية وتعيينهم فيها . وقد أرسلت نظارة المالية منشوراً إلى دواوين الحكومة ومصالحها تخبرها بتأليف هذه اللجنة ، وتطلب منها مخاطبتها فى أمرها يلزمها من الموظفين الإنجليز لانتقائهم وتعيينهم[١] . كما تقرر تعليم اللغة العربية باللهجتين العامية والفصحى لكل من أراد من الإنجليز أن يعمل فى الحكومة المصرية[٢] .

وقد رأى لورد دفرين أن تنفيذ برامج الإصلاحات البريطانية فى مصر يتطلب مجموعة من الموظفين البريطانيين والفنيين ، واقترح فى حالات معينة أن يتدرب هؤلاء الموظفون البريطانيون فى الهند ، لأن ذلك سوف يكسبهم خبرة عملية مطلوبة [٣] . ومن ثم هدفت سياسة كرومر منذ البداية إلى قصر الوظائف الكبرى فى الإدارة المصرية على الأوروبيين ، وكان يعتقد أنه لاغنى عن الأوروبيين أيضاً فى تولى الوظائف الصغرى .

ومن هذا المنطلق عزف كرومر وغيره من ممثلى الاحتلال عن استخدام المصريين فى جهاز الإدارة بصفة عامة ، وفى المناصب العليا بصفة خاصة ، بحجة أن إدخال الحضارة الغربية إلى مصر لابد وأن يتم على أيدى رجال أوروبيين أو مصريين أشربوا روح التمدن الغربى وحصلوا على المعرفة اللازمة للسير على النظم الغربية فى الإدارة [٤] . فقد كام كرومر يرى أن الموظفين المصريين «يعملون بالقشور دون الجوهر وأنهم محتاجون لتمرين وتعليم كبيرين ، وأن الفرق الهائل بين النظامين الغابر والحاضر يوجد دهشة وذهولاً عندهم ، وأنه لابد للإنجليز من قيادة المصرى وإرشاده ، ولو كان هذا الإنجليزى فى وظيفة أدنى من وظيفة المصرى اسما» [٥] وفى هذا تقليل من كفاءة الموظف المصرى .

---

(١) المقطم ١٤ يناير ١٩٠٥ عدد ٤٨٠٤ .

(٢) اللواء ٧ مايو ١٩٠٣ عدد ١٠٩٣ .

(3) Tigor, R. : Op. Cit, P. 57 .

(٤) طلعت إسماعيل : المرجع السابق ، ص ٣٧٧ .

(٥) تقرير كرومر عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان لعام ١٩٠٣ .

كذلك برر كرومر استخدام الأوروبيين فى الحكومة المصرية بأن هذا الاستخدام يقصد به غرضان الأول الحصول على ذوى المعارف الفنية والصناعية التى لم يكن يتسير للمصريين تحصيلها إلا منذ عهد قريب ، والثانى ، سدد ما اعترى الخلق المصرى من النقص بطول ما مر عليه من سوء الأحكام .

فطفرة البلاد هذه الطفرة المفاجئة من الفقر إلى الغنى زادت الصعوبة فى استخدام المصريين دون الأوروبيين فى الحكومة المصرية ، فمع زيادة الثروة زاد الطلب من كل جانب لاستخدام أهل الصناعات والمعارف الفنية فاحتاج الأمر إلى محامين من الأوروبيين للمسائل القضائية العديدة التى نجمت والتى لابد فيها من معرفة الأوروبيين وقوانينهم ، كذلك احتاج الأمر إلى مهندسين رى لمسائل الرى وأطباء للإعتناء بالمستشفيات وأحوال البلاد الصحية ، ومساحين لرسم خرائط الأطيان ... الخ[١] .

ومن ثم كان من الصعب إيجاد مصريين معدين إعداداً فنياً فى النظام التعليمى المصرى الذى لم يكن قادراً على تخريج هذه النوعية من الرجال القادرين على القيام بمثل هذه الأعمال الإدارية والعلمية المعقدة . ولذا كانت الإدارات الفنية لنظارات الأشغال العمومية ، والزراعة ، والصحة العمومية خاضعة لإشراف الإنجليز ومجموعة من المواطنين الأوروبيين وذلك فى الوظائف العليا [٢] .

ومع زيادة عدد الأوروبيين فى مصر وانتشارهم فى مختلف أرجاء البلاد ، زادت أعدادهم فى الجهاز الإدارى والوظائف الكبرى ، وكان هذا أمراً مدروساً خططت له سلطات الاحتلال التى حرصت على السيطرة على الحكم والإدارة معاً والذين خشوا على مصالحهم أن يتولى المصريون مراكز القيادة الفعلية فى مناصب الإدارة وإلا فقد يؤدى ذلك إلى إلحاق الضرر بمصالحها الاقتصادية . ومن ثم بدأت تستخدم أعداد كبيرة من الموظفين الأوروبيين ومن الإنجليز خاصة فى شغل الوظائف القيادية ففى عام ١٨٧٩ إلتحق بخدمة الحكومة ما لايقل عن ٢٠٨ جىء بهم من خارج مصر ، وزاد هذا العدد حتى وصل إلى ٢٥٠ عام ١٨٨٠ . وفى عام ١٨٨٢ كان عدد الموظفين الأوروبيين فى الحكومة المصرية ١٠٥٤ يتقاضون

(١) تقرير كرومر عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان لعام ١٩٠٦ .
(2) tignor, R. : Op. Cit, P. 182 .

مرتبات ضخمة كل سنة قدرها ٣٠٥,٠٠٠ جنيهاً مصريا[١] وقد أراد لورد د فرين أن يبرر زيادة عدد الموظفين الأوروبيين فذكر «أن الموظفين الأوروبيين هم فئة قليلة إذا قيسوا بالموظفين الوطنيين الذين يبلغ عددهم ٥٣,٠٠٠ ويتقاضون سنوياً نحو ١,٦٤٨,٠٠٠ جنيه ، وأن الحكومة المصرية بدون أولئك الموظفين الأوروبيين لاتلبث أن تصبح طعمة للمضاربة الخونة والمقاولات المخربة والأعمال الهندسية الخداعة» [٢] . كما ارتفع عدد الموظفين الأوروبيين عام ١٨٩٨ إلى ١٢٧٠ منهم ٤٥٥ من الإنجليز و٢٨٥ من الإيطاليين و٢٦٣ من الفرنسيين و٩٢ من اليونانيين و٧٧ من النمساويين و٣٧ من الألمان و٦١ من الجنسيات الأخرى ، ولا يدخل فى نطاق هذه الأعداد مستخدمى الحربية والبوليس من الأوروبيين[٣] .

أما مرتبات الموظفين الأوروبيين فقد كانت باهظة لا نسبة بينها وبين مرتبات المستخدمين الوطنيين ، ومن ثم أثارت اللجنة المالية فى مجلس شورى القوانين هذا الموضوع عند فحص الميزانية ، ورأت أن الأمر فى المصالح كثير منه مخصص لهؤلاء الأجانب الذين يتقاضون المرتبات الباهظة وإن طالت على ذلك المدد وتواترت السنون . ولفتت اللجنة نظر الحكومة إلى هذا الأمر ورجتها إصلاحه بما يطابق الرغبات . كما رأت اللجنة أن كثرة وجود الرؤساء الأجانب فى المصالح الأميرية أوجبت إدارات باللغة الأجنبية فى كل مصلحة تستغرق أموالاً كثيرة من ميزانية الحكومة على أن اللغة الرسمية هى اللغة العربية ولايكون إدارة مصالح كل أمة إلا بلغتها بحيث لو تم الاقتصار فى أعمال الحكومة على لغة البلاد مع وجود ما تقتضيه الضرورة من المترجمين لترتب على ذلك توفير كثير [٤] .

وهكذا عمد البريطانيون إلى استخدام موظفيهم ، إلى جانب قلة من المصريين كأداة أو وسيلة لإحداث التغيير المرغوب فيه . ومن أجل هذا شغلت معظم الوظائف الهامة فى الحكومة بالموظفين البريطانيين . واستمر فرض سلطان الاحتلال على البلاد حتى أنه لم يبق منصب هام فى الحكومة لا يشغله أو يتسلط

(١) نبيل عبد الحميد : الأجانب وأثرهم فى المجتمع المصرى ١٨٨٢ - ١٩٢٢ ، ص ٥٩ .

(٢) تيدور رتشتين : تاريخ المسألة المصرية ١٨٧٥ - ١٩١٠ ترجمة د. عبد الحميد العبادى ومحمد بدران ، ص ١٢٠ .

(٣) تقرير كرومر عن المالية والحالة العمومية فى مصر والسودان لعام ١٨٩٨ .

(٤) مجلس شورى القوانين ، محضر جلسة ١١ ديسمبر ١٩٨٣ .

عليه بريطانى ، وبذلك قدر لسلطات الاحتلال أن تسخر الجهاز الحكومى المصرى وفق هواها ، وبالطبع لتحقيق أهدافها دون قيد أو شرط .

تغيرت أحوال الإدارة المصرية عقب وصول جورست إلى مصر ، فقد كان مزوداً بتعليمات جديدة وسياسة جديدة تقوم على أساس أن يخفف من قبضة الرقابة البريطانية ، وأن يعمل على إعطاء الحكومة المصرية حرية أكثر فى شئون الإدارة ، ومن ثم فقد دعا جورست نحو مائتى موظف أوروبى فى خدمة الحكومة المصرية إلى عقد اجتماع لبحث سياسة بريطانيا فى إدارة البلاد . وكانت سياسته الجديدة تعنى الحد من سياسة نجلزة الإدارة ، تلك السياسة التى كانت متبعة منذ بداية الاحتلال لمصر . ولذلك شعر الموظفون البريطانيون بتعرض أوضاعهم الخاصة للخطر لاعتقادهم أن هذه السياسة من شأنها وضع المصريين على قمة المناصب الإدارية ، كما أنهم كانوا يخشون كثيراً من عدم تمكن المصريين من إدارة عجلة الإدارة الحكومية المعقدة التى أقاموها على مر السنين . ومن هنا اعتبر البعض أن جهود جورست لتحرير الإدارة من السيطرة الإنجليزية كانت قاصرة أمام ازدياد ومطالب الموظفين ومطالبتهم بالحكم الذاتى . ولذلك أيضاً فشل جورست فى كسب ثقة الموظفين البريطانيين فى مصر[1] .

أما موظفى الحكومة من المصريين فلا ريب أنهم يذكرون عهد جورست بالرضى والسرور ، ففيه صدر قانون المعاشات الملكية الذى جاءت نصوصه مخالفة لما قررته لجنة الخبراء التى كلفها كرومر بوضع النصوص المختصة بمعاش المتقاعدين ، ومخالفة أيضاً لآراء مجلس شورى القوانين ، فكلا الفريقين أشارا بوجوب إعطاء الموظف معاشاً متى قضى خمساً وأربعين سنة فى الخدمة . أما القانون الذى نحن بصدده فقد قضى أنه عند تسوية معاش الموظف يحسب مدة الخدمة إبتداء من سن الثمانية عشر سنة كاملة ، كما قضى قانون لمعاشات أيضاً بأن المعاش الكامل لايعطى إلا إذا خدم ستين سنة ، كذلك نص القانون على أن الموظف يحال إلى المعاش متى بلغ سن الستين[2] وصار أقصى معاش بمقتضى هذا القانون ٨٠٠ جنيه سنوياً . كما أن معاش البنت والولد ينقطع عند بلوغ أحدهما سن

(١) طلعت إسماعيل : الإدارة فى مصر ١٨٨٢ - ١٩٢٢ ، ص ٣٧٩ - ٣٨٠ .

(٢) الأخبار ٢٢ يوليه ١٩١١ عدد ١٧٠ .

الثامنة عشرة بدل السادسة عشرة[١].

ومن الملاحظ على هذا القانون أن المادة التى تنص على أن المعاش الكامل لايعطى إلا لمن خدم ستين سنة ، فبإضافة هذه السنوات إلى السن الذى تحسب مدة الخدمة من بدايته وهو الثمانى عشر سنة تكون النتيجة أن موظف الحكومة لايستطيع أن يطالبها بمعاش كامل إلا إذا بقى موظفاً حتى يبلغ الثامنة والسبعين من عمره . كما أن الحصول على المعاش الكامل أصبح فى عداد المستحيلات بمقتضى المادة التى جاءت فى قانون المعاشات والخاصة بإحالة الموظف على المعاش متى بلغ سن الستين . ومن ثم فإن قانون المعاشات لم يراع أوضاع الموظفين فى مصر.

وفى عهد كتشنر عادت سياسة نجلزة الإدارة كما كانت عليه فى عهد كرومر فقد إزداد عدد الموظفين البريطانيين فى مختلف فروع الإدارة المصرية زيادة سريعة فى حين كان مستواهم منخفضاً مما أدى إلى تقهقر أعمال الإدارة . ويرجع هذا إلى سياسة كتشنر فى الاستئثار بالسلطة ، وكنتيجة لسياسته هذه اعتزل بعض الموظفين الأكفاء الذين كانوا فى خدمة الحكومة المصرية ، بينما حل محلهم موظفون بريطانيون أقل منهم كفاءة ، هذا بالإضافة إلى أن كتشنر لم يحسن اختيار كبار الموظفين المصريين[٢] .

أما عن العلاقة بين الموظفين المصريين والموظفين الأوروبيين ، فقد اتسمت بالإستعلاء والعزلة والاحتقار . ويرجع هذا إلى الكبرياء الذى تولد فى نفوس الموظفين الأوروبيين نتيجة إحساسهم بالتفوق الحضارى على المصريين . وقد يكون مرد ذلك إلى عزلتهم عن المصريين وإلى السلطة التى استأثروا بها دون المصريين والتى خلعت عليهم ظاهرة التعالى والأنفة من السكان المحليين .

ويرجع سبب استياء الموظفين المصريين من الموظفين الأوروبيين إلى الشعور بعدم المساواة ، فعلى الرغم بأنه لم يكن كل الموظفين الذين تدفقوا على مصر ذات كفاءة عالية ، إلا أنهم شغلوا وظائف أعلى من زملائهم المصريين، الأمر الذى أدى إلى شعور الموظفين المصريين بأن فرصتهم فى الترقية قد

---

(١) أحمد شفيق : مذكراتى فى نصف قرن . الجزء الثانى . القسم الأول ، ص ١٤٥ .

(٢) طلعت إسماعيل : المرجع السابق ، ص ٣٨٠ .

إنحصرت وإن مكانتهم الوظيفية قد عرضت للخطر[1] كما اعتبر موظفى الحكومة وجود البريطانيين حائلاً بينهم وبين الترقى وذلك لعدم وجود نظام للإنتقاء للوظائف ، فقد زاد الاستخدام فى الحكومة والذين يرون أن مزاحمة الأوروبى لهم على الوظائف تقلل من إمكانية حصولهم عليها[2] .

كذلك كان للإمتيازات التى حظى بها الموظفون الأوروبيون تأثير كبير فى إثارة المشاعر لدى الموظفين المصريين ، فقد عمل الاحتلال على تهيئة وسائل الراحة للموظفين البريطانيين فمنحهم الرواتب الكبيرة ، ثم غير فى نظام الإدارة فى مصر بما يلائم هؤلاء الموظفين ، فعلى سبيل المثال قررت نظارة الأشغال العمومية أجازة بمرتب كامل لمدة ثلاثة شهور فى السنة للعاملين الأوروبين فى خزان أسوان، وقد اشترطت النظارة أن يسرى هذا الامتياز بالعاملين فى الخزان أو من يخلفهم فى وظائفهم من الأوروبيين [3] كما كان للمدرسين الإنجليز فى المدارس حجرات مخصصة لهم عن حجرات المدرسين المصريين[4] .

ومما لاشك فيه أن سلطات الاحتلال تعتبر مسئولة مسئولية كاملة فى تنمية شعور الإستياء والسخط لدى الموظفين المصريين . فقد كان لسياستها فى توظيف أعداد كبيرة من البريطانيين فى الوظائف التى كان من الممكن للمصريين أن يقوموا بها ويتمتعوا بنفس المرتبات المرتفعة التى يتقاضاها هؤلاء البريطانيين وكان لهذه السياسة تأثير فى شعور الكفاءات المصرية من الموظفين بالقهر ، وزاد أيضاً من شعورهم بالإحباط فى الفوز بالمناصب العليا . كما أن العزلة الإضطرارية للبريطانيين أبقتهم بعيداً عن التأثير الشعبى المصرى ، فلم يتمكنوا من معرفة حقيقة وشعور الشعب المصرى من أجل وضع السياسات المناسبة لهذه الحقائق .

وإذا كان الموظفون فى مصر يشكلون فئة من طبقة ، تتسم بالتضامن فيما بينها وتتميز عن بقية السكان ، ومع أنه قد تبدو مصالحهم مرتبطة بنظام الحكومة إلا أنهم يبدون تحسما قليلاً تجاهها ، وهم أكثر ميلاً إلى الضرب على وتر عدد

(1) Marlow , John : Cromer in Egypt, P. 57, 58 .

(٢) تقرير لجنة ملنر ، ص ٢٩ .

(٣) دار الوثائق القومية . محفوظات مجلس الوزراء . اشغال عمومية ، محفظة ٢ / ٢ / د.

(4) F.Q. 407/183, No. 158, Wingate to Balfour, November 28, 1918.

الوظائف العليا التى يشغلها الأوروبيون ، ويميلون إلى الشك فى أن السلطة البريطانية تريد أن تتبع المصالح المصرية ، المصالح البريطانية ، ويرجع عدم تقبلهم السلبى فى جانب منه إلى المشاعر العنصرية والدينية وإلى الضيق الطبيعى بالقيود والإشراف[١] .

وعلى الرغم من ذلك فقد تعود الموظفون المصريون أن يتقبلوا الأوامر من الموظفين الأوروبيين ولو كانوا دونهم فى المرتبة بالإذعان وحسن القبول والتسليم والاستحسان من غير معارضة ولا مناقشة مهما كان الأمر ، ولهم جملة يكررونها عند اعتراض من يعترض عليهم ذلك الإذعان المطلق وهى «هو احنا يمكننا نقاوم دول» . ولكن إذا عرض عليهم الموظف المصرى ولو كان مساوياً لهم أو يعلوهم فى المنصب نصيحة أو رأياً تذمروا منه فيقع بينهم الشقاق ولهم جملة يكررونها فى هذا المقام وهى قولهم «احنا يامصريين ماننفعش»[٢] .

وقد تركت الوظيفة الحكومية أبعاداً اجتماعية تركت بصماتها على المجتمع . فالموظف من صنع مجتمعه وكلاهما يتبادلان التأثير والتأثر . ويبدو هذا واضحاً فى اكتساب الموظف لبعض عادات وتقاليد المجتمع الأوروبى ، نتيجة للاحتكاك المباشر بالثقافة والحضارة الأوروبية من جراء مخالطة ومعاشرة المصريين للأوروبيين فى بلادهم أما عن طريق البعثات التى أتيحت للشبان المصريين الذين درسوا فى الخارج ، أو عن طريق الاحتكاك المباشر بين الموظفين المصريين وزملائهم من الجنسيات الأخرى كالأوروبيين والأتراك المتمصرين أو الشوام أو الأرمن وغيرهم .

كذلك ساعدت الوظيفة الحكومية على نشر التعليم ، فقد كان التعليم هو الطريق إلى تقلد الوظائف الحكومية التى تصبغ على صاحبها نوعاً من المكانة الاجتماعية لم تتوفر بالنسبة للعاملين فى غير الجهاز الحكومى . وبالإضافة إلى ذلك تعد المصاهرة أثر من الآثار الاجتماعية للوظيفة الحكومية . فقد كانت النظرة إلى الموظف الحكومى أنه من الفئات المحظوظة فى المجتمع لتركز العلم والمال والنفوذ فى شخصه وما تدره هذه الحيثيات على صاحبها من مكانة واعتبار فى الهيئة الاجتماعية وهذه العوامل مكنت الموظفين المصريين من مصاهرة عائلات

(1) Tignor, R. Op. cit, P. 189 .

(٢) مصباح الشرق ١٨ أغسطس ١٨٩٨ عدد ١٨ .

الأعيان التى رحبت بهذا النسب . والمصاهرات التى تمت من هذا القبيل يصعب حصرها ومنها على سبيل المثال مصاهرة سعد زغلول لمصطفى باشا فهمى رئيس النظار[١] .

كذلك استطاع بعض الموظفين تكوين ملكيات زراعية خاصة بهم عن طريق الأراضى الأميرية التى كانت تعطى لهم كمعاش عند احالتهم إلى التقاعد ، ففى بداية الاحتلال أرادات الحكومة التخلص من نسبة من المعاشات فأوجدت نظام استبدال المعاشات أو جزء منها بأطيان من الميرى ، فقد وافق مجلس النظار على الترخيص لمصلحة الدومين باستبدال المكافأت التى تستحق لمستخدميها عقب تصفيتها عام ١٩١٢ بأطيانها فى تفتيش الفيوم وبلقاس والقرشية على شرط أن يحصر هذا الترخيص فى المستخدمين الذين لاتقل مكافأة الواحد منهم عن ٧٠٠ جنيه[٢] كما كان كثير من موظفى الحكومة المصرية من زمرة المضاربين[٣] وذلك طلباً للربح ومن ثم تكوين الثروات التى تتيح لهم أسباب الوجاهة الاجتماعية ومحاكاة الأعيان والذوات فى شراء الأراضى الزراعية والأملاك العقارية .

أما عن اهتمام الموظفين بالسياسة ، فقد فرضت مكانة الموظف الحكومى الاجتماعية عليه الاهتمام بالشئون العامة ، ففئات الموظفين من أكثر فئات المجتمع ثقافة وأكثرها دارية بأحوال البلاد ومجريات الأمور فيها وذلك لاتصالهم المباشر بالسلطة ، ولأنهم أكثر إطلاعاً على الصحف اليومية ، وتلك أيضاً كانت تعطيهم دفعة للإهتمام بالشئون العامة .

وعلى الرغم من أن القانون كان يحرم على الموظفين الاشتغال بالسياسة أو الانتماء لأى حزب سياسى أو لأية نقابة ، إلا أن الحكومة وفى نفس الوقت شجعتهم على سلوك هذا الطريق بالاستعانة ببعض كبار الموظفين فى المجالس الاستشارية والتى من خلالها خاضوا فى غمار الحركة السياسية . كما تمكن البعض الأخر من ترشيح أنفسهم لعضوية المجالس الاستشارية كمجلس شورى القوانين والجمعية التشريعية من بعدهما . وبذلك تهيأت للموظفين الظروف المواتية للاشتغال

---

(١) طلعت إسماعيل : المرجع السابق ، ص ٤٢٨ – ٤٣٤ .

(٢) الأخبار ١٠ مايو ١٩١٢ عدد ٦٠ .

(٣) تقرير كرومر عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان لعام ١٩٠٠ .

بالسياسة[١] .

ومن ثم دخل الموظفون فى السياسة وأصبحوا سلاحاً حزبياً بين الأحزاب المصرية ووسيلة منظمة لكل من هذه الأحزاب فى نضالها ضد القوى البريطانية فقد استطاع مصطفى كامل أن يحتوى بعض أفراد هذه الفئة فى الحزب الوطنى وبذلك أصبحوا يشكلون عنصر من عناصر هذا الحزب . الأمر الذى دعا جريدة «الجازيت» إلى ترديد القول بأن موظفى الحكومة كبارهم وصغارهم قد أصبحوا سياسيين واندمجوا فى الحزب الوطنى . وكان رد جريدة «اللواء» على هذا القول «أن الموظفين لايجوز لهم أن يدخلوا فى مضايق السياسة وأن يلتزموا الحياد فى كل حكومة من الحكومات ، ولكن السياسة التى يتبعوها هى التى ينصرون بها حزباً على حزب . أما سياسة البلد من حيث إدارة شئونه فأمر واجب عليهم . وإذا اتفقت آراؤهم مع آراء بعض الأحزاب فإن اتفاقها ليس لإنتمائهم إلى الحزب الذى تصادف سياسته سياستهم بل لأن تلك الآراء فى مصلحة البلاد»[٢] .

وبالإضافة إلى ذلك فكر موظفى الحكومة فى إنشاء ناد لهم يجمع شتاتهم ويؤلف بين قلوبهم ، غير أنه لم يمض زمن كبير حتى تطرق إلى أعضائه الوهن وأخذت همته تضعف عن القيام بشئونه حتى أن سكرتير لجنته الإدارية كتب إلى الجرائد يستنهض همم المشتركين ويعلمهم بأن النادى سيضطر لغلق أبوابه[٣] . فقد صار النادى عبارة عن أحزاب كل حزب يرشح عميده للرئاسة فصعب انتخاب الرئيس وظل النادى مدده طويلة بدون رئيس يدير حركته ففشل فى أمره وانفض الأعضاء من حوله بعد أن غلوا أيديهم إلى اعناقهم عن دفع قيمة الاشتراكات مما دعا إلى نقل مقر اقامته إلى دار ضيقة مظلمة ، وبيع بعض أثاث النادى لأجل سداد ما عليه من الديون . وقد أراد فريق من بعض الموظفين أن يعيد أمر النادى ، ففكر فى طريق للحصول على المال واتفق مع جماعة أنصار التمثيل على اشراك النادى معهم فكانت الجمعية تقوم بالنفقات جميعها . ولما حدث ما حدث من التنافس على الرئاسة أيضاً فى جماعة أنصار التمثيل وتشتت شملها ، لفظ نادى

---

(١) طلعت إسماعيل : الإدارة فى مصر ١٨٨٢ - ١٩٢٢ ، ص ٤٥١ .

(٢) اللواء ١٦ أكتوبر ١٩١٠ عدد ٣٤٠٤ .

(٣) المؤيد ٨ يوليه ١٩١٥ عدد ٧٦٢٩ .

الموظفين نفسه الأخير فى ٣٠ يناير ١٩١٧ [١] .

وهكذا استطاعت الفئات الشابة من الموظفين الذين هم فى الغالب من أبناء الأعيان وكبار الموظفين أن يتصدروا قيادة الطبقة الوسطى فى المجتمع بما أتيح لها عن طريق التعليم من مركز اجتماعى ، واستطاعوا أيضاً أن يشاركوا - ولو على استحياء - فى الحياة السياسية وإن كانوا قد فشلوا فى تكوين ناد لهم لافتقارهم إلى روح التضامن وتفشى حب الرئاسة والمظهرية بين صفوفهم بعكس أندية الجاليات الأجنبية العامرة بمؤسسيها من الرجال العاملين .

كانت فترة الحرب الأولى محنة لفئة الموظفين ، ففى الوقت الذى كانت فيه الحرب فرصة لبعض فئات المجتمع للإثراء ، عانت فئة الموظفين منها أشد المعاناة فقد ارتفعت أسعار السلع الاستهلاكية ارتفاعا مطردا لم يسبق له مثيل وخاصة أسعار المواد الغذائية والمنسوجات والوقود ، كما ارتفعت أجور المواصلات فى الوقت الذى لم يرتفع فيه دخل أصحاب المهن والموظفين الارتفاع المماثل لإرتفاع الأسعار[٢] . كذلك رفع أصحاب العقارات إيجارات منازلهم فى بعض الجهات إلى ٥٠٪ وفى جهات أخرى إلى ١٠٠٪ أو أكثر ، وأصبح المستأجر إذا كان موظفاً فى الحكومة أو مستخدماً فى أحد البنوك أو أحد المحلات التجارية بين نارين ، نار الغلاء الناشب بأظافره فى المواد الغذائية والملابس وكل ماهو ضرورى للحياة ، ونار الغلاء الآخر الناشب فى الساكن وارتفاع إيجارها[٣] . وكان رد فعل الموظفين على هذه الحالة أن أرسل صغار المستخدمين العرائض إلى الحكومة يطلبون فيها زيادة مرتباتهم بما يتناسب مع غلاء المعيشة[٤] .

ولم يعان الموظفون من ارتفاع أسعار المواد الغذائية وغلاء المعيشة فقط ، بل عانوا أيضاً من قرار الحكومة الخاص بالاستغناء عن الكثير من موظفيها ومستخدميها العاملين فى المصالح المختلفة ، فقد شكلت الحكومة لهذا الغرض لجانا

(١) المحروسة ١ فبراير ١٩١٧ عدد ٢٤٢٧ .

(٢) تقرير لجنة ملنر ، ص ٣٦ .

(٣) الأهالى ١٧ يونيه ١٩٠٨ عدد ٢٣٦٧ .

(٤) دار الوثائق القومية . التماسات فردية (ديوان السلطان) ، محفظة تحت الترتيب .

أنفذتها إلى المصالح الحكومية للبحث فى أحوال الموظفين والمستخدمين وتعتمد على أراء رؤسائهم وزملائهم فى معرفة درجة نشاطهم ومبلغ أخلاقهم وسيرهم فى أعمالهم ومعيشتهم الخاصة(١) وكلفت هؤلاء الرؤساء بملىء الخانات المدونة لها بأحرف A.B.C.D. ويقال أن الحرف الأول يرمز إلى حسن سلوك الموظف وكفاءته ، والحرف الثانى يرمز إلى التوسط بين هذا وذاك والثالث أقل من ذلك والأخير يرمز إلى أنه غير لائق(٢) .

كما أصدرت نظارة المالية منشوراً يقضى بعدم منح الموظفين والمستخدمين علاوة أو ترقية أو زيادة فى المرتب إلى نهاية السنة المالية لعام ١٩١٤ ، كما ألحت على نظارات الحكومة ومصالحها على أن لا يجرى أى تعيين فى المدة الباقية من السنة المذكورة إلا بعد موافقة نظارة المالية(٣) وحرصت نظارة المالية على توفير الأموال فى مثل هذه الظروف فأصدرت المنشورات بعدم جواز تعيين موظفين بلا شهادات بموجب عقود إلا لمدة ستة أشهر على الأكثر ، وبراتب لايزيد عن خمسة جنيهات ، وحددت راتب حاملى الشهادة الثانوية بستة جنيهات ، كما نبهت على حاملى الشهادات العالية بأن الحكومة لاتستطيع قبولهم فى وظائفها إلا إذا تنازلوا عن ثلث مربوط مرتباتهم(٤) .

ولما كان قانون المعاشات السارى بين الحكومة وموظفيها يقضى بأنه لايجوز للحكومة أن تخرج موظفاً من وظيفته إلا إذا استغنت عن تلك الوظيفة كما لا يجوز للموظف أن يترك وظيفته فى الحكومة إلا إذا طرأ عليه سبب صحى أو أمضى السن المقررة فى خدمة الحكومة . وهذه الشروط كانت بمثابة تعاقد بين الطرفين لايمكن لأحد منهما أن يغفل عنه أو يناقضه ، وهذا التضامن هو الضامن لحفظ مراكز الموظفين وبقائهم فى مناصبهم . لذلك رفع الموظفين المرفوتين قضايا على الحكومة بسبب إقدامها لى الاستغناء عنهم ، فقد رفع على وزارات المعارف والأوقاف والمالية قضايا كثيرة من موظفين طلبوا تعويضاً عما أصابهم من الضرر

---

(١) وادى النيل ١٧ يناير ١٩١٥ عدد ١٣٩٥ .

(٢) وادى النيل ٢ مارس ١٩١٥ عدد ١٤٣٦ .

(٣) الجريدة ٧ ديسمبر ١٩١٤ عدد ٢٣٥٥ .

(٤) المحروسة ٤ أكتوبر ١٩١٦ عدد ٢٣٣٤ .

لرفتهم فى وقت غير مناسب وبدون أى مبرر[١] .

ورغم ذلك إهتمت الحكومة بمعاناة الموظفين والمستخدمين من حالة الغلاء التى اجتاحت البلاد ، فصدق مجلس الوزراء على مشروع اللجنة الخاص بمنح العلاوات لصغار مستخدمى الحكومة . فقرر أن يعطى المستخدمون الظهورات والدائمون ومستخدموا اليومية والخدمة السائرة الذين رواتبهم من خمسة جنيهات فما دون علاوة شهرية قدرها ٢٠ ٪ من رواتبهم . والذين تزيد رواتبهم على خمسة جنيهات ولا تتجاوز ١٦ جنيهاً فى الشهر علاوة قدرها جنيه واحد فى الشهر وذلك لمساعدتهم فى الأحوال الحاضرة التى ارتفعت فيها أسعار الحاجيات الغذائية [٢] كما قرر مجلس الوزراء فى جلسته المنعقدة فى ١١ سبتمبر ١٩١٨ على منح موظفى الحكومة ومستخدميها إعانة حرب[٣] زيدت إبتداء من يونيه ١٩١٩ زيادة عامة بلغت ٥٠ ٪ منها ويستثنى من ذلك رجال القضاء فإنهم يكفون عن تقاضى إعانة الحرب بسبب ماتقرر لهم من تحسين فئات مرتباتهم[٤] هذا بالإضافة إلى أن الحكومة لفتت أنظار موظفيها أنها بمنحها إعانات الحرب إنما تحتفظ لنفسها بحق تكليفهم بأداء أى عمل إضافى كلما دعت الضرورة إلى ذلك بدون مكافأة أخرى[٥] .

ولم تقف مجهودات الحكومة إلى هذا الحد ، بل أنها قد سارعت بإنشاء شركات تعاون عاد إنشاؤها بفوائد عظيمة على المستخدمين سواء من جهة سهولة الحصول على المواد الاستهلاكية أو من جهة شراء هذه المواد بأسعار معتدلة فى متناول مقدرة الموظفين[٦] . كما عنيت بعض الشركات بأحوال موظفيها بمساعدتهم فى زيادة المرتبات ومنح المكافآت وشراء الحاجيات الغذائية بأسعار معقولة وبيعها لهم بهذه الأسعار ، وإنشاء مخابز وإيجاد إمكنة للبيع والشراء خاصة بهم للتخلص من جشع التجار[٧] . هذا بالإضافة إلى شركة التعاون المنزلى لموظفى

(١) الأهالى ١١ فبراير ١٩١٧ عدد ١٩٥٧ .
(٢) المقطم ٢٢ أغسطس ١٩١٧ عدد ٨٦٤٩ .
(٣) المقطم ١٢ سبتمبر ١٩١٨ عدد ٨٩٧٢ .
(٤) الأخبار ٢٩ يونيه ١٩١٩ عدد ١٣٠٢ .
(٥) المقطم ٢ أكتوبر ١٩١٩ عدد ٩٢٨٦ .
(٦) الأهالى ٢٠ أغسطس ١٩١٩ عدد ٢٧٣١ .
(٧) وادى النيل ٢٦ يناير ١٩١٨ عدد ٢٤٧٠ .

الحكومة بالقاهرة والتى أسست فى أغسطس عام ١٩١٢ لمواجهة غلاء الأسعار التى لا تتناسب ومرتبات موظفى الحكومة ومستخدميها[١] .

والحقيقة أن فئة الموظفين كانت تشاطر الأمة فى السراء والضراء ، فقد عانت من موجة الغلاء التى استشرت فى البلاد فترة الحرب وقاست منها الأمرين ولعل هذا قد دفعها بالإضافة إلى عامل السخط الذى اختمر فى نفوس أفرادها من جراء استئثار العناصر الأوروبية وخاصة البريطانيين بالمناصب الكبرى فى الحكومة، إلى المشاركة فى أحداث ثورة ١٩١٩ . ويبدو أن سوء فهم الإنجليز لشعور الموظفين تجاه الأمة قد عجل بخوضهم غمار ثورة ١٩١٩ ، فقد تصور الإنجليز أن موقف التريث الذى أخذه الموظفون فى بداية أحداث الثورة يعنى رضاؤهم عن الأحوال فى البلاد ، ومن ثم أثنى اللورد «كيزرون» وزير خارجيتهم فى ٢٤ مارس ١٩١٩ على موظفى الحكومة المصرية ورجال البوليس والجيش وأشاد بسلوكهم أثناء الاضطرابات قائلاً «هؤلاء صفوة الأمة» . ولكن سرعان ماظهر ضعف هذا التصور، إذ اعتبر الموظفون هذا التصريح عاراً ومسبة بهم فأجمعوا رأيهم على أن يحتجوا على هذا التصريح وعلى الحالة الحاضرة[٢] واندفعوا فى اضراب عام فى أبريل ١٩١٩ شاركت فى أعداده وتنظيمه لجنة من الموظفين شكلت لهذا الغرض [٣] وقررت اللجنة إضراب جميع الموظفين حتى تجاب المطالب الآتية :

١ – أن تصرح الوزارة بصفة الوفد الرسمى .

٢ – أن تشكيل الوزارة لايفيد الاعتراف بالحماية .

٣ – إلغاء الأحكام العرفية وسحب الجنود الإنجليز من الشوارع .

ولم يقفوا عند هذا الحد بل راحوا يوقعون على صيغة التوكيل للوفد ، إذ لم يكن قد وقعوه بعد بسبب تهديد رؤسائهم . وقد أيدت الأمة مطالب الموظفين باعتبارها تعبر عن رغباتها وهذا دعا إلى استئناف المناقشة بين الوزارة وبين لجنة الموظفين والتى لم تجد نفعاً لتمسك الموظفين بمطالبهم ، مما حدا بمجلس الوزراء

---

(١) المؤيد فى يناير ١٩١٣ عدد ٦٨٧٠ .

(٢) مذكرات عبد الرحمن فهمى . محفظة ١ ص ١٥٤ – ١٥٦ .

(٣) طلعت إسماعيل : الإدارة فى مصر ١٨٨٢ – ١٩٢٢ ، ص ٤٤٩ .

أن يصدر منشوراً فى ١٢ أبريل يدعو فيه الموظفين العودةلأعمالهم[١] .

أدرك الموظفون أن هذا المنشور لا يحقق أى مطلب من مطالبهم ، ولذا أعادوا تأليف لجنتهم وقرروا استمرار الاضراب حتى تجاب هذه المطالب ، وهذا دعا مجلس الوزراء إلى إصدار منشور ثان فى ١٥ أبريل هذا نصه «أن الحكومة تكرر الدعوة إلى الموظفين بالرجوع إلى عملهم غدا الأربعاء ، وتلقى عليهم مسئولية عواقب الاستمرار على الاضراب عن العمل» ومع ذلك استمر الموظفون فى اضرابهم واحتجوا على تهديد الحكومة ، ودعوا إلى اجتماع عام تمثل فيه جميع طبقات الأمة واختاروا لعقد هذا الاجتماع الأزهر الشريف[٢] .

وقد امتد اضراب الموظفين إلى الأقاليم ووصل حتى الاسكندرية المدينة الثانية لأهم مركز إدارى فى مصر ، وشملت الفوضى أقسام الإدارة الحكومية فى القاهرة . وبينما كانت الغالبية العظمى قد استمرت فى اضرابها ، أخذ المستشارون البريطانيون ومرؤوسيهم فى تسيير دفة العمل مع قليل من المصريين الذين ظلو فى وظائفهم وتحملوا مخاطره تحدى أقطاب الاضراب[٣] .

استمر اضراب الموظفين حتى قدم رشدى باشا استقالته فى ٢١ أبريل وعلى أثر ذلك اجتمع عشرة من أعضاء لجنة الموظفين وقرروا عودة جميع الموظفين إلى أعمالهم لأنهم اعتبروا أن فى استقالة الوزارة ترضية لهم فى مطالبهم . وقد نشر قرار الأعضاء العشرة مع إنذار اللنبى بالفصل فى وقت واحد ، فعاد الموظفون إلى أعمالهم فى ٢٣ أبريل وامتنع عدد قليل منهم عن ذلك خشية أن يتسرب إلى الأذهان أنهم عادوا خوفاً من تهديد اللنبى ووعيده فقبض على البعض منهم ، كما منع البعض الآخر من استئناف أعمالهم فيما بعد [٤] .

ويلاحظ فى اضراب الموظفين أنه بدأ بعد أن تسلموا مرتباتهم وعادوا قبل أول الشهر التالى ، وهذا يوضح أن ظروف الموظفين الاقتصادية كانت نصب

---

(١) مذكرات عبد الرحمن فهمى . محفظة ١ ص ٢٩١ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٢٩٣ – ٣٠٢ .

(3) Chiral, Sir Valentive : The Egyptian Problem, P. 201 , 202 .

(٤) مذكرات عبد الرحمن فهمى . محفظة ١ ص ٣١٦ .

أعينهم ولذا لم يستمروا فى الاضراب بعكس غيرهم من بقية الفئات كفئة المحامين مثلا أو عمال العنابر وغير ذلك من فئات المجتمع المصرى .

وقد كان للمرأة المصرية موقفاً مشرفاً من تقاعس الموظفين بعد إنذار اللنبى بالفصل واستقالة رشدى باشا ، فقد وقف كثير من السيدات على أبواب الدواوين لمنع الموظفين المتخاذلين من الدخول إلى مكاتبهم ، وقد انتزعن اساورهن وحليهن، وقدمتها للموظفين قائلات « إذا كان أحدكم فى احتياج لمرتبة فليأخذ هذه الحلى ، ولاتسودوا وجوهنا بالرجوع إلى أعمالكم بعد صدور الانذار البريطانى» . ولكن هذا الأسلوب لم يؤثر فى بعضهم ، فدخلوا إلى مكاتبهم وقدموا اعتذارات يبررون بها رجوعهم للعمل[١] .

ومن المؤكد أن الغالبية العظمى لموظفى الحكومة كانت تعارض الاضراب إلا أنهم قد تعرضوا لضغط من جانب بعض المتطرفين بغرض التأثير على مؤتمر الصلح . وكانت أقوى هذه الضغوط وأصعبها مقاومة يأتى من جانب الطلاب وعمال السكك الحديدية ، فقد كان كليهما قادراً على أن يقدما التضحية الحقيقية للقضية الوطنية . فالأولون كانوا يفعلون ذلك عن طريق تأجيل الحصول على مؤهلاتهم مدة عام ، بينما تكبد الآخرون خسارة مالية كبيرة . ومن ثم كان مثل هذا الضغط الاجتماعى أمر صعب تحمله[٢] .

ورغم ذلك استمر تعاطف الموظفين طوال أحداث الثورة ، واتضح ذلك من اشتراك كثير منهم فى اضطرابات الاسكندرية التى وقعت يومى ١٥ ، ١٨ عام ١٩١٩ . كما تمثل أيضاً فى مشاركتهم عواطف الأمة أثناء الدعوة إلى مقاطعة لجنة ملنر عندما أعلن الموظفون احتجاجهم على قدومها ، على الرغم من تهديد الوزارة بقطع إعانة الحرب والزيادات الأخرى والتى تبلغ ٨٠٪ من مرتب كل موظف وفصل كل موظف لايكون له بالخدمة أكثر من عشر سنوات [٣] .

ومما يلفت النظر أن بعض الموظفين الأوروبيين من غير الإنجليز كانوا

---

(١) مذكرات هدى شعراوى ، ص ١٨٠ ، ١٨١ .

(2) F.Q. 407/184, No . 339, Memorandum by Mr . Patterson, Driector-General of State Accounts .

(٣) مذكرات عبد الرحمن فهمى . محفظة ٢ ص ٧٠٤ .

متعاطفين مع الحركة الوطنية إذ رأوا فيها تأييد وضماناً لمصالحهم ضد استعلاء العناصر الإنجليزية من ناحية ، وعطفاً على الأمانى القومية للمصرين من ناحية أخرى[١] .

وأخيراً يمكن القول أن الموظفين دخلوا متأخرين - ساحة الحركة الوطنية - بالمقارنة ببقية الفئات ، وهذا يرجع بطبيعة الحال إلى وضعهم الاقتصادى وعلى الرغم من ان دورهم فى الثورة كان يشكل شبحاً مخيفاً للسلطات البريطانية إلا أن ثورتهم كانت محدودة ، وإن كانوا قد غذوا الثورة بقوة دافعة غير مرئية من خلال أبنائهم من الطلبة ، فغالبية الموظفين المصريين ميالون إلى الهدوء ، لا يأنسون إلى التمرد ، ولا يودون تعريض مرتباتهم للخطر الأمر الذى جعلهم يخرجون وبسرعة من الحركة الوطنية حين بدأ تعثر الثورة .

(١) طلعت اسماعيل : الإدارة فى مصر ١٨٨٢ - ١٩٢٢ ، ص ٤٥٣ .

الفصــــل الرابــــع

«رجال الدين والطرق الصوفية»

رجال الدين والطرق الصوفية

لرجال الدين دور هام فى تاريخ مصر عبر العصور الإسلامية ، فلم تكن تلك الفئة جديدة أو طارئة على المجتمع المصرى ، فعلى الرغم من إنحسار نفوذ رجال الدين الاقتصادى والاجتماعى منذ بداية القرن التاسع عشر ، إلا أن هذه الفئة كانت تتمتع بمكانة كبيرة بين أفراد الأمة المصرية وذلك من خلال مكانة الأزهر الشريف ليس بين المصريين أنفسهم ، ولكن بين أقطار العالم الإسلامى كله .

ويشكل علماء الأزهر جماعة دينية ومتميزة ، وهم الذين يتمون دروسهم فى الجامع الأزهر ، ويؤذن لهم بالتدريس فيه بعد أن يجتازوا اختبارات معينة للتأكد من معلوماتهم فى العلوم الدينية ، ومدى معرفتهم بالمعتقدات والأحكام الدينية . أما الذين لم يقدر لهم أن يجتازوا هذه الاختبارات فيستطيعوا أن يؤدوا الخدمات الدينية للمسلمين وإن لم يكتسبوا الحق فى تفسير الأحكام الدينية فى أى من المساجد الرئيسية[1] ومن ثم كان اكتسابهم لمكانة وأهمية كبيرة لدى كافة مسلمى مصر . كذلك يعتبر بعض رجال الدين قدوة الناس وأئمتهم ، مع أنهم أقرب إلى التأثر بالأوهام والإنقياد إلى الوساوس من العامة وأسرع إلى مشايعتها منهم ، وذلك بما ينشأون عليه من التعليم الجامد ، والتربية المختلفة التى لاترجع إلى أصل صحيح، وهذا لايتيح للرعية أن تقدر السلطة الصالحة قدرها[٢] .

وبصفة عامة كان هناك ثلاث درجات لعلماء الدين فى مصر ، يتمتعون بمكانة وأهمية لدى المسلمين فى مصر وهم مفتى الديار المصرية وشيخ الجامع الأزهر وقاضى القضاة . ومفتى الديار المصرية رجل ملم بالأحكام الدينية وواجبه أن يعلن الفتاوى فيما يختص بما يثير الشك فى الشئون الدينية التى تعرض عليه وهو ذو مكانة روحية ، وإن قلت أهميته بالنسبة للحكام الدينويين فى البلاد أما شيخ الجامع الأزهر فسلطته محدودة على هؤلاء العلماء الذين يلقون دروسهم فى

(1) Cromer : Modern Egypt, Vol. 2, P. 174.

(٢) محمد رشيد رضا : تاريخ الأستاذ الإمام ، الجزء الثانى ، ص ٥٤٢ .

المساجد، وغالباً ما تسند هذه الوظيفة إلى رجل عالم كبير السن. وأخيراً قاضى القضاة ، وله مكانة أعلى من العلماء وهو دائماً تركى يعين من القسطنطينية ، ووظيفته إعلان الأحكام النهائية فى كل الموضوعات وخاصة التى تتصل بقانون الأحوال الشخصية كما كان له سلطة الفصل فى القضايا الجنائية والقضايا المتعلقة بنظام الدولة[(١)] .

وإلى جانب هؤلاء كان يوجد مشايخ الأروقة ، وقد اشترطت مشيخة الأزهر أن يكون كل شيخ رواق من علماء الجامع الأزهر ومن أهل الرواق . ومشايخ الأورقة مسئولون عن آداب الطلبة ماداموا فى الرواق ، وعليهم أن يفصلوا فى المنازعات البسيطة التى لا تحتاج أن ترفع إلى مشيخة الأزهر ، وعليهم أيضاً أن يتلقوا مايرد من الأساتذة فيما يتعلق بغياب الطلبة عن الدروس ليبلغوه فى أوقاته إلى شيخ الجامع . كما كان عليهم أن يحصلوا إيرادات الأوقاف وتوزيعها على المستحقين وإجراء الإصلاحات فى أعيان الوقف وتقديم الحساب عن ذلك سنوياً إلى شيخ الجامع ليرسل به إلى ديوان الأوقاف . وبالإضافة إلى ذلك كان من مسئوليتهم إجابة مشيخة الأزهر فيما يتعلق بمسائل القرعة العسكرية وغيرها مما يحتاج فيه إلى الاستعلام منهم ، وإتباع أوامرها وقرارات مجلس الإدارة فى كل مايكلفون به فيما يتعلق بأورقتهم[(٢)] .

ونظراً لما يقوم به رجال الدين من أعباء ومهمات دينية فقد صدر أمر عال يعفى من الخدمة العسكرية العلماء والمدرسون بالجامع الأزهر أو بغيره فى أى بلدة أو مدينة بمصر ، بشرط أن يكون ذلك بمقتضى شهادة من شيخ الجامع الأزهر . كما سرى قرار الإعفاء على جميع الطلبة الدارسين بالجامع الأزهر أو سواه بشرط أن يتفرغوا لطلب العلم مدة الخدمة العسكرية . وشمل قرار الإعفاء أيضاً جميع الفقهاء وحمله القرآن الشريف[(٣)] كذلك حظر على مدرسى الأزهر وموظفيه الاشتراك فى أية مظاهرة ومن مكاتبة الصحف فى غير المسائل العلمية والدينية[(٤)]

---

(1) Cromer : op. cit, P. 174 - 176.

(٢) المؤيد ٢٥ فبراير ١٨٩٧ عدد ٢١١١ .

(٣) دار الوثائق القومية . محفوظات مجلس الوزراء . محفظة ٨ مجموعة ١٠ حربية.

(٤) مجلس شورى القوانين . محضر جلسة ٣٠ مارس ١٩١١ .

هذا بالإضافة إلى أن بعض علماء الأزهر كانوا يساهمون بالتدريس فى مدرسة دار العلوم[١] .

أما عن مرتبات علماء الأزهر فكانت من ديوان الأوقاف لبعض علماء الأزهر لكونه من العلماء ، وتؤول هذه المرتبات إلى الأزهر بعد موت صاحبها وتصرف برأى مجلس الأزهر ، إذ أن هذه المرتبات كانت مربوطة على أوقاف خيرية[٢] . ولما كان ديوان الأوقاف يمنح مشيخة الأزهر مبلغ عشرة آلاف جنيه سنوياً زيادة عن المقرر بميزانية الأوقاف لإصلاح التعليم والإدارة بالجامع الأزهر وملحقاته ، وكان يخصص من هذا المبلغ سبعة آلاف جنيه تقريباً لزيادة مرتبات المدرسين بالجامع الأزهر ، والباقى ينفق فى إصلاح التعليم[٣] كذلك كانت المعية السنية هى التى تتولى منح العلماء الكساوى اللازمة لهم ، وزيادة هذه الكساوى كانت تتطلب موافقة اللجنة المالية على فتح الاعتماد الإضافى اللازم لهذه الزيادة[٤] ولم يستمر إيكال أمر مرتبات العلماء إلى الهبات أو التبرعات ولا الأوقاف العامة أو الخاصة ولا إلى كسبهم الشخص بل أن المجلس الأعلى للأزهر والمعاهد الدينية رأى أن يفرض للعلماء من وزارة المالية ما يكفيهم مع ذاويهم ويجعل لهم مرتباً ثابتاً من وزارة المالية وبذلك يتساوى رجال الدين بموظفى الدولة ليتفرغوا للعلم والتعليم[٥] .

ولما كان للأزهر ورجال الدين دوراً كبيراً فى إثارة مشاعر المسلمين ضد الأجانب ، فقد رأى اللورد كرومر أن يعمل على إيجاد نوع من الاتصال بهذه المؤسسة الدينية وذلك عن طريق عقد صلات ودية مع كثير من رجال الدين مثل شيخ الأزهر والمفتى ومشايخ الطرق ، لعلمه بقوة نفوذهم الشعبى ، ويحرص

---

(١) دار الوثائق القومية . محفوظات مجلس الوزراء . محفظة ٦ / ب مجموعة ١ – ٢ . معارف عمومية .

(٢) وثائق عابدين . محافظ الأوقاف ، محفظة ٢ .

(٣) وثائق عابدين . محافظ الأوقاف ، محفظة ٣ .

(٤) دار الوثائق القومية . محفوظات مجلس الوزراء . ديوان خديوى . محفظة ٤ / ١ / ٢ مجموعة ٢٥ مالية .

(٥) المقطم ١٤ أبريل ١٩٢٠ عدد ٩٤٤٧ .

الخديوى عباس الثانى على اصطفائهم وتقريبهم والاستعانة بنفوذهم [١] كما أنه استطاع من خلال صلاته الودية بالشيخ محمد عبده أن يخترق الأزهر ويدخل فيه روح جديدة أكثر ليبرالية[٢] كما عمل كرومر أيضاً على تحييد الهيئة الدينية من أكبر عالم إلى أصغر مدرس فى الكتاب والتى كانت تكن عداء للإصلاح البريطانى فى مصر[٣] ومن ثم كان تدخل الإنجليز فى الأزهر قليلاً بعد عام ١٨٨٢ وذلك خوفاً من إثارة مشاعر المسلمين الذين يرتبطون روحياً بالأزهر الشريف .

وإلى جانب ذلك رأت سلطات الاحتلال أن من مصلحتها الإشراف على التعليم الشعبى فصدر فى عام ١٨٨٩ قراراً يقضى بتحويل جميع الكتاتيب التابعة لديوان الأوقاف إلى ديوان المدارس وهدفت من ذلك توجيه الشبان نحو بعض الحرف والصنائع والاتجاه فى نشر ذلك على نطاق واسع بين الذكور والإناث ، واتضح ذلك جلياً فيما جاء بتقرير كرومر لعام ١٩٠٢ إذ ذكر «أن من مصلحة البلاد عموماً والشبان خصوصاً أنهم بدلاً من الذهاب إلى المدارس الابتدائية بقصد خدمة الحكومة ، يذهبون إلى الكتاتيب لتلقى المبادىء التى تكفيهم لكسب معاشهم من عرق جبينهم»[٤] .

وقد بذلت نظارة المعارف بعض الجهود لتحسين حال هذه الكتاتيب ، فأنفذت المفتشين إلى الأقاليم للوقوف على حالها وأحوالها الصحية سكناً وموقعاً[٥] كما أصدر الخديوى قراراً بإمتحان المعلمين الذين يعينون فى هذه الكتاتيب بمعرفة لجنة تشكلها نظارة المعارف فمن يجتاز الاختبار وكانت معلوماته تناسب الدرجة التى يكون منها الكتاب ، أجازت له النظارة فرصة الاشتغال بالتعليم الابتدائى [٦] . كذلك قررت نظارة المعارف إعانة الكتاتيب لترقى التعليم بها ، وكان تقدير هذه الإعانة حسب المتوسط اليومى للتلاميذ الذين حضروا إلى الكتاب السنة السابقة ، ويستبعد من هذا المتوسط التلاميذ الذين ينقص عمرهم عن خمس سنوات أو يزيد

---

(١) محمد حسين : الاتجاهات الوطنية فى الأدب المعاصر ، الجزء الأول ، ص ١٩٣ .

(2) Chirol, Sir Valentive : The Egyptian Problem, P. 240 .

(3) Cromer : Op. Cit., P. 185 .

(٤) تقرير كرومر عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان لعام ١٩٠٢ .

(٥) وثائق عابدين . محتفظ الأوقاف ، محفظة ٢ .

(٦) دار الوثائق القومية . محفوظات مجلس الوزراء ، محفظة ٢ ، مجموعة ٢ معارف عمومية .

عن ثلاث عشرة سنة ، وتوزع هذه الإعانة بمعرفة نظارة المعارف بين معلمي الكتاب بحيث يكون نصيب رئيس المعلمين عادة ضعف نصيب أحدهم ، وتوزع الإعانة في شهر ديسمبر من كل عام [1] . ولا تزيد الإعانة التى تعطيها الحكومة عن ١٥ قرش عن كل صبى و٣٠ قرشا عن كل بنت على شرط بلوغ التعليم درجة معلومة من النجاح ، فإذا لم يصل الكتاب إلى نسبة النجاح المعلومة خفضت الإعانة إلى ١٠ قروش عن كل صبى و٢٠ قرش عن كل بنت[2] .

وبالإضافة إلى ذلك اهتمت نظارة المعارف بأمر الوسائل التى تسهل على الفقهاء والعرفاء الاستعداد لإمتحانات الكفاءة التى قررتها منذ سنين ، ولذا عزمت على إنشاء ثلاثة وثلاثين مركزاً بالقاهرة والأقاليم يتلقى فيها الفقهاء والعرفاء دروساً على يد ذوى الخبرة والدراية من مدرسى المدارس الابتدائية والكتاتيب الأميرية . وعين لكل مركز ثلاثة مدرسين يتقاضون مكافأة قدرها جنيه واحد فى الشهرلكل منهم . وقد وافق مجلس المعارف الأعلى فى جلسة ٢٥ مايو عام ١٩٠٢ على إنشاء المراكز المذكورة وعلى مشروع المكافأة التى تعطى للمدرسين الذين يناط بهم التدريس فيها[3] .

ولم يكن أمر إنشاء الكتاتيب قاصر على الحكومة فقط ، بل أن الأهالى بذلوا جهودا كبيرة فى إنشاء العديد من الكتاتيب ففى الدقهلية على سبيل المثال أنشئت جمعية تحسين الكتاتيب حوالى ٢٦٨ كتابا نصفها يسع الواحد منه من ٨٠ إلى ١٠٠ تلميذ ، وقد بنى بعض هذه الكتاتيب بما تبرع به بعض الأثرياء وأنشىء البعض الآخر بما اكتتب به أهالى الناحية التى هو فيها . ويقدر تكاليف بناء هذه الكتاتيب بمثانين ألف جنيه[4] وقد بلغ جملة ما أنشأه الأهالى من الكتاتيب حوالى ٩٤٥ كتابا فى حين لم ينشىء الاحتلال سوى ٤٠ كتاباً فقط وبذلك لك ينجح الاحتلال كما أدعى فى محو الأمية فقد كانت مسبة الأمية فى بداية الاحتلال ٩١,٧٪ وبعد خمسة وثلاثين عاماً أى فى عام ١٩١٧ أصبحت نسبة الأمية ٩١,٣٪ ، كما لم

---

(١) دار الوثائق القومية . محفوظات مجلس الوزراء . محفظة ٣ معارف عمومية .

(٢) المقطم ١٤ مايو١٩٠٣ عدد ٤٢٩٤ .

(٣) دار الوثائق القومية . محفوظات مجلس الوزراء . ترجمة مذكرة رقم ١٨ من نظارة المعارف إلى اللجنة المالية .

(٤) تقرير كرومر عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان لعام ١٩٠٦ .

يرتفع نسبة الذين يحصلون على هذا النوع من التعليم عن ١٠٪ من الأطفال يستحقون التعليم فى عهد الاحتلال(١) .

وكان لشيوخ الكتاتيب مكانة كبيرة ، ليست نابعة من تحفيظ الصبية القرآن الكريم فقط ، وإنما مستمدة من معرفتهم للعقائد الدينية . وكان شيوخ الكتاتيب إلى جانب ذلك يقومون بدور الإمامة فى أمور الصلاة ، وتلاوة القرآن فى ليالى رمضان وفى الموالد وفى المآتم ، إذ كان لايمكن أن يتم شيء من هذه المراسم بدون بادئة الشيخ(٢) ومن ثم اكتسب شيوخ الكتاتيب مكانتهم بين أفراد المجتمع المصرى خاصة بين الريفيين .

أما طلاب الأزهر فقد زاد عددهم ضعف ما كانوا عليه من قبل إذ بلغ عددهم قبل الحرب حوالى ٢٠ ألف طالب جاءوا من كل البلاد الإسلامية ، ونقص هذا العدد من ٩ آلاف إلى ١٠ آلاف طالب بسبب استحالة الرحلة من بعض الأماكن مثل الهند . وبذا كان معظم طلاب الأزهر من المصريين وخاصة من القادمين من ريف مصر ، إذ أن كل أسرة ريفية كانت تحاول أن تلحق أبنائها بالأزهر ، لأن ذلك يضمن لهم إعفائهم من الخدمة العسكرية ، وفى نفس الوقت يضمن لهم جراية الخبز من الجامع(٣) وإن كان طالب الأزهر قد أصبح قليل الصبر على معونة الأوقاف الجارية عليه وهى لاتزيد فى أكثر الأحوال عن رغيفين فى اليوم ، وهذا ليس بالعيش الذى يصبر عليه الطالب إلا إذا كان له عون من سواه(٤) ولذا كان أبناء القادرين على نفقات التعليم يسارعون إلى المدارس الأهلية ، فقل بذلك إقبال الطلاب على الأزهر إلا من أولاد الفقراء وقلة من الأغنياء .

وعلى الجانب الآخر كانت الطرق الصوفية(*) التى تمثل الجانب العملى من

(١) جرجس سلامة : أثر الاحتلال البريطانى فى التعليم القومى فى مصر ١٨٨٢ – ١٩٢٢ ، ص ١٨٣ .

(2) Ammar , Hamed : Growing up in an Egyptian Village P. 211.

(3) Russell Pasha : Egyptian Service 1902 - 1946, P. 192 .

(٤) المؤيد ١٣ ديسمبر ١٨٩٣ عدد ١١٥٦ .

(*) يطلق الصوفية اسم (الطريقة) على مجموعة القواعد والرسوم التى يفرضها الشيوخ على مزيديهم ، ولهذا لم يكن للطريقة صفات ثابتة محددة ، فإن تعاليم كل طريقة ترجع إلى شيخها الخاص ، ويدل ذلك على مافى الطرق الصوفية من تباين واختلاف .

التصوف ، وهو جانب ارتبط بحياة المجتمعات الإسلامية وجماهير الناس فيها عبر عصور التاريخ ارتباطا مباشرا . ودراسة هذا الجانب دراسة علمية تبين لنا مدى فعالية «القيم الصوفية» قوة وضعفاً فى واقع هذه المجتمعات . فالطرق الصوفية حركة دينية لها علاقة وثيقة بالحركات الاجتماعية الكائنة فى المجتمع . فقد أخذت الطرق الصوفية منذ نشأتها صفة الحركة الاجتماعية . فالحركة الاجتماعية ظاهرة اجتماعية تنتج من تفاعل عدة عوامل فى الحقل الاجتماعى نتيجة للتغيرات الاجتماعية الحادثة فى المجتمع ، كما أنها تنبع أحياناً من القلق والإضطراب الذى يشعر به الناس . كما أن الطرق الصوفية كحركات اجتماعية منظمة داخل المجتمع عبارة عن قوة ديناميكية فعالة وخطيرة . وفى نفس الوقت تكون أحياناً بمثابة الجماعات الضاغطة ، فهى تستخدم تارة للضغط على السلطة ، وتارة أخرى تستخدمها السلطة فى الضغط على المجتمع .

وقد نشأت الطرق الصوفية فى وقت مبكر فى التاريخ الإسلامى نتيجة للأوضاع السياسية والاقتصادية والدينية وإزدهرت عندما كانت الأفكار الدينية أكثر شيوعاً وتأثيراً من العلاقات الاجتماعية ، وعندما كانت قوة الدولة أقل مناعة ، وأيضاً عندما كان العمل فى وحدات اقتصادية صغيرة ومستقلة[1] .

وكان العصر المملوكى مبدأ لاتساع تنظيم الصوفية فى جماعات فى «الخانقاوات»[*] وفى المدارس المنتشرة فى ذلك العصر ، فقد أنشأ سلاطين المماليك الكثير من الخانقاوات وأبرزها خانقاه سرياقوس (الخانكة حالياً) . وكان شيوخ الصوفية فى العصر المملوكى يعاونون السلاطين فى جهادهم للأعداء كما هو معروف عن الشاذلى . كما أن كثيرا ما يستدعى سلاطين المماليك شيوخ الصوفية للخروج معهم فى غزواتهم ، مما يدل على أن الحركة الصوفية لم تكن بمعزل عن

---

(1) Berager : Islam in Egypt to ady, P. 74 .

(*) تسمى الأماكن التى يتعبد فيها الصوفية (الخانقاه) وتجمع على الخوانق والخانقاه لفظ فارس معناه فى الأصل المائدة أو المكان الذى يأكل فيه الملك ، ثم أطلق على هذه الدور الضخمة التى ينشئها الملوك والأمراء للصوفية وللغرباء والمنقطعين للعبادة ولا يخرجون منها غالباً إلا لصلاة الجمعة .

مجريات الأمور فى المجتمعات الإسلامية [١] . أما فى العصر العثمانى فقد إنتشرت الطرق الصوفية انتشاراً واسعاً بين أفراد الشعب المصرى ، وإن كان الطريق فى هذا العصر أقرب إلى الدروشة منه إلى التصوف الصحيح ، ويرجع ذلك لمعاناة مصر فى تلك الفترة من الاضمحلال الفكرى والحضارى ، فأصبحت عناية أصحاب الطرق فيه منصرفة إلى الشكليات والرسوم أكثر من العناية بجوهر التصوف ذاته[٢] .

والواقع أن الظروف التى أحاطت بالشعب المصرى من شيوع الجهل والفقر وحدة أزماته الاقتصادية ، جعلت منه أصلح البيئات لشيوع الخرافات وانتشار الأوهام. فقد انتشر الجهل بين المصريين وإنقضت الفاقة ظهورهم وأحرجت المظالم صدورهم، فلاذوا بالخيال يستعينون به على احتمال تلك الحياة التى أثقلت كواهلهم. وأقوى مظاهر الخيال الذى يميل إليه هذا النوع من الشعوب ما كان له اتصال بالعقائد الدينية ، فالتدين يغذى هذا النوع من الإيمان الخرافى ، ويقويه فى نفوس أهله . ولذا فمرد الأمر فى هذا الإيمان إلى الظروف التى أحاطت بالشعب المصرى لا إلى طبيعته[٣] .

ويرجع سبب إقبال الناس على الطرق الصوفية إلى أنهم يقبلون دائماً على ماهو عملى أكثر مما هو نظرى أو فلسفى ، فالصفة الغالبة على التصوف فى مصر ارتباطه بحياة الفرد اليومية فى معاملاته ودوافعه وفى كل حركاته وسكناته بصورة روحية جذابة ليس فيها نصوص جافة ولا فلسفة مجردة لاتشبع عقلية الرجل العادى فهم يربطون دائماً بين العقل والدين فيعطون للناس ببساطة الحل لمشاكلهم اليومية .

ولذا ضمت الطرق الصوفية بأشكالها البارزة والمختفية أعداد كبيرة متباينة من الاتباع . فمن ناحية كانت الجماعات التى تشكل الاتباع فى الطرق ممن تلقوا قدراً بسيطاً من التعليم ، الذين يعملون فى مهن بسيطة ، ويطيعون شيوخهم طاعة

---

(١) أبو الوفا التفتازانى : الطرق الصوفية فى مصر . مجلة آداب القاهرة . المجلد ٢٥ ، الجزء الثانى، ص ٦٤ ، ٦٥ .

(٢) فريال عبد الفتاح : الوظيفة الاجتماعية للطرق الصوفية فى الريف ، ص ٧٠ .

(٣) توفيق الطويل : التصوف فى مصر إبان العصر العثمانى ، ص ١٥١ .

عمياء ويشتركون اشتراكاً كاملاً فى اقامة مظاهر الشعائر الدينية الخاصة بنشاط الطرق الصوفية . ومن ناحية أخرى كانت هناك جماعات ممن تلقوا قدراً طيباً من التعليم وممن قضوا سنوات عديدة فى البلدان الغربية كطلاب أو موظفى حكومة تبنوا الاهتمام بأفكار ومبادىء الصوفية . وكانت اهتماماتهم تنصب أساساً للإصلاح البين فى أنفسهم ولتحقيق السعادة الاجتماعية من خلال هذه الطرق الصوفية[١] .

هذا إلى جانب أن الصوفية استخدموا وسائل متعددة لجذب الاتباع والتأثير فى نفوسهم ، من هذه الوسائل :

١ – القصة السهلة البسيطة . وفيها يصورون الحياة الإنسانية فى أسلوب رائع أو يقدمون من قصص الأنبياء والزهاد والحكماء فى حقيقتها التاريخية، مع إضافات أسطورية تضفى عليها الجمال والبهاء .

٢ – حلقات الذكر . ويجتمع فيها الذاكرون يتلون القرآن ثم يرددون اسم (الله) .

٣ – ثم لجأ التصوف إلى السماع . فكان يصاحب الإنشاد موسيقى جميلة تردد ألحانها ، وترتبط بمعانى الصوفية الكبرى فى الغناء ، فكان الصوفية يتواجدون ويشطحون حين يربطهم السماع ، فيتحركون على نغمات المنشد والألحان الموسيقية[٢] .

وهناك ثمة علاقة بين طوائف الحرف وبين الطرق الصوفية ، إذ أن جانب كبير من المصريين فى العصر العثمانى كان ينتظم فى الطرق الصوفية ، وفى نفس الوقت ينتمى إلى طوائف الحرف . ويبدو أن هذه العلاقة كانت قائمة على النطاق المحلى ، فقد كان بعض شيوخ الطوائف يقيمون الزوايا أو يتولون الإشراف عليها ، كما أن طقوس الإلتحاق بالطائفة كانت شبيهة بطقوس الإلتحاق بالطريقة . ولم يكن من الضرورى أن يكون جميع أفراد الطائفة منضمين إلى طريقة واحدة، فقد كانت هناك طوائف لغير المسلمين ، كما كان هناك إختلاف بين النظامين وكانت الصلات بينهما تقوم على مستويات مختلفة ، فكان معظم الناس ينتمون إلى

---

(1) Berger : Op. Cit. P. 76, 77 .

(٢) فريال عبد الفتاح : المرجع السابق ، ص ٣٢ .

النظامين معاً ، إذ أن أعضاء الطريقة كان معظمهم من أعضاء الطائفة[١] كذلك كان للعادات الصوفية والأدب الصوفى تأثير قوى داخل الطوائف الحرفية[٢] ومن الملاحظ أن الطرق الصوفية لم تتحول فى هذه الفترة إلى قوة سياسية بسبب انحلال الطوائف الحرفية والذى أدى إلى ضعف الطرق الصوفية نفسها .

وتتميز الطرق فى جملتها بطابعين : طابع حضرى وهو ما يبدو واضحاً فى الطرق التى نشأت ونشأ مؤسسوها فى العواصم والمدن الكبرى وتمتاز عادة بالإعتدال والبعد عن التعصب الدينى وذلك لما يغلب على أهل الحضر من سعة الأفق فى التفكير وبتعدد ألوان الثقافات ، فضلاً عن مجاورتها لمراكز العلم التى تنشأ عادة فى العواصم الكبرى . أما الطابع الريفى فيبدو واضحاً كذلك فى الطرق التى تنشأ أو ينشأ مؤسسوها فى المدن الصغيرة أو فى القرى الريفية بعيداً عن مراكز العلم، ويتسع نشاطها بين أهل الريف . ولذلك يشوبها التطرف فى بعض الأحيان والابتعاد عن الدين .

ومن الناحية التنظيمية ، أصبح للطرق الصوفية منذ القرن التاسع عشر أو ما قبله بقليل ، مشيخة عامة ، ولم يتغير التركيب الشكلى للطرق الصوفية ، وكذلك العلاقات بينها تغييراً أساسياً منذ ذلك القرن . فقد ظل القانون الأساسى للطرق هو تلك اللائحة التى أصدرها الخديوى عام ١٩٠٣ وفيها رسخ السلطان القضائى للمجلس الصوفى والبنية الأساسية للطرق الصوفية . وقد نصت هذه اللائحة على أن تعيين مشايخ الطرق وفصلهم عن وظائفهم أو توقيفهم لمدة معينة ، والفصل فى منازعاتهم الخاصة بالطرق ، والحكم فى الشكاوى التى توجه ضدهم فى هذا الصدد تكون بمعرفة مجلس يتكون من شيخ مشايخ الطرق المعين من قبل الجناب الخديوى رئيساً وأربعة أعضاء من مشايخ الطرق يختارهم الرئيس من بين ثمانية أشخاص من مشايخ الطرق تختارهم جمعية عمومية يحضرها ٢٥ شخصاً على الأقل من مشايخ الطرق بأغلبية الآراء ، ويكون الاختيار بديوان محافظة مصر برئاسة المحافظ ، وتتجدد كل ثلاث سنوات مرة وكذلك إذا دعت الحاجة عند تعيين بدل

(١) رؤوف عباس : الحركة العمالية فى مصر ١٨٩٩ – ١٩٥٢ ، ص ٢٧ .

(2) Baer : Egyptian Guilds in Modern Times, P. 7 .

من يستقيل أو يتوفى [١] .

وبجانب اللائحة الرسمية لائحة أخرى داخلية صدرت عن المجلس الصوفى عام ١٩٠٥ تنظم أعمال المجلس وتهدف إلى إصلاح الطرق ، فقد اشترطت ألا يعين شيخاً لطريقة إلا إذا كان من «أهل العرفان والكمال» . وأجازت هذه اللائحة زيادة عدد الطرق وإنشاء طرق جدية ، ولم تضع القيود على تكوين هذه الطرق الجديدة ما دامت لا تتشابه مع الطرق الموجودة فى الاسم ، كما جعلت نظام الوراثة أساساً فى اعتبار من يتولى رئاسة إحدى الطرق فى حالة وفاة شيخها بحيث يرثه الابن الأكبر ثم بعده أكبر أبناء هذا الابن ، وفى حالة عدم وجود ابن للشيخ تنتقل رئاسة الطريقة إلى أحد الأبناء الروحيين للشيخ ويتم اختياره وتعيينه بمعرفة المجلس الصوفى[٢] ويلاحظ فى نظام الوراثة فى الطرق أن الفكر الصوفى روحى والابن الأكبر أكثر التصاقاً بالأب وله قدرة على تشرب الفكر الصوفى ومعرفة الأسرار الصوفية كما استمرت قادة الوراثة التى كانت سائدة فى العلماء فيا لقرن التاسع عشر ولم تستمر فى رجال الدين .

ويتألف البناء الهيكلى الشعائرى للطرق الصوفية من ثمان مراتب هى :

أولاً : مشيخة الطرق الصوفية :

ويتولى رئاستها شيخ مشايخ الطرق ، ويعين من قبل رئيس الدولة من بين مشايخ الطرق . وهو يقع أعلى السلم الروحى للبناء ، ويتمتع بمكانة اجتماعية عالية ويحظى بإحترام جميع مشايخ ورجال الطرق الصوفية ، ووظيفته تنفيذ القرارات الصادرة من المجلس الصوفى الأعلى والمتعلقة بالطرق الصوفية .

ويرتبط شيخ مشايخ الطرق الصوفية بعلاقات قوية ومباشرة ليس فقط مع أعضاء المجلس الصوفى ، وإنما بجميع مشايخ الطرق . ويعتبر حلقة الاتصال بين الطرق الصوفية بعضها البعض ، وبين الطرق جميعها وأجهزة الدولة المختلفة [٣] وقد عرف رئيس الصوفية (من بيت البكرى) بشيخ مشايخ الطرق الصوفية

(١) المقطم ٢ يونية ١٩٠٣ عدد ٤٣١٠ .

(2) Berger : Islam in Egypt to day , P. 68 .

(٣) فريال عبد الفتاح : المرجع السابق ، ص ١٠٦ .

والسجادة البكرية ، وكانت تضاف إليه فى بعض الأحيان نقابة الأشراف[١] وقد استحوذ البكرية على هذه الوظيفة لأن بيتهم من أعرق بيوت التصوف فى مصر وأقدمها جميعاً فهو منحدر عن أبى بكر الصديق ويقال أن تاريخ نشأته يرجع إلى الفتح الإسلامى[٢] .

ثانياً : المجلس الصوفى الأعلى :

وهو الجهاز المخطط للطرق الصوفية ، فهو الذى يحدد شئون التصوف العامة ويرسم الخطط ويحدد الأدوار للطرق الصوفية المختلفة ، ويعمل على الإصلاح الصوفى ، وتعرض عليه الموضوعات المتصلة بمشايخ الطرق فى الاجتماع الدورى له الذى يعقده كل أول كل شهر .

ثالثاً : مشايخ الطرق الصوفية :

وكل منهم شيخ لطريقة يؤدى وظائف متعددة تتمثل فى الإشراف على شئون الطريقة وإتباعها ، ويرعى آدابها وسلوكها ووضع الأوراد التى تستعملها فى ممارسة شعائرها ووضع القواعد التى تحقق أهدافها . وقد ينشأ التنافس بين مشايخ الطرق الصوفية ، وقد يشتد التنافس فى بعض الأحيان ويصل إلى درجة الصراع .

رابعاً : وكلاء المشيخة العامة :

فى كل محافظة من محافظات مصر أو مركز من مراكزها وكيل عن المشيخة العامة للطرق الصوفية . ووظيفته الإشراف على الشعائر التى يقوم بها رجال الطرق الصوفية من مواكب واحتفالات ، ويهتم بالإشراف عليها بحيث تكون مطابقة لطريقة أدائها وفقاً لما نصت عليه لائحة الطرق الصوفية . وعادة ما تكون المشيخة العامة للطرق الصوفية فى القاهرة . ووكلاء المشيخة حلقة الاتصال بين رجال الطرق الصوفية والجهات الإدارية والحكومية .

خامساً : النواب :

وهم الذين تعتمد عليهم الطرق الصوفية فى انتشارها . ووظيفتهم لا تقتصر

---

(١) الأهالى ٥ مارس ١٩١٤ عدد ١٠٢٣ .

(٢) توفيق الطويل : المرجع السابق ، ص ٩٠ .

على نشر الطريقة واكتساب أعضاء جدد لها من المريدين والاتباع ، بل يمتد دورهم إلى الإشراف على خلفائها ومريديها وعليهم أن يوجهوهم من الناحيتين الدينية والصوفية . ويعتبر النواب حلقة الاتصال بين الشيخ ورجال طريقته فهم يطلعوا المريدين على كل أمور الشيخ ونشاطه وتحركاته وزياراته لمريديه فيقوى فيهم الشعور بالإنتماء إلى عضوية الجماعة ، بالإضافة إلى عملهم على تماسك الجماعة وتضامنها الاجتماعي .

سادساً : الخلفاء :

وهي الذين يقع عليهم مسئولية نشر الطريقة في الأحياء المختلفة وفي القرى والكفور وفي النجوع ، فهم يقومون بالدور الشعائرى حيث يديرون ويفتحون مجالس الذكر الذي يعتبر من أهم الشعائر الصوفية . كما يراقبون تنفيذ التعليمات الصوفية بين المريدين ويتولون الدعوة إلى اتباع الطريق الصوفي وآدابه [١] ويعتبر الخليفة العقل المؤثر والفعال في الطريقة[٢] .

سابعاً : النقباء :

ويختارهم الشيخ من بين مريديه . وتتمثل وظيفتهم في القيام بالخدمات العامة التي تحتاجها الطريقة . وهم حلقة الاتصال بين الشيخ وأتباعه في كل ما يتعلق بالإدارة أو الشعائر الصوفية .

ثامناً : المريدين :

وهم أكبر أعضاء الجماعة الصوفية عدداً ويمثلون أبناء الأسرة الصوفية في الطريقة وجمهورها الكبير ، وتستمر عضويتهم في الجماعة بشروط ممارسة نشاط الجماعة الشعائرى . وتقاس قوة نفوذ الطرق الصوفية بأعداد مريديها المنضمين إليها ، فكلما زادت العضوية ، اعتبرت الطريقة أكثر نفوذاً ، ولها قوة التأثير في جذب الأعضاء الجدد لها . كما تستطيع الجماعة أن تتحمل أعباءها المالية حيث تعتمد الطرق الصوفية في تمويلها للأنشطة المختلفة على أعضائها ولا تستمد أي

---

(١) فريال عبد الفتاح : الوظيفة الاجتماعية للطرق الصوفية في الريف ، ص ١٠٦ ، ١١٠ .

(2) Berger : Op. Cit, P. 68 .

مساعدة مالية من أى جهة حكومية . وللدخول فى الطريقة لابد للمريد أن يأخذ «العهد» من الشيخ ، وبعد العهد يترقى المريد إلى مرتبات مختلفة حتى يصير قطباً . كما يأخذ المريد بعد العهد عن الشيخ الأوراد ويسير فى الحياة وفقاً لما يأمره به الشيخ . وإذا أخذ عهداً على طريقة لا يأخذ عهداً عن طريقة أخرى وإلا اعتبر ذلك عيباً كبيراً(١،٢) .

وقد اكتسب مشايخ الطرق الصوفية على مر التاريخ احتراماً كبيراً ، يظهر فى الريف أكثر منه فى الحضر ، وذلك لأن احترام الريفيين لرجال الدين كان يستند على أساسيين أولهما معرفتهم بالقرآن مع قيامهم بالواجبات الدينية وثانيهما مستمد من اعتقاد الريفيين بالتقوى الموروثة من الأب إلى الابن . ويظهر هذا الاحترام أثناء زيارة شيخ الطريقة لقرية من القرى فهو يأتى فى نفر من مريديه وأثناء بقائه فى القرية ينتقل من منزل مضيف إلى آخر(٣) وكانت زيارة الشيخ ومديريه ترغب فيها أى أسرة «لأنه يمكنها من الفخر والسرور ومناداة الأشباه والنظائر ، وتكرهه لأنه يكلفها ما يكلفها من المال والمشقة . كانت شرا لابد منه ، جرت به العادة وصادف هوى فى الناس»(٤) كما اعتاد الشيخ فى طريق عودته من القرية أن يكتب تعاويذ أو يبارك الماء أو يقرأ على رجل مريض ، وهذه الأعمال هى بركته(٥) .

ولم يقتصر تبجيل المصريين لمشايخ الطرق فى حياتهم فقط ، بل أن هذا التبجيل امتد ليشمل هؤلاء الشيوخ بعد مماتهم ، فهذه الحبوس وتلك الأوقاف الكبيرة التى وقفها الأغنياء والأثرياء على المقامات من أطيان وعقارات وأموال إلى جانب ما يحصيه صندوق النذور ، يبين عواطف المصريين ومدى مالديهم من الآمال التى تتركز حول الأولياء ، وتنعكس على عقيدتهم فى نفحاتهم وبركاتهم ، إذ أن المظاهر المادية والطقوس والمراسيم الفخمة التى تقام باسم الدين ، إنما هى فى الواقع تعبير عن المشاعر الكامنة فى النفوس والعواطف الفياضة التى تختلج بين

---

(١) فريال عبد الفتاح : المرجع السابق ، ص ١١٠ .

(٢) أحمد أمين : قاموس العادات والتقاليد والتعابير المصرية ، ص ٢٩٣ .

(3) Ammar , Hamed : Growing up in an Egyptian village, P. 74 .

(٤) د. طه حسين : الأيام ، الجزء الأول ، ص ٨٩ – ٩٣ .

(5) Ammar, Hamed : Op. Cit, P. 75 .

الجوانح[١] .

وينبغي التنويه بأن الكثير ممن كانوا يتقلدون مثل هذه الوظيفة ، كانوا يعتقدون أنها منبع للثراء وطريق يعبرون منه إلى استنزاف الأموال ، ومن ثم فقد تسابق الناس إلى إعتلاء منصتها بحق أو بغير حق ولاسيما فى الريف فإن الكثيرين من أهله لايزال على الفطرة الأولى .

ولعل أهم ما شاب الطرق الصوفية فى مصر ، تلك الأباطيل والبدع التى إلتصقت بها . فقد ابتدع أصحاب الطرق أشياء باطلة شرعاً وغير موافقة للطريقة التى ينتمون إليها ، فمثلاً الذين ينتمون إلى طريقة سيدى عبد السلام إذا أرادوا إحياء ليلة يجتمعون مع شيخهم ويأخذون فى النقر على دفهم المشهور (البندير) ، وترى السعدى والبيومى فمنهم من يمسك «البازة» ومنهم من يمسك فى يده «الصاجات» ويسيرون جميعاً فى الشوارع العامة وفى وسطهم شابان يتمايلان[٢] . كما جرت عادة السعدية أن يظهروا براعتهم فى أكل الثعابين الحية ، أما نخبة من القوم[٣] كذلك اشتهرت طائفة الرفاعية بالإتيان بالأعمال العجيبة كغرز المسامير الحديدية فى أعينهم من غير أن يقاسوا ألماً ، وابتلاع الجمر والزجاج ، وخرق أجسادهم بالسيوف[٤] .

ومن أغرب حفلات الدارويش حلقة الذكر ، وتتلخص فى تكرارهم لفظ الجلالة مع تحريك الرأس والجسم تحريكاً متصلاً . وهذه الحركات المترادف تؤثر فيهم فلا يلبثون أن يقعوا على الأرض ، وقد احتقنت وجوههم ، وسال اللعاب من أفواههم كما يسيل من أفواه المتشنجين . وفى هذه الأونة التى يبلغ الهياج فى نفوسهم أثناءها مبلغة ، ويرون فيها الدليل المحسوس على ولايتهم[٥] .

ومن العادات السيئة التى التصقت بالطرق الصوفية أيضاً ازدحام المساجد الشهيرة أيام الحضرات ، إذ يختلط فى هذه الأيام الرجال والنساء على هيئة ينكرها

---

(١) محمد فهمى عبد اللطيف : السيد البدوى ودولة الدراويش فى مصر ، ص ١٤٣ - ١٤٤ .

(٢) الأهالى ١٨ أغسطس ١٩١٣ عدد ٨٥٩ .

(٣) إدوارد وليم لين : المصريون المحدثون . شمائلهم وعاداتهم ، ص ٣٨٢ .

(٤) أحمد أمين : المرجع السابق ، ص ١٩٩ .

(٥) كلوت بك : لمحة عامة إلى مصر ، الجزء الثانى ، ص ٨٧ .

الشرع ، ويجرى فيها من الفعال القبيحة مالايليق[١] . كذلك كان من ضمن العادات التى شاعت فى الصعيد عادة وضع أكفان توابيت المشايخ على ظهور الجمال والطواف بها فى الشوارع وبين الحارات بالتهليل والتكبير[٢] .

وكانت عادة الدوسة[*] من أخطر عادات الطرق الصوفية وبدعها لما ينشأ عنها من أضرار وفيها ينطبح الكثيرين من مريدى الطريقة السعدية على وجوههم ويمر فوقهم شيخ السادة السعدية بحصانة يقوده أثنان من اتباعه ويعتقدون أنهم سينالون من ذلك بركة كبيرة[٣] . ولما كانت هذه العادة راسخة فى العقول فقد خشى الخديوى إسماعيل أن يؤدى أبطالها إلى إثارة الشعور الدينى ضده ، وكان يعبر عنها بقوله «أنها عمل مخيف وأنا أخجل منها شخصياً»[٤] أما سكوت العلماء عن إلغائها فلم يكن ناشئاً إلا عن تسلط الخرافات والبدع فى أفكار معاصريهم من العامة ويأسهم من أن يساعدوهم ولاة أمورهم لعدم اهتمامهم بشئون معالم الدين والمحافظة على سلامته من الأوهام والبدع [٥] . واستمرت هذه العادة شائعة إلى أن أبطلها الخديوى توفيق ، كما أمر أن ينبه على المشايخ ليبينوا ذلك للعامة ، حتى يقتنعوا بحرمة هذه البدعة كما نبه على الوعاظ والمدرسين وأوعز إليهم أن يشرحوا لعامة الناس حقيقة الأمر ويبصرنهم بأن أمثال هذه البدع لا أصل لها فى الدين[٦] .

أما الموالد فتقام للاحتفال بمولد كل ولى مشهور . فيزور الناس ضريحه فى ذلك اليوم تبركاً ويتلى القرآن على روح هذا الولى ، ويقوم الدارويش بالذكر فالأولياء فى مصر كثيرون ولهم فى نفوس المصريين منزلة رفيعة إذ نراهم يبجلونهم ويتبركون بهم فى حياتهم ، فإذا ماتوا أقاموا لهم الأضرحة وبنوا فوقها

---

(١) محمد رشيد رضا : تاريخ الأستاذ الإمام ، الجزء الثانى ، ص ١٣٥ .

(٢) المقطم ١٠ فبراير ١٩٠٦ عدد ٥١٢٧ .

(*) كانت أصل «الدوسة» كرامة للشيخ يونس بأن يدوس حصانه على آنية من الزجاج ولا تنكسر ، ومع مرور الوقت تبدل الزجاج بالإنسان .

(٣) أحمد أمين : قاموس العادات والتقاليد والتعابير المصرية ، ص ٣٨٤ .

(٤) صالح رمضان : الحياة الاجتماعية فى مصر فى عصر إسماعيل ١٨٦٣ - ١٨٧٩ ، ص ٢٣٠ .

(٥) محمد رشيد رضا : المرجع السابق ، ص ١٤١ .

(٦) نفس المرجع ، ص ١٣٧ .

البنايات الفخمة [١] وأشهر موالد القاهرة بعد المولد النبوى ، مولد الحسين والسيدة زينب . ولم يقتصر الأمر فى زيارة أضرحة الأولياء المشهورين على التبرك فحسب إنما يعاودونها خشية نزول المصائب بهم إذا قصروا فى ذلك[٢] .

ومن عادات المصريين وتقاليدهم فى الاحتفال بموالد الأولياء ، تلك المظاهر التى نشاهدها فى الموالد والتى تقام للشيوخ ، ومن أبرزها مواكب الصوفية ونظامها فى حمل الأعلام والطبول . والمواكب ظاهرة اجتماعية تتشكل من جماعات تطوف ببعض جهات أو أحياء المدينة أو القرية تشكر الله على ما أعطى هذه الجماعات من هدية ، ودعوة تهدف إلى إيقاظ القلوب الغافلة عن حب الله وتحريك جوانب الخير والترغيب فى الإكثار من الاتباع والمريدين . كما أنها إحدى مظاهر تماسك الجماعة ودليل واضح على الأخوة الشعائرية وقوة المكانة الاجتماعية للطريقة فكلما كثر عدد أعضاء الطريقة دل ذلك على عظم مكانتها[٣] .

كما أصبحت الموالد إلى جانب ذلك سوقاً تجارياً ينتقل إليها الناس من أقاصى البلاد للبيع والشراء ، بل أكثر من ذلك فقد ارتبطت مواعيد إقامة الموالد بمواعيد الدورة الزراعية والظروف الاقتصادية الخاصة بهذه الجماعات ، فالموالد الكبيرة مثل السيد البدوى وإبراهيم الدسوقى تجرى بعد أن يتم بيع المحاصيل النقدية كالقطن مثلاً . أما موالد الصعيد فتقام بصفة دورية منتظمة وفقاً لتاريخ وفاة الولى[٤] .

وقد صار لهذه الموالد من القداسة فى النفوس منزلة لا يجرؤ أحد أن يخرج من دائرتها ، أو يتهجم عليها بنقد ، حتى أن فقهاء الأزهر كانوا فى مقدمة من يباركون هذه الموالد وينزلون إلى ساحتها ويتصدرون موائدها[٥] .

ومن ثم فإن الاحتفال بالمولد بكل أساليبه يعمل على تثبيت بعض الجوانب

(١) كلوت بك : لمحة عامة إلى مصر ، الجزء الأول ، ص ٤٨١ .
(٢) إدوارد وليم لين : المرجع السابق ، ص ٢١٠ .
(٣) فريال عبد الفتاح : الوظيفة الاجتماعية للطرق الصوفية فى الريف ، ص ٣٠٠ .
(٤) نفس المرجع ، ص ٩٤ .
(٥) المقطم ٣٠ يناير ١٨٩٣ عدد ١١٧٥ .

الثقافية والدينية فى المجتمع وانتقالها من جيل إلى جيل ، كما أن هذه الأساليب وسيلة تقليدية للتعليم عن طريق التلقين والتكرار - هذا بالإضافة إلى أنه وسيلة من وسائل التسلية والترفيه وجلب السرور على الأهالى الذين يجدون فيه إشباعاً لحاجتهم سواء كانت ممارسات شعائرية أو ممارسات فنية شعبية.

وقد تصدى المصلحون الاجتماعيون المصريون للبدع والخرافات التى تمارسها الطرق الصوفية ، فقد انتقد عبد الله النديم المبالغة فى أساليب التعبير فى الموالد والتى تخالف الأصول الإسلامية[1] وأوضح النديم للطرق الطريق القويم الذى يجب أن يتبعون من أجل إظهار الدين بصورته الحقيقية فقال «أن الطريق المسلوك للقوم مبنى على الإخلاص فى العمل وحب الخلوة والبعد عن الناس والصمت عن اللغو وملازمة الذكر والعمل بالسنة والإرشاد إلى الطريق المستقيم»[2] .

كما نشر الشيخ محمد عبد عدة مقالات فى الوقائع المصرية ، هاجم فيها أساليب مشايخ الطرق فى الموالد . وصور فيها ما يصحب الإذكار من ضرب الطبول ومن هياج الذاكرين الذين يهيمون ويتجردون من ثيابهم ويأتون أعمالاً هى أقرب إلى الشعوذة منها إلى الدين مثل أكل النار والزجاج[3] . كما ندد بما يحدث فى الموالد من اختلاط الفتيان بالفتيات ومزاحمتهم ببيوت الله وهاجم بدعة «الدوسة»[4] فقد كان الإمام محمد عبده يسعى لدى الحكومة لإبطال هذه البدع والمنكرات ويطلب الفتاوى التى يعتمد عليها ثم ينوه بذلك فى الجريدة الرسمية .

كذلك هاجم الكواكبى هذه البدع المفسدة لمشايخ الطرق فى «أم القرى» هجوماً عنيفاً إذ قال «أن الطامة من تشويش الدين والدنيا على العامة بسبب العلماء المدلسين وغلاة المتصوفة ، الذين استولوا على الدين فضيعوه وضيعوا أهله»[5] .

ولما كان للأدب ارتباطاً شديداً بالحياة إذ يستمد موضوعاته مما يجرى حوله، فقد ظهرت كثير من القصائد والمقالات التى تلهب المجتمع بسياط النقد المرير ،

---

(١) عبد المنعم الدسوقى : عبد الله النديم ودوره فى الحركة السياسية والاجتماعية ص ٣١٠ .

(٢) الأستاذ ١١ أبريل ١٨٩٣ .

(٣) الوقائع المصرية ٤ دى الحجة ١٢٩٧ ، عدد ١٩٥٨ .

(٤) الوقائع المصرية ٣ أبريل ١٨٨١ عدد ١٠٧٨ .

(٥) محمد حسين الاتجاهات الوطنية فى الأدب المعاصر ، الجزء الأول ، ص ٢٩٨ ، ٢٩٩ .

وتهاجم عيوبه ، وتتهكم بأساليب حياته الفاسدة[١] .

أما علماء الأزهر فقد كان الكثير منهم من شيوخ الصوفية وأعلامها ودعاتها، ولذا فقد كانوا يبشرون برسالة التصوف ، ويرتفعون بمستوى المنتمين إلى الصوفية ويعملون على تنقية دعوتهم مما يدخله فيها الجاهلون من البدع والخرافات والأوهام ، ويسعون إلى النهوض بالتصوف . ومن ثم حارب علماء الأزهر هذه البدع والعادات المخالفة للشرع ، فقد اجتمعت جماعة من العلماء برئاسة الشيخ حسونة النواوى وأقرت على إبطال كثير من العادات التى لا تنطبق على أحكام الشرع الشريف ومعاقبة من يدعى الولاية ومنع استعمال الطبول والدفوف فى الأضرحة والمساجد ، ومنع المتسولين من تلاوة القرآن الكريم على الطريق .....الخ[٢] . كما أرسلت مشيخة الأزهر إلى وزارة الداخلية تطلب أن يحارب رجال الإدارة والبوليس البدع التى تصاحب الطرق الصوفية ، وأرسلت الوزارة بدورها منشوراً إلى المحافظات والمديريات توجب فيه إبطال تلك العادات والأباطيل التى لا تتفق وأحكام الشرع الإسلامى[٣] .

أما موقف شيخ مشايخ الطرق الصوفية من هذه البدع ، فإنه لم يتوان سماحة السيد البكرى عن كل ما يسىء إليها . فقد وضع تقريراً طويلاً فى اصلاح الطرق الصوفية ، بين فيه القواعد التى يقوم عليها ذلك الاصلاح وأهمها أن يكون المشايخ والخلفاء من «ذوى العرفان والقدرة على الارشاد حتى يربوا الناس على الآداب الدينية ومكارم الأخلاق ويأخذوا بأيديهم فى سبيل الكمال»[٤] . كما كان دائماً ما يطلب من مديرى المحافظات إبطال اجتماعات الزار من جميع الأضرحة لما يترتب على ذلك من الأمور المنافية للآداب[٥] .

وإزاء الشكاوى العديدة المتعلقة بأحوال وشئون الطرق الصوفية ، اهتمت مشيخة عموم السادة الصوفية بالنظر فيها ، ووجدت بعد طول بحث أن منشئتها ما

---

(١) نفس المرجع ، ص ٢٣٥ .

(٢) المقطم ٢٨ يناير ١٨٩٥ عدد ١٧٨١ .

(٣) وادى النيل ١ يناير ١٩١٨ عدد ٢٤٤٥ .

(٤) المقطم ١٠ يوليه ١٩٠١ عدد ٣٧٣٣ .

(٥) المقطم ١٤ أكتوبر ١٩٠١ عدد ٣٨١٦ .

يأتيه بعض الذين ينتمون إلى الطرق الصوفية من الأعمال المنافية للآداب وهم أجهل الناس بآداب الصوفية . ومن ثم أصدرت المشيخة منشوراً فى منتصف أبريل عام ١٩١٢ بمنع كل عمل مناقض للآداب والأخلاق الشرعية ، وأيضاً منع ضرب الجسم بالسلاح وأكل الحشرات والهوام وغير ذلك ، كما أوجبت أن يكون النطق بأسماء الجلالة تام الحروف مستكمل اللفظ على ما ورد بالقرآن والسنة ، وألا يعقد مجالس للذكر فى غير الأماكن الظاهرة والمعروفة بالتقوى والصلاح ، ولا يعقد مجلس ذكر إلا بحضور خليفة مجاز من شيخ طريقته مقرر رسمياً ، كما منع السير فى المواكب بهيئة منافية للآداب ، وجعل مراقبة المواكب على عاتق الخلفاء والنقباء وغير ذلك من القواعد المنظمة للطرق الصوفية والتى تبعد عنها كل ما يسىء الظن بها[١] .

وبالنسبة لدور الحكومة إزاء الطرق الصوفية ، فقد كانت نظارة الداخلية تعمل بإذن منها فى الشئون الصوفية وظلت هذه الإجراءات سائدة فيما يتعلق بإنتخاب المجلس الصوفى الأعلى ، وتنظيمات الطرق ، وأيضاً الإشراف على الاحتفالات السنوية للطرق (الموالد) [٢] كما كان تعيين نقيب الأشراف وشيخ مشايخ الطرق الصوفية يتم عن طريق الحكومة[٣] . كذلك كانت الحكومة تقوم بتعيين نقباء الأشراف فى محافظات مصر وتقرر لهم مرتباً مدرجاً فى ميزانيتها[٤] وبالإضافة إلى ذلك هيمنت على أضرحة الأولياء فعندَ وَفاة أحد المهيمنين على الأضرحة ، تسارع الأوقاف الخديوية بسحب المفاتيح إلى أن تعين بديل له إذ أن مبدأ التوارث فى الهيمنة على الأضرحة كان موجوداً[٥] .

وبذلك كانت الحكومة مسيطرة سيطرة تامة على الطرق الصوفية وقادرة على احتوائها وذلك بتدخلها فى تعيين نقيب الأشراف ، ونقبائه فى المحافظات

---

(١) المؤيد ١٧ أبريل ١٩١٢ عدد ٦٦٥٥ .

(2) Berger : Islam in Egypt to day, P. 69 .

(٣) دار الوثائق القومية . محفوظات مجلس الوزراء ، محفظة تحت الترتيب ، مجموعة ٢٨٨ داخلية .

(٤) دار الوثائق القومية . محفوظات مجلس الوزراء ، محفظة تحت الترتيب ، مجموعة ٣٢٥ داخلية .

(٥) وثائق عابدين ، التماسات جماعية ، قلم عربى خديوى ملف ١٢ .

وأيضاً بتعيين مشايخ الأضرحة ، وذلك التعيين الذى كان يجب أن يكون من اختصاص نقابة الأشراف ولكن الحكومة أرادت أن تهمين على كل صغيرة وكبيرة فى الطرق الصوفية ليتسنى لها السيطرة عليها وتوجيهها لخدمة أغراضها التى ترمى إلى تملق عواطف عامة الناس بسكان الأضرحة والقباب العالية .

وقد اقتصر دور مشايخ الطرق الصوفية فى الحياة الحزبية والسياسية فى مصر على الإنتماء لبعض الأحزاب ومجلس شورى القوانين وإن لم يكن لهم دوراً ملموساً فى الحياة السياسية المصرية . فقد ضم حزب الأمة من أعضائه البارزين شيخ مشايخ الطرق الصوفية الشيخ عبد الرحيم مصطفى الدمرداش الذى تولى رئاسة المشيخة عن أبيه ونمى ثروته حتى عد من كبار ممولى زمانه(١) . كذلك ضم حزب الإصلاح على المبادىء الدستورية السيد عبد الحميد البكرى(*) - شيخ السجادة الوفائية وشيخ مشايخ الطرق الصوفية إلى عضويته .

ونستطيع فى تقييمنا للطرق الصوفية أن نلتمس بعض الآثار الايجابية والسلبية لهذه الطرق والتى تركت بصمات واضحة فى المجتمع المصرى . فقد أثرت تأثيراً كبيراً على ثقافة البيئات الشعبية ، لما شاع فيها من القصص والحكايات الدينية مثل قصة «السيد البدوى والخضرة الشريفة» وقصة «معاذ بن جبل» وقصة «السيد البدوى وفاطمة بنت برى» ... الخ وغير ذلك من القصص التى لاتزال شائعة فى البيئات الشعبية ولاتزال تردد فى حلقات الموالد . كما كان للطرق الصوفية أثر فى الطرب وأعنى بذلك تلك الأوردة الصوفية التى تفيض بالتضرعات الحارة ، والابتهالات الصادقة ، وتلك القصائد والأناشيد الممتعة التى تتدفق بالاستغاثة والتشفع ، واللهفة على الوصل ورؤية الحبيب ، وغير ذلك من معالم الحب الذى يعنيه الصوفية ويقصدون به قصدهم ، ثم ماوراء ذلك من الأدوار والمواويل والتواشيح التى يتغنى بها المريدين واتباع الشيوخ فى مجالس الذكر وحلقات الموالد وأن لهم فى هذا طريقة تسمى «التخمير» يتطارحون فيها الأدوار

---

(١) أحمد زكريا الشلق : حزب الأمة ودوره فى السياسة المصرية ، ص ٩٩ .

(*) تلقى السيد عبد الحميد البكرى تعليمه على يد جماعة من كبار العلماء بالأزهر ، واتجه إلى دراسة العلوم العقلية ، فجمع بين الأثنين وكانت الأسرة البكرية تدخل فى شريحة كبار الملاك الزراعيين لما كان فى حوزتها من أوقاف وأراضى عشورية بلغت ٦٤٦ فدان .

على البديهة ، ويتفننون بها بنغم يصدر من القلوب فيأتون فى ذلك بطرب رائع[١] . كما كان لرجال الطرق الصوفية أثر بعيد المدى فى الموسيقى ، حتى لقد اصطبغت الموسيقى الشرقية فى تاريخها الماضى بصبغة صوفية ، وبخاصة فى إيران وتركيا ، ولا تزال هذه الصبغة تظهر فى نغماتنا الموسيقية وألحاننا[٢] .

كذلك كان الانتماء إلى الطرق الصوفية يولد شعوراً قوياً بالإنتماء أو الإرتباط مع جماعة من الأشخاص ، فالمريد يعبر عن اخلاصه للطريقة باستخدامه عند التحدث لفظ «نحن» فى مقابل لفظ «هم» . وعلى عكس علاقات الأخوة ووشائج المحبة والتعاطف والتفانى ، الموجودة بين أعضاء الطريقة الواحدة ، فإن علاقات التنافس والصراع هو الطابع المميز لعلاقاتهم بالطرق الأخرى[٣] .

أما عن تأثير المتصوفة على الناحية الدينية فقد استطاعوا أن يكيفوا الشعور الدينى فى المجتمع على هواهم وأن يصبغوا الحياة الدينية بصبغتهم حتى اختفت سماحة التعاليم الإسلامية فيما أذاعوه من الأوهام ، وما أحدثوه للناس من خرافات وأساطير . وظهر هذا الأثر واضحاً بين جموع الفلاحين ، فقد أمعن الفلاح المصرى فى الاعتقاد بالأولياء ، حتى لقد نسب إليهم الكثير من الخرافات أسموها بالكرامات. وقد قام رجال الطرق الصوفية بنشر أخبار هذه الكرامات بين الفلاحين[٤] . كما كان لحلقات الذكر التى تمارسها الطرق الصوفية وظيفة هامة للشباب الذين ينتمون إليها ، وهذه الوظيفة هى تفريغ طاقتهم وحيويتهم عن طريق ما يأتونه من حركات أو عن طريق حالات (الوجد) التى تحدث أثناء الذكر[٥] .

وعموماً يمكن أن نرصد أهمية الطرق الصوفية فى المجتمع المصرى فى أنها تعمل على المحافظة على بعض نواحى التراث الاجتماعى وتدعمها ، كما أنها تعمل على تخليص الناس من التوتر والقلق والمعاناة ، فعندما يعجز العلم عن الاجابة على بعض التساؤلات التى تلح على الناس وحل مشاكلهم ، فإنه لابد من البحث عن

---

(١) محمد فهمى عبد اللطيف : السيد البدوى ودولة الدواريش فى مصر ، ص ١٥ ، ١٦ .

(٢) نفس المرجع ص ١٦٥ .

(٣) فريال عبد الفتاح : الوظيفة الاجتماعية للطرق الصوفية فى الريف ، ص ١٧٤ .

(٤) محمد الشواربى : دور الفلاحين فى المجتمع المصرى فيما بين ١٩١٩ – ١٩٥٢ ، ص ٢١٩ .

(٥) فريال عبد الفتاح : المرجع السابق ، ص ٢٨٤ .

وسيلة أخرى غير تقليدية . ومن هنا يصبح للطرق الصوفية دور أساسى فى حياة الأفراد . بالإضافة إلى أن الطرق الصوفية قد نجحت فى الريف فى أن تكون وسيلة ناجحة للضغط الاجتماعى يلجأ إليها الأفراد أكثر من لجوئهم للمؤسسات الرسمية . كما كان للطرق الصوفية أيضاً أثر فى اتساع شبكة العلاقات الاجتماعية عن طريق عمليات التعارف التى تتم أثناء ممارسة الشعائر الصوفية .

أما عن الآثار السلبية للطرق الصوفية فى مصر ، فقد كان لها أسوأ الأثر فى المجتمع المصرى ، وفى الأضرار بالعقيدة الدينية لأنها ملأت النفوس بالإذعان والاستسلام والاستغراق فى التوكل ، وحمل كل شيء على القضاء والقدر ، وترك الأمور تجرى على أعنتها ، وتفوض التصرف فى كل شيء إلى الداراويش والشيوخ والاعتقاد فى قدرتهم على دفع كل مكروه .... هذه كلها اتجاهات ونزعات لاتزال نلمسها ونراها واضحة فى المجتمع ، وبخاصة فى ريف مصر ، فأولئك الفلاحون يجعلون للأولياء والشيوخ نصيباً فى دوابهم ومزروعاتهم وكل ما ينالهم من خير فيما نسميه «بالنذور» وذلك لاعتقادهم أن لهذه النذور صلة بالشيوخ ، وأنها هى التى تحرك رضاء الشيخ ورضوانه على الذين يقدمونها(١) .

كذلك نكبت الحياة الاجتماعية فى مصر بأولئك الداراويش الذين نجحوا فى إخماد الروح العاملة فى المجتمع المصرى بتزينهم للناس حياة الفقر ، والصبر على كل مكروه ، والإذعان لكل ما ينالهم من الحكام المتجبرين(٢) .

وهناك تأثير آخر للدواريش على عادات وتقاليد المصريين ، فقد اشاعوا الخرافات بين الناس حتى أنهم اتخذوا من ذلك باب رزق واسع ، فأخذوا يتجارون بالأحجبة والتمائم ، ويطلعون على الناس بحكايات الجن والأرواح الشريرة والطاهرة، ومعرفة الغيب وكشف المجهول ، والتفاؤل أو التشاؤم بمطالع الأيام والشعوب إذا منيت بالحرمان ، وسدت أمامها المسالك وأخذتها المظالم والأحداث ، وقفت عاجزة مستكينة تتلهف على شيء من العزاء ، وتتلمس قوة خفية لإنقاذها مما هى فيه . ومن ثم كان اقبال الشعب المصرى بسائر طوائفه وجموعه على أهل

---

(١) الأخبار ٢٢ سبتمبر ١٩٨٣ عدد ٩٧٦٠ .

(٢) توفيق الطويل : التصوف فى مصر إبان العصر العثمانى ، ص ٢١١ .

المشيخة والدروشة والتعلق بأصحاب العمائم ، والتصديق بكل مايزعمونه من أعمال الجن والعوالم الخفية ، والاعتقاد فى كل ما يتجارون به من التمائم والأحجبة[١] .

وللأزهر ورجال الدين دوراً فى الحركة الوطنية المصرية ، فعلى الرغم من تنبيه مشيخة الأزهر لطلابها إبان إعلان الأحكام العرفية إلى وجوب التفرغ لدروسهم وعدم الخوض فى الأمور السياسية ، وأن يكونوا أحسن قدوة للجمهور داخل الأزهر وخارجه[٢] . إلا أنه عند اندلاع ثورة ١٩١٩ ، كان طلبة الأزهر – باعتبارهم من أبناء الفلاحين المطحونين الشاعزين بالظلم – فى مقدمة صفوف المظاهرات ، وكانوا من أكثر الطلاب جرأة وحماسة ، كما كانوا من أكبر العاملين على بث الروح الوطنية وحركة الأحزاب فى فئات الشعب المختلفة[٣] .

ولم يكن عمل الأزهر مقصوراً على الدور الذى اضطلع به طلابه ، بل مثل الدور الذى طالما مثله فى جميع الثورات المصرية ، فكان الأزهر محفلاً عاماً للخطابة فهو المكان الفسيح الذى لم تستطع السلطة العسكرية اقتحامه ومنع الاجتماعات العامة منه ، فكانت الخطب النارية والقصائد الحماسية تلقى من فوق منبره يستمع إليها طلابه وطلاب المدارس كافة ، ورجال ونساء من كافة فئات المجتمع كانوا يهرعون إليه فى جميع الأوقات ، وفيه تدبر كثير من المظاهرات ويرجع ذلك إلى مكانته ومنزلته الدينية [٤] كما حاول زعماء الأزهر اقناع البطريركية القبطية وطائفة الأقباط بالانضمام إلى الحركة بطريقة فعالة[٥] .

كما ظهر نشاط الأزهريين السياسى خارج الأزهر فى الجرائد المصرية ، فقد كثرت المقالات التى يكتبها الأزهريون وتنشرها لهم الصحف المصرية ، وإن كانت الرقابة على الصحف فى ذلك الوقت قد حدت من نشر المقالات التى تؤيد حركة الاضراب والمظاهرات ، ولم تنشر لهم إلا المقالات التى تناشد طلبة الأزهر العودة إلى الانتظام فى الدراسة ونبذ الاضرابات إلا أن مجرد ظهور هذه المقالات بإمضاء

---

(١) محمد فهمى عبد اللطيف : المرجع السابق ، ص ١٦١ – ١٦٢ .

(٢) الجريدة ٤ نوفمبر ١٩١٤ عدد ٢٣٢٨ .

(٣) مذكرات عبد الرحمن فهمى ، محفظة ١ ، ص ١٢٠ .

(٤) سامية حسن سيد : الأزهر ودوره فى السياسة المصرية ١٩١٩ – ١٩٤٢ ، ص ١١ .

(٥) مركز الوثائق والبحوث التاريخية لمصر المعاصرة ، ٥٠ عاماً على ثورة ١٩١٩ ، ص ٢١٨ .

الأزهريين يعتبر خطوة جديدة لتجرؤهم على نشر آرائهم السياسية . كما كان لطلاب الأزهر دور آخر عند عودتهم إلى قراهم بسبب انقطاع موارد العيش عنهم من أقاربهم وذويهم ، إذ كان عودة هؤلاء الطلاب لقراهم معناه انتشار الثورة فى هذه المناطق أو على الأقل توصيل اخبارها لمن ليس له علم بها[١] .

وإزاء هذا النشاط المتأجج لطلاب الأزهر أثناء ثورة ١٩١٩ استخدمت مشيخة الأزهر أسلوب التهديد بمنع الجراية عمن يثبت للمشيخة اشتغاله بالسياسة والتحريض على الاضراب ، وذلك للضغط على الطلبة من أجل العودة إلى الانتظام فى دروسهم . كما أرادت المشيخة أن تضعهم أمام الأمر الواقع بتوزيعها منشوراً على الطلبة تعلنهم فيه بمواعيد الإمتحانات التى لم تتغير ونصحت اللجنة الأزهرية الطلبة بالعودة إلى دروسهم بناء على هذا المنشور وخاصة أن الحالة قد هدأت ولم يعد هناك ما يستحق للانقطاع عن الدراسة .

ومن الملاحظ أن طلبة الأزهر والمعاهد الأزهرية كانوا أسرع فى الاستجابة للعودة إلى الانتظام فى دروسهم عن غيرهم من طلبة المدارس الأميرية وذلك لتجاور مساكن طلبة الأزهر للجامع مما يسهل عليه إعادة الانتظام فى الدروس ، إلى جانب العامل الاقتصادى وهو تهديد الطلبة من جانب المشيخة بقطع الجراية عنهم مما يؤثر فيهم . أما طلبة المدارس فكان التهديد الوحيد الذى تستطيع وزارة المعارف أن تؤثر به على الطلبة هو الحرمان من دخول الامتحان كعقاب لهم على الاضراب[٢] .

أما عن موقف علماء الأزهر من لجنة ملنر ، فقد ارسلوا فى الأسبوع الثانى من وصول اللجنة منشوراً إلى المعتمد السامى البريطانى أوضحوا فيه حقوق مصر فى طلب الاستقلال التام ، وطلبوا خروج الإنجليز من مصر . ويرى ملنر أن العلماء الذين وقعوا ذلك المنشور لم يكونوا يهوون ركوب ذلك المركب السياسى إنما ركبوه إذعاناً لضغط الأساتذة والطلاب الذين نشطوا لمعارضة الإنجليز ، واشتد بهم التحريض على ذلك . كذلك امتنع شيخ الأزهر عن مقابلة اللجنة فلم يكن مستعداً

---

(١) سامية حسين سيد : المرجع السابق ، ص ١٣ – ٢٠ .

(٢) نفس المرجع ، ص ٢٨ ، ٢٩ .

للوقوف ضد التيار القوى المعادى للإنجليز سواء فى داخل الأزهر أو خارجه[١] .

وعلى الرغم من الموقف الخالد الذى وقفه أبناء الأزهر فى ثورة ١٩١٩ ، فإن أولئك الشيوخ والداوريش كانوا يقفون دائماً فى الاتجاه السلبى ... ففى الثورة العرابية وثورة ١٩١٩ ، وفى كل حركة سياسية أو معركة وطنية قامت بين الشعب والمحتلين ، لم يكن لهم أثر يذكر ، وما كانوا يظهرون إلا فى موالدهم ومواكبهم بأعلامهم ودفوفهم على ماهو معروف من أمرهم[٢] .

وقد كان للأزهر قوة فعالة فى المجتمع المصرى ، حيث كان لشيوخه الأثر الفعال فى أحوال البلاد فى كثير من الأحيان ، فقد كانوا أكثر اندماجاً من الفئات الأخرى فى طبقات الشعب المختلفة ، وأخذوا يفقهونهم فى فرائض الدين ويلقون عليهم تفسير القرآن والحديث ، ويوضحون لهم ماخفى عليهم فى المعاملات الدينية، كذلك كانوا ينصحون الناس فى شئون دينهم ودنياهم . ولعل تأثير أهل الأزهر فى المجتمع المصرى يرجع إلى تغلغلهم فى هذا المجتمع واتصالهم المستمر القوى بأهله. واستطاع الأزهر أن يصمد أمام الأحداث التاريخية التى مرت بمصر حيث ظل – وحده – قرونا طويلة المصدر الوحيد للتعليم والثقافة فى البلاد ، وكذلك لقدمه وسمو مكانته فى الأقطار الإسلامية وتغلغل شيوخه وعلمائه فى المجتمع المصرى[٣] .

وبازدياد احتكاك مصر بأوروبا ، بدأ التعليم العلمانى والتقليد الغربى يزاحمان الثقافة الإسلامية ، ومن ثم تأثرت الحياة الدينية بهذا الاحتكاك ، فبعد أن كان المصريون يفزعون من الاحتكام إلى غير قوانين الإسلام ، أصبحت القوانين تؤخذ من التشريع الغربى ، وما كان ذلك إلا خضوعاً لحكم الظروف الاجتماعية ونتيجة للاحتكاك الأوروبى . كذلك لم يكن الأزهر بعيداً عن العلوم الحديثة التى نشأت من عملية الاحتكاك الغربى ، فقد كان من بين طلاب البعثات عدد من الأزهريين ، لكن كان يحمل أيضاً فى طياته العزلة عن الاتجاهات الفكرية الحديثة متبعاً أساليبه

---

(١) تقرير لجنة ملنر ، ص ٩ .

(٢) محمد فهمى عبد اللطيف : السيد البدوى ودولة الدراويش فى مصر ، ص ١٦٠ .

(٣) أحمد عزت عبد الكريم : تاريخ التعليم فى مصر ، الجزء الثانى ، ص ٧٧٩ – ٧٨٠ .

القديمة، وإليه يرجع الفضل فى حفظ التراث الإسلامى وصيانة الآداب العربية ، كما كان له التأثير الدينى فى محيط التثقيف الشعبى ، فعلى مر العصور لم يكن المسجد للعبادة فحسب ، وإنما أيضاً حلقة للتدريب وتفقيه المسلمين لشئون الدنيا والدين[١] .

وبينما كانت جميع نواحى النشاط الاجتماعى تسير سريعاً نحو التطور ، إذا برجال الدين فى جمود لايتمشى مع التطور الاجتماعى الذى أصابته البلاد ، فلم يكن لهم شأن كبير فى تطور الأحوال العامة فى مصر خلال هذه الفترة سياسياً أو اجتماعياً نتيجة لما أصاب الأزهر والأزهريين من جمود وركود بحيث أصبحت ثقافتهم مجموعة من المعتقدات الرتيبة[٢] وكان من نتائج ذلك ظهور بعض الشخصيات المفكرة التى كان لها الأثر الكبير فى الحياة الدينية مثل جمال الدين الأفغانى والشيخ محمد عبده[٣] وكان أبرز هؤلاء الشيخ عبد العزيز جاويش الذى أتاح له الفكر الغربى الفرصة على أن يتفتح على نهج صادق من مناهج الفكر وهو إلتقاء الفكر العربى الإسلامى مع الفكر الغربى على قاعدة واضحة هى الإيمان بالنفس وبالشخصية وذلك هو منهج «المدرسة الوسطى» . كذلك عمل جاويش على أن يصحح مفاهيم الإسلام ، وأن يرد على خصومة ،، وأن يفسر آياته بما يوافق روح العصر ، وأن يهاجم الأمراء والعلماء والمنتسبين إلى الإسلام[٤] .

وخلاصة القول أن تأثير الدين على المجتمع المصرى أمر ملموس واقع . والحياة الاجتماعية فى البيئة التقليدية وخاصة فى الريف مرتبطة إلى حد كبير بالمعتقدات الدينية . ومن ثم كان هناك ارتباطاً كبيراً بين أنماط السلوك والقيم الاجتماعية السائدة وبين الأنماط والقيم الدينية . وفضلاً عن هذا فإن التمسك بالتقاليد والتعاليم الدينية كان إلى عهد قريب الوسيلة الأولى للحصول على المكانة الاجتماعية . كما أن النظم الدينية تحاول الحد من الرغبات المادية والاجتماعية للطبقة الدنيا بما يحقق تكاملها مع البناء الطبقى . فالدين يلعب دوراً واضحاً فى

(١) لطيفة سالم : القوى الاجتماعية فى الثورة العرابية ، ص ٧٠ .

(٢) عبد الخالق لاشين : سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية حتى سنة ١٩١٤ ، ص ٢١٩ .

(٣) أحمد زكى بدوى : تاريخ مصر الاجتماعى ، ص ٢٣٧ .

(٤) أنور الجندى : عبد العزيز جاويش . سلسلة أعلام العرب ، العدد ٤٤ ، ص ٢٢٨ .

اقناع الناس بقبول حظوظهم الاقتصادية ، وعلى الأخص فى المجتمعات التقليدية التى تفتقر إلى تنظيم سياسى مركزى . ويبدو أن الاحساس بحدة التفاوت الاجتماعى يد يخفف إلى حد ما حينما يضم كل أفراد المجتمع عقيدة أو مذهب دينى واحد . وفى هذه الحالة فإن دور الدين كوسيلة من وسائل الضبط الاجتماعى يصبح حاسماً .

الفصل الخامس

«المثقفون»

«المثقفون»(*)

لم يكن للمثقفين جذور تاريخية أو تراث قديم ، فهى فئة جديدة على المجتمع المصرى ، تألفت منذ مطلع القرن التاسع عشر من خلال نظام محمد على التعليمى ، فقد بذر محمد على البذرة الصالحة التى مكنته من خلق فئة مثقفة وذلك بنشاطه التعليمى عن طريق ارسال البعثات إلى أوروبا وخاصة إلى فرنسا حيث نهل المبعوثون من الثقافة الغربية ووقفوا على حرية الفكر ، واقتبسوا من التقدم الأوروبى، وتشربت نفوسهم بالآراء العصرية الجديدة ، ثم عادوا متأثرين بالفكر الليبرالى ليصنعوا نهضة فكرية ولينشروا تعاليم أوروبا وأنماطها ومناهجها ونظمها وأيديولوجيتها[١] .

كما كان لهجرة الأوروبيين إلى مصر أثر فى انتقال الأفكار والعادات الأوروبية هذه بالإضافة إلى دور الأفغانى والشوام فى إحياء الثقافة والفكر ، مما كان لها أثره فى تكوين فئة جديدة من المثقفين ممن تلقوا تعليماً علمانياً فى أوروبا، وكانوا نتاجا للمبادىء الليبرالية والأفكار المستنيرة ، وخريجو المدارس الثانوية الذين تشربوا تلك الآراء والمبادىء من خلال الترجمات ودور الصحف[٢] .

ومنذ بداية القرن التاسع عشر ، كانت الطبقة الوسطى من موظفى "حكومة ،والمحامين والأطباء والمعلمين قد بدأت تبذل الجهد لإثبات وجودها فى الحياة المصرية . وقد رأت هذه الطبقة نفسها غير قادرة فقط على التصدى للضغوط السياسية الخارجية ، ولكن أيضاً ضد استبداد الحكام . وتركزت أفكارهم السياسية فى

(*) تصف لفظة «المثقفون» جماعة الناس التى تستخدم العمل الفكرى والثقافى ويشكلون فئة اجتماعية محددة ، تؤثر على التطور الثقافى . كما تتألف هذه الفئة من أولئك الذين يساهمون مباشرة فى ابتكار ونقل ونقد الأفكار ، وقد يصعب تعيين حدود لهذه الجماعة تماماً ، ذلك أن المستويات الدنيا منها تختلط بمهن الطبقة الوسطى مثل التدريس والصحافة ، ولكن الخصائص المميزة لها – والتى تتعلق مباشرة بثقافة المجتمع – واضحة وضوحاً كافياً .

(١) لطيفة سالم : القوى الاجتماعية فى الثورة العرابية ، ص ٦٧ .

(2) Lutfi El-Sayyid, Afaf : Fgypt and Cromer, P. 139 .

التغيير السريع ، وظهر هدفهم تحت ستار الديمقراطية والقومية لاكتساب النفوذ ومناصرة كافة طبقات المجتمع المصرى(١) .

ويمكن القول بأن فئة المثقفين يشكلون قطاعاً عريضاً من الحياة المصرية ، يوحد بين أعضائها التعليم وتأخذ فى اعتبارها مصالح المجتمع المصرى بصفة عامة . كما أنهم ينتمون فى مجموعهم إلى مختلف الفئات أكثر من انتمائهم إلى مجموعة اجتماعية متميزة ومتماسكة . ومع ذلك يمكن تشبههم بالصفوة ، بسبب تلك الهيبة التى كانت ترتبط بالعلم فى ذلك الوقت ، فقد أصبح العلم ، المكلل فى حد ذاته بكل أنواع التبجيل ، يقترن بالإنتماء إلى جهاز الدولة .

وقد كان على سلطات الاحتلال أن تواجه النمو المتزايد لفئة المثقفين بمفاهيمها الحديثة التى تمنح للوطنية وللمطالبة بالدستور أبعاداً جديدة ، ولذا حاول كرومر أن يتجنب خلق فئة ساخطة من المثقفين ، زعماء للهياج الوطنى الذى يؤدى إلى نقد الحكم البريطانى . كما اعتقد أن أهم النتائج التى ترتبت على تعليم المصريين هو الرغبة فى طرد الأجانب أو التخلص منهم . ولذا أراد أن يتجنب مثل هذه الحالة فى مصر وذلك بتحديد نوع التعليم لغالبية المصريين . كما اتجهت جهوده إلى أضعاف هذه الفئة المثقفة التى حملت نواء الحركة الوطنية فى عهده(٢) .

وقد استطاع كرومر بفضل تقصيره المتعمد فى النهوض بمستوى التعليم ، إعاقة نمو هذه الفئة ، فقد صدر فى عام ١٨٨٧ قانون ضيق دائرة المجانية فى مدارس الحكومة فإنخفضت نسبة المجانية إلى ٣٠٪ فى جميع المدارس الابتدائية فى الوقت الذى بلغت نسبة المجانية فى المدارس الثانوية٣٩ ٪ ، وفى المدارس العالية ٥٤ ٪ . وبعد مضى خمس سنوات أى فى عام ١٨٩٤ انخفضت نسبة المجانية فى المدارس الابتدائية إلى ١٧ ٪ والثانوية إلى ٢٩ ٪ ، ثم بعد ذلك بخمس سنوات أخرى أى فى عام ١٨٩٩ بلغت نسبة المجانية فى المدارس الابتدائية ٠,٣ ٪ ثم ألغيت المجانية من جميع المدارس الابتدائية عام ١٩٠٤ ومن المدارس الثانوية

(1) F.Q. 407/183 , No . 158, Wingate to Balfour, November, 28, 1918 .

(2) Tignor, R: Modernization and British coloniel rule in Egypt, 1882-1914, P. 32 .

والعالية فى عام ١٩٠٥[١] . وقد كان الهدف من قرار إلغاء المجانية هو الحد من تكوين المثقفين المؤهلين بحجة أن عدد الشبان الباحثين عن وظائف حكومية والمؤهلين لها سيصبح زائداً عن العدد الممكن توظيفه هذا من جهة ، ومن جهة أخرى أقامة حاجز ضد خطر فئة غير مرضية ومهملة يمكن أن يعضدها تشجيع الدولة[٢] وفى نفس الوقت فرضت سلطات الاحتلال المصروفات فى المدارس العالية بحجة تناسب زيادة المصروفات مع متوسط ما ينفق على الطالب ، فزيدت المصروفات بمدرستى الطب والهندسخانة إلى ٣٠ جنيه وكان ذلك فى عام ١٩١٦[٣] .

كذلك حاولت الإدارة البريطانية تضييق الخناق على ارسال طلبة المدارس الأميرية إلى الخارج ، حتى أنها رأت أن ترسل طالباً واحداً فقط إلى الخارج للدراسةكل عام ، وإذا أرسل طالب آخر يكون نصف مصاريفه على الحكومة[٤] وعلى الرغم من ذلك فقد حافظت الطبقة الارستقراطية على عاداتها بالإتصال المغلق بالتعليم الأوروبى عن طريق إرسال أبنائها للدراسة فى فرنسا أو إنجلترا فى حالة فشلهم فى الحصول على مؤهل من إحدى المدارس المصرية العليا[٥] هذا بالإضافة إلى أن الإدارة البريطانية رأت توجيه بعض البعثات الحكومية إلى الجامعات البريطانية ضماناً للتوازن الثقافى . وأملاً فى خلق جماعات من المثقفين والموظفين الموالين للثقافة ولطريقة الحياة الإنجليزية[٦] .

ويعتبر المحامون والأطباء والمهندسون والصحفيون والمعلمون من أصحاب المهن الحرة الذين لعبوا دوراً كبيراً فى الحياة المصرية . ومن ثم فسوف أتناول مكانة كل فئة من هذه الفئات وثقلها الاجتماعى والسياسى فى المجتمع المصرى .

---

(١) دار الوثائق القومية . جلسات مجلس النظار ، يونية ١٩٠٧ .

(٢) أنور عبد الملك : نهضة مصر . تكون الفكر والأيدلوجية فى نهضة مصر الوطنية ١٨٠٥ – ١٨٩٢ ، ص ٣٧٤ .

(٣) جرجس سلامة : أثر الاحتلال البريطانى فى التعليم القومى فى مصر ١٨٨٢ – ١٩٢٢ ، ص ٩٢ .

(٤) دار الوثائق القومية ، محفوظات مجلس الوزراء . محفظة ٧ / ب مجموعة ٤ ، معارف عمومية .

(5) Tignor, R : Op. lit. P. 339 .

(٦) أمين عز الدين : شخصيات ومراحل عمالية ص ٧١ ، ٧٢ .

وبالنسبة لفئة المحامين ، فلم يكن هناك الكثير من حملة الليسانس ممن يزاولون مهنة المحاماة - فى أول الأمر - بل كان المحامون يزاولون المهنة بتصريح من لجنة تقوم بامتحانهم فى نصوص القوانين ، ولذا كان من بينهم النابه والعاطل وبعضهم ممن قضوا بعض الوقت فى الأزهر . فقد كان المبدأ الأساسى لممارسة مهنة المحاماة فى المحاكم الأهلية إظهار بعض الكفاءة فى القانون ، بالإضافة إلى التمكن من اللغة العربية[1] ولذا كان معظم المحامين من رجال الأزهر الذين يجيدون الحديث باللغة العربية بمنطق يؤدى إلى تحقيق المطلوب منهم.

أما بالنسبة للقضاه فقد كانت العناصر التى يتألف منها رجال القضاء والنيابة فى أول العهد تكاد تكون صورة مشابهة من العناصر التى يتألف منها المحامون ونرى ذلك جلياً فى أول مرسوم صدر فى ١٤ يونيه عام ١٨٨٣ الذى قضى بتعيين رئيس وقضاة محكمة الاستئناف ورؤساء وقضاة المحاكم الكلية . فقد كان الحائزون من هؤلاء المعينيين لشهادة الدراسة القانونية لايتجاوز العشرة ، بل أن رئيس محكمة الاستئناف نفسه لم يكن ضمن هؤلاء ، ولم يكن حائزاً لتلك الشهادة من رؤساء المحاكم جميعاً إلا إبراهيم باشا فؤاد رئيس محكمة مصر ، وحسين باشا واصف رئيس محكمة الاسكندرية ، وشفيق منصور ، وبليغ بك ، والشاعر الكبير إسماعيل باشا صبرى ، ومحمد منيب بك[2] .

ومن أجل هذا نادى عبد الله النديم بإصلاح مهنة المحاماة عن طريق تدريس القانون للشبان الأذكياء ثم امتحانهم بعد ذلك ، فمن نجح رخص له بالترافع بحيث لايقبل توكيل من لم يرخص له . وطالب النديم كذلك من الشبان المصريين أن يتقنوا فن الترافع فى القضايا حتى لا يقع مواطنوهم تحت طائلة استغلال الأجانب[3] .

لقيت دعوة النديم إلى إصلاح المحاماة صدا طيبا فى دوائر الحكومة ، فقد وضع الخديوى إسماعيل فى قائمة مشروعاته إصلاح القضاء فى مصر إصلاحاً يحد

(١) محمد على علوية : ذكريات اجتماعية وسياسية ص ١٦ .
(٢) مذكرات إبراهيم الهلباوى ، ص ٢٨ .
(٣) عبد المنعم الدسوقى : عبد الله النديم ودوره فى الحياة السياسية والاجتماعية ، ص ٣٥٠ .

مما كان يتمتع به الأجانب فى مصر من استقلال القضاء . وبدأ ينفذ مشروعه فى عام ١٨٦٧ ، وكان من الطبيعى أن يعد إسماعيل الأدوات التى تلزمه لتحقيق مشروعه ومنها إعداد الهيئات القضائية المصرية ، وإعداد التشريعات والقوانين لمواجهة الحاجات الجديدة للمصريين والنزلاء الأجانب . ولما كان لابد لهذه النهضة القضائية فى إعداد الرجال والقوانين أن تستمد مقوماتها من مدرسة للحقوق تنشأ فى مصر فقد أنشىء مدرسة الإدارة والألسن والتى دعيت بمدرسة الحقوق اعتباراً من يونيو عام ١٨٨٦[١] .

وقد كانت مدرسة الحقوق من أكثر المدارس العليا شعبية عندما التحق بها أحمد لطفى السيد عام ١٨٨٩ ، وأسست بغرض تدريب الطلاب على العمل فى الوظائف الحكومية ، ثم انتهى بها الحال إلى تخريج المحامين لممارسة مهنة المحاماة أيضاً . لذا فقد زاد إقبال الشبان المصريين على دراسة القانون ويرجع ذلك إلى أهمية المناصب الحكومية التى كان يشغلها خريجو مدرسة الحقوق سواء فى الأعمال الإدارية أو القضائية حيث كانت نظارة الحقانية تقوم بتعيين خريجى الحقوق فى وظائف مساعدى نيابة ثم يتدرجون بعدها فى الترقية فيصبحون وكلاء نيابة ثم رؤساء نيابة ومنهم من يعمل قضاة . كما أن نظارة الداخلية كانت تقوم بتشجيع خريجى الحقوق للعمل فى وظائف الإدارة بالأقاليم يتدرجون منها إلى أن يصبحوا مديرين . وكان الهدف من ذلك تطعيم الإدارة بعناصر مثقفة تستطيع إدارة البلاد . وقد أغرت مثل هذه الوظائف الحكومية التى كان يشغلها خريجو الحقوق الطلبة على الالتحاق ومتابعة الدراسة بها أملا فى الحصول على مثل هذه المراكز المرموقة . كما ترجع مكانة مدرسة الحقوق بين الشبان المصريين إلى أهميتها فى تقديم التعليم الليبرالى أكثر من أى مدرسة أخرى [٢] وأيضاً إلى طموح المحامين إلى العمل السياسى ، الأمر الذى يفسر طلبهم إلغاء النصاب المالى الذى يحدد عضوية الهيئات النيابية ، اكتفاء بشهاداتهم الدراسية[٣] كما كانت مدرسة

---

(١) أحمد عزت عبد الكريم : تاريخ التعليم فى مصر ، الجزء الثانى ، ص ٥٤٦ .

(2) Reid : Eductianal and carrers choices of Egyptian students 1882 - 1922, P. 364 .

(٣) أحمد زكريا الشلق : حزب الأمة ودوره فى السياسة المصرية ، ص ١٠٣ .

الحقوق دائماً هى الوسيلة الوحيدة للطلاب لاثبات ذاتهم ، ونظر إليها على أنها السلطة التنفيذية للمحامين الساخطين فى مصر[١]. زد على ذلك أن مدة الدراسة فى الحقوق أقصر ومصاريفها أقل إذا قورنت بمدة ومصاريف تعلم مهنة أخرى كالطب مثلاً[٢] .

وبناء على ذلك فقد تزايد الاقبال على دراسة القانون من عام إلى أخر حتى أن كرومر ذكر فى تقريره عام ١٨٩٣ «للناس ميل عظيم إلى القضاء والمحاماة ولذلك يقصد أكثر الذين ينالون شهادة الدراسة الثانوية مدرسة الحقوق دون غيرها ، وقد كان تقدم هذه المدرسة فى السنة الماضية وافياً بالمرام لا مثيل له فى سواها من المدارس الفنية التابعة لنظارة المعارف العمومية [٣] .

ويوحى تكوين الوزراء المصريين بمكانة مهنة المحاماة قبل وبعد الحرب الأولى ففى عام ١٩٠٦ كان سعد زغلول أول وزير مصرى مارس مهنة المحاماه ، بالرغم من أن العديد من أقرانه الوزراء لم يكونوا قد نالوا درجات الحقوق قبل دخولهم خدمة الحكومة . وفى عام ١٩٠٨ كانت الوزارة تضم ست وزراء أربعة منهم كانوا من المحامين ، وواحد مهندس ، بالإضافة إلى بطرس غالى رئيس الوزراء القبطى الذى لم يحصل على أى شهادة عالية . كما كان فى وزارة سعد زغلول الوفدية عام ١٩٢٤ سبعة – من الوزراء البالغ عددهم عشرة – من المحامين[٤] .

وينحدر المحامون عادة من أبناء الأعيان الذين يقدرون أن دراسة الحقوق تتيح لهم الوصول إلى أهم المراكز فى الدولة بما فيها مناصب الوزراء . وكان أبناء الطبقة الوسطى فى المجتمع يقلدونهم فى هذا المضمار . وعلى الرغم من أن الميل الثقافى والنفوذ لدى ملاك الأرض كان واضحاً ، فإن فئة المثقفين وبصفة خاصة المحامين كانت تميل إلى الإندماج اجتماعيا وسياسيا مع طبقة ملاك الأرض ، فكثير من أعضائها انبثقوا من هذه الطبقة واحتفظوا بارتباطهم بالأرض ، أما

(1) F.Q. 407/184, No 246, Allenby to Curzon , April 7, 1919 .

(٢) عدد من العلماء السوفيت : التركيب الطبقى للبلدان النامية ، ص ٣٩٠ .

(٣) تقرير كرومر عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان لعام ١٨٩٣ .

(4) Reid : Op. Cit, P. 362 .

الآخرون الذين نشأوا فى الطبقة الوسطى ، فقد عجلوا فى تمييز وجودهم بالتدفق فى شراء الأراضى الزراعية[١] .

أما عن اتجاهات خريجى مدرسة الحقوق ، فقد كانت الغالبية العظمى منهم خاصة فى العقدين الأول والثانى من الاحتلال تلتحق بوظائف الدولة التى كانت فى حاجة شديدة لهؤلاء الخريجين ، فقد كانت نظارة الحقانية هى المجال الرئيسى الذى يستوعب نسبة كبيرة من خريجى مدرسة الحقوق ، وكانت تستخدم هؤلاء الشبان فى الأعمال المتعلقة بتحقيق الجرائم أو تقديم قضايا الحكومة[٢] وفى العقدين التاليين لم يقتصر خريجى الحقوق على وظائف الدولة بل أن نسبة لا بأس بها منهم اتجهت إلى العمل الحر نتيجة «لرواج الاشغال والأعمال فى القطر من جهة ، فزادت بذلك الأشغال القانونية ، وثقة الجمهور وبحسن سير الدروس فى مدرسة الحقوق من جهة أخرى»[٣] . ولذا لم يعين من خريجى الحقوق فيما بين عامى ١٩٠٢ ، ١٩٠٦ وجملتهم ١٥٠ خريجاً سوى ٧٢ خريجاً أى بنسبة ٤٨ ٪ فى حين اتجه ٧٨ خريجاً أى بنسبة ٥٢ ٪ للاشتغال بأعمال المحاماة [٤] . أما فى عام ١٩٠٧ فقد تخرج من المدرسة ٥٣ طالبا ، عين منهم ٢٤ فى وظائف الحكومة أما الباقون فقيدوا أسمائهم فى جداول المحامين لدى المحاكم الأهلية [٥] . وقد بلغ عدد المحامين أمام المحاكم الأهلية حسب إحصاء عام ١٩١٦ إلى ١٢٠٩ محامى منهم ٣١٣ يمارسون المحاماة أما لأنهم يعملون فى وظائف الحكومة أو أن أسمائهم مقيدة فى جدول المحامين غير المشتغلين بها ، فيكون عدد المحامين الذين يزاولون مهنتهم بالفعل ٧١٦ محامياً منهم ٣٥٢ يعملون فى القاهرة[٦] . وقد شكا المستشار القضائى فى تقريره عن كثرة المحامين سواء فى المحاكم الأهلية أو المختلطة . وقال فى معرض حديثه عن التعليم فى مدرسة الحقوق «أما الآن وقد أصبح عدد الراغبين فى دراسة الحقوق لايزيد كثيراً عما تسعه مدرسة الحقوق وعما يمكن

---

(1) Issawi, Charles : Egypt, an economic and social analysis, P. 150 .

(٢) طلعت إسماعيل : الإدارة فى مصر ١٨٨٢ – ١٩٢٢ ، ص ٣٥٧ .

(٣) تقرير كرومر عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان عام ١٩٠٥ .

(٤) تقرير كرومر عن الحالة المالية والإدارية والحالة العمومية فى مصر والسودان عام ١٩٠٧ .

(٥) تقرير جورست عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان عام ١٩٠٨ .

(٦) المحروسة ١٩ يولية ١٩١٧ عدد ٢٥٦٦ (تقرير المستشار القضائى) .

اندماجه آخر الأمر فى سلك المشتغلين بالقانون ، فقد حان الوقت للتشدد فى التفريق بين هذين الأمرين ، وهذا التشدد يسهل كثيراً إذا تم ما وهو مزمع عمله من جمع المدارس العليا تحت لواء مدرسة جامعة»[١] .

ولم تلاق وظائف النيابة إقبالاً كبيراً من خريجى الحقوق وذلك لضآلة راتبها الذى كان يبلغ ثمانية جنيهات شهرياً فى الوقت الذى يستطيعون فيه أن يكسبوا ما بين ١٢ – ١٤ جنيه فى وظائف الحكومة الأخرى . ففى عام ١٩٠٢ ظلت احدى عشر وظيفة شاغرة فى النيابة ، على الرغم من أن الوظائف النيابية عادة ماتؤدى إلى سلك القضاء الذين رفضوا أيضاً ، فكثير منهم لم يكن قد ترقى منذ عام ١٨٩٣ كما كرهوا قسوة حياة الأقاليم ، وعانوا من ارتفاع تكاليف المعيشة التى لم تتوافق مع مرتباتهم . ولكن هذه المشكلة سرعان ما حلت بارتفاع نسبة مرتبات القضاه وزيادة بداية المرتبات للنيابة من ٨ إلى ١٢ جنيه[٢] .

أما مدرسة القضاء الشرعى ، فقد كان لكثرة الاقبال عليها ، أن أصبح عدد خريجيها يفوق فرص العمل المتاحة فى المحاكم الشرعية ، إذ تخرج من القسم الأول من المدرسة حتى عام ١٩١٤ ، ٩١ طالباً لم يلتحق منهم سوى ٤٧ طالباً فقط بوظائف فى المحاكم الشرعية وتخرج من القسم العالى ٢٧ طالبا لم يعمل منهم سوى ١٢ فقط ، ولذلك اتجهت الدولة عام ١٩١٦ إلى نقل إدارة المدرسة من الأزهر إلى وزارة الحقانية لتكون أقدر على الربط بين المدرسة وحاجة المحاكم الشرعية ، ثم بدأت الدولة منذ عام ١٩١٩ تفكر فى إلغاء المدرسة لكثرة اعداد خريجيها على حاجة المحاكم الشرعية[٣] .

وقد اتسمت العلاقة بين المحامين الأوروبيين وبين المحامين المصريين أول الأمر بالفتور ، فقد تردد المحامون الأوروبيون فى تشجيع جهود المحامين المصريين للارتفاع بأحوالهم المهنية . ففى الثمانينات من القرن التاسع عشر نجحت «جمعية المحاكم المختلطة» فى الاعتراض على استعمال مصطلح «أفوكاتو»

---

(١) الأخبار ١٦ أبريل ١٩١٨ عدد ٩٠٨ .

(2) Reid : Op. cit, P. 360 .

(٣) محمد أبو الأسعاد : سياسة التعليم فى مصر تحت الاحتلال البريطانى ١٨٨٢ – ١٩٢٢ ، ص ١١٣ ، ١١٤ .

بالنسبة للوطنين. وكانت كلمة «المحامى» قد استخدمت رسميا عام ١٨٨٨ ، وفى عام ١٨٩٣ استخدم مصطلح «الأفوكاتو» بالنسبة للمحامين الوطنيين(١) . كما كانت هناك تفرقة فى معاملة القضاة الأوروبيين والمصريين من حيث الوضع الوظيفى لكل منهما . فبمقتضى قرار مجلس النظار الصادر فى ١٩ مارس عام ١٨٩١ كان القضاه الأوروبيون يمنحون أجازة اعتيادية مدتها شهران ونصف كل عام ، وستة أشهر أجازة مرضية بمرتب كامل فى أول ثلاث سنوات ويكتسب هذا الحق بمجرد حلول مدة الثلاث سنوات . وقد أدى هذا إلى أن بعضهم كان يحصل فى السنة الواحدة على الأجازة المرضية مدة الستة شهور المذكورة ، علاوة على أجازته الاعتيادية مما ترتب على ذلك من تعطل العمل . وتلك المعاملة تخالف معاملة القضاة الوطنين بهذه المحاكم حيث لهؤلاء الحق فى أجازة مرضية قدرها شهرين بمرتب كامل ، وشهرين بالنصف ، وشهرين بالربع عن كل ثلاث سنوات تمضى فى الخدمة(٢) .

كذلك كان المحامون الأجانب يقبلون أمام محكمة الاستئناف المختلطة بالرغم من عدم دراستهم للقانون المصرى ، فى الوقت الذى يرفض فيه قبول المحامين المصريين الذين درسوا القانون ونالوا الشهادات العالية(٣) بالرغم من توصية كتشنريان يتاح لهؤلاء المحامين الأجانب تدريب سنوى فى مدرسة الحقوق الخديوية لمعرفة اللغة العربية . على الرغم من ذلك فقد زاد عدد المصريين المشتغلين بالقضاء حتى عام ١٩١٤ فمن بين المجموع الكلى للقضاه البالغ عددهم ٢٦٥ كان منهم ١٧ بريطانياً و٤١ من الأجانب و ٢٠٧ من الوطنيين إلى جانب أن القضاة فى قسمى النائب العام أو النيابات بلغ عددها ١١ (كان واحد فقط أجنبى غير بريطانى) فى النيابة المختلطة و ١٨٢ (كلهم من المصريين) فى النيابة الأهلية(٤) .

أدركت سلطات الاحتلال أهمية مدرسة الحقوق بالنسبة للطلاب المصريين

---

(1) Reid : The rise of profession and professional orgnization in Modern Egypt. P. 41 .

(٢) دار الوثائق القومية . جلسات مجلس النظار ديسمبر ١٩٠٤ محافظ تحت الترتيب .

(٣) الأهالى ٦ مايو ١٩١٧ عدد ٢٠٤٠ .

(4) F.Q. 407/182 , No 25, Kitchener to Grey, May 27, 1914.

وما يشكله خريجوها من خطورة على الوجود البريطانى فى مصر ، إذ كانت مدرسة الحقوق حقل لنتاج الوطنيين ، فهى السبيل إلى العمل السياسى ، وفى نفس الوقت مركز لكل ماهو معادى للدعاية البريطانية وتزعمت أيضاً كل اضرابات الطلبة السياسية[١] ومن جهة أخرى كانت الدراسة فى مدرسة الحقوق قائمة على القوانين الفرنسية ، كما كانت هيئة التدريس الفرنسية أقل حذراً من البريطانيين فى الإفضاء بالأفكار لطلابهم . ولذا حاول البريطانيون إقصاء النفوذ الفرنسى ووضع المدرسة تحت سيطرتهم ، مما جعل «لامبرت» مدير المدرسة الفرنسى يحتج ضد التدخل البريطانى فى نشاطات المدرسة ، وفى القسم الفرنسى بصفة خاصة[٢] . زد على ذلك أن الإنجليز حالوا تقليل عدد خريجى مدرسة الحقوق ولم يكن السبب هو عدم استيعاب الوظائف لإعدادهم كما ذكرت سلطات الاحتلال بدليل أن كرومر قد اعترف فى تقريره السنوى عام ١٩٠٤ أن «نصف التلاميذ يشتغلون بالمحاماة ولايطلبون الخدمة بالحكومة ، ولكن رواتب مساعدى النيابة قد زادت فعلاً ، فلا يبعد أن يشوقهم ذلك إلى الاستخدام فى الحكومة[٣] . كما قررت نظارة المعارف عام ١٩٠٦ زيادة مصروفات مدرسة الحقوق إلى ثلاثين جنيهاً زيدت بعد ذلك إلى أربعين جنيهاً وأصبح من الصعب على أبناء الطبقة الوسطى طرق أبواب هذه المدرسة وحرم من التعليم ممن ليس فى وسعهم دفع هذه المصاريف المرتفعة . وقد قرر مجلس الوزراء فى أغسطس ١٩١٧ إيجاد نظام المجانية فى مدرسة الحقوق السلطانية إسوة بالمدارس العليا الأخرى[٤] .

هذا بالإضافة إلى اعتراض «دانلوب» مستشار التعليم الإنجليزى على السماح لطلبة الحقوق الغير مقيدين بالمدرسة بالإمتحان من الخارج . وكان أساس هذا الإعتراض أن ذلك يؤدى إلى زيادة الحركة الوطنية قوة . كما عملت سلطات الاحتلال على تضييق التسهيل الذى يعطى للطلبة من الخارج بتعيين عدد مرات الامتحان التى يسمح بها لطالب الامتحان منهم كما هو الحال لطلبة المدرسة نفسها.

---

(1) Mansfield, Peter : The British in Egypt, P. 144.

(2) Tignor, R. : Modernization and British colonial rule in Egypt, 1882-1914, P. 335 .

(٣) تقرير كرومر عن المالية والإدارة الحالة العمومية فى مصر والسودان لعام ١٩٠٤ .

(٤) الأخبار ٢٤ أغسطس ١٩١٧ عدد ٧١١ .

كما أدخل تغيير فى امتحان المعادلة عام ١٩١٣ للتأكد من كفاءة الطلبة ، فدراسة الشريعة الإسلامية لطلبة مدرسة الحقوق تشمل الأحوال الشخصية والمعاملات وجزءاً من قانون الوقف والمرافعات ولكن طلبة المعادلات يمتحنون فى الأحوال الشخصية فقط ، ومع ذلك فشهادة المعادلة تخول أصحابها كل الحقوق والامتيازات التى يتمتع بها حائزوا شهادات الليسانس من خريجى المدرسة ، وفى جملتها حق المرافعة أمام المحاكم الشرعية ، ولذا اقترح اللورد كتشنر أن «يشمل امتحان المعادلة جميع مواد الشريعة الإسلامية الموجودة فى مناهج مدرسة الحقوق»[1] . وكانت نظارة المعارف قد قررت على حائز شهادة الحقوق من الشبان المصريين من البلاد الأوروبية أن يؤدى إلى جانب امتحان المعادلة ، امتحان البكالوريا وذلك لاعتقادها أن المحامى لابد أن يكون ملماً بمعظم العلوم[2] .

ولما صدر القانون النظامى للجمعية التشريعية كان أهم ما لفت الأنظار رغبة الحكومة فى أن يكون من بين أعضائها عدد يكفل النيابة عن الأقليات والمصالح التى لم تنل نصيباً من الانتخاب ، لذلك تركت لنفسها حق تعيين سبعة عشر عضوا منهم القبطى والبدوى والتاجر والمهندس والطبيب وغيرهم ، ولم تلتفت إلى بعض الطوائف الأخرى ومنها طائفة المحامين فلم تعين أعضاء لينوبوا عنها بالجمعية التشريعية[3] . ولعل الحكومة أرادت التخلص من مناقشاتهم الكثيرة للقوانين والمشروعات ولعلمهاأن وجود المحامين بين رجال الجمعية سيكون مصدر قلق للحكومة لكون الجمعية التشريعية المنبر الذى يمكن للمثقف أن يقول مالديه دون مضايقة وهو المحك الحقيقى لوجود المحامين .

أما بالنسبة للمحامين المصريين القائمين بممارسة أعمال المحاماه ، فقد حاولت سلطات الاحتلال من خلال نظارة الحقانية أن تحصر حرفة المحاماة فى يد فئة قليلة ، فأدخلت على لائحة المحامين فى عام ١٨٩٣ بعض التعديلات ومضمونها أ لايقبل للمحاماة أمام المحاكم الأهلية إلا الذين نالوا شهادة الحقوق من مدرسة الحقوق الخديوية أو من احدى مدارس الحقوق فى اوروبا ، وتؤلف لجنة

---

(١) تقرير كتشنرعن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان لعام ١٩١٣ .

(٢) دار الوثائق القومية . محفوظات مجلس الوزراء . محفظة ٣ / ٣ / د الجمعية العمومية .

(٣) الشعب ٢٨ نوفمبر ١٩١٣ عدد ٥٤٩ .

لفحص الشهادات من رئيس محكة الاستئناف والنائب العمومى وقاضيين من قضاة الاستئناف تعينهما الجمعية العمومية كل سنة ، ولا يجوز للذين يقبلون للمحاماة من حاملى شهادة الحقوق أن يترافعوا أمام المحكمة الابتدائية إلا بعد أن يقضوا سنة فى المحاماة أمام المحكمة الجزئية ، ثم لايقبلون للترافع أمام محكمة الاستئناف إلا بعد أن يقضوا سنتين فى الترافع أمام المحكمة الابتدائية . والمقبولون منهم للمرافعة أمام محكمة من المحاكم يترافعون أمام جميع المحاكم التى من درجتها أو المحاكم التى هى دونها[١] .

وبالرغم من أن هذه اللائحة تعتبر منظمة لمهنة المحاماة ، إلا أن المحامين اعتبروها معرقلة لحياتهم المادية والمعنوية فقد رفعوا عريضتين احداهما لصاحب الدولة «نوبار باشا» والثانية لجناب المستشار القضائى السير (سكوت) يطلبون فيها تعديل المادة (٤٦) من لائحة المحامين الجديدة وأن يكون التعديل على أحد الوجهين التاليين: –

الأول : أما أن يبقى لهم حق تأدية الامتحان أمام محكمة الاستئناف وفقاً للائحة ١٨٨٨ (والتى قبلوا بمقتضاها فى المحاماة) إلى أن يتقرر قبولهم أمام محكمة الاستئناف إسوة بأمثالهم الذين قبلوا بمقتضى اللائحة المذكورة وحفظت لهم حقوقهم فى اللائحة الجديدة حيث لافرق بينهم وبين أولئك المحامين فى شيء ما.

الثانى : أو أن يمنح لهم حق المرافعة أمام بقية المحاكم الابتدائية إلى أن تمضى عليهم مدة سنة أو سنتين حسب مايتراءى ثم يشترط بعد ذلك على كل منهم أن يقدم للجنة الاستئناف شهادات من رؤساء المحاكم الأهلية التى ترتفع أمامها تثبت كفاءته فى الدفاع وحسن سيره فى حرفته ، ومتى توفرت له هذه الشروط قبل فى المرافعة أمامها [٢] .

وقد رأى مجلس النظار إجابة ما التمسه المحامون فى لائحة المحامين الجدد،

---

(١) المقطم ١٣ سبتمبر ١٨٩٣ عدد ١٣٦٦ .

(٢) المؤيد ٩ مايو ١٨٩٤ عدد ١٢٧٤ .

فقررت تعديلها على أن لايجوز امتحان المحامين أمام محكمة الاستئناف بل يبقوا على وضعهم السابق ولا يعاد امتحانهم ، أما المحامون أمام المحاكم الابتدائية فيعاد امتحانهم فى الشريعة والقانون المصرى إلى غير ذلك[1] .

وفى رأيى أن الهدف من هذا التعديل فى لائحة المحامين الجديدة كان إحكام القبضة على المحامين بصفتهم فئة أقدر من غيرها على مناوئة الوجود البريطانى فى مصر . فقد كان هناك مشاهير المحامين كأحمد الحسينى وخليل إبراهيم وإبراهيم الهلباوى ونقولا توما وإسماعيل صبرى وأفاضل القضاه كسعد زغلول والشيخ محمد عبده وحفنى ناصف واسكندر عمون وغيرهم كثيرين لا شهادة لديهم إلا شهادة الأمة بفضلهم . كذلك لم يكن هناك معنى لاشتراط الحصول على الشهادة كشرط لممارسة مهنة المحاماة ، فقد كان من المفروض أن تحدد اللائحة أجلا معيناً يكتسبون فى خلاله العلم والتجربة ، حتى إذا ما استوفوا المدة قبلوا فى الاستئناف على شرط شهادة رؤساء محاكمهم بحسن السير والاستقامة والكفاءة .

كذلك حرمت اللائحة الجديدة على المحامين الابتدائيين قبولهم فى المرافعة أمام محكمة الاستئناف الأهلية العليا ، وأيضاً حرمت قبولهم للمرافعة أمام عموم المحاكم الابتدائية الأهلية ، وكذا ارتداء شعار المحامين(*)[2] . وقد كان هذا التحريم مجحفاً للمحامين الابتدائيين فإذا كان لهم الحق فى المرافعة أمام المحاكم الابتدائية فى القضايا الجنائية التى تصدر فيها أحكام لا تستأنف حتى أحكام الاعدام ، وفى قضايا الجنح ، وفى القضايا المدنية والتجارية أمام محكمة الاستئناف وليس هذا بصعب عليهم . كذلك لم يكن من العدل الحجر على المحامين الابتدائيين بتخصيص محكمة دون الأخرى ، أما منعهم من ارتداء شعار المحامين ، الذى يرتديه المحامون الآخرون فقد كان اهانة كبرى ، فهذا المنع بمثابة اعتراف بأنهم من نوع آخر غير نوع المحامين .

---

(١) المقطم ٢٩ مايو ١٨٩٣ عدد ١٢٧٨ .

(*) رأى أحمد بليغ باشا رئيس محكمة الاستئناف أن يرتدى المحامون أمام هذه المحكمة ، رداء خاصا يكون شعارا لهم ، فكتب اقتراحه إلى نظارة الحقانية فوافقت عليه ، واتفق على أن يكون البنش «الروب» هو الشعار الرسمى .

(٢) المؤيد ٢ فبراير ١٩٠٩ عدد ٥٦٨٠ .

وقد هدفت نظارة الحقانية إلى التضييق على المحامين الابتدائيين لفتح أبواب للرزق أمام حائزى الشهادات الذين كانوا يتزايدون من سنة إلى أخرى ، لأن معنى تصريحها للمحامين الابتدائيين بالمرافعة أمام جميع المحاكم ، الأضرار بالمحامين الناشئين لاسيما وأن المحامين الابتدائيين قد اعتادوا الرضا بأى أجر يعرض عليهم.

وقبل أن نتناول تشكيل نقابة المحامين المصرية ، ينبغى ألا نغفل النموذج الأصلى لجميع النقابات المهنية ألا وهو «جمعية المحامين فى المحاكم المختلطة» والتى أنشئت عام ١٨٧٦ مع وجود المحاكم المختلطة ، وشكلت على غرار مثيلاتها الفرنسية ، فقد كانت اللغة الفرنسية لغة المحاكم وكانت أيضاً معرفة القوانين الفرنسية أساسية للمحامى . وقد راقبت الجمعية دخول المهنة من خلال الذين تدربوا على مهنة المحاماة ومن خلال الامتحانات ، كذلك ساعدت على تدريب أعضائها، وجعلت التعليم مجانى لكل ذى حاجة أمدت بالنقود الأعضاء الذين يعاونون من ضائقة مالية ، كما زودت كل دور قضاء بحجرة للمقابلة وسكرتارية ومكتب لأعضاء جمعية المحامين(١) .

ومنذ أواخر القرن التاسع عشر عمل المهنيون المصريون بجدية لايجاد تنظيمات مهنية مشابهة لتلك الموجودة فى البلدان الأوروبية ، وناضلت من أجل تأييد مصالحها الاقتصادية ، ومركزها الاجتماعى ، ورفع المستويات المهنية ، ولتؤثر فى سياسة الدولة . وكان المحامون المصريون هم أول من اتبع نموذج التنظيم لجمعية محامى المحاكم المختلطة وأن تأخروا عن أقرانهم الأوروبيين بحوالى ٣٦ سنة ، فقد كانت أول محاولة لتشكيل نقابتهم فى السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر ففى عام ١٨٩٠ وعقب تعيين سعد زغلول قاضياً للإستئناف ، اجتمعت أول جمعية للمحامين تحت رئاسته بالقاعة الكبرى بمحكمة الاستئناف لانتخاب مجلس يقوم بهذا العمل . وفى الوقت نفسه يشرف على شئون المحاماة ويكون صلة بين رجالها ورجال القضاء . ولكن الجمعية فى أول اجتماع لها أظهرت عدم تقديرها للشئون الهامة التى طلبت منها حيث انتخبت رجلا معروفاً بالمجون أكثر من الجد وهو «إبراهيم بك عوض» . وكان من أثر هذا التصرف أن تفرق

(1) Reid : The rise of profession and professional orgnization in Mofdern Egypt. p. 40 .

المحامون وتركوا هذا الموضوع ، ثم عادوا إليه مرة أخرى وعقدت جمعية لهذا الغرض ، وفى هذه المرة أيضاً لم تسلم الجمعية من الخطأ الذى ارتكب قبل ذلك إذا انتخبت محامياً بغير مكتب وهو «محمد بك شافعى» ولذلك لم يترتب على هذه الانتخابات أى نتيجة عملية بالنسبة للمحاماة(١) .

بقيت المحاماة بعد ذلك دون هيئة ترعاها إلى أن شعر المحامون أكثر من ذى قبل بحاجتهم لهذه الهيئة ، التى أصبحت الشغل الشاغل لكل من مرقص فهمى ومحمد يوسف ونقولا توما وأحمد لطفى ، وقد أعدوا فيما بينهم عدة مشروعات ، عرضوها بعد تعديلات متعددة على مستر «كلريث» المستشار القضائى لنظارة الحقانية وتناقشوا فيها لعدة جلسات ، ولكن هذا المشروع لم يلق تشجيعاً . وفى عام ١٩٠١ أحيى المشروع تحت رعاية ناظر الحقانية «سعد زغلول» والذى عقد جلسات عديدة لمناقشة المشروع المقدم بشأن النقابة ، وتعلل سعد زغلول بأنه يوافق بشرط أن يبعد المحامون عن التهور فى انتقاد الحكومة وأن يلتزموا الاعتدال فى انتقاداتهم(٢) . وأخيراً اتفق على النص الواجب عرضه من نظارة الحقانية لمجلس النظار ليكون قانوناً . وبالفعل عرضت نظارة الحقانية المشروع على مجلس النظار فى جلسة ١٧ مارس ١٩١٢ الذى قرر احالته على مجلس شورى القوانين ، وخرج المشروع إلى دائرة الضوء – ولكن بعد خروج سعد من النظارة – بمقتضى القانون رقم ٢٦ الصادر فى ٣٠ سبتمبر عام ١٩١٢ وفى ديسمبر من نفس العام عقد أول اجتماع للمحامين بمحكمة الاستئناف لانتخاب الرئيس ووكيله وأعضاء مجلس الإدارة . وفى هذا الاجتماع الأول انتخب الهلباوى نقيباً باجماع الآراء(٣) .

أما المحامون الشرعيون فقد شكلوا نقابتهم عام ١٩١٦ أى أن الدعوة لتنظيم النقابة برزت أثناء الحرب . ومن المحتمل أن مصدر هذه الدعوة كانت الحكومة وذلك لتخليص المحاكم الشرعية من الفوضى التى ترددت فيها ، وقد كان تشكيل نقابة المحامين الشرعيين على غرار نقابة المحامين الأهلية فى تنظيمها وهيكلها(٤) .

---

(١) مذكرات إبراهيم الهلباوى ، ص ١٢٨ .

(٢) عبد الخالق لاشين : سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية حتى سنة ١٩١٤ ، ص ١٥٤ .

(٣) مذكرات إبراهيم الهلباوى ص ١٢٩ .

(4) Reid : Op. cit, P. 44.

ومما لاريب فيه أن نقابة المحامين كان لها دور كبير فى إبراز كيان المهنة وتأييد مصالح المحامين الاقتصادية والاجتماعية . فمنذ تأليفها جعلت للمحاماة أنظمة صالحة ، وراقبت سير المحامين مراقبة جدية كان لها أثر فعال فى رفع أسباب كيان أفراد المهنة الواحدة وحماية المصالح المشتركة بينهم وبين الجمهور[١] كذلك قضت نقابة المحامين بأن تغلق المكاتب الفرعية التى يتخذها المحامون فى أنحاء الأقاليم وذلك لمراعاة المصلحة العامة لهذه المهنة ، إذ أن تعدد المكاتب لأفراد بعينهم من شأنه أن يضيق دائرة العمل على غيرهم من المحامين . كما أن بعض وكلاء المحامين فى المكاتب الفرعية يسلكون طرق تضر المتقاضين فى قضاياهم ، وفى نفس الوقت تضر أصحاب المكاتب فى حقوقهم ، وتضر المحاماة كلها فى سمعتها . لهذا وذاك رأت النقابة أن يقتصر كل محام على مكتب واحد يختار له الجهة التى يقيمه فيها[٢] .

كما طالبت نقابة المحامين بأن تعتد المحاكم المختلطة بمدة التمرين التى يقضيها المحامين أمام المحاكم الأهلية بدلاً من قضاء مدة التمرين القانونية فى مكاتب المحامين المقبولين لديها وذلك إسوة بالمحامين الأوروبيين الذين تعفيهم من التمرين فى مكاتب المحامين وتقبلهم أمامها وكأنهم قضوا مدة التمرين القانونية فى بلاد مصرية[٣] . كذلك أقرت الجمعية العمومية لنقابة المحامين التصريح للمحامين بفتح مكتب بعد مدة تمرين سنة على الأقل لقبول القضايا الجزئية فقط على أن يظل هذا المكتب تحت إشراف النقابة ومندوبيها[٤] . وكان هذا القرار خطوة فى سبيل ارضاء المحامين الذين شكوا من الشكوى من بقائهم عامين كاملين ذيولاً لغيرهم ، ويعملون فى مكاتب ليس لهم فيها شأن مادى[٥] .

وفى رأيى أن النقابة قد أضعفت قوة هذا القرار بما احاطته من شروط ، فقد جعلت فتح المكاتب الخاصة موقوفاً على تصريحها بحيث يجوز للنقابة أن لا تصرح

---

(١) المحروسة ١٥ سبتمبر ١٩١٦ عدد ٢٣١٩ .

(٢) وادى النيل ٤ نوفمبر ١٩١٥ عدد ١٦٨٤ .

(٣) الأهالى ١٤ يناير ١٩١٤ عدد ٩٨٠ .

(٤) الأخبار ٢ نوفمبر ١٩١٦ عدد ٤٨٦ .

(٥) المحروسة ٢٨ نوفمبر ١٩١٦ عدد ٤٣٧٥ .

لطالب فتح مكتب خاص من المحامين الجدد مهما توفرت فيه الشروط المنصوص عنها فى القرار السابق . ونشأ ضعف القرار من الخوف من ضغط المحامين القدامى على النقابة والإشارة عليها بعدم التصريح للمحامين الجدد بفتح مكاتب خاصة .

ومن الملاحظ أن المحامين كانوا أول فئة قامت بتنظيم نقابة مهنية ولعل ذلك راجعاً لكون أن مدارسهم وصحفهم دخلت الميدان بحلول عام ١٩٠٠ وأن الكثير منهم قد نال الدرجات المهنية الحديثة . بالإضافة إلى وجود جمعية المحامين للمحاكم المختلطة والتى كانت نموذجاً حياً للمنافسة . هذا إلى جانب أن أحداً من المحامين فى النقابة الجديدة لم يمتهن أى وظيفة حكومية ، ولذا لم يشعر بالتعارض المهنى والولاء للإدارة الحكومية . ومن جهة أخرى رغبت الحكومة فى التصريح لتنظيم المحامين ربما لاعتقادها بأنها عن طريق النقابة تستطيع التحكم فى المحامين والحد من وطنيتهم المتطرفة .

وقد لعب المحامون المصريون دوراً كبيراً فى إحداث ثورة ١٩١٩ ، فعقب القبض على الزعماء الأربعة ، أضرب المحامون عن الذهاب إلى محاكمهم وممارسة مهنة الترافع واستمر إضرابهم وتوقفت حركة المحاكم فى الأقاليم ، على الرغم من الجهود المبذولة لوجود نوع من التأثير أو الضغط على هؤلاء المحامين[(١)] . وفى ١٥ مارس أرسل مستر (ايموس) نائب مستشار الحقانية رسالة إلى مجلس نقابة المحامين الأهليين جاء فيها أن امتناع المحامين عن العمل ضد مصلحتهم ومصلحة موكليهم ، وطلب من المجلس أن يوجه لهم النصح باستئناف العمل وإلا اضطرت الوزارة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة[(٢)] . ولكن هذه الجهود ذهبت أدراج الرياح ، فبعث إلى كل محام على حده يسألانه هل هو لا يزال ضمن المحامين المشتغلين أم لا ، فوقع معظم المحامين على طلب يقولون فيه أنهم يطلبون نقل أسمائهم من جدول المحامين المشتغلين إلى جدول المحامين غير المشتغلين . ولما لم يكن هناك أمل فى تحويل المحامين عن عزمهم أصدر القائد العام فى ١٧ مارس عام ١٩١٩ منشوراً جاء فيه أن يوقف سريان كل نص من

(1) F.Q. 407 / 184, No. 78, Cheetham to Curzon, March, 12, 1919 .

(٢) المحروسة ١٧ مارس ١٩١٩ عدد ٣٠٤٧ .

نصوص القانون يقضى بحضور محام أمام المحاكم الأهلية عن الخصوم فى أى دعوى كانت جنائية وغير جنائية . وللمحكمة الحق فى أن تنظر وتفصل فى كل الدعاوى الداخلة ضمن اختصاصها والتى ينطبق عليها نص من النصوص المذكورة، ولو أدى ذلك إلى عدم حضور محام عن أى خصم من الخصوم . وعلى المحكمة فى هذه الحالة أن تعمل مافى وسعها لمساعدة الخصوم المساعدة التى تقتضيها ظروف الدعوى حتى لا يلحق سير الدعوى أى ضرر من جراء غياب المحامى . وعليها أن تنظر من تلقاء نفسها فى كل الدفوع الفرعية التى يخولها القانون للخصوم . وللمحكمة إذا رأت ضرورة أن تعين من قبلها عضوا من أعضاء النيابة أو أى شخص تتوفر فيه المعلومات القانونية للقيام بواجب الدفاع عن الخصوم[١] .

وقد أخذ المحامون هذه المسألة على أنها استخفاف بكرامتهم ، وعقدوا اجتماعات عديدة، وقرروا أن يرسلوا احتجاجاً إلى وزارة الحقانية . فقد نظروا إلى عملية الاضراب على أنه واجب وطنى لشلل دور العدالة[٢] .

أما عن موقف المحامين من لجنة ملنر ، فقد اجتمع مجلس نقابة المحامين فى ١٥ ديسمبر عام ١٩١٩ ، وقرروا الاضراب اسبوعا ابتداء من ١٧ ديسمبر حيث أن مهنتهم قد ميزتهم بواجب الدفاع عن الحق المهضوم ، فقد كان ينبغى عليهم الاشتراك فى اظهار الرغبة القومية . وحيث أنه ليست هناك طريقة أخرى أدل على التضامن فى المهنة ، فقد تقرر بالإجماع أن يمتنعوا عن حضور الجلسات وعن مباشرة أى عمل من أعمال مهنتهم مدة أسبوع يبدأ من ١٧ ديسمبر ١٩١٩[٣] .

وفى الحقيقة أن المحامين كانوا أكثر الفئات المهنية شعوراً بالظلم نتيجة استخدام الموظفين الإنجليز فى المصالح الحكومية ، وتعالى الإنجليز حتى فى المراكز العليا على زملائهم ومرؤوسيهم من المصريين [٤] كما شعر المحامون المصريون بالامتهان نظرا للتغيرات التى أحدثها الإنجليز واقتراح «وليم برونييت» بجعل اللغة

---

(١) مذكرات عبد الرحمن فهمى . محفظة ١ ص ١٢٣ ، ١٢٤ .

(2) Chirol, Ser Valentine : The Egyptian problem, P. 192 .

(٣) مذكرات عبد الرحمن فهمى . محفظة ٢ ، ص ٧٠١ ، ٧٠٢ .

(4) Chirol, Sior Valentine : Op. Cit, P. 150.

الإنجليزية اللغة الأساسية فى المحاكم ، فهذا الاقتراح من شأنه اضاعة فرص العمل على المحامين المصريين الذين يعرف قلة منهم اللغة الإنجليزية (١) .

أما فئة الأطباء المصريون ، فقد كانوا قليلى العدد بالنسبة لحاجة البلاد وهى فى مستهل نهضتها الصحية ، فقد خرجت المدرسة فى عشر أعوام (١٨٧٣ - ١٨٨٢) حوالى ١٤٠ طبيباً ، أى بمعدل ١٤ طبيباً فى العام(٢) ولعل هذا النقص فى عدد الأطباء راجع إلى عدم الاقبال على مدرسة الطب بسبب الاقتصار على قبول الطلبة من الذين ينالون شهادة الدراسة الثانوية (البكالوريا) وعدد هؤلاء قليل جداً ، فأصبح طلاب الطب أقل من المطلوب ، كذلك لم يكن للمصريين الخلص أى وجود فى مدرسة الطب للمصروفات الباهظة التى يتطلبها التعليم الطبى (٣) فقد أدى تقلص المدارس الأميرية على جميع المستويات إلى تحديد التعليم الحديث وهكذا فإن معظم الأطباء جاءوا من خلال الطبقات الغنية القادرة على دفع المصروفات ومواصلة عملية التعليم ، وقد أدى هذا التحديد الصارم إلى إعاقة نمو مهن الطب والهندسة ، وأصبح الأطباء بصفة عامة أقل من الحاجة(٤) .

كذلك قلت رغبة المصريين عن الالتحاق بمدرسة الطب لضآلة المرتبات التى يتقاضونها من الحكومة عند استخدامهم فيها وذلك بالنسبة إلى الزمن الذى يقضوه فى المدرسة . إلى جانب أن إغراء ممارسة الطب الخاصة كانت شائكة لاهتمام الطلاب فى مدرسة الطب ، فالممارسة الخاصة تستطيع تكملة مرتبات الحكومة الضئيلة . ولكن الأطباء المصريين وجدوا صعوبات كبيرة فى الممارسة الخاصة لتمكن العادات والتقاليد الشعبية والاعتماد على التعاويذ السحرية والعلاج الشعبى بالإضافة إلى تفضيل المصريين الأطباء الأجانب عن الأطباء المصريين(٥) .

---

(١) عاصم الدسوقى : ثورة ١٩١٩ فى الأقاليم .

(٢) أحمد عزت عبد الكريم : تاريخ التعليم فى مصر ، الجزء الثانى ، ص ٤٥٧ .

(3) Harris, Murray : Egypt under the Egyptian, P. 68 .

(4) Reid : Op. Cit, P. 31 .

(5) Reid : Educational and Carrers choices of Egyptian Students, 1882 - 1922, P. 368 .

ولم تكن مدرسة الطب قبل مجيء الإحتلال ذات بال ، فقد كانت فى حالة يرثى لها من عدم النظافة والنظام ، وانخفض عِدد الطلاب الراغبين فى دراسة الطب . وفى منتصف التسعينات من القرن التاسع عشر ولجذب اهتمام الطلاب إلى دراسة الطب ، الغيت المصروفات فى عام ١٨٩٦ إذا كان الطلاب يدفعون جنيهين شهرياً ، ومع ذلك ظل الاهتمام بالمدرسة ضئيلاً ، إلا أنه فى عام ١٨٩٧ أخضع كرومر المدرسة مباشرة تحت سيطرة رجل إنجليزى يدعى «كتينج» وحلت اللغة الإنجليزية محل اللغة العربية كلغة للتدريس ، وشغل الإنجليز معظم وظائف التدريس بالمدرسة ، كما قللت مدة الدراسة إلى أربع سنوات . وقد أدت هذه التغيرات إلى شعور المدرسة بالثقة الأمر الذى كان كافياً لإعادة استخدام المصروفات الدراسية[١] .

وفى العقد الثالث من تاريخها شهدت مدرسة الطب حالة من الانتعاش ففى عام ١٩٠٢ وافق مجلس الأطباء الملكيين على أن يرسل مراقب للإمتحان النهائى لمدرسة الطب المصرية – بناء على اقتراح مستر «كوبر بيرى» الذى زار المدرسة عام ١٨٩٧ – ولذا كان الخريجون المصريون يؤهلون للعمل فى كلية الطب الملكية فى انجلترا[٢] . وفى نفس العام عقد أول مؤتمر طبى فى مصر اشترك فيه كثير من الأطباء المصريين والأجانب برئاسة الدكتور إبراهيم باشا حسن رئيس مدرسة القصر العينى الطبية . وعقد المؤتمر فى أواخر عام ١٩٠٢ فى مدرسة القصر العينى وقد ساهمت الحكومة بمبلغ خمسمائة جنيه ، كما أذنت بطبع مطبوعاته فى المطبعة الأميرية على نفقتها[٣] . وعلى أثر ذلك حرصت سياسة الإحتلال على ألا تقبل بالمدرسة إلا بقدر يتناسب مع فرص التوظف المتاحة ، فنجد الدكتور «كيتنج» يرفض قبول عدد كبير من الطلاب بدعوى الخوف من أن تخرج أطباء لايجدون وظيفة ، مما يؤثر على مصير المدرسة فى المستقبل ، فقد حرص الإنجليز على تحديد العدد الذى يرضيهم ، وفى نفس الوقت يوافق المبلغ الضئيل المرصود للإنفاق

---

(1) Ibid, P. 369 .

(2) Tignor, R : Modernization and British colonial rule in Egypt, 1882-1914, P. 333 .

(٣) المقتطف ١٠ أكتوبر ١٩٠١ ، المجلد السادس والعشرون .

على الصحة العامة ، فكانت المدرسة تخرج ما بين خمسة عشر إلى عشرين طبيباً فى العام[١] .

وفى عام ١٩١٣ التحق بمدرسة الطب ٥٠ طالباً و١٠ فى مدرسة الصيدلة حصل منهم ٣٢ طالباً من الطب وطالب واحد فقط من الصيدلة على مؤهلاتهم. فى نفس الوقت الذى زار فيه سير «هنرى موريس» المدرسة كممثل عن الكلية الملكية للطب والجراحة وعبر عن رضائه ببرامج التدريس . وبنتيجة تقريره تكونت لجنة مشتركة من الكلية الملكية لتقديم المساعدات للطلاب المصريين الذين اجتازوا امتحاناتهم عند إيفادهم للخارج[٢] .

وبالنسبة للأطباء الأجانب فقد انتشروا فى أنحاء مصر ، وكان كثير منهم غير حائز على شهادات قانونية من أى كلية من كليات الطب فى العالم ، اللهم إلا بعض الأوراق المزورة التى لا قيمة لها . ولذا انتقدت جريدة «الاجبشيان ميل» بعض الأطباء والدايات الأجانب الذين يأتون إلى هذه البلاد وهم أبعد ما يكونون عن مهنة الطب ، فيقضون وقلة خبرتهم على حياة الكثيرين من أهل البلاد[٣] .

ولما كان أكثر هؤلاء الأطباء وخاصة الذين يشتغلون بطب الأسنان من أمريكا، فقد فاوضت مصلحة الصحة العمومية ، القنصلية الأمريكية واتفقت معها على أن لا يرخص لأصحاب الدبلومات بممارسة المهنة فى مصر إلا إذا كانوا حائزين لجميع الشروط القانونية وأن يكون قد رخص لهم بممارسة المهنة فى بلادهم الأصلية وإذا اشتبهت المصلحة فى الدبلومات التى تقدم إليها يرسل أصحابها إلى القنصلية الأمريكية للمصادقة عليها من وزارة الخارجية . كذلك تفاوضت المصلحة مع قناصل الدول الأجنبية لوضع حد لهذا الداء الذى تغلغل فى مصر وحدثت منه أضرار كثيرة لسكان البلاد[٤] .

هذا وقد شغل الأجانب أكثر من ثلثى أعداد الأطباء العاملين فى مصر وذلك

---

(1) Reid : Op Cit, P. 370.

(2) F.Q. 407 / 182 , No 19, Kitchener to Grey, Maech 28, 1914 .

(٣) المؤيد ٢٩ يوليه ١٩١٣ عدد ٧٠٤٨ .

(٤) المؤيد ٢٨ أغسطس ١٩١٣ عدد ٧٠٧٤ .

لكن الطلب فى حين كان الامداد محدود من خريجى مدرسة الطب ولذا سيطر الأطباء الأجانب على مهنة ممارسة الطب ، فقد كان من السهل عليهم الحصول على شهادة مزاولة المهنة . ووجدت الفرص الكثيرة التى جذبتهم إلى مصر . وإلى جانب الأجانب كان هناك المئات من الأطباء السوريين ومعظمهم مسيحيون ، تخرجوا من مدرسة الطب فى بيروت (كلية البرتستانت السورية وجامعة القديس جوزيف)(١) .

أما مدرسة الصيدلة فلم تجد قبولا بين المصريين وذلك لأن التدريس فى قسم الصيدلة يستغرق الزمن المخصص لدراسة الطب تقريباً ، فالطالب فى هذه الحالة يرى أن المدة التى يقضيها فى تلقى علوم الطب لا تزيد عن المدة التى ينبغى قضاؤها فى قسم الصيدلة إلا نحو سنة ، فهو بطبيعة الحال لايقبل الدخول فى هذا القسم . هذا بالإضافة إلى أن الصيادلة الوطنيين الذين يقومون بأعمال مستشفيات الحكومة يؤدون وظائف عديدة ، ويشغلون وقتاً كبيراً لايتسنى لغيرهم أن يشغله وذلك مقابل راتب قليل لا يتناسب مع تلك الأعمال التى يقومون بها . فالصيدلى الوطنى يشغل فى مستشفى الحكومة وظيفته الرئيسية ثم وظيفة الصراف وأيضاً عمل المخزنجى. ولذا لا يقبل المصريون على وظيفة الصيدلة(٢) .

وقد بدأت المحاولات الأولى بالنسبةللتكافل المهنى للأطباء من خلال اجتماعات الأطباء لتداول الأبحاث ومناقشة الأفكار . وتم أول اجتماع للجمعية الطبية المصرية عام ١٨٨٨ برئاسة الدكتور سليم باشا سليم الطبيب الخاص للخديوى. ثم تولى رئاسة الجمعية الدكتور عيسى باشا حمدى . وفى عام ١٨٩٩ وضعت الجمعية أهدافها والتى انحصرت فى تقديم أبحاث ذات أهمية ، وتأسيس جريدة طبية ، وإنشاء مستشفى مجانى للفقراء ، إلى جانب إيجاد نظام يكفل مساعدة الأطباء المحتاجين . ولكن هذه الجمعية سرعان ما حلت عام ١٩٠٣ على أثر فشلها فى المشاركة فى المؤتمر الطبى الذى عقد بالقاهرة عام ١٩٠٢ إذ لم يكن فى المؤتمر شيء يدل على أنه مصرى اللهم إلا الاسم ومكان الاجتماع فقط .

وفى أثناء الحرب العالمية الأولى جددت المحاولات من جانب طبيب شاب

---

(1) Reid : Op. Cit, P. 371 .

(٢) المحروسة ٤ مايو ١٩١٠ عدد ٣٩٩ .

يدعى الدكتور «على إبراهيم» وذلك لدمج الأطباء المصريين والأجانب معاً فى نقابة مهنية واحدة . وكان للأطباء الأجانب اليد الطولى فى المهنة ولم يكن لديهم الرغبة فى التعاون ، إذ كان لهم اتحاد خاص بهم وهو « الجمعية الطبية الدولية» . وعلى الرغم من ذلك فقد أمد الأطباء الأجانب المحاولات التنظيمية الأولى ببعض القوة الدافعة حتى تكونت جمعية طبية مصرية عام ١٩٢٠(١).

وعلى الرغم من أن مصادر الدراسة فى هذه الفترة لم تشر إلى اشتغال الأطباء أو مشاركتهم فى الأحداث السياسية التى مرت بها مصر ، إلا أن بعض الوثائق تشير على استحياء إلى فصل أستاذ كان يعمل مدرساً بمدرسة الطب عن وظيفته وأبعد خارج القطر مدة الحرب بسبب اتهامه بتهم سياسية نسبت إليه وهذا الأستاذ يدعى «إبراهيم وهبى»(٢) .

أما فئة المهندسين ، فقد كان الاقبال على مدرسة المهندسخانة يكاد يكون معدوماً وذلك بسبب صعوبة مواردها وما يتكبده المهندس من المشاق العملية بشئون وظيفته ، وكذلك لعدم تشجيع الطلاب الذين يتمون الدراسة ، فالذى يتخرج من المدرسة يتوجه إلى نظارة الأشغال ، يبقى فيها مدة طويلة تحت التمرين بمرتب شهرى ٤ جنيهات ، ثم إذا ما ساعدت الظروف ارتقى فيها إلى وظيفة طالب مهندس بمرتب شهرى ٤ جنيه ، خارجا عن كادر الموظفين . وبعد أن يظل فى هذه الوظيفة مدة أخرى يرقى إلى مساعد مهندس من الدرجة الرابعة بمرتب قدره ٥ جنيهات شهرياً ، ويظل بهذا المرتب مدة ، يحصل بعدها على جنيه علاوة ، بحيث لايصل إلى نهاية الدرجة الرابعة المذكورة ومربوطها ٨ جنيه إلا بعد مضى سبع أو ثمان سنوات تقريباً على تخرجه من المدرسة . ولذلك كان عدد الطلاب فى الفترة ما بين ١٨٩٠ - ١٨٩٣ حوالى ١٨ طالباً فقط(٣) .

وفى عام ١٨٩٤ انخفض عدد الطلاب إلى عشرة طلاب ، وأعاد الإنجليز

---

(1) Reid : The rise of profession and professional orgnization in Modern Egypt, P. 46, 47 .

(٢) دار الوثائق القومية . محفوظات مجلس الوزراء . محفظة ١ / ١ / ح ، مجموعة ١٤ ، معارف عمومية .

(٣) أحمد شفيق : مذكرات فى نصف قرن ، الجزء الثانى ، القسم الأول ، ص ٩٠ .

تنظيم المدرسة ووضعوها تحت إشرافهم المباشر ، فحلت اللغة الإنجليزية محل اللغة العربية كلغة تدريس ، وأصبحت هيئة التدريس بالمدرسة إنجليزية . وبالرغم من ذلك لم تحدث هذه التغيرات أى تحسن يذكر فى تشجيع الاقبال على المدرسة[١]، كما وافقت نظارة المعارف على السماح للطالب الذى يرسب مرة أن يعاود الامتحان مرة ثانية وثالثة ، وربما أكثر من ذلك أيضاً إذا كان من طلاب السنة الرابعة ، ورأت النظارة ما يشفع باعادة امتحانه . ولاريب أن هذا التسهيل من جانب نظارة المعارف لطلاب المهندسخانة كان بهدف زيادة عدد طلابها وترغيب الأهالى ارسال أبنائهم إليها وخاصة بعد زيادة مرتبات المهندسين فى نظارة الأشغال إلى ١٢جنيه[٢] . كما قرر مجلس النظارة ترقية المهندسين الوطنيين إلى الوظائف الإدارية العليا فى المصالح التابعة لنظارة الأشغال العمومية وارسال البعثات منهم إلى أوروبا لتأهليهم للترقى ، كذلك تعيين المفتشين ومديرى الأعمال والمديرين المساعدين للرى والمدن والمبانى من الوطنيين[٣] .

ولم تكن فرص الممارسة الحرة متاحة بالنسبة للمهندسين فحتى الحرب الأولى امتصت الحكومة كل خريجى المهندسخانة ، وعمل معظمهم كمهندسين فى الرى وقلة منهم عمل فى المجال المعمارى . ومع بداية الحرب ، اعتقد الإنجليز أن الاقبال سيزيد على مدرسة المهندسخانة أكثر من قبل للإلتحاق بوظائف الحكومة . فقد اعتقدوا أن المقاولات الخاصة تستطيع امتصاص العدد الباقى[٤] ومما قلل من فرص العمل الحر بالنسبة للمهندسين أيضاً أن كثيراً من المقاولين الفنيين كالبنائيين وغيرهم كانوا يزاحمون أولئك المهندسين فى هذه الأعمال وذلك اعتماداً على الخبرة التى تمكنهم من مزاحمتهم . كما أن بعض الطلاب المتخرجين من المدارس والذين لم يحصلوا على شهادات ابتدائية يمضون سنة أو سنتين فى أحد مكاتب المهندسين ثم يتركونه بحجة أنهم صاروا أهلاً لهذه المهنة ، ولذلك يميل المهندسون

---

(1) Reid : Education and carrers choices of Egyptian Students, 1882-1922, P. 372 .

(٢) المقطم ٢٣ مايو ١٩٠٤ عدد ٤٦٠٦ .

(٣) المقطم ١٥ مايو ١٩٠٧ عدد ٥٥١٠ .

(4) Reid : Op., Cit, P. 371 .

الحائزون على الشهادات إلى طلب الوظيفة فى دوائر حكومية [١] .

والملاحظ بالنسبة لفئة المهندسين أن الإنجليز عملوا على تشجيع الإلتحاق بمدرسة المهندسخانة بدليل تسهيلات نظارة المعارف لطلاب المهندسخانة والعمل على زيادة المرتبات وكذلك ترقية المهندسين الوطنيين إلى الوظائف العليا ولعلهم هدفوا من وراء ذلك سد حاجتهم من المهندسين خاصة فى مجال الرى ، فقد أدى تركيز كرومر فى هذا المجال إلى جلب كثير من المهندسين الإنجليز وخاصة من الهند ، وتزايد الطلب على المهندسين الوطنيين .

ونأتى بعد ذلك لفئة الصحفيين ، فقد كانوا فى أول الأمر مجموعة من الشوام الذين هاجروا إلى مصر طلباً للرزق فى ظل تشجيع إسماعيل باشا لهذه العناصر ولكن مالبثوا أن انقضوا عليه ، «فسليم تقلا» هاجمه فى الأهرام ، واستظل بالحماية الفرنسية ، واصدر «يعقوب صنوع» صحفاً متعددة هاجمه فيها ، وأطلق عليه «شيخ الحارة» منها : أبو نظاره ، أبو نظاره زرقا ، أبو صفارة ، لم تكن خصومته لإسماعيل ولاءاً لمصر ، ولكنه كان يعمل على ولاء واضح لفرنسا[٢] .

وقد شهد عهد الاحتلال الصحافة المصورة الهزيلة منها والجادة المعلقة على أحداث مصر السياسية والاجتماعية شعراً ونثراً وزجلاً ، الغنية بالنكتة الرائعة والسخرية اللاذعة . وكان عبد الله النديم أول من استخدم أسلوبه فى «التنكيت والتبكيت» الذى أنصب على نقد المجتمع ، وضرورة وجود إصلاح اجتماعى بعد أن عرض الداء وكتب له الدواء ، فانتشرت فى كل مكان ، وكانت أعدادها تنفذ ساعة صدورها . واتبع النديم فيها الأسلوب القصصى الذى كساه بالعامية وكان لمقالاته فى العمق معنى ، فهو يخاطب كل مصرى ويحثه على الصحوة ويطالبه بانقاذ الوطن ، فى الوقت الذى يريد أن يعلمه بما يدور من أحداث عن طريق الصحافة[٣] . كما تبنى النديم أسلوب النقد العنيف ضد الأوروبيين بسبب ماجلبوه على البلاد من مفاسد . وقد تميزت مقالاته بأنها لم تكن مجرد زجر ونهى مما

(١) المحروسة ٢٣ يولية ١٩١٦ عدد ٢٢٧٨ .
(٢) أنور الجندى : تطور الصحافة العربية فى مصر ، ص ٣١ .
(٣) لطيفة سالم : صحافة الثورة العرابية . بحث من كتاب مصر للمصريين ، ص ٢٧٩ .

يبعث على الملل ، بل اتخذ أكثرها شكل محادثة لطيفة تتميز بالواقعية[1] .

وقد قامت الصحافة فى مصر منذ إنشائها على اكتاف الرجال ، وقلما كانت تطالعنا سيدة بمقال أو حديث إلى أن نزلت بميدانها المصريات ، فأنشأ فى الفترة ۱۸۸۲ - ۱۹۱٤ أربع عشرة مجلة نسائية فى مصر والاسكندرية تصدرها أسماء كاتبات شاميات ومصريات ، منها هند نوفل ، واسكندره افرينو ، ولبيبه هاشم غير أن هذه المجلات النسائية كان يحررها فى الغالب رجال . كما ظهرت كاتبات أمثال «زينب فواز الساحلية» وهى من الشام ، وفى السنوات التالية ظهرت «رحمه صروف» وكانت تكتب فى جريدة العلم متحدثة عن الحضارة والأخلاق وقد أصدرت بعد ذلك مجلة نسائية . وفى هذه الفترة أيضاً ظهرت باحثة البادية «ملك حفنى ناصف» فكتبت فى الصحف وألقت محاضرات فى الجامعة عام ۱۹۱۱[2] .

وجاءت أولى محاولات التنظيم المهنى بين الصحفيين قبل الحرب الأولى وبالرغم من غموض وتناقض الروايات إلا أن المصادر تخبرنا بأنه فى عام ۱۹۰۹ أسست جمعية الصحفيين الأجانب ، وحاول المؤسسين لهذه الجمعية أن يضموا إليهم السوريين والمصريين ، ولكن المصريين آثروا أن يشكلوا جمعية خاصة بهم ، وإن كان السبب الحقيقى لعدم الانضمام من جانب المصريين أنهم قلة ويفتقروا إلى روح الجماعة كالمحامين مثلاً ، إلى أن أطلق أحمد لطفى السيد ندائه للصحفيين بضرورة تشكيل نقابة للصحافة المصرية ، وكان هذا عام ۱۹۱۲ وبالفعل تكونت جمعية جديدة من المصريين والأجانب ، كان نقيبها صاحب جريدة «الريفورم الفرنسية» وفارس نمر صاحب المقطم أحد نواب الرئيس ، وغبريال تقلا سكرتيرا ، ولكن نشوب الحرب وضع نهاية لهذه الجمعية[3] .

وفى مايو عام ۱۹۱۹ شكلت نقابة الصحفيين على النحو التالى :

غبريال تقلا (صاحب الأهرام) نقيباً . وأمين الرافعى (الأخبار) وكيلاً ، سيد على (الأفكار) ، سليمان فوزى : أمين صندوق ، جندى إبراهيم (الوطن) سكرتيرا .

---

(۱) عبد المنعم الدسوقى : عبد الله النديم ودوره فى الحياة السياسية والاجتماعية ، ص ۳۳۲ .

(۲) أنور الجندى : المرجع السابق ، ص ۱۳۳ .

(3) Reid : The rise of profession and professional orgnization in Modern Egypt, P. 49 .

داود بركات (الأهرام) ، تادرس شنوده (مصر) حامد إبراهيم رشيد رضا (المنار) خليل ثابت (المقطم) أميل زيدان (الهلال) [١] .

ويمكن القول بأن طبيعة مهنة الصحافة جعلت الصحفيين على اتصال - أكثر اتساعاً من الآخرين - بالفئات الاجتماعية المختلفة والسكان وكذلك بالأجانب وكانوا يواكبون جميع الأحداث ويعرفون الرأى العام ، وتتوفر لديهم إمكانية التأثير فيه والتعبير عنه . وكان أى شخص يعتنق معتقداً سياسيا يستطيع من خلال العمل كمحرر أو معلق فى صحيفة أو مجلة أن يدافع عن قضيته أكثر مما لو كان موجوداً فى أى مركز آخر . وكانت الصحافة ذات الاتجاهات الوطنية تلعب دورا بالغاً فى نشر الاتجاهات المعادية للاحتلال .

وفى الغالب لم يخرج من بين صفوف الصحفيين المحترفين زعماء سياسيون بارزون ، ولكنهم شكلوا عنصراً لا غنى عنه ، وغالباً العنصر الأكثر نشاطاً لطليعة المثقفين دوى الاتجاهات الوطنية .

أما فئة المدرسين ، فقد عانت أشد المعاناة من جراء تلك السياسة التى انتهجتها سلطات الاحتلال تجاه التعليم فى مصر . فقد حارب الاحتلال سياسة تعيين الوطنيين فى نظارة المعارف بكل الوسائل ، وقامت نظارة المعارف برفض الطلبات المقدمة من الوطنيين للتعيين فى وظائف التدريس بحجة عدم لياقة هؤلاء للتدريس[٢] . وفى الوقت الذى سعى فيه الاحتلال لمزيد من السيطرة على التعليم بمحاولة استقدام مدرسين إنجليز أو أوروبيين لتدريس اللغات الأجنبية والتاريخ الطبيعى والجغرافيا وعلم الفلك ، فى الوقت الذى كان فيه المصريون يدرسون اللغة العربية والطبيعية والكيمياء[٣] . وفى حالة خلو مكان فى التدريس سواء كان هذا عن طريق الاستقالة أو النقل فى جهة أخرى ، فإنه كان يعين فى المكان الشاغر إنجليزى بدلاً من الإنجليزى المستقيل أو المنقول[٤] كما كانت نظارة المعارف تقوم

---

(١) أنور الجندى : المرجع السابق ، ص ٢٨٢ .

(٢) مصطفى النحاس جبر : سياسة الإحتلال تجاه الحركة الوطنية ١٩١٦ - ١٩١٤ ، ص ٤٩ .

(٣) محمد على علوبة : ذكريات اجتماعية وسياسية ، ص ١٠ .

(٤) دار الوثائق القومية . محفوظات مجلس الوزراء ، محفظة ١ / ١ / و مجموعة ٧ معارف عمومية .

بإنتداب الأساتذة الإنجليز للسفر إلى بلادهم لانتقاء مدرس اللغة الإنجليزية[١] . وفى عام ١٩١٢ طلبت نظارة المعارف التصريح لها بتعيين أجانب فى عشرين وظيفة تقرر إنشائها بميزانية السنة المقبلة منها خمس وظائف مدرسين للغة الإنجليزية والتاريخ والجغرافيا ، وثلاث وظائف مدرسين للغة الإنجليزية والرياضة والعلوم بمدرسة المعلمين الخديوية ، ومفتشة وأربع معلمات لمدارس البنات ، معلمة وست مدرسين بالمدارس التابعة لإدارة التعليم الزراعى والصناعى والتجارى . وقد بررت نظارة المعارف طلبها هذا بعدم وجود مصريين فى هذا الوقت لتعيينهم فيها[٢] فقد كانت السياسة الإنجليزية فى هذه الفترة ترمى إلى احلال المصريين محل الأجانب فى وظائف التدريس وغيرها من الوظائف الأخرى . .

لم يقتصر الأمر على إحلال العنصر الأجنبى - قدر الإمكان - محل المدرسين المصريين ، بل أن سياسة الإحتلال رمت إلى التفرقة بين المعلمين الوطنيين والأجانب فى المرتبات فعلى سبيل المثال فى عام ١٨٨٩ كانت بداية تعيين المدرسين المصريين فى المدارس الأهلية ٤ جنيهات بناء على المادة (١٣٣) من القانون العمومى لنظارة المعارف ، فى الوقت الذين تعين فيه مستر «مانجاوت» وهو إنجليزى الأصل فى وظيفة مدرس لغة إنجليزية بمرتب قدره ١٧ جنيهاً[٣] وكان المرتب السنوى الذى يدفع لبعض نظار المدارس الابتدائية حتى عام ١٨٩١ هو ٦٠ جنيهاً ثم أصبح ٩٦ جنيه وزيد إلى ١٤٤ جنيه عام ١٩٠٠ ، وأصبح أقل مرتب سنوى لنظار المدارس عام ١٩٠٧ هو ٢٨٨ جنيهاً سنوياً . أما المدرسون الحائزون على شهادات فكان أقل مرتب سنوى فى عام ١٨٩١ هو ٤٨ جنيه ، وزيد لمن يعرفون لغة إنجليزية إلى ٧٢ جنيهاً فى عام ١٨٩٣ وإلى ٩٦ جنيهاً عام ١٩٠١ ثم إلى ١٤٤ جنيهاً عام ١٩٠٧ ، وللمدرسين الذين يدرسون باللغة العربية إلى ٨٤

---

(١) دار الوثائق القومية . محفوظات مجلس الوزراء ، محفظة ١ / د / ١ مجموعة ٤٤ معامارف عمومية .

(٢) دار الوثائق القومية . محفوظات مجلس الوزراء ، محفظة ١ / ١ / ز مجموعة ٧ معامارف عمومية .

(٣) دار الوثائق القومية . محفوظات مجلس الوزراء ، محفظة ١ / ب / ١ مجموعة ٧ معامارف عمومية .

جنيهاً فى عام ١٩٠٦ ، ٩٦ جنيهاً عام ١٩٠٧[١] .

كذلك كانت التفرقة بين المعلمين الوطنيين والأجانب فى المعاملة ، فقد كان الإنجليز يعاملون المعلمين الوطنيين بالغلظة والحدة حتى إذا دخل مفتش إنجليزى إلى غرفة الدراسة ، وعثر على كتاب بتمرين واحد غير منقح يتحول إلى المعلم المصرى ويهينه إهانة بالغة على مسمع من الطلبة ، وقد جعلوا غرفة خاصة للأساتذة الإنجليز وأخرى للأساتذة المصريين فلا يجتمعون ولا يتعاشرون[٢] . كما اتبع الإنجليز طريقة عنيفة لعقاب المعلمين وهى التنزيل إلى درجة أقل مع تخفيض المرتب الذى يحصل عليه المعلم[٣] .

ونتيجة للتفرقة فى المعاملة بين المعلمين الأجانب والوطنيين ، إلى جانب شعور المدرسين المصريين بالظلم ، إذا لم يحصلوا على وضع اجتماعى مشرف بين أقرانهم فى المهن الأخرى ، كما أن فرص الترقى كانت قليلة أمامهم ، وحتى من وصل منهم إلى ما يتمناه لذلك نظر المدرسون المصريون إلى نظارة المعارف وكأنها فى آخر السلم ، وتركوا المؤخرة بأسرع مايمكن بالانتقال إلى نظارة أخرى . ففى التسعينات من القرن التاسع عشر ، اتجه بعض خريجى مدارس المعلمين إلى وظائف أحسن فى نظارة الحقانية ، فقد حصل الكثير منهم على درجات الحقوق . وفيما بين عامى ١٨٩١ و ١٨٩٧ تخرج حوالى ٧٠ طالباً من مدرسة المعلمين العليا، وترك سدس هذا العدد (١٣ طالباً) التدريس والتحق بنظارة الحقانية[٤] . وكذلك فضل خريجى دار العلوم الالتحاق بالمدارس الحكومية رغبة منهم فى ترك وظائف التدريس فى المدارس الابتدائية والثانوية معا ، وقد اشتغل البعض منهم كأساتذة فى الجامعة المصرية ، أو محامين أو قضاة فى المحاكم الأهلية وغالباً ما فضلوا أن يكملوا دراساتهم فى المدارس العلمانية أما فى مصر أو فى أوروبا[٥] .

---

(١) مجلس شورى القوانين . محضر جلسة ٧ أكتوبر ١٩٠٧ .

(٢) نبيل عبد الحميد : الأجانب وأثرهم فى المجتمع المصرى ١٨٨٢ – ١٩٢٢ ، ص ١٣٦ .

(٣) دار الوثائق القومية . محفوظات مجلس الوزراء ، محفظة ١ / ب / ٢ مجموعة ٧ معامارف عمومية .

(4) Reid : Educational and Carrers choices of Egyptian Students, P. 375.

(5) Ibid, P. 353 .

كما عللت نظارة المعارف استخدامها المؤقت للمعلمين الوطنيين غير الحاصلين على شهادات التعليم فى المدارس الابتدائية بعدم رغبة من تتوفر فيهم الشروط فى الاشتغال بالتدريس وانصراف هذه الرغبة عن صناعتى التعليم والهندسة واتجاهها إلى الطب والحقوق لما فيهما من المشوقات الكبيرة[١] .

وعند اندلاع الحرب الأولى ، رحل المدرسون البريطانيون والفرنسيون للقتال أو العمل فيما يتعلق بأعمال الحرب ، الأمر الذى أدى إلى نقص عدد العاملين فى المدارس المصرية[٢] وجعل الإنجليز مضطربين – رغم طعنهم فى كفاءة المصريين – إلى تعيين المصريين مكانهم ، وإن كانوا فى أحوال كثيرة عينوا مدرسين إنجليز بصفة مؤقتة لمدة عام واحد بمرتب قدره ٣٠ جنيه فى الشهر بدلا من المدرسين الذين سافروا إلى ميادين القتال[٣] كذلك تحمل المدرسون المصريون تبعه اندلاع الحرب فقد انقصت بداية مربوط مرتباتهم إلى ٨ جنيهات بعد أن كانت ١٢ جنيهاً فى الوقت الذى ارتفعت فيه تكاليف المعيشة أثناء الحرب[٤] .

وقد كانت جهود المدرسين لرفع وضعهم البائس ، جهوداً متفرقة . ففى عام ١٨٩١ شكل خريجى مدرسة المعلمين التوفيقية جمعية تحت إشراف ناظر المدرسة الفرنسى ، وكان طلبة السنوات النهائية وكذلك مدرسى المدرسة ضمن هذه الجمعية التى عملت على تغذية الروابط بين أعضائها والعمل على تقدم قضية التعليم ، ومد يد المساعدة لأعضائها المحتاجين . ولكنها مالبثت أن إختفت نتيجة للسياسة التى اتبعتها سلطات الاحتلال فى نجلزة التعليم وللاختفاء المؤقت للمدرسة ذاتها . وبين عامى ١٩٠٩ – ١٩١١ صدرت مجلة (صحافة دار العلوم) أصدرها نادى دار العلوم ليؤكد وجود جمعية مشابهة استمرت فترة قصيرة . ولم تقم تنظيمات المدرسين بأى عمل تقدمى فى ظل الإحتلال البريطانى ، فقد خشيت سلطات الاحتلال من نفوذ المدرسين على الأجيال الناشئة ، ولذا عملت على احباط التضامن المهنى فيما بين

---

(١) مجلس شورى القوانين . محضر جلسة أول فبراير ١٩٠٤ .

(2) Chirol, Sir Valentine, Op. Cit, P. 229 .

(٣) دار الوثائق القومية . محفوظات مجلس الوزراء ، محفظة ١ / ١ / ز مجموعة ٥٦ معامارف عمومية .

(4) Reid : Op., Cit, P. 374 , 375 .

المدرسين إلى أن ظهرت بالفعل جماعة من المدرسين لقبت نفسها بـ «نقابة المعلمين» فى عام ١٩٢٠ برئاسة على بك عمر وهو مدرس استطاع أن يشق طريقه من مدرس بمدرسة أسوان إلى منصب أستاذ فى دار العلوم ومنه إلى نظارة المعارف[١] .

استطاعت الصفوة المثقفة أن تسيطر على الطبقة الوسطى - التى تشكلت نتيجة للنظم التعليمية والإدارية التى ادخلتها القوى الأوروبية - وذلك بسبب ضعف رجال الأعمال وانخفاض معدل النمو الاقتصادى ، فقد كانت العناصر المثقفة من أرباب المهن كالمحامين والمهندسين والأطباء ، تتصدر قيادة الطبقة الوسطى وتعبر عن مصالحها ، وهؤلاء فى الغالب من أبناء الأعيان وكبار الموظفين الذين تأهلوا لتولى مناصب الدولة من خلال انتمائهم للتعليم الغربى ، فاختار بعضهم ممارسة المهن الحرة ، بينما التحق البعض الآخر بالوظائف الحكومية ، فقد كان هؤلاء رغم انحدارهم من أصول ريفية يمثلون سكان المدن ويسعون إلى زيادة فاعليتهم عن طريق المطالبة برفع مستوى التعليم وجعله ميسوراً لقطاع كبير من أبناء الشعب ومن ثم كان إهتمامهم بإنشاء الجامعة المصرية والمطالبة بتوسيع حقوق الانتخاب ومنح الأمة دستوراً على النمط الأوروبى[٢] .

وكانت هذه الفئة التى نالت حظوظاً من التعليم دائمة السخط والشكوى من سوء الأحوال المادية والمعنوية المتفشية ، ومنها كانت تتعالى الصيحات وتقوم الحركات المنادية بالحرية والديمقراطية ، فقد تشبع المثقفون بالمبادىء والنظريات الليبرالية التى لعبت دورها فى ميادين الفكر والاقتصاد والحياة العامة كما تشعبوا بتعاليم جمال الدين الأفغانى والشيخ محمد عبده . ولكون هذه الفئة لم تكن لها جذور تقليدية فى المجتمع ، فقد كانت أكثر تفتحاً للأفكار الجديدة وبحكم مواقعهم المهنية ، كان عليهم أن يفكروا فى حدود الحقوق والواجبات والفصل بين السلطات ، والسيادة ... الخ كما كان رجال هذه الفئة لديهم القدرة على توحيد أنفسهم وتواقين

---

(1) Reid : The rise of profession and professional orgnization in Modern Egypt, P. 53 .

(٢) رؤوف عباس : النظام الاجتماعى فى مصر فى ظل الملكيات الزراعية الكبيرة ١٨٣٧ - ١٩١٤ ، ص ٢٢٨ .

إلى وحدة مجردة تدعى «الأمة» أكثر من الفئات الأخرى[١] إلا أن الصفوة المثقفة فى معظم المجتمعات ، وفى أغلب الأوقات تكون أقل الفئات انسجاماً وتكاملاً ، وغالباً ماتكشف عن درجة كبيرة من التباين فى الرأى حول المسائل الثقافية والسياسية . وهناك من الشواهد ما يدل على أن الاتجاهات السياسية للمثقفين تتأثر بأصولهم الطبقية الاجتماعية تأثيراً شديداً[٢] .

ويكمن دور المثقفين فى المجتمع فى استغلال قدرتهم على النقد المستمر لصالح تطور المجتمع ، كما أن لديهم القدرة على التغيير الاجتماعى فى أى وقت وذلك من خلال اتجاهاتهم النقدية أيضاً . فقد كان لامتداد الموجه الغربية آثارها عميقة فى نفوس أفراد المجتمع وفى نفوس المثقفين منهم بوجه خاص ، وكانت أعمق ماتكون فى نفوس من ارتحل منهم إلى الغرب ليرى مدى التخلف الفكرى والحضارى الذى يتردى فيه مجتمعه[٣] فقد اعتبر هؤلاء جماعات أكثر تحضراً وتقدماً فى مجتمع أقل تطورا ، مجتمع تقليدى[٤] ومن ثم كان على هؤلاء المثقفين أن يعملوا على تطوير وتغيير المجتمع الذى يعيشون فيه ، ولكن كانت هناك مشكلة جوهرية فى هذا المجال ، وهو أن جانباً كبيراً من المثقفين الذين تولوا الزعامة الفكرية خضعوا لتوجيهات فكرية غريبة ، وبدا فى نظرهم – عن وعى أو غير وعى – النموذج الغربى فى التقدم هو النموذج الواجب الاحتذاء به .

وقد تجلى أثر الحضارة الغربية والتفكير الأوروبى فى مجالات كثيرة . ففى مجال الفكر السياسى والاجتماعى برز أحمد فتحى زغلول ، وأحمد لطفى السيد واشتهر الأول بترجماته عن الفكر الأوروبى بحثاً عن سر تقدم الإنجليز ، وسر تطور الأمم . ومن مقدماته الطويلة لترجماته يتضح مدى إيمانه بضرورة وأهمية نقل منجزات الفكر الأوروبى الحديث إلى اللغة العربية ، والأخذ بتجارب الأمم[٥] أما أحمد لطفى السيد فقد ظهر فى شخصية المصلح الاجتماعى الذى لايعنيه أن يهدهد

---

(1) Safran, Nadav : Egypt in Search of Political community, P. 103 .

(٢) بوتو مور : الصفوة والمجتمع ، ص ٩١ .

(٣) حسين فوزى النجار : أحمد لطفى السيد ، ص ٥٨ .

(4) Wahaba, Mourad : Youth, Intellecual and Social change, P. 73 .

(٥) أحمد زكريا الشلق : حزب الأمة ودوره فى السياسة المصرية ، ص ١٠٨ .

مشاعر الجماهير بقدر ما يعنيه أن يعلمها ، ويضع النور أمامها على طول الطريق ، وقد وضحت هذه الصفة فى الدعوة بقيم جديدة يرتكز عليها إصلاح المجتمع وإعداده لنيل حقوقه . ومن هذه القيم دعوته إلى الواقعية فى التفكير ، والصراحة فى مواجهة العيوب الاجتماعية ، وكذلك دعوته إلى إعزاز القومية وتأكيد وجود المصريين فى مختلف المجالات ، وأيضاً الدعوة إلى تأكيد وجود الفرد وإعزاز قيمته، واعتبار ذلك الشعور أساسى التضامن القومى الذى يبدأ منه كل إصلاح .

وفى مجال الفكر الاجتماعى كانت الدعوة التى تطالب بتحرير المرأة من الجهل والحجاب اللذين حالا بينها وبين أن تكون عضوا نافعا فى الحياة ذا أثر فى المجتمع ، على النحو الذى بلغته المرأة الأوروبية . وبرز فى هذا المجال قاسم أمين بكتابيه (تحرير المرأة ، والمرأة الجديدة)[١] .

أما الفكر الاقتصادى فقد اختص به طلعت حرب ، وعلى أبو الفتوح ، فعالج الأول قناة السويس عام ١٩١٠ وتناول علاج مصر الاقتصادى ، واقتراح إنشاء بنك للمصريين عام ١٩١٣ . أما على أبو الفتوح فقد أسس جمعية لتعريب الكتب الاقتصادية ، كما احتوى كتابه «خواطر على أبو الفتوح» على العديد من المقالات الاقتصادية وقد نشر عام ١٩١٤[٢] .

وفى مجال الأدب ، كان واضحاً أن الأعمال الأدبية فى هذه الفترة تأثرت بالأدب الغربى ، فقد وظف الأدب كوسيلة للنقد الاجتماعى أكثر من كونه شكل جمالى أو فنى . وكان «حديث عيسى بن هشام» احدى الأعمال الأدبية التى كتبها محمد المويلحى والتى قامت بمسح اجتماعى نقدى للمجتمع المصرى . كما كانت رواية «زينب» واحدة من أعظم الروايات الأدبية التى تصور الريف المصرى ، ووضع المرأة فى المجتمع الريفى . كل هذه الموضوعات تناولها محمد حسين هيكل فى روايته التى كتبها قبيل الحرب العالمية الأولى[٣] .

---

(١) محمد حسين : الاتجاهات الوطنية فى الأدب المعاصر ، الجزء الأول ، ص ٢٤٩ .

(٢) أحمد زكريا الشلق : المرجع السابق ، ص ١٠٩ ، ١١٠ .

(3) Tignor , R: Modernization and British colmial rule in Egypt, 1882 - 1914, P. 251 .

وإلى جانب ذلك وجدت الروايات الأدبية الأوروبية التى ترجمت من خلال المثقفين السوريين واللبنانيين ، فقد قام «الهلال والمقتطف» بترجمات عديدة للأعمال العلمية والأدبية الأوروبية ، ومن خلال هذه الترجمات استطاع المثقفون المصريون الذين لم تتح لهم فرصة السفر للخارج أن يتعرفوا على كتابات كارل ماركس ، نيتشه ، والروايات الروسية ، فابين ، وداورين ، كذلك تعرفوا على الكتاب الفرنسيين فولتير وروسو . وقد ترجمت هذه الأعمال الفرنسية قبل الوجود البريطانى فى مصر(١) .

كما كان للمثقفون السوريون دور كبير فى نقل الأفكار الغربية إلى مصر ، وذلك من خلال مجلة «المقتطف» التى أصدرت عام ١٨٨٥ ، ودارت المقالات التى نشرت فى هذه المجلة حول فكرة محورية وهى أن العلم هو أساس الحضارة والمجتمع وكان شبيلى شاميل أحد المحررين فيها ، وهو الذى حدد فى مراسلة مباشرة مع السلطان عبد الحميد عام ١٨٦٧ أن الدولة العثمانية تفتقر إلى ثلاثة أشياء العلم ، العدالة ، الحرية(٢) .

ومما لاشك فيه أن اليقظة الثقافية كانت انعكاسا للانتشار الواسع للصحف تحت سياسة مراقبة المطبوعات ، ففى عام ١٨٩٨ كانت قد أعدت ١٦٩ جريدة للإصدار ، وصلت إلى ٢٨٢ جريدة عام ١٩١٣ ، وإن كان كثير منها عبارة عن مشروعات لا أساس لها . ومن أهم الصحف التى ظهرت فى هذه الفترة المقطم ، اللواء ، المؤيد ، الجريدة ، الوطن والتى مثلت الظلال العديدة المختلفة للرأى السياسى ، وكرست عموداً أو أكثر فى صفحاتها للأعمال الأدبية ومناقشة الأيدلوجيات السياسية(٣) .

وبالنسبة لموقف المثقفين ذوى الأصول الريفية من طبقة الفلاحين ، فقد كتبوا بإبداء مشاعر العطف الإنسانى إزاء أحوال القرية بشكل عام . وأن كانوا فى كتاباتهم ونشاطهم السياسى لعبوا دوراً فى خلق مايمكن تسميته بالتيار الإصلاحى لأحوال القرية ، ولكن هذا التيار كان يتجاهل دائماً القضايا الأساسية فى بؤس

(1) Ibid, P. 252 .

(2) Wahaba, Mourad : Op. Cit, P. 58 .

(3) Safran, Nadav : Egypt In search of political community, P. 59 .

أحوال هذه الطبقة[١] كما عاش المثقفون فى تناقص بين مايحصلون عليه من علم وبين معيشة أسرهم فى الريف ، الأمر الذى نفرهم من البقاء فى الريف وتفضيل حياة المدن التى اعتادوا فيها على حياة الترف[٢] ومن ثم كان الانفصال بين فئة المثقفين من ذوى الأصول الريفية وبين طبقة الفلاحين فى الريف المصرى .

وعن موقف المثقفين من الحركة الوطنية نستطيع القول أن هناك العديد من العوامل جعلت منهم فئة ثورية فى المجتمع المصرى . فقد كان كون هذه الفئة جديدة ليس لها جذور تاريخية أو تراث قديم من مصادر قوتها ، فلم يكن لها تراث فكرى سابق يعوقها ، ولم تكن جزءا من نظام الطوائف الذى قد يعطل نموها ، إنما نشأت مستقلة عن هذا النظام ، وهذا الاستقلال هو الذى جعلها أكثر تقبلاً للتغيير الجذرى الثورى لتركيب المجتمع . لذلك فقد استطاعت هذه الفئة الجديدة أن تنتزع القيادة الفكرية من رجال الدين ، وساهمت بنصيب كبير فى قضايا التغير الاجتماعى فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين .

كما كانت سياسة الإحتلال التعليمية من المسائل التى أدت إلى تفاقم ثورة المثقفين . فمن الطبيعى أن يكون التعليم من أهم ما يشغل فئة المثقفين . فقد عمد الاحتلال إلى سياسة التقتير فى التعليم على المصريين ، فأغلق عدداً كبيراً من المدارس ، وضيق نطاق البعثات إلى أوروبا ، وألغى مجانية التعليم . كل هذه الأمور أثارت المثقفين وجعلتهم فى الموقف المعادى للاحتلال ، ومن ثم كانت ثورتهم وانضمامهم للحركة الوطنية[٣] . أضف إلى ذلك الشعور الشخصى بالظلم من جراء سياسة الإحتلال بسبب إبعادهم عن قمة الوظائف الإدارية ، الأمر الذى أدى إلى إحباط طموحات كثير من خريجى المدارس العليا وكان الطريق الوحيد المتنفس عن طموحاتهم هو طريق الحركة الوطنية أيضاً[٤] .

ولكن إذا كان هناك ظلم فردى واقع على المثقفين جعلهم يأخذون جانب

---

(١) فتحى عبد الفتاح : القرية المصرية ، دراسة فى الملكية وعلاقات الانتاج ، ص ٢١٥ .

(٢) عاصم الدسوقى : ثورة ١٩١٩ فى الأقاليم ، ص ٣٤ .

(٣) محمد أنيس ، السيد رجب حراز : التطور السياسى للمجتمع المصرى الحديث ، ص ١٠٦ - ١٧٣ .

(4) Tignor, R: Op. Cit, P. 261 .

الحركة الوطنية ، فإن خروجهم من الطبقات الدنيا والمتوسطة جعلهم يشعرون بالظلم الواقع على كاهل ذويهم فى هذه الطبقات . ومن ثم كان شعورهم بالظلم أقوى من الظلم الواقع عليهم ، وفى نفس الوقت حافزاً لانضمامهم للحركة الوطنية لعلهم يستطيعوا من خلالها تحقيق مطالب وآمال الفئات التى أتوا من خلالها .

وإذا كان المثقفون المصريون قد لعبوا دوراً كبيراً فى التغير الاجتماعى فى مصر ، فقد كان للمثقفات المصريات أيضاً دور فى هذا المجال ففى أعقاب اتصال مصر بأوروبا من خلال الحملة الفرنسية وأثناء حكم محمد على الذى أحدث تغيير جذرى فى البناء الاقتصادى ، بدأ الصراع بين الاتجاهات التقليدية والحديثة .

وقد اتصل دور المثقفات المصريات فى التغير الاجتماعى فى العصور الحديثة عضوياً بالخلاف الفكرى بين تلك المبادىء التى تأصلت فى المجتمع . ثم بقدوم الاتجاه الحديث والتجديدى ، عن طريق عدد من المثقفين المتنورين مثل رفاعة الطهطاوى ، على مبارك ، الأفغانى ، محمد عبده ، قاسم أمين ، لطفى السيد وطه حسين وآخرين .

وكانت الصورة التقليدية للمرأة المصرية حتى بدايات القرن العشرين أنها أم أهم وظائفها عمل المنزل وتربية الأطفال ، وتعتمد اعتماداً كلياً على الدعم من زوجها ، وفى ظل هذا الشكل ظهرت قيم تقليدية مثل الجهل والأمية والعزلة عن أى نشاط اجتماعى . وظلت هذه القيم سائدة لأغلبية السيدات المصريات فى ذلك الوقت . ولكن هؤلاء اللائى أيتحين لهن فرصة الذهاب إلى المدارس كانوا أقلية ومعظمهم كانوا من الطبقة الوسطى المنخفضة الدخل ، وقد انحصر تعليمهم فى المدارس الابتدائية ومدارس المعلمات للفتيات ومدارس التمريض وأتيحت الفرص الأخرى لتعليم الفتاة المصرية من خلال المدارس الأجنبية ومدارس الإرساليات التبشيرية ، ولكن هذه الفرص كانت للأقلية لكلا من الفتيات اللاتى ينتمين إلى الطبقة الوسطى ، أما أغلبية الفتيات فلم يكن لهم مكان فى التعليم اللهم من خلال الكتاتيب فى الريف .

وكانت «ملك حفنى ناصف» من أشهر النساء فى ذلك الوقت وهى كاتبة اجتماعية عرفت باسم «باحثة البادية» ، استفادت من جهود المثقفين الرجال الذين كانوا رواداً لتحرير المرأة ، وكانت واسعة الاطلاع ، تجيد الحديث باللغة الفرنسية

والإنجليزية . كما كانت أول امرأة خطيبة خاطبت النساء لحثهم على المطالبة بحقوقهم ، وطالبت بإتاحة التعليم الأولى للفتيات ، كما طالبت أيضاً بالمساواة بين الولد والبنت فى النظام الاجتماعى والتعليم(١) وطلبت من النساء فى وطنها مزاحمة الأوروبيات فى مصر «وإلا فلن نلبث أن يحتلنا نساء الغريب أيضاً»(٢) .

كما تعتبر هدى شعراوى من الرواد الذين طالبوا بتعليم المرأة ومساواتها مع الرجال وخاصة فى الحقوق السياسية ، واعتبرت الاستقلال السياسى منبثقاً عن الاستقلال الاقتصادى . ووضعت أفكارها موضع التنفيذ بتأسيس مصنع للفخار والزجاج فى القاهرة ، وشجعت على إنشاء جمعيات نسائية لتعليم المرأة المصرية عمل السجاد ، الخياطة ، والتطريز وذلك كوسيلة لزيادة الدخل وشغل اوقات الفراغ . كذلك اشتهرت هدى شعراوى بالدفاع عن رأيها ، واتصلت بالمرأة فى البلاد الأوروبية ودعتها إلى المجىء إلى القاهرة لإلقاء المحاضرات على المرأة المصرية عن حقوق المرأة . كما كانت أول امرأة رفعت الحجاب وأول من أسست مؤتمر فى عام ١٩٣٧ للدفاع عن مشكلة فلسطين(٣) .

وهكذا نشأ المثقفون المصريون فى بيئة معادية للثقافة أشد العداء ممانعة لها أشد الممانعة ، وبدأوا بأنفسهم فحرروها من كثير من التقاليد البالية حتى عدتهم بيئتهم شذاذاً وقاومتهم فلم يهنوا ولم يضعفوا ، وإنما مضوا أمامهم لا يلوون على شىء حتى استطاعوا أن يساهموا بالكثير فى تطور المجتمع المصرى الحديث .

---

(1) Wahaba, Mourad : Youth, Intellecual and Social change, P. 266 .

(٢) أحمد زكريا الشلق : حزب الأمة ودوره فى السياسة المصرية ، ص ٢٨٢ .

(3) Wahaba, Mourad : Op, Cit, P. 266 .

الفصل السادس

«الفلاحون»

«الفـــلاحــون»

اختلف كثير من الدراسين والباحثين فى وضع تعريف نهائى للفلاحين وخاصة أولئك الذين يملكون أرضاً منهم ، ففريق منهم أطلق كلمة «الفلاح» على سكان القرى دون تمييز ، فكان صاحب الملكية الكبيرة يعتبر نفسه فلاحاً ، وفريق ثان حدد الفلاح بأنه «صاحب الملكية الصغيرة الذى يحتاج إلى الاقتراض لزراعة أرضه» . وفريق ثالث يرى أن الفلاح هو الذى يفلح الأرض .

وإذا جاز لنا أن نضع تعريف للفلاحين ، فإن هذا التعريف يمكن أن يسير حسب مقياس حجم الملكية ونوع الاستغلال القائم على الأرض ، وعلى هذا فإن التعريف الشامل للفلاحين يقوم على أساس أنهم من الفئة الاجتماعية التى لاعمل لها سوى الزراعة ، والتى تمثل ركناً أساسياً من أركان الحياة المصرية على مر العصور ، حيث كانوا المصدر الأول والأساس للثروة فى مصر[١] .

وصغار الملاك وفقاً لدرجات الملكية هم الغالبية العظمى من سكان القرية المصرية ، وهم ورثة تراث الفلاح المصرى منذ ازدهار حضارته الزراعية من أيام الفراعنة إلى العصر الحديث[٢] . وقد تميز صغار الملاك بعدة سمات مشتركة ، فبالإضافة إلى عيشهم أسفل سلم المجتمع ، فإنهم قد تعرضوا لضغوط وقسوة الملاك والسلطة ، كما أنهم نتيجة ارتباطهم بالأرض كانوا يفضلون دائماً أن يميزوا أنفسهم عن المعدمين ، وإزدادت هذه الرغبة كلما ازدادت شرعية الملكية[٣] .

ويمكن تقسيم الفلاحين من حيث حجم الملكية وعلاقات الانتاج فى مطلع القرن العشرين إلى ثلاث نوعيات :

أولاً : الفلاحون الملاك وهم الذين يزرعون أراضيهم بأنفسهم ، وقد يستعينون ببعض العمل المأجور فى فترات جمع المحصول .

---

(١) على بركات . تطور الملكية الزراعية فى مصر ١٨١٣ – ١٩١٤ ، ص ٢٨٥ .

(٢) فتحى عبد الفتاح ، القرية المصرية ، دراسة فى الملكية وعلاقات الإنتاج ، ص ٢٠٢ .

(٣) نفس المرجع ، ص ٢٠٥ .

ثانياً : الفلاحون شبه المعدمون وهم الذين يزرعون مساحاتهم الصغيرة ، ويعملون بعض الوقت لدى كبار الملاك ، أو يستأجرون مساحات أخرى صغيرة يزرعونها إلى جانب ملكياتهم القزمية .

ثالثاً : الفلاحون المعدمون وهم الذين لايملكون أرضاً على الاطلاق .

ومنذ أن احتلت إنجلترا مصر ، اهتمت سلطات الإحتلال بطبقة صغار الملاك وذلك لرغبتها فى الاحتفاظ بنوع من التوازن الاجتماعى بين الطبقات فقد رأت أن العناية بهذه الطبقة يكون فى صالحها لتوازن به طبقة كبار الملاك ، وكان كرومر يخشى أن يؤدى ارتفاع قيمة إيجارات الأراضى الزراعية إلى حدوث نزاع بين الملاك والمستأجرين كلما ازداد عدد السكان وقلت مساحة الأرض التى يمكن استصلاحها . ولذا رأى أن العمل على المحافظة على طبقة صغار الملاك هو الوسيلة الوحيدة لتجنب هذا الصراع أو تخفيف حدته ، ومن ثم شجع كرومر نمو هذه الطبقة تلافياً لحدوث ثورات اجتماعية خطيرة[١] . كما حرص كرومر على المحافظة على هذه الطبقة بشتى الوسائل مثل تحسين الرى وتخفيف الضرائب وإلغاء السخرة ، وخفض مدة الخدمة العسكرية ، تلك الإجراءات ساهمت فى تحسين أوضاع الفلاحين الاقتصادية بالرغم من انهيار الصناعات الريفية التى كانت تعنى تدهور أوضاعهم الاقتصادية[٢] كذلك عمل على تحرير الفلاح من استبداد عمدة القرية[٣] .

وبينما كان كرومر يحاول أن يظهر للفلاح أنه قام بتخليصه من استبداد الحكومات السابقة ، كان كتشز يحاول أن يظهر له أنه يعمل على حمايته من ظلم واستبداد الأفراد الذين يعملون على حرمانه من ثمرة جهوده وهم المرابين . فقد أتاحت معرفة كتشز للغة العربية ، وتقديره للدين الإسلامى ، وحرصه على الإشراف بنفسه على أحوال الفلاحين ، بالإضافة إلى تلك السياسة الاقتصادية التى تبناها والتى هدفت أساساً إلى تحسين أحوالهم .. كل هذه العوامل ساعدت على تقرب كتشز من هذه الطبقة ، وبالتالى استطاع أن يهادن الفلاحين مرة أخرى بعد

---

(١) سامى عزيز ، الصحافة المصرية وموقفها من الإحتلال الإنجليزى ، ص ٢٣٦ .

(2) Issawi, Charles : Egypt, an economic and social analysis, P. 37 .

(3) Chirol, Sir Valentine : The Egyptian Problem, P. 293 .

أن كادت سلطات الإحتلال تفقد ودهم بعد حادثة دنشواى[١] .

وإذا كان الإحتلال قد نجح فى استمالة الفلاحين عن طريق تلك الإصلاحات الزراعية والمالية والتى كانت فى المقام الأول تخدم مصالحه الاقتصادية ، فإن الفلاحين كانوا ميالين إلى مهادنته بعد أن ذاقوا مرارة الارستقراطية التركية وسيطرتها على الريف . ويلاحظ أيضاً أن اهتمام سلطات الإحتلال كان منصباً على استمالة الفلاحين من الناحية المادية ، ولم يهتم مطلقاً بأحوالهم الاجتماعية ، فقد أهملت الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة فقد رأى كرومر أن الإنفاق على تعليم الأطفال فى القرى يمكن تأجيله وكان فى تشجيعه للتعليم الأولى فى الكتاتيب سطحياً، قصد به تحويل انتباه الرأى العام المصرى عن إهمال المراحل الأخرى من التعليم ، كذلك أهمل الإحتلال الناحية الصحية فى الريف ، الأمر الذى أدى إلى إنتشار الكوليرا فى أعوام ١٨٨٤ ، ١٨٩٦ ، ١٩٠٢ ، والتى راح ضحيتها عشرات الألوف من المصريين[٢] .

وقد كان قرار إلغاء السخرة من أهم الإجراءات التى تعتبر أكثر إثارة من أى إجراء آخر والذى بمقتضاه كان الفلاحون يدينون به للإحتلال البريطانى . فقد استخدمت السخرة فى عهد إسماعيل استخداماً سيئاً حيث كان الفلاحون يساقون للعمل فى ممتلكات الخديوى . وكانت أعمال السخرة واجبة لاتقبل الجدل ، لحماية الأرض الزراعية أثناء ارتفاع النيل وتنظيف القنوات من الطمى وقت انخفاض النيل ، وكان قد استخدم فى عام ١٨٨٤ إعداداً كبيراً من الرجال مساويين تقريباً لعدد الجيش وهو حوالى ١٠٠,٠٠٠ رجل عملوا ١٣٠ يوماً فى السنة ، وكانت السخرة من الناحية الاقتصادية نظام مخرب جداً لتأثيرها على الانتاج الزراعى فى الريف المصرى [٣] .

من أجل ذلك شرعت الحكومة المصرية فى مطلع عهد الإحتلال تعمل على التخفيف من حدة السخرة ، فحددت حوالى ٢٥٠,٠٠٠ جنيه سنوياً للإنفاق على

---

(١) عبد العظيم رمضان ، صراع الطبقات فى مصر ١٨٣٧ – ١٩٥٢ ، ص ١٨٢ .

(٢) فاطمه علم الدين ، الريف المصرى فى عهد الاحتلال البريطانى ١٨٨٢ – ١٩١٤ ، ص ١٩٩ – ٢٠١ .

(3) Chirol, Sir Valentine : Op. Cit, P. 69 , 70 .

عمليات صيانة الجسور عن طريق اسناد هذه العمليات إلى المقاولين ، ولكن الميزانية المخصصة لهذه المقاولات لم تكن كافية لإنجاز كل العمليات [١] كما أن فرنسا عارضت هذا القرار بإعتبارها عضوة فى صندوق الدين الذى كان له سلطات معنية على المالية المصرية ، وسرعان ما سحبت اعتراضها بعد ذلك[٢] .

وعلى الرغم من ذلك استمر استخدام الفلاحين فى السخرة وإن كان فى عام ١٨٨٥ قد سمح بأداء «بدل العونة» لمن لايرغب العمل فى السخرة ، وبلغت قيمة هذا البدل ٤٠ قرشاً فى مديريات الوجه البحرى و٣٠ قرشاً فى الوجه القبلى ، واستمرت السخرة أيضاً لعجز الفلاحين عن دفع هذا البدل وفى ٢٨ فبراير عام ١٨٨٨ تقدم أحمد بك عبد الغفار وهو من أعضاء مجلس الشورى باقتراح للمجلس باستخدام الشبان اللائقين للخدمة العسكرية فى أعمال صيانة الجسور مقابل أجر شهرى قدره ٦٠ قرشاً ، وتعيين ملاحظين من ضباط وضباط صف من أرباب المعاشات للإشراف على هذا العمل ، ولكن مجلس النظار أجاب على هذا الاقتراح «بأنه لايصح العدول عن طريقة المقاولات كما كانت فى الزمن السالف ، كما أنه لايمكن الإقرار على تشغيل أنفار القرعة بالكيفية التى رغبها مجلس شورى القوانين»[٣] .

وفى ١٩ ديسمبر ١٨٨٩ صدر أمر عال بإلغاء السخرة وبدليتها البالغ مقدارها ١٥٠,٠٠٠ جنيه[٤] واستبدال ذلك بضريبة جديدة فرضت على الأطيان العشورية والخراجية فى حدود أربعة قروش ونصف القرش للفدان الواحد ، بحيث لايزيد مجموع المتحصل عن ١٥٠ ألف جنيه مصرى ، تضاف إلى مبلغ ٢٥٠ ألف جنيه التى كانت مخصصة من قبل لأعمال المقاولات [٥] ثم ألغيت هذه الضريبة الإضافية بأمر عال فى عام ١٨٩٢ وأخذت الحكومة المصرية من الأموال المتوفرة

---

(١) رؤوف عباس ، النظام الاجتماعى فى مصر فى ظل الملكيات الزراعية الكبيرة ١٨٣٧ - ١٩١٤، ص ١٤٢ .

(2) Tignor, R: Moderniation and British colonial rule in Egypt, 1882 - 1914, P. 122 .

(٣) مجلس شورى القوانين ، محضر جلستى ٢٦ فبراير ١٨٨٨ ، ٢٨ فبراير ١٨٨٨ .

(٤) مجلس شورى القوانين ، محضر جلس ٢ ديسمبر ١٨٩٠ .

(٥) رؤوف عباس ، المرجع السابق ، ص ١٤٣ .

لديها بتصريح من الدول الأوروبية مبلغ ١٥٠ ألف جنيه لإبطال ضريبة الملح تلك الضريبة التى حلت محل السخرة[١] .

ورغم قرار إلغاء السخرة فقد استخدمت فى عهد الاحتلال البريطانى على نطاق ضيق ، إذ ظلت تستخدم بصفة مؤقته لغرض الملاحظة والتبليغ عن أى خطر على جانبى الترع والقنوات أثناء فترة الفيضان . فقد دعى لهذا الغرض فى عام ١٩٠٣ حوالى ١١,٢٤٤ رجل لمدة ١٠٠ يوم [٢] .

ويتضح من ذلك أن السخرة من الناحية العلمية لم تلغ ، فالقانون نفسه أبقاها فى حالة الضرورة مثل حراسة ضفتى النيل وقت الفيضان . كذلك فإن وضع للفلاح وسيطرة ونفوذ كبار الملاك كان يمثل ضاغطاً قوياً لتنفيذ أوامر كبار الملاك ، وبقيت السخرة مقنعة فى أجزاء عديدة من البلاد ، وإن كان قرار إلغاء السخرة من جهة أخرى قد وضع أسس حقيقية لتطوير علاقات الانتاج فقد أعطى هذا القرار لحرية حركة أوسع عند الفلاح ، وأن ظلت محكومة بعلاقة القوى القائمة فى المجتمع والتى كان ثقلها الأساسى يتمثل فى كبار الملاك المتحالفين مع الاحتلال.

ولما كانت ضريبة الأرض مصدراً من أهم مصادر الدخل ، فقد زادت هذه الضريبة أكثر من مرة منذ عهد محمد على ، وكان هناك نوعان من ضريبة خراجية وعشورية . وقد رأى الإنجليز أن الضريبة المفروضة على الأراضى متميزة ولذلك رغبوا فى إلغاء ذلك الإختلاف الضريبى بين الأراض الخراجية والعشورية، والمساواة بين دافعى الضريبة ، واعتقدوا أن تخفيض الضرائب من الممكن أن ينفذ دون الإخلال باحتياجات البلاد الإدارية والمالية ، ولكن كرومر وكبار موظفى المالية عارضوا هذه التغيرات بحجة أنه لايمكن إلغاء هذه الاختلافات والمساواة بين دافعى الضريبة حتى يتم مسح الأراضى الجديد وحتى يحددوا القيمة الحقيقية للأرض[٣] .

وعلى الرغم من ذلك خطى البريطانيون خطوات قليلة لفرض تخفيض

(١) يوسف نحاس ، الفلاح ، حالته الاقتصادية والاجتماعية ، ص ١٣١ .

(2) Colvin, Sir Auckland : The Making of Modern Egypt, P. 168 .

(3) Tignor : Op. Cit, P. 106 , 107 .

ضريبة الأرض ، فعند إقرار الميزانية عام ١٨٨٥ خصص مبلغ ٢٠٠,٠٠٠ جنيه لهذا الغرض . وقد تم هذا التخفيض بناء على مبدأين أولهما أن الضريبة تجاوزت ١/٣ القيمة الإيجارية للأرض ، وقد تخلص هؤلاء الملاك الذين دفعوا الإيجار المرتفع من هذا الإلتزام وخفضت ضريبتهم إلى الحد الأدنى الذى سمح به البريطانيون ، وثانيهما أن هذا التخفيض شمل الأراضى التى عليها متأخرات ديون[١] .

ومنذ عام ١٨٩٦ بدىء فى إعادة النظر فى ضرائب الأرض واستمر العمل حوالى عشرة أعوام تحت إشراف السير «ويليام ويلكوكس» والتى عهد بها إلى عشر لجان تتكون كل منها من موظف بريطانى يعاونه أحد المصريين ، وتم التعاون مع أكثر من ١,١٠٠,٠٠٠ فلاح من مالكى الأرض داخل ٣٣٨٥ قرية أوضحت للفلاحين رغبة البريطانيين فى تحقيق العدالة بين الغنى والفقير على حد سواء ، كما أنها خدمت رجال الرى البريطانيين الذين كان عليهم أن يعسكروا فى مخيمات قريبة من أماكن عملهم يتحركون منها طوال النهار إلى الحقول والقرى ، مما حقق الإتصال المباشر بينهم وبين الفلاحين ، وبالتالى حدوث تقارب واضح بينهم فى بداية الفترة الأولى للإحتلال[٢] .

والأمر الذى لاشك فيه أن تخفيض ضريبة الأرض قد أتاح للفلاحين فرصة توفر الأموال لمواجهة احتياجاتهم الشخصية ، كما حررهم نسبياً من اقتراض الأموال من مرابى القرى لدفع جزء من الدين ، كذلك مكنت تخفيضات الأرض بعض الفلاحين من أن يخلصوا أنفسهم من الدين . كما أدت زيادة المحاصيل الزراعية وخفض الضرائب إلى فائدة كل من ملاك الأراضى وإن كانت الفائدة قليلة نسبياً للفلاحين المستأجرين الذين عنوا بزيادة الأراضى التى يزرعونها أو عمال الأراضى الزراعية الذين كانوا أكثر فقراً من أن يدفعوا الضرائب ولم يكن لديهم ما يبيعونه[٣] .

---

(1) Ibid, P. 109 .

(2) Chirol , Sir Valentine : The Egyptian problem, P. 73 .

(3) Marlow, John : Cromer in Egypt, P. 287 .

وإلى جانب ذلك عملت سلطات الإحتلال على تخفيف بعض الأعباء المالية الملقاة على عاتق الفلاح ، فألغت عدداً من الضرائب كضريبة «الفردة» التى كانت تفرضه على الذكور البالغين سن الثانية عشر فما فوق والتى كانت تتراوح بين ١٥ - ٥٠ قرشاً فى العام بالنسبة للفرد الواحد ، وضرائب الحرف والصناعات التى كانت تجمع من أفقر طبقات المجتمع القروى ، وألغيت الضرائب على الغنم والماعز والتى كانت وطأتها ثقيلة على الفلاحين ، كما ألغيت ضريبة القبانة[١] . وخفضت رسوم البوستة والتلغراف إلى ٥٠٪ وضرائب السير على الكبارى والضرائب على القوارب ومراكب صيد الأسماك ، كما خفضت رسوم تسجيل الأراضى من ٥٪ إلى ٢٪ وغير ذلك مما بلغت قيمته السنوية ٢٨٠,٠٠٠ جنيهاً مصرياً فى الفترة ما بين عامى ١٨٩٠ و ١٩٦٨ [٢] هذا فى الوقت الذى رأت فيه نظارة المالية عدم رفع عشور النخيل التى كانت تفرض مع ضريبة الأرض ذلك لعدم سماح ميزانية الإيرادات ومصروفات الحكومة[٣] .

وقد كان الاهتمام بالرى من أكبر إنجازات الإحتلال البريطانى فى مصر ، فقد أبدى اللورد دفرين اهتمامه بأمور الرى فى محاولة لتعميم الرى الدائم بهدف إمكان استصلاح مساحات واسعة من الأراضى التى يمكن زراعتها مما يؤدى إلى زيادة الإنتاج الزراعى[٤] ومن ثم تطلب نظام الرى الدائم بناء السدود والقنوات لرفع مستوى المياه فى الترع والقنوات أثناء فترة الجفاف قبل الفيضان فى شهور الصيف . وأكمل البريطانيون نظام الرى الذى كان قد بدأ تحت حكم محمد على ، واستمر فى عهد خلفائه ، فجددوا القناطر الخيرية على فرع النيل القريب من القاهرة عام ١٨٩١ ، كما جددت فعالية ترع وقنوات الدلتا وحفر ترع جديدة وتوسيع ترع الرى القديمة إلى جانب البدء فى نظام الصرف الزراعى الملائم ، وقد أدى ذلك إلى نتيجتين هامتين :

أولاً : توسيع المساحة الزراعية اللازمة لزراعة القطن .

---

(١) تقرير كرومر عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان لعام ١٩٠٢ .

(٢) فاطمة علم الدين ، الريف المصرى فى عهد الإحتلال البريطانى ١٨٨٢ - ١٩١٤ ، ص ٢١٣ .

(٣) دار الوثائق القومية ، محفوظات مجلس الوزراء ، محفظة ٣ / ٣ / ٧ الجمعية العمومية .

(٤) طلعت إسماعيل ، الإدارة فى مصر ١٨٨٢ - ١٩٢٢ ، ص ٢٤ .

ثانياً : خفض كمية العمالة اللازمة لجلب المياه إلى الأراضى بتقليل المسافة العمودية من المياه إلى الأراضى(١) .

وابتدع البريطانيون بدعة من بدع الرى المستحدثة قصد بها ضمان توزيع المياه بالتساوى لصغار وكبار ملاك الأراضى الزراعية كل سواء ألا وهى (المناوبة) وقد قضت مصلحة الرى اتباع هذا النظام تلافياً للنزاع ، وعينت لهذا الأمر المهندسين فى كل أنحاء الريف ووظيفتهم تخصيص أيام محددة لكل زمام فى القرية الواحدة(٢) وقد عارض كثير من الأعيان وكبار الملاك الزراعيين والعمد والمشايخ هذا النظام ، ووافق بعضهم الآخر فى إجرائه . ولاشك أن الأعيان المعارضون فى إجراء المناوبة هم أصحاب الأطيان الواقعة فى أوائل الترع والفروع الكبيرة الذين يتناولون المياه قبل غيرهم ، ويمنعونها عن الذين دونهم فاغتنوا وأثروا من جراء ذلك ، والفقراء الموافقون الراغبون فى إجراء المناوبة هم الذين تقع أطيانهم فى ذيل الترع والفروع والذين لايحصلون على المياه إلا بشق الأنفس(٣) ولذا كان الفلاح ضحية مهندس الرى وعماله الذين كانوا يفرضون الأتاوات على الفلاحين نظير السماح لهم برى أراضيهم بالقدر الذى يكفى لنمو مزروعاتهم(٤) .

وقد تبنى صغار الفلاحين نظام الدورة الزراعية الثنائية وأحجم كبار الملاك عن اتباع هذا النظام بناء على نصيحة الخبراء فى ذلك الوقت ، فقد حذرت دوائر الحكومة من أن أخطار زيادة المياه والدورة الزراعية الثنائية ستؤدى إلى إخلال التوازن العام ، ويبدو أن الفلاحين قد عرفوا عواقب الدورة الزراعية الثنائية ، ولكنهم اختاروها على أى حال(٥) .

ومما لاشك فيه أن الإصلاحات التى أجراها البريطانيون فى نظام الرى قد ساعدت صغار الفلاحين أكثر من كبار الملاك الذين استعدوا لاحتكار أراضى القطن الجيدة ، وأن الفلاحين وليس كبار الملاك هم الذين اختاروا دورة المحصول

(1) Richards, Alan : Technical and change in Egyptian agriculture, P. 727.

(٢) الأخبار ١٤ أغسطس ١٨٩٧ ، عدد ٢٩٩ .

(٣) المقطم ١٩ يونيو ١٨٩٤ عدد ١٥٩٣ .

(٤) رؤوف عباس ، المرجع السابق ، ص ١٨٥ .

(5) Richards, Alan; Op. Cit, P. 744 .

الجديدة، كما أن مديونية الفلاح كانت من ضمن الأسباب التى جعلته يختار الأساليب الفنية فى الزراعة لخوفه من فقدان الأرض وبالتالى تعريض مورد رزقه للخطر ، ولأن المرابين فضلوا القطن أكثر من الإستيلاء على الأرض كوسيلة من وسائل الوفاء بالدين ، وهكذا كان للإصلاحات البريطانية أثر فى تكوين قوة اجتماعية ذات شأن .

كذلك عمل الإحتلال على ادخال صناديق توفير البريد إلى القرى لتنمية روح الادخار فى الريف المصرى وحث الفلاحين على إيداع مدخراتهم للإستفادة منها عند الحاجة ، كما بذل جهوداً كبيرة لبث فوائد الإدخار وشرح فوائد الصندوق بقيام موظفوا إدارة البريد بالدعاية المباشرة فى أوساط الفلاحين وإلقاء الخطب فى المساجد والمدارس ، واعتباراً من أبريل عام ١٩١٢ بدىء فى إنشاء فروع لصناديق التوفير فى غالبية القرى ، وقام الصرافون بأعمال وكلاء الصندوق فى القرى التى لم يتوفر فيها صندوق توفير ، وبالإضافة إلى ذلك فتحت فروع لصندوق التوفير فى جميع حلقات القطن يستطيع البائع أن يودع فيها ما يشاء أو يسحب منها ما يشاء ، كما زاد معدل الفائدة اعتباراً من أول أبريل من نفس العام إلى ٣٪ بعد أن كان ٢,٥ ٪ الأمر الذى أدى إلى تزايد مجموع الودائع عام ١٩١٣ إلى ٦٤٢,٦٧٨ جنيهاً ثم انخفضت إلى ٤٥٥,٥٥٤ جنيهاً عام ١٩١٤ بسبب ظروف قيام الحرب الأولى[١] .

وخلاصة القول أن اهتمام سلطات الاحتلال بالمسألة الزراعية كان نابعاً من رغبتهم فى جعل مصر مزرعة للقطن لسد حاجة المصانع البريطانية ، ومن ثم تمثل ذلك الاهتمام فى إنشاء شبكة كبيرة من المصارف والخزانات مما خدع بعض قطاعات الفلاحين ، وجاءت إجراءات إلغاء السخرة وتخفيف وطأة الضرائب إلى جانب استبداد العناصر التركية بالفلاح المصرى وصراعها مع الطبقة الحاكمة الجديدة ممثلة فى كبار الموظفين الإنجليز الذين عمدوا إلى التقرب من الفلاح كل هذا جعل الفلاحون يعتقدون بأن الاحتلال نصير «أصحاب الجلاليب الزرقاء» [٢] ، فى الوقت الذى عمل فيه الإنجليز على كسب ود الفلاحين والاحتفاظ بهذا الشعور

(١) فاطمة علم الدين ، المرجع السابق ، ص ١٣٣ ، ١٣٤ .

(٢) محمد أنيس ، السيد رجب حراز ، التطور السياسى للمجتمع المصرى الحديث ، ص ١٨٨ .

معهم ،تأكيده ، ونجحوا فى الانتصار على رغبات الفلاحين المعادية[١] .

واستمر اعتقاد الفلاحين بعدالة الاحتلال سائدة حتى حدثت حادثة دنشواى عام ١٩٠٦ ، وفيها اكتشف الفلاح المصرى ضراوة الاحتلال وبشاعته فقد رأى الاحتلال فى دنشواى فرصة لإرهاب الفلاحين حتى لايلجأوا إلى العنف بعد أن ثبت أن الحكم البريطانى لم ينجح تماماً فى استمالتهم ، ثم جاءت الحرب الأولى مؤكدة لهذه الحقيقة لما حدث فيها من جمع الفلاحين بالقوة تحت اسم المتطوعين للخدمة فى الجيوش البريطانية ، والاستيلاء على محاصيلهم ومواشيهم ، كل ذلك غير من نظرة الفلاح المصرى نحو الاحتلال تغييراً جذرياً وأشعل ثورته إلى أبعد الحدود .

رأى كرومر أن حل مشكلة الأرض المصرية يكمن فى مضاعفة الملكيات الصغيرة وزيادة عدد الملاك الصغار[٢] ومن ثم كان الاقبال على شراء أراضى الدومين والدائرة السنية ، فقد رأت مصلحة الدومين أن تقوم بتجزئة أراضيها الكبيرة إلى أجزاء صغيرة لبيعها لصغار المزارعين ، وعزمت أن تجرب ذلك ثلاث سنوات فإذا لم تنجح هذه السياسة ، عدلت عنها وعادت إلى بيع الأراضى قطعاً كبيرة كما كانت تفعل من قبل ، ووافق مجلس النظار على مشروع عرضته عليه مصلحة الدومين يتعلق ببيع أطيانها لمن يريد شرائها بشرط أن يدفع المشترى نصف الثمن مقدماً ويقسط النصف الباقى على إثنى عشرة سنة وتظل الأطيان التى تباع بهذه الشروط مرهونة لدى الدومين إلى أن يوفى المشترى بقية الثمن[٣] .

هذا بالإضافة إلى المشروع المتعلق ببيع أطيان الدومين لمستأجريها من الفلاحين ، والذى يسهل عليهم امتلاكها وذلك بتقسيط ثمنها عليهم مدة خمس عشرة سنة يستغلون فى أثنائها الأرض ولايدفعون فى كل سنة إلا القسط الذى يستحق عليهم من الثمن مع إضافة فائدة قدرها ٤,٢٥ ٪ [٤] ، وفى ٥ أبريل عام

(1) F.Q. 407 / 184 , No. 275, British Residents in Egypt to Allenby, April 11,1919 .

(2) Mansfield, Peter . The British in Egypt, P. 110 .

(٣) المقطم ٢٣ يناير ١٨٩٤ عدد ١٤٧٥ .

(٤) دار الوثائق القومية ، محفوظات مجلس الوزراء ، ومحفظة ٣ / ٣ / ل جمعية عمومية .

١٨٩٤ أقر مجلس النظار أن تشترى الحكومة أراضى الدومين وتبيعها للفلاحين الذين يزرعونها على أن يقوموا بسداد أثمانها أقساطاً على سنوات معينة[١] .

أما أراى أراضى الدائرة السنية فقد وافق مجلس إدارة الشركة على أن لاتبيع أطيانها ، إلا إذا كان قيمة الفدان أربعين جنيهاً فأكثر ، أما إذا كان قيمة الفدان أقل من ذلك ، فلا يباع إلا لأهالى البلاد الواقعة أراضى الدائرة حولها[٢] ولعل الهدف من هذا القرار هو منع الأغنياء من مزاحمة صغار الملاك على تلك الأطيان وتسهيل السبل للأهالى لشراء كل مايريدون شرائه منها .

على أن المشكلة التى كانت تواجه صغار الملاك هى عجزهم عن سداد الأقساط التى كانت تتبقى عليهم من ثمن الأطيان وهذا ما وضح جلياً فى المحاولة التى قام بها حوالى ١٥٠ فلاحاً من ترسا التابعة للفيوم ، وتكوينهم شركة تضامن اشترت ١٨٢٣ فدان من أطيان الدائرة السنية بالناحية ذاتها ، ثم عجز الشركاء عن سداد الأقساط ، إلى أن آلت إلى البنك العقارى وإنتزعت الأطيان المباعة من المشترين ، وربما كانت هذه الصفقة هى المحاولة الوحيدة التى أقدم عليها صغار الملاك على الدخول فى مزادات بيع أطيان الدائرة السنية[٣] .

هذا إلى جانب سياسة الحكومة فى بيع أراضيها البور ، فباعت منها الآلوف ومئات الألوف من الأفدنة حين اشتدت رغبة الناس فى الشراء وأقبلوا عليها إقبالاً عظيماً ، ثم توقفت عن البيع بحجة عدم توفر المياه لرى الأراضى ، والحقيقة أن الحكومة كانت تريد أن تريح من أراضيها البور ، فرأت أن تضن بها لتبيعها بعد ذلك بأغلى الأثمان ، ولذا نادت جريدة المقطم بتأليف شركات وطنية لابتياع أو استئجار ماعند الحكومة . وغيرها من الأطيان وممارسة جميع الأعمال الزراعية التى تعود عليها بالربح الوفير[٤] .

والحقيقة أن الملكيات الصغيرة لم تحصل من مبيعات أرض الحكومة الأعلى

---

(١) المقطم ٦ أبريل ١٨٩٤ عدد ١٥٣٦ .

(٢) المقطم ٣٠مايو ١٩٠٠ عدد ٣٣٩٥ .

(٣) رؤوف عباس ، النظام الاجتماعى فى مصر فى ظل الملكيات الزراعية الكبيرة ١٨٣٧ – ١٩١٤، ص ٥٩ .

(٤) المقطم ٢٤ مارس ١٩٠٣ ، عدد ٤٢٥٣ .

النذر اليسير ، وذلك لأن معظم هذه الأراضى كانت تحتاج إلى جهد وأموال تستثمر فيها لاستصلاحها ، وهذا ما لايقدر عليه صغار الملاك ، كما أن أراضى الحكومة كانت تباع بالمزاد العلنى ، وهذا لايترك الفرصة لصغار الملاك للدخول فيها منافسين لغيرهم من كبار ومتوسطى الملاك ، خاصة وأن سعر الأرض كان آخذاً فى الإزدياد وبشكل كبير نتيجة تزايد السكان وصغر المساحة .

وقد أدت سياسة الحكومة فى تشجيع صغار الملاك على اقتناء الأراضى بإلغاء التعقيدات على الملكية مثل تخفيض رسوم التسجيل ، وتقسيم أراضى الدائرة السنية ، وتكوين العديد من شركات الأراضى بغرض استصلاحها وبيعها للفلاحين ، وبذل الجهود فى مجال إعطاء قروض لصغار الفلاحين لمعاونتهم ، وللحيلولة دون مزيد من تفتيت الأرض أو بيعها ... كل ذلك أدى إلى تضاعف عدد الملاك من ٧٣٨,٠٠٠ عام ١٨٩٥ إلى ١,٥٥٦,٠٠٠ عام ١٩١٣ ، وكان حجم هذه الزيادة فى صالح صغار الملاك (الذين يملكون أقل من خمسة أفدنة) الذين كانوا عام ١٩١٣ حوالى ١,٤١١,٠٠٠ مالك ملكوا ١,٤١٩,٠٠٠ فدان ، بينما ١٢,٥٠٠ من كبار الملاك ملكوا ٢,٤٥٠,٠٠٠ فدان ، وإن كانت زيادة أعداد صغار الملاك الزراعيين قد أدت إلى تراكم ديون الرهن والتى بلغت حوالى ٥١ مليون جنيه[1] .

وهناك كثير من العقبات التى واجهت كرومر فى عمله على زيادة ملكية صغار الملاك كان أهمها تجزئة الأراضى إلى أجزاء كثيرة وصغيرة جداً بسبب زيادة السكان زيادة مطردة ، وتطبيق أحكام الميراث الشرعى بتمامها منذ صدور اللائحة السعيدية فى شأن الأطيان الخراجية والتى لم تكن لتؤول إلى النساء قبل اللائحة ، وأيضاً تجزئة الأراضى التى كانت تحت تصرف الدومين والدائرة السنية وأملاك الميرى الحرة وإعادة بيعها إلى بعض الشركات المالية .

وكانت مشكلة الديون من المشاكل التى واجهت الإحتلال البريطانى وعجز عن إيجاد حلول لها بالرغم من محاولاته العديدة فى هذا الشأن للتخفيف من آثارها حرصاً على ملكيات الفلاح من الضياع ، وضماناً لعدم خلق طبقة حاقدة على المجتمع قد تخلق له المشاكل فى المستقبل ، فقد كان الفلاحون فى حاجة دائمة إلى

---

(1) Issawi, Charles : Op. Cit, P. 27 , 28 .

رأسمال للإنفاق منه على زراعة المحاصيل النقدية والتى تتطلب مزيداً من الإنفاق لإعداد الأرض للزراعة ورعاية المحصول سواء فى الرى أو التسميد أو مقاومة الآفات ثم أخيراً فى جنيه . وكان الفلاحون مضطرون فى جميع الحالات إلى الإقتراض من المرابين فى بداية العام على أن يقوموا بالسداد فى الخريف بعد بيع محصول القطن[١] . وقد فضل الفلاحون الإقتراض من المرابين – على الرغم من الفوائد الباهظة – لعدة أسباب من أهمها وجود المرابى بالقرب منهم فى القرى ، ولأنهم كانوا يهابون التعامل مع البنوك نظراً لاجراءاتها المعقدة ، وخوفاً من أن تقوم الحكومة بجمع الديون عن طريق جامعى الضرائب ، والفلاحين لم ينسوا معاناتهم على أيدى هؤلاء الرجال خلال العقود الأولى . هذا بالإضافة إلى أن كثير من البنوك كان يرفض إعطاء قروض صغيرة لعدم تغطيتها للتكاليف المرتفعة لمثل هذه القروض[٢] إلى جانب أن الفلاحين كانوا يعمدون إلى التستر حتى لايذاع سرهم وألا يظهر بمظهر المدين ، وأخيراً لأن البنك الزراعى لم يكن يسمح لهم بالحصول على السلفيات إلا إذا أقدموا حججاً ومستندات قد لاتكون تحت أيديهم ، ثم إذا ما تأخروا عن السداد رفع البنك عليهم الدعاوى وسارع إلى نزع أملاكهم[٣] .

لكل هذا وذاك أقبل الفلاحون على الإقتراض من المرابين الأجانب الذين انتشروا انتشاراً واسعاً فى الريف المصرى ، وكانت فريستهم هؤلاء الفلاحون ذوى الأملاك الذين إستدانوا بضمان ملكياتهم ، ومن ثم تصبح هذه الملكيات عرضة للضياع برهنها أو بيعها بيعاً وفائياً للدين .

وإلى جانب المرابين الأجانب ، كان كبار الملاك الزراعيين الذين كانوا يحصلون على قروض كبيرة من البنوك العقارية بفائدة ٩ ٪ ثم يجزئون تلك القروض إلى مبالغ صغيرة يقدمونها للفلاحين من مزراعيهم ومستأجريهم مقابل فائدة باهظة تتروح فى معظم الحالات بين ٢٥ ٪ و٤٠ ٪ [٤] .

---

(١) فاطمة علم الدين ، الريف المصرى فى عهد الإحتلال البريطانى ١٨٨٢ – ١٩١٤ ، ص ١٣٤ .

(2) Richards, Alan; Techıncal and Socıal change in Egyptian agricuture, P. 738 .

(٣) محمود الشواربى ، دور الفلاحين فى المجتمع المصرى فيما بين ١٩١٩ – ١٩٥٢ ، ص ٥٣ .

(٤) رؤوف عباس ، المرجع السابق ، ص ١٤٥ .

ومن الملاحظ أن افتقار الفلاح للمال لإدارة حركة أرضه لم تكن هى الدافع الوحيد لحاجته إلى الإقتراض ، وإنما كانت أعباء تطلعات العصر أكثر من دخل صغار الملاك ومن ثم كان الطريق إلى الإستدانة ، وهذا أيضاً يفسر كثرة الديون لدى فلاحى الوجه البحرى أكثر من فلاحى الوجه القبلى[١] وأيضاً كان اضطرار الفلاح إلى استرضاء رجال الإدارة ولاسيما المسيطرين على الرى منهم ، بالإضافة إلى إنخفاض أثمان المحاصيل دافعاً آخر إلى الإستدانة[٢] هذا بالإضافة إلى أن الفلاحين إنساقوا إلى الاقتداء ببعض الشركات أو تمثلا ببعض الأغنياء الوطنيين الذين تهافتوا على شراء أطيان الدائرة السنية وغيرها ، وقد زاد إقبال الفلاحين على البنك الزراعى وغيره من البنوك والمصارف لا لعسر مالى أو ضيق حقيقى بل لشراء الأطيان ، مما أدى إلى ارتفاع أثمانها حتى تجاوزت حدود الاعتدال ، ولم يبق قط أقل نسبة بين ثمن الفدان ومحصوله[٣] .

وقد لعبت شركات وبنوك الرهن العقارى دوراً خطيراً فى تعميق مشكلة الملكية ، فالبنك العقارى المصرى استطاع أن ينزع أراضى قدرها مليون ومائة ألف فدان فى الفترة ما بين سنتى ١٩١١ ، ١٩١٣ ، هذا بالإضافة إلى التجار والمرابين الأجانب المنتشرين فى القرى ، والذين قاموا عن طريق المحاكم المختلطة وعن طريق التعقيدات القانونية وغير القانونية الخافية على الفلاحين بنزع أراضيهم[٤] فنظام المحاكم المختلطة شجع كثيراً على انتشار الرهن ، فهى من ناحية أتاحت للفلاح أن يقدم أطيانه كضمان قانونى للدين ، ومن ناحية أخرى أتاحت للدائنين الأجانب سهولة بالغة وحقوقاً واسعة فى بيع الأطيان المرتهنة[٥] . فقد كان القانون فى صف الدائنين ، وكانت الإجراءات القضائية تتم فى القاهرة وبلغات أجنبية ، وبهذه الطريقة كان المرابين يحصلون على الأراضى مقابل دين بخس ، بل أن الأرض كانت تباع جبراً قبل أن يكون صاحبها قد علم بأن مزاد بيعها قد أشهر .

حاولت الحكومة حل مشكلة الديون للحيلولة دون تلاشى الملكيات الصغيرة ،

(١) الوطن ١٠ مارس ١٨٨٣ ، ص ٢٧٤ .

(٢) يوسف نحاس ، الفلاح ، حالته الاقتصادية والاجتماعية ، ص ٨٣ .

(٣) المقطم ٢٦ مارس ١٩٠٣ ، عدد ٤٢٥٥ .

(٤) فتحى عبد الفتاح ، القرية المصرية ، دراسة فى الملكية وعلاقات الانتاج ، ص ١٢٣ .

(٥) خليل سرى ، الملكية الريفية الصغرى كأساس لإعادة بناء الكيان الريفى فى مصر ، ص ٤٥ .

فقامت عام ١٨٩٥ بتقديم تسهيلات إئتمانية للفلاحين ، فخصصت ٥٠ ألف أردب من تقاوى القطن لتوزيعها على الفلاحين على أن يحصل ثمنها عند جنى المحصول ، ولكن المرابين وقفوا لهذه التجربة بالمرصاد وهددوا الفلاحين بإيقاف التعامل معهم والحجز على أراضيهم إذا أخذوا البذرة التى تعرضها الحكومة عليهم مما أدى إلى فشل المشروع[١] .

وفى العام التالى قامت الحكومة بتقديم قروض صغيرة للفلاحين قيمتها عشرة آلاف جنيه وذلك فى خمس قرى لمديرية الغربية لكل فدان جنيهين بحد أقصى عشرة جنيهات وبفائدة قدرها ٥, ٪ ، إلا أن هذه التجربة فشلت أيضاً ، فبالرغم من هيبة الحكومة لم يردوا المطلوب منهم الأنشطة[٢] . وفى عام ١٨٩٨ تأسس البنك الأهلى المصرى تحت إدارة السير «الوين بالمر» وكان الغرض من تأسيسه إمداد صغار الزراع بسلف لمدة قصيرة بفائدة قدرها ٩ ٪ على أن يقوم وكلاء البنك بالاقاليم بالتحصيل مقابل عمولة قدرها ١ ٪ والتسعة الباقية ٣ ٪ منها لنفقات البنك و٦ ٪ ربح صافى له تخصم منها الديون التى لايمكن تحصيلها[٣] .

ولما كانت الديون هى الخطر الرئيسى الذى يهدد ملكيات الفلاحين الصغيرة، فقد سارعت الحكومة إلى إنشاء البنك الزراعى المصرى عام ١٩٠٢ لتسليف صغار الفلاحين وحماية الملكيات الصغيرة وزيادتها أن أمكن ، وتمكين الفلاحين من المحافظة على أنفسهم فى مواجهة مرابى القرى وتزويدهم برأس المال اللازم لتطوير زراعتهم والتوسع فى ملكياتهم . وقد بلغ مجموع ما إستدانه الفلاحون عام ١٩٠٢ حوالى ١,٢٠٨,٠٠٠ جنيهاً وبلغ عام ١٩٠٦ حوالى ثمانية ملايين جنيه ، ويشير كرومر فى تقريره إلى أن الزيادة فى عدد صغار الملاك خلال السنوات الأولى من القرن العشرين هى نتيجة مباشرة لأعمال البنك[٤] ، ولكن جورست يخالفه الرأى تماماً حين يذكر « أن البنك لايقرض الذين يملكون أطياناً ، فلا يمكن إذ أن يوجد ملاكاً جدد أما الزيادة الظاهرة فى عدد المساحات الصغيرة فكانت

---

(١) رؤوف عباس ، المرجع السابق ، ص ١٤٧ .

(٢) يوسف نحاس ، المرجع السابق ، ٩٧ .

(٣) تقرير كرومر عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان لعام ١٩٠٠ .

(٤) تقرير كرومر عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان لعام ١٩٠٣ .

نتيجة لأعمال المساحة فى تقسيم الأطيان بين مالكيها الحقيقيين ، وعن أن الملاك يعمدون إلى تجزئة حصصهم لإستدانة المال عليها سداً لحاجتهم[١] .

وقد كانت أعمال البنك الزراعى مقرونة بالنجاح فى السنوات الأولى من إنشائه ، وما أن جاء عام ١٩٠٧ حيث الأزمة الاقتصادية والسنوات التى أعقبتها ، لم يكن البنك عاجزاً عن إنقاذ الملكيات الصغيرة من المصادرة فحسب بل كان هو نفسه أداة نزع هذه الملكيات ، فقد إمتلأت الصحف بإعلانات معظمها للبيع والمزايدة[٢] والملاحظ أن البيع بالمزايدة يصيب صغار الفلاحين الذين عجزوا عن السداد لما أصابهم من الأزمة المالية من ضيق الأموال ، الأمر الذى جعل دفعهم للأقساط التى عليهم أمراً عسيراً .

وإزاء إجراءات البنك الزراعى فى نزع ملكية الأراضى الزراعية تظلم أهالى أرمنت لدى مجلس شورى القوانين من معاملة البنك الزراعى السيئة لهم واعماله القضايا ضدهم وتحملهم مصاريف قضائية ومشروعة فى بيع أطيانهم [٣] كما قدم عمدة ومزراعى وأهالى ناحية الحسبانات مركز نجع حمادى عريضة لمجلس شورى القوانين أيضاً يتضررون من الخراب الذى أصاب بلدتهم نتيجة نزع أطيانهم عن طريق البنك الزراعى والبنك العقارى وطلبوا أن يتساهل البنك الزراعى والبنك الأهلى والعقارى معهم ويحددوا لهم الأجل والسداد بالتقسيط ، وأن تتحرى الحكومة من المديرية عن حقيقة أحوالهم السيئة حتى تستطيع أنصافهم[٤] .

لاقى البنك الزراعى صعوبة فى تعامله مع الفلاح وتكمن فى عدم تسليفه الأموال زيادة عن ٣٠٠ جنيه ، حالة أن مزارعين كثيرين يحتاجون إلى أكثر من هذه الكمية المالية ولديهم أطيان تضمن الدين ، فهؤلاء يقصدون المصارف الكبرى القديمة يمثل هذه الفائدة أو أقل منها ، وتحدد تلك المصارف مدة السلفة إلى سنوات بخلاف البنك الزراعى وهناك صعوبة أخرى فى معاملاته مع الفلاح وهى البطء

---

(١) تقرير جورست عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان لعام ١٩٠٩ .

(٢) الجريدة ٩ نوفمبر ١٩٠٩ عدد ٨١٣ .

(٣) دار الوثائق القومية ، محفوظات مجلس الوزراء ، محفظة ٣ / ٢ / جـ ، مجلس شورى القوانين.

(٤) دار الوثائق القومية ، محفوظات مجلس الوزراء ، محفظة ٣ / ٢ /ز ، مجلس شورى القوانين.

فى التسليف مما يزيد ضيق الفلاح ويحمله نفقات لا مبرر لها فى السفر لأنه لايسجل عقود الرهن إلا فى أحد محكمتى مصر والاسكندرية المختلطة ، وهذا يضيع ثلث ما إستدانه فى سبيل الحصول على السلفة[1] ، كذلك قضت قوانين البنك بإرسال اسم الفلاح المستدين إلى المركز التابع وإدراجه فى «جريدة الصراف» فيعرف أمره ويشهر بين جميع مواطنيه ، ولهذا يؤثر الإستدانة من المرابين ولو بفائدة كبيرة على الإستدانة من البنك الزراعى [2] ، وأيضاً لما كان البنك لايعطى السلفة أكثر من نصف ثمن الأرض حسب تقدير الحكومة ، كان المرابى يوافق أن يدين الفلاح قيمة أقل من نصف قيمة الأرض حتى إذا طرحت الأرض للمزاد جعلها ترسو عليه فيسترد البنك ماله ، وتبقى الأرض للمرابى [3] لذلك فضل كثير من المرابين إمداد الفلاحين الذين تكون أراضيهم مرهونة للبنك الزراعى .

وبعد فشل البنك الزراعى فى حل مشكلة ديون الفلاحين ، رأى اللورد كتشز أن يأخذ جانب صغار الملاك – الذى كان يعتبرهم العمود الفقرى للبلاد – ضد مرابى القرى ، فأصدر قانون الخمسة أفدنة وذلك لحماية المزارع الصغير الذى يمتلك من خمسة أفدنة فما دون ذلك من نزع ملكية أرضه ومنزله وآلاته الزراعية لإيفاء دينه ، ولكن لايمنعه من بيع أرضه متى شاء ذلك أو من إستدانة المال على حاصلاتها ولايسرى على الديون السابقة له[4] ويمنع الحجز عن الأرض الزراعية بمقتضى قانون الخمسة أفدنة إذا توفرت شروط ثلاثة هى :

أولاً : أن تكون مساحة الأرض خمسة أفدنة وأن تكون من الأراضى الزراعية فخرجت بذلك الأملاك التى فى المدن وكذلك التى فى القرى ولم تكن زراعية بأن كانت معدة للبناء مثلاً .

ثانياً : أن يكون المزارع يملك وقت حدوث الدين أكثر من خمسة أفدنة .

ثالثاً : أن يكون المدين من فئة الزراع ذلك لأن واضع القانون إنما عنى

---

(١) المؤيد ٢٥ يناير ١٩٠٥ عدد ٤٤٧٤ .

(٢) المقطم ٢٦ مارس ١٩٠٣ عدد ٤٢٥٥ .

(٣) المحروسة ٢٢ فبراير ١٩١٠ عدد ٣٤١ .

(٤) تقرير كتشز عن المالية والإدارة والحالة العمومية لمصر والسودان لعام ١٩١٢ .

بصغار الفلاحى الذين ليس لهم من أبواب الرزق سوى القليل من الأطيان[١] .

وقد اختلفت الآراء حول قانون الخمسة أفدنة ، فقد رأى فيه رجال القانون أنه من أحسن القوانين التى أخرجتها الحكومة المصرية للناس فى العهد الأخير لأنها مسئولة عن حماية الفلاح الذى أوشكت ثروته على الزوال[٢] كما وافقت جريدة «الشعب» اللجنة التشريعية المختلطة فيما ذهبت إليه من استحسان الفكرة التى ترمى إلى المحافظة على حد أدنى من الملكية الزراعية وأيدت الحكومة فى هذا الرأى كل التأييد[٣] .

وعلى الجانب الآخر واجه القانون كثيراً من الاعتراضات ، فقد انعقد مجلس شورى القوانين لإبداء رأيه فى التقرير الذى وضعته لجنة الشئون القضائية فى قانون الخمسة أفدنة ، وجرت أثناء الاجتماع مناقشة حادة بين سعادة حسين باشا رشدى ناظر الحقانية ، وبين بعض النواب فى النقطة الخاصة بجعل إيجارات الأطيان من الديون الممتازة التى لايجوز لأصحابها أن ينزعوا ملكية الفلاح الذى يملك أقل من هذا القرار ، غير أن حسين باشا رشدى تمسك بأصل المشروع حتى لقد بدرت منه حين حمى وطيس الجدل جملة الجمت ألسنة النواب إذ قال «أن المجلس مؤلف من كبار الملاك الذين يريدون المحافظة على حقوقهم ومصالحهم ولذلك يخشى منهم على صغار الفلاحين[٤] وقد أفرط النواب فى دفاعهم عن كبار الملاك لأن القانون المدنى خول لهم حق الحجز على ماتنتجه أراضيهم فلا خوف على حقوقهم من الضياع ، ولا معنى لأن يتخذوا من مصاعبها حجة تبرر طلبهم الخاص بجعل الإيجار من الديون الممتازة التى أصحابها نزع ملكية الفلاح الصغير[٥] وكان البنك الزراعى أكثر الأطراف إحتجاماً على القانون ، فقد حال تنفيذ القانون دون استمرار البنك فى سلف تعود برهنيات على الأراضى الصغيرة ، وأصبح نشاط البنك مقتصراً على جمع الأموال التى سبق له إقراضها ، وعندما تم

---

(١) أحمد قمحة ، شرح قانون خمسة الأفدنة ، ص ١٤ – ١٨ .

(٢) المؤيد ٢٩ يوليه ١٩١٢ عدد ٦٧٤٣ .

(٣) الشعب ٢٩ يونيه ١٩١٢ عدد ١٦٣ .

(٤) مجلس شورى القوانين ، محضر جلسة ٢٣ يناير ١٩١٣ .

(٥) المحروسة ٢٤ مايو ١٩١٤ عدد ١٦٢١ .

ذلك أصبح الاتجاه الرئيسى للبنك تسديد خصومة وتوزيع أصوله[١] لكن الحكومة راعت مصالحه واتفقت مع مديريه على أمور مثل زيادة الضمان لتسديد السلفيات التى تسلف على المحصول وتوسيع السلطة الممنوحة فى بعض عملياته المالية وكذلك تمويل النقابات الزراعية[٢] .

وقد أدى صدور هذا القانون إلى وضع نهاية لعمليات الإقراض التى يقدمها البنك الزراعى فتناقصت سلفياته من ٦,٩٧٠,٢٩٦ جنيه عام ١٩١٢ إلى ٥,٥٣٣,٣٥٥ جنيه عام ١٩١٤ [٣] كما زاد نشاط المرابين فى الريف بعد صدور القانون وارتفعت الفوائد التى يقدمونها للفلاحين بما يتراوح بين ٣٠٪ و ٤٠٪ وأصبحوا يقرضون الفلاحين بضمان المحاصيل وفاء للديون ، فحرم الفلاح من قوة وثمرة كده[٤] ، وعمد بعض كبار الملاك إلى طريقة لضمان أموالهم بأخذ «إيجارة» على الفلاح ثم لايعطيه صورة منها كما هو فى الأصل القانونى ، ويشترط عليه كتابة أنه إذا لم يدفع القسط الأول من الإيجار تكون الأرض ملكاً لصاحبها بما عليها من الزرع ولايكون المستأجر إلا عاملاً بسيطاً عنده بالأجر[٥] .

والواقع أن هذا القانون كان يعيبه أنه قصر حمايته على من يمتلك خمسة أفدنة فأقل وقت صدور القانون ، ومعنى ذلك أن من تنقص مساحة أراضيه من خمسة أفدنة فى المستقبل فإن القانون لايحميه . كما أنه لم يوجد للفلاحين مصدراً صالحاً للتسليف الزراعى يجد فيه صغار الملاك الزراعيين المال الذى يحتاجون إليه لاستثمار ملكيتهم الصغيرة فلا يضطرون لبيعها [٦] ولكن على الرغم من هذه العيوب التى شابت ذلك القانون الذى بدا واضحاً أنه جهز على عجل ، إلا أنه كان نعمة حقيقية للمالك الصغير فقد استفاد منه أكثر من مليون فلاح حماهم من قرارات

---

(١) المقطم ٣٠ مارس١٩١٤ عدد ٧٦٠٣ .

(٢) تقرير كتشز عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان لعام ١٩١٢ .

(3) Crouchley : The investment of Forign capital in Egyptian compaines and public dbt, P. 68 .

(٤) المحروسة ١٤ يناير ١٩١٤ عدد ٦٥١١ .

(٥) الأهالى ١٤ ديسمبر ١٩١٢ عدد ٦٥١ .

(٦) رؤوف عباس ، النظام الاجتماعى فى مصر فى ظل الملكيات الزراعية الكبيرة ١٨٣٧ – ١٩١٤ ، ص ١٥٤ .

الطرد من أراضيهم وفاء لديونهم وإن كان لم يحمهم من بيع أراضيهم باختيارهم مما أدى إلى زيادة عدد الملاك الصغار وتناقص متوسط ملكياتهم .

كذلك حاولت الحكومة أن توفر للفلاح جانباً من الخدمات التى يمكن أن تقدمها له الجمعيات التعاونية فأنشأت فى سبتمبر عام ١٩١٢ «حلقات القطن» لحماية صغار الفلاحين من تلاعب تجار القطن بالأسعار والموازين وتولت مجالس المديريات الإشراف على تلك الحلقات التى كانت بمثابة أسواق صغيرة تركزت فى الأقاليم الرئيسية المنتجة للقطن [١] وكان يجوز للفلاح أن يوزن قطنه داخل الحلقة وله الخيار بعد ذلك فى بيعه داخلها أو خارجها ، ويجوز له وزن قطنه داخل الحلقة بمعرفة القبانى الذى يختاره ولا تتعرض الحكومة لحجز شيء مطلقاً من ثمن القطن[٢] ، وقد تأخرت فائدة «حلقات القطن» بسبب معارضة التجار الصغار لها لأنهم يفضلون بقاء النظام القديم الذى يعاملون به الفلاحين رأساً فيسهل عليهم إيقاؤهم مديونيين لهم ، ومع ذلك فقد أدخل المشروع إلى الحلقات الأوزان الصحيحة والقبانة المضبوطة والأسعار الحقيقية[٣] .

كما أوجدت الحكومة «محاكم الأخطاط» فى الريف وفيها يعين الأعيان قضاه بلا رواتب فى دائرة صغيرة ، لاتحتوى الدائرة منها غير قرى قليلة فيتقاضى أهلها إليهم فى قضاياهم الصغيرة ، ويكون هؤلاء القضاه تحت مراقبة قاض المركز وله سلطة الفصل فى قضايا عادية لاتتجاوز قيمتها من ٥ إلى ١٠ جنيهات ، وقضايا تصحيح الحدود الزراعية ، ومن اختصاصهم أيضاً تسجيل العقود فى دائرتهم ، ومن أهم الواجبات المطلوبة منهم قضاؤها مصالحة الخصوم والتوفيق بينهم لإبطال منازعاتهم ، ويحق لقاضى المركز أن يفتش على محاكم الأخطاط التى فى دائرة مركزه فى أى وقت يشاء وأن يجلس فى جلساتها بصفته قاضى الصلح ...الخ[٤] .

وقد رحب الفلاحون بمحاكم الأخطاط لأنهم يرون فيها الطريق لتخليصهم من سلطة العمدة، تلك السلطة التى سببت الشقاء لكثير من العائلات وعرضت قرى

(١) نفس المرجع ، ص ١٥١ .

(٢) المؤيد ٥ أكتوبر ، ١٩١٢ عدد ٦٧٩٥ .

(٣) تقرير كتشز عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان ، لعام ١٩١٣ .

(٤) تقرير كتشز عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان ، لعام ١٩١٣ .

كثيرة للخراب ، كما خفضت محاكم الأخطاط كثيراً من العمل الملقى على عاتق قضاة المحاكم الجزئية ولا سيما عام ١٩١٤ ، ففى تلك السنة أنجزت هذه المحاكم نحو ٣٥٠,٠٠٠ قضية ، وذلك غير القضايا التى قدمت إليها للسعى فى الصلح بين الخصوم ، وفى هذا دليل قاطع على أن تلك المحاكم قد قامت بدور إيجابى فى خدمة الفلاحين[١] .

وفى سبيل الإرتقاء بالزراعة التى هى لب الاقتصاد المصرى ، وأيضاً حل مشكلة الديون ، تأسست الجمعية الزراعية عام ١٨٩٩ برئاسة البرنس حسين كامل ، وكانت أغراض الجمعية ترقية الزراعة وتحسينها فى القطر المصرى وتتكون من عدد غير محدود من الأعضاء الذين يدفعون اشتراكاً سنوياً قيمته جنيه واحد ، ويجتمع أعضائها اجتماعاً عمومياً مرة كل سنة فى مقرها العام فى القاهرة[٢] .

وقد كان للجمعية الزراعية نشاطاً كبيراً فى سبيل تحقيق هدفها ، فقد توسعت فى توزيع بذرة القطن على صغار الفلاحين ، وشرعت فى إقامة المعارض الزراعية فى بعض المديريات ، كما سعت لدى الحكومة لإلغاء الرسوم الجمركية عن الأسمدة التى ترد من أوروبا تسهيلاً لابتياعه على الفلاحين ، كذلك عملت الجمعية على شراء كميات كبيرة من الأسمدة من أوروبا بثمن قليل لتبيعه للفلاحين بثمن رخيص من أجل ترقية الحالة الزراعية[٣] ، وبالإضافة إلى ذلك توصلت الجمعية إلى إتفاق مع البنك الزراعى على أن يدفع ثمن البذرة التى تباع للفلاحين ثم يحصل ثمنها منهم مع الفائدة القانونية ، وبذلك كان يتسنى للفلاحين الحصول على بذرة منتقاه جيده بدلاً من النقود بثمن أقل مما كانوا يدفعونه إلى المرابين ثمناً لبذرة مختلطة الأصناف ، رديئة النوع[٤] .

وكانت الحكومة فى بداية الأمر تمنح الجمعية الزراعية أحد عشر ألف جنيه ، وعادت فأنقصتها إلى خمسة آلاف جنيه منها ثلاثة آلاف لتربية الحيوانات وألفان للإعانة ، وذلك بعد أن عزمت على إنشاء مصلحة خاصة للزراعة ، ثم عادت

(١) المحروسة ١٢ يوليه ١٩١٧ عدد ٢٥٦٠ .
(٢) دار الوثائق القومية ، جلسات مجلس النظار ، ديسمبر ١٩٠٤ .
(٣) المقطم ١٣ فبراير ١٩٠٣ ، عدد ٤٢٢٢ .
(٤) المؤيد ٢ مايو ١٩٠٤ عدد ٤٢٤٩ .

وقطعت المكافأة ومنعت ضمانتها لدى البنك الزراعى المصرى واقترحت نظارة المالية أن تستمر فى مد الجمعية بالمال اللازم لشراء السماد وبيعه فيما يتراوح بين مائة ألف ومائة وخمسين ألف جنيه ، تعود هى وأرباحها إلى الحكومة بعد إسقاط مصاريف الجمعية الزراعية منها كل عام ، ولكن الجمعية الزراعية رفضت ذلك وعدته غبناً وتضيقاً لأعمالها وأعلنت صراحة أنها تفضل تصفية أعمالها على قبول هذا العرض[١] .

أما حركة النقابات وشركات التعاون الزراعى ، فقد كانت إحدى النتائج التى ترتبت على أزمة ١٩٠٧ الاقتصادية تلك الأزمة التى أظهرت ضرورة تنظيم الاعتماد المالى، الذى يفتح للفلاحين فى مصر ، وخاصة بعد أن اضطر البنك الزراعى أن يتخذ الإجراءات القانونية ضد من تأخروا عن سداد الديون ، ونزع المرابون ملكية الكثير من أطيان صغار الملاك ، وإزدادت الأصوات مطالبة بحمايتهم .

وفى أواخر عام ١٩٠٨ إزدادت الحركة القائمة لأجل إنشاء النقابات الزراعية، وكان البرنس حسين كامل فى طليعة المنادين بها ، كما كان عمر بك لطفى من أنشط الشخصيات الذين سعوا فى نشر فكرتها فبعد جولته فى أوروبا ودرس أنواع نقاباتها ، عاد إلى مصر وأخذ يهتم بنشر فكرتها على صفحات الجرائد وبإلقاء المحاضرات ، وكان أول تدبير فعلى فى سبيل التنفيذ ما قامت به الجمعية الزراعية من تأليف لجنة خاصة لدرس الوسائل التى يمكن بها ادخال النقابات وشركات التعاون فى مصر[٢] ، وقد وضعت هذه اللجنة مشروع جديد للتعاون ومشروع لائحة عمومية لتطبيق هذا القانون ، ونموذجاً لعقود شركات التعاون ، وقامت بعد ذلك بتسليم الأوراق للجمعية الزراعية التى رفعتها بدورها للحكومة للتصديق عليها[٣] .

وقد ردت الحكومة على هذا المشروع بقولها أن المحافظة على الثقة المالية بالنقابات الزراعية تستلزم تدخلها على أن يكون عقد السلفيات بإذن منها ، كما

(١) وادى النيل ١٤ يناير ١٩١٤ عدد ١٣٩٢ .

(٢) دار الوثائق القومية ، محفوظات مجلس الوزراء ، محفظة ٣ / ٣ / م جمعية عمومية .

(٣) دار الوثائق القومية ، محفوظات مجلس الوزراء ، محفظة ٤ جمعية تشريعية .

حفظت لنفسها الحق فى كل شركة تتخذ نظامها وسيلة لفرض خارج عما هو منصوص عليه فى القانون ، ولم يمر المشروع بهذه الكيفية إلا بأغلبية صغيرة أى ٢٨ صوتاً بما فيهم النظار ضد ٢٢ صوتاً[١] ، وقد عارض المحامى أحمد لطفى شقيق عمر لطفى تدخل الحكومة بقوله «أن تدخل الحكومة ينزع من نفوس الأهالى روح الاعتماد على النفس» وطالبها بتنفيذ فكرة التعاون عن طريق تسهيل إنشاء النقابات الزراعية من الوجهة القانونية وإعفائها من رسوم التسجيل وتخفيض أجور نقل المحصولات والبضائع بالسكك الحديدية ... الخ[٢] .

ويذكر للحزب الوطنى أنه أخذ زمام المبادرة فى هذا المجال ، حيث حدد محمد فريد أهداف الحزب بالنسبة للفلاحين فى عدة مطالب منها تخفيض الضرائب على الأراضى الزراعية ، وإنشاء النقابات الزراعية للدفاع عن حقوق المزراعين وإنشاء الجمعيات التعاونية الزراعية والتى كانت أولى بواكيرها بقرية شبرا النملة فى أبريل ١٩٠٤ ، وتولت الجمعية وغيرها من الجمعيات التى أسست فى تلك الفترة ، إمداد المشتركين فيها بالبذور والأسمدة بأسعار معقولة ، كما قدمت لهم القروض المالية بفائدة قدرها ٩ ٪ وساعدت على تنمية المحاصيل باستخدام الطرق الفنية لذلك ، وعاونتهم على تسويق انتاجهم بأفضل الأسعار[٣] .

وبالرغم من إدراك سلطات الإحتلال أن حل مشكلة الديون لا يأتى إلا عن طريق الحركة التعاونية الزراعية إلا أنها وقفت ضد المحاولات المبذولة لتوسيع نطاق الجمعيات الزراعية ، ولعل ذلك كان ناجماً من أن الحزب الوطنى كان وراء الحركة التعاونية الزراعية ، ولذا لم يشأ الإنجليز أن يسمحوا بتغلغل نفوذ ذلك الحزب وسط جماهير الفلاحين الذى كان يسعى إلى اكتسابهم فى صفة ، وفى نفس الوقت لم يشأوا إغضاب كبار الملاك الذين رأوا فى الحركة التعاونية قضاء لنفوذهم على صغار الفلاحين من ناحية تسويق المحصول وإقراضهم الأموال، الأمر الذى يؤدى إلى ضآلة صفتهم شبه الاحتكارية التى يبيعون بها ، ولذا لم تزد أعداد الجمعيات

---

(١) دار الوثائق القومية ، محفوظات مجلس الوزراء ، البيت الحاكم ، محفظة ٥ / ب تقارير مرفوعة إلى الجناب الخديوى .

(٢) الشعب ٢٥ مارس ١٩١٢ عدد ٥٠٠ .

(٣) رؤوف عباس ، المرجع السابق ، ص ١٥٠ .

التعاونية حتى نهاية الحرب الأولى عن عشر جمعيات زراعية ، موزعة على عشر قرى فى مديريات الغربية والدقهلية والقليوبية والجيزة عدد أعضائها ١٨٦٨ عضواً ورأس مالها ٩٣٥٠ جنيهاً (١) .

أما عن العلاقة بين الفلاحين وكبار الملاك ، فلم تنطبق عليها بأى حال أوصاف العلاقات الإقطاعية ، فمن ناحية كبار الملاك كانوا يمثلون فئة الملاك الغائبين ، ولم يمارسوا أية سلطة قانونية على فلاحيهم ، وبالتالى لم يتحملوا أية مسئوليات اقتصادية أو اجتماعية تجاههم ، وكانت الأرض فى نظرهم مجرد سبيل لاستثمار المال أما عن طريق البيع والشراء ، أو عن طريق تأجيرها لملاك آخرين ، و بطريق تأجيرها إلى مستأجر كبير يقوم بدوره بتأجيرها قطعاً صغيرة من فدان ى خمسة فدادين لصغار الفلاحين ، أو بطريق التأجير المباشر ، أما من ناحية الفلاحين ، ففيما يختص بأملاكهم الصغيرة ، فإن سلطانهم عليها كان مطلقاً بحكم القانون ، وفيما يختص بالأرض التى يستأجرونها ، فقد كانوا يستأجرونها غالباً من المستأجر الكبير ، ولم يكونوا يدينون بأية تبعية قانونية أو سياسية لهذا المالك(٢) .

وقد انحصرت علاقة كبار الملاك بالفلاحين المستأجرين فى أشكال الإيجار المختلفة التى كانت سائدة فى أنحاء البلادمن تأجير نقدى إلى التأجير بالمزايدة أو الممارسة أو المزارعة ، وإن كان المالك الكبير قد فضل التأجير النقدى ، والتأجير بالمزايدة أو الممارسة لأن كلا منها يضمن له أرباحه دون تخوف من الظروف الاقتصادية المتغيرة التى قد تطرأ على الزراعة وحركة السوق (٣) .

والواقع أن ارتفاع قيمة الأرض وعدم وجود مجالات استثمار أخرى خلاف الزراعة مع زيادة عدد سكان الريف ، قد أدى إلى زيادة سلطة كبار الملاك الزراعيين فى الريف ، فأصبحوا يفرضون شروطهم على المزارعين الذين يرغبون فى إستئجار أراضيهم ، وكان هؤلاء المزارعون يضطرون لإستئجارها بالقيمة

(١) فاطمة علم الدين ، الريف المصرى فى عهد الإحتلال البريطانى ١٨٨٢ – ١٩١٤ ، ص ١٣٣ .
(٢) عبد العظيم رمضان ، صراع الطبقات فى مصر ١٨٣٧ – ١٩٥٢ ، ص ١٧٨ .
(٣) عاصم الدسوقى ، كبار ملاك الأراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى ١٩١٤ – ١٩٥٢ ، ص ٢٠٧ .

المفروضة عليهم ، بالرغم من أن القيمة الإيجارية وشروط الإيجار كانت تبقى الفلاح فى حالة تبعية مطلقة لصاحب الأرض[١] ، ولايتساهل كبار الملاك فى قيمة الإيجار إلا إذا ضمنوا مزايا أخرى تعود من التخفيض كما لو وثقوا من المستأجر من جهة مركزه المالى أو الاجتماعى ، وقد يلجأ بعض الملاك إلى تخفيض الإيجار إذا أنسى فى بعض المستأجرين كفاءة ونشاطاً فى خدمة الأرض وإن كان الحال السائد هو تمسك كبار الملاك بالإيجار المتفق عليه حتى إذا ما خاب المحصول ، ولكن عندما يحدث العكس ويزيد المحصول عما هو متوقع يتمسكون بالإيجار المتفق عليه ويطلبون المزيد [٢] .

كما مارست طبقة كبار الملاك أبشع أنواع الاستغلال فى القطاع الزراعى وهو سوء توزيع المياه بين الفلاحين نتيجة لإمتلاكهم الوسائل المتقدمة لرفع المياه عن الترع على حساب صغار الفلاحين الذين أصبحت أراضيهم عرضة للشرق وأيضاً سوء توزيع الترع والمصارف نتيجة لاستغلال كبار الملاك لنفوذهم فى عملية حفر الترع والمصارف لتخدم أراضيهم [٣] ، بالإضافة إلى ذلك كان لتحول الأراضى من أيدى ملاكها الصغار إلى كبار أصحاب الأراضى أثر فى إزدياد ثروة كبار الملاك وتحول أعداد كبيرة من صغارهم إلى معدمين مما ترتب عليه إتساع الفجوة القائمة فى الريف بين كبار الملاك وصغارهم ، وكان من الطبيعى أن يسعى البعض لتكوين حزب اشتراكى يعمل فى الريف لإنصاف الفلاحين ، وبالفعل تكون «الحزب الاشتراكى المبارك» ، والذى يتضح من برنامجه أنه لم ينظر إلى الاشتراكية على أساس برنامج يستكمل لمعالجة مشاكل المجتمع المصرى كله ، وإنما اتخذها من زاوية إنسانية بمحاولة تناول المشكلة بدوافع الرحمة لا بدوافع العلاج الجذرى وذلك داخل اطار الريف ، وإن كان هذا النوع من العمل الاشتراكى لم يقدر له النجاح لجهل الفلاحين وخوفهم من كبار الملاك ، ولذا لم يكونوا على استعداد لتأييد الدكتور جمال الدين وحزبه ، ولأن محاولات الرجل كانت أقرب إلى

---

(١) فاطمة علم الدين ، المرجع السابق ، ص ١٧٧ .

(٢) عاصم الدسوقى ، ثورة ١٩١٩ فى الأقاليم ، ص ١٠ .

(٣) على بركات ، رؤية على مبارك لتاريخ مصر الاجتماعى ، ص ٧٤ .

محاولات فردية منها إلى عمل سياسى منظم[١] .

وتخرج من هذا بأن تملك كبار الملاك لأفضل الأراضى الزراعية اضطر جمهور الفلاحين الفقراء والمعدمين إلى استئجار الأرض منهم والوقوع فى حالة التبعية لهم ، وقد حرمت التبعية الاقتصادية المتعددة الجوانب الفلاحين من الحقوق المدنية والاجتماعية والسياسية وحولتهم إلى أدوات صماء فى أيدى كبار الملاك ، فهم يضطرون أثناء الانتخابات للتصويت لسيد الأرض أو لصنائعه ، وهذا وحده يكفى لأن تضمن طبقة كبار الملاك إمكانية التمثيل لا فى أجهزة السلطة المحلية فقط ، بل فى الأجهزة التشريعية للدولة أيضاً ومن ناحية أخرى يبرز كبار الملاك فى شكل تجار ورأسماليين الأمر الذى يضمن لهم سنداً إضافياً ونفوذاً فى أوساط سكان المدن .

وإلى جانب صغار الملاك تشكلت الطبقة الدنيا فى الريف المصرى من مصادر تتمثل فى تزايد الأعباء الضريبية التى أدت لترك الفلاحين للأرض ، وأيضاً تهرب كثيرون من حيازتهم نتيجة للسخرة الجبرية التى تفرض عليهم ، ولما كان العاملون فى أراضى كبار الملاك معفون من أعمال السخرة ، فقد كان من الطبيعى أن يغرى هذا الكثير من الفلاحين بترك أراضيهم والعمل لدى كبار الملاك أو المستأجرين ، ومن ناحية أخرى ، وبعد استقرار قوانين الملكية ، كان هناك عاملان آخران لعبا دورا فى زيادة منابع المعدمين أولهما الديون العقارية والرهونات التى ساهمت فى تجريد صغار الفلاحين من ملكياتهم ، أو تحول صغار الفلاحين إلى ملاك فقراء يبيعون قوة عملهم ، وثانيهما عوامل التفتيت نتيجة الميراث والتى ساهمت فى تجزئة الأرض إلى شرائح صغيرة ، تأخذ فى الإنقراض لتخلف وراءها جيوشاً من المعدمين[٢] . وقد أدت هذه العوامل بعضها أو مجتمعة إلى تشكيل فئة اجتماعية من الفلاحين المعدمين ، وبخاصة عند نهاية القرن التاسع عشر تعلوها شريحة من صغار الملاك .

وقد عانى العمال الزراعيين من انخفاض الأجور وذلك بسبب التوزيع السىء

---

(١) يونان لبيب رزق ، الحياة الحزبية فى مصر ١٨٨٢ – ١٩١٤ ، ص ٦٦ .

(٢) عبد المنعم الغزالى ، مسيرة العمال الزراعيين فى تاريخ مصر ، الطليعة ، سبتمبر ١٩٦٦ ، ص ٨٥ .

للأرض ، ولعدم تملك كثير من السكان أرضاً يزرعونها لحسابهم، وافتقارهم إلى مصدر ما للدخل يستمدون منه رزقهم ، وتكوينهم بسبب ذلك جيشاً جراراً من العمال الزراعيين المتنافسين فيما بينهم فى سبيل لقمة العيش[١] وإن كان قد طرأ بعض التحسن فى أجورهم عام ١٩١٣ حيث بلغ أجر العامل الزراعى أربعة قروش فى اليوم[٢] .

وينقسم عمال الزراعة إلى عمال دائمون ، وعمال مؤقتون ، وعمال بالمقاولة، أما العمال الدائمون فينقسمون بدورهم إلى «تملية» وهم الذين يعينون بصفة دائمة للقيام بالأعمال الزراعية العادية على اختلافها ، وليس هناك قاعدة ثابتة لأجر التملية حيث يجوز أن يكون لهم أجر كل يوم يشتغلونه تنقص شيئاً عن أجر المحلى نظير سكنه بالعزبة ، ويشتغل التملية أيضاً فى مافيه منفعة العموم من سكان العزبة كتقوية الجسور ومساعدة الخفر عند الحاجة[٣] ومرابعون ويعملون لقاء ٢ - ٤ كيلات حبوب ، بالإضافة إلى طعام وكسوة المالك لهم ، وظهورات لمساعدة التملية فى جميع العمليات الزراعية ، أما العمال المؤقتون فقد كان يطلق عليهم «الأجرية» وهؤلاء كانوا يستأجرون للعمل فى المزرعة فى زراعة المحاصيل التى تحتاج إلى طاقات أكبر من جهود التملية ويلزم إنهائها بسرعة وتدفع أجورهم نقداً وفى الغالب عيناً ، أما عمال المقاولة فقد كان يستحضرهم الخولى بالإتفاق مع أحد المقاولين نظير أجرة نفر عن كل عشرة أنفار حتى تصل إلى ٤ - ٥ ٪ كلما زاد عدد العمال عن مائة عامل ، وكانوا يأخذون أجورهم نقداً أو عيناً[٤] .

وهناك عمال الحصة «المنابة» وهم الذين يشتغلون بالحصة الربع أو الخمس أو السدس من جميع حاصلات الأرض ، أو أقل من ذلك أحياناً ، تبعاً لخصب الأطيان فيما عدا القطن ، فإن صاحب الأرض يستولى عليه ويبيعه بالأثمان التى يستصوبها ويحاسب على نصيبهم من الثمن أعلى لأنهم لايقبضون من هذا الثمن شيئاً وذلك

---

(١) حسين خلاف ، التجديد فى الاقتصاد المصرى الحديث ، ص ١١ .

(2) Issawi, Charles : Egypt, an economic and social analysis, P. 28 .

(٣) الفلاحة المصرية فبراير ١٨٩٨ .

(٤) عاصم الدسوقى ، كبار ملاك الأراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى ١٩١٤ - ١٩٥٢ ، ص ١٦٥ .

بعد خصم ما للعامل من سلف احتاجها طول العام لمواجهة احتياجات المعيشة[١].

أما عمال التراحيل فهم عادة يعملون خارج نطاق قراهم ، وربما كانت هذه الفئات من أكثر الفئات انسحاقا فى الريف المصرى ، فقد عانت من مشاكل حادة أهمها عدم انتظام العمل واستغلال المقاولين [٢] وينتسب عمال التراحيل اجتماعيا إلى كادحى الريف وفقرائه وأجرائه الزراعيين ويمارسون فلاحة الأرض وزراعتها وكذلك أشغال الإنشاءات وأعمال الحفر والردم بواسطة مقاولى الأنفار وأعمالهم موسمية ، ولذا يخيم عليهم شبح البطالة باستمرار ، كما أن الترابط الاجتماعى معدوم بينهم ومن ثم فالصراع الطبقى فى صفوفهم غير موجود[٣] .

هذا وقد ظهرت فئات طفيلية من المستفيدين من العمل الزراعى تجمع ثروتها على حساب أجر العامل الزراعى وهم فئة مقاولى ومتعهدى الأنفار والأنواع المختلفة من الوسطاء التى تقوم بالتحكم فى سوق العمل الزراعى وتورده إلى الأمكان المطلوب لها وتنقله من مديرية لأخرى فى ظل أسوأ ظروف للهجرة والحياة[٤] .

ومن الملاحظ أن هذه القاعدة العريضة التى تشكلت ونمت فى النصف الأول من القرن العشرين من عمال الزراعة لم تبرز خلال تلك الفترة لتلعب دورها كطبقة لها ثقلها ، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل منها السيطرة المطلقة لكبار الملاك وتمسكهم بعلاقات قديمة مما أدى إلى أن علاقة عمال الزراعة بالملاك كانت تأخذ طابع التبعية وليس الطابع التعاقدى ، بالإضافة إلى سيادة أوضاع فكرية واجتماعية متخلفة وضعف الوعى الاجتماعى وصعوبة تنظيم ومحاربة السلطات لأى اتجاهات تنظيمية بين عمال الزراعة ، وأيضاً نتيجة سيادة المشروع الصغير وبدائية وسائل العمل الزراعى مما أدى إلى تخلف الوعى الاجتماعى والافتقار إلى التطلع إلى آفاق أرحب فى الحياة ، كما أن الطبقات الدنيا الريفية هى مصدر تشكل الطبقات الدنيا الحضرية ، فهى التى تورد القوى الباحثة عن عمل إلى المدينة ، وتميل هذه القوى

---

(١) الفلاحة المصرية فبراير ١٨٩٨ .

(٢) محمود عوده ، القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع ، ص ١٧٩ .

(٣) عطية الصيرفى ، عمال التراحيل ، ص ٣٤ ، ٣٥ .

(٤) على بركات ، تطور الملكية الزراعية فى مصر ١٨١٣ – ١٩٠٤ ، ص ٣٦٤ .

إلى الإقامة فى مناطق الأقارب والمهاجرين السابقين مما يخلق جيوباً قروية داخل المدينة ذاتها ، ومن هنا كان من الطبيعى أن تتقاسم الطبقات الدنيا فى المدينة مع المجتمع الريفى وطبقاته الدنيا كثيراً من السمات المشتركة فى الثقافة وأسلوب الحياة.

جاءت الحرب العالمية الأولى لتمثل صعوبة بالغة الأهمية بالنسبة للفلاحين ، فقد توقفت التجارة ، وانخفض سعر القطن حتى أنه كان يمثل ١/٣ سعره قبل الحرب ، ولذا كان من المستحيل بيعه ، ومن ثم وجد الفلاحون أنفسهم عاجزين عن دفع ضرائبهم أو الفوائد الربوية عن ديون الرهن [١] فقد أصرت الحكومة المصرية أن يدفع الناس الضرائب المفروضة عليهم ، كما أصر البنك الزراعى على أن يدفع الدائنيين أقساط الديون ، فى الوقت الذى خضع فيه سعر القطن لشروط تجارة الصادرات والمضاربين فرضوا أسعاراً بخسة على الرغم من زيادة الطلب على القطن المصرى فى السوق العالمى[٢] .

وقد أدى انخفاض سعر القطن إلى عدم مقدرة الفلاح على دفع فوائد ما عليه من الديون ، وألحت البنوك على الفلاحين دفع الأقساط المتأخرة مع قسط عام ١٩١٥ وانتزعت ملكية كثيرة منهم ممن عجزوا عن الدفع ، وبيعت أراضيهم بأثمان منخفضة ، وانتهز المرابون هذه الفرصة وطلبوا مدينيهم فى المحاكم ، وكانت النتيجة دائماً بيع أرض المدين عند عجزه عن الدفع[٣] ومن المؤلم أن الأطيان المنزرعة والتى انتقلت ملكيتها إلى البنك الزراعى ظلت فى حيازته لعدم وجود مشترين لها ، ولايخفى أن البيع فى هذه الحالة يكون مضراً بمصلحة الفلاحين ، إذ متى انعدمت المزايدات فى عمليات البيع وقل عدد الراغبين فى الشراء ، لاتبلغ هذه الأطيان المباعة إلا أثماناً قليلة ربما لاتصل إلى نصف ثمنها الأصلى [٤] ولذا رأت البنوك أن من مصلحتها الإتفاق مع أصحاب الأطيان بدل الضغط عليهم ونزع ملكية الأطيان لأنها من ناحية لاتجد من يستأجرها ، ومن

---

(1) Crouchley : The investment of Foring capital in Egyptian companies and public, P. 77 .

(٢) عاصم الدسوقى ، ثورة ١٩١٩ فى الأقاليم ، ص ٢١ .

(٣) الأخبار ١٩ أكتوبر ١٩١٥ عدد ١٦٣ .

(٤) المحروسة ١٣ يناير ١٩١٦ عدد ٢١١٦ .

ناحية أخرى فإن قيمة الإيجار لاتساوى مبلغ الفوائد التى تستثمر أموالها بسببها ، فهى فى نزعها الملكية والتأخير تخسر ولاتربح ، وبذلك أخذت عمليات الإتفاق فى إزدياد بينما تناقصت عمليات البيع الجبرى(١) .

ونظرا للصعوبات التى اعترضت صغار المزارعين فى سبيل الحصول على مايلزمهم من السلفيات على أقطانهم ، ونظراً لضرورة السعى لحماية مصالح هذا الفريق ، فإن الحكومة قامت بتنظيم لجان فى القرى لجميع أقطانهم حتى يتيسر لهم عند الحاجة الحصول على مايلزمهم من السلفيات على أقطانهم ، ووجهت عنايتها أيضاً إلى تسهيل تصريف أقطانهم بقدر المستطاع على أساس اقتصادى معقول بدلاً من تركهم عرضة لصغار التجار الذين يستفيدون من ضيقهم ، كما تمكنت الحكومة بمعاونة بريطانيا من أن تصدر أوامرها إلى أربعة من البيوتات الكبيرة فى الاسكندرية بأن تشترى لحساب الحكومة أقطان صغار المزارعين بمبالغ مناسبة وفى أقرب وقت ممكن ويخزن هذا القطن إلى أن تتحسن الأحوال(٢) ، كذلك قررت نظارة المالية بصفة استثنائية أن يحصل نصف قسط أموال الأطيان المستحق فى نوفمبر ١٩١٤ فى الشهر المذكور ويجزأ النصف الباقى على قسمين متساويين فيحصل أحدهما فى يناير ١٩١٥ مع مايكون مستحقاً من الأقساط فى الشهرين المذكورين(٣) ، وأهتمت بريطانيا بعدم وصول القطن إلى بلاد الأعداء ، وطبقاً لذلك وافقت الخزانة البريطانية على شراء محصول القطن عام ١٩١٨ بثمن محدد لايتناسب مع تكاليف الزراعة الأمر الذى أثار عاصفة من الاعتراضات بين الزراع المصريين(٤) ومن ناحية أخرى خفف قانون الخمسة أفدنة من النكبة التى لحقت بصغار المزارعين بسبب عدم بيع القطن ومهد لكثيرين طرق الإتفاق مع الملاك كما أن ارتفاع سعر القطن والحبوب جعل الفلاح أحسن حالاً وحرره من أعباء الديون(٥) .

---

(١) الأخبار ١٨ أغسطس ١٩١٥ عدد ١١٠ .

(٢) المقطم ٢ نوفمبر ١٩١٤ عدد ٧٧٨٦ .

(٣) المؤيد ٩ نوفمبر ١٩١٤ عدد ٧٤٢٦ .

(4) Tignor , R : New Directions in the Egyptian economy, P. 43 .

(٥) المقطم ١٢ يوليو ١٩١٧ عدد ٨٦١٥ .

وعلى الرغم من أن الفلاحين قد استفادوا كثيراً من ارتفاع أسعار القطن فى نهاية الحرب الأولى إذ ارتفع سعر القنطار إلى ٤٣ ريالاً بعد أن كان ٩,٥ ريالاً فى عام ١٩١٤[١] واستغل كثير من الفلاحين هذه الزيادة فى التخلص من ديونهم ، فى الوقت الذى ارتفعت فيه أسعار الحبوب الغذائية ، وكان هذا مصدراً للانتعاش بينهم، إلا أن البريطانيين فقدوا دون شك صداقة وثقة هؤلاء الفلاحين ، وبالتالى أصبحت المعارضة للحكم البريطانى قوية لأول مرة منذ عام ١٨٨٥ وترجع أسباب فقدان العلاقة الطيبة مع الفلاحين إلى عدة أسباب منها حشد الفلاحين للعمل فى «السلطة» أثناء الحرب ، ويرجع السبب فى تذمر الفلاحين إلى أنهم لم يكن لديهم أية رغبة فى الانخراط بفرق العمل ، فهم عزوفين عن ترك قراهم ، وخاصة فى ذلك الوقت الذى ارتفعت فيه أثمان المحاصيل الزراعية ، وتوفر العمل والمال فى قراهم ، كذلك لم يكن يجذبهم للعمل فى الجيش أى شعور وطنى ، إذ أن تلك الحرب الدائرة على حدود بلاده كانت لاتخصه هو ، وإنما تخص إنجلترا وحدها باعترافها بذلك[٢] .

كما تعرض الفلاحون ، بالإضافة إلى مصادرة أرواحهم إلى مصادرة مواشيهم وحبوبهم ، إذ استولت عليه السلطة العسكرية بأبخس الأسعار ، وبأسعار تقل كثيراً عن أسعارها فى السوق ، وكانت مصادرة الحبوب سبباً فى السخط والإستياء لإرتفاع أسعارها بسبب طلب الجيش لها ارتفاعاً أعلى بكثير من الأسعار التى تدفع لها حين المصادرة ، كما لم تكن الأموال لتعوض الفلاحين عما فقدوه من المواشى ودواب النقل التى يعتمدوا عليها اعتماداً كبيراً[٣] .

ومن ناحية أخرى فإن هذه المسائل لم تتم تحت إشراف جاد حقيقى إذ أن العمد والموظفين من خربى الذمة والأخلاق نفذوا والأوامر المتعلقة بتلك المتطلبات بطريقتهم الخاصة ، وكان ذلك فى حد ذاته شيئاً سيئاً بما فيه الكفاية ، فقد أصبح جمع الغلال والأعلاف وسيلة فى أيدى العمد والموظفين خربى الذمة لقهر الفقراء والمحتاجين ، الأمر الذى أثار سخط الفلاحين إذا أنهم رأو لأول مرة فى تاريخ الإحتلال البريطانى أن العمد والموظفين هم الذين أصبحوا سادة الموقف حيث يعهد

---

(١) مركز الوثائق والبحوث التاريخية ، ٥٠ عاماً على ثورة ١٩١٩ ، ص ٢٦١ .

(٢) تقرير لجنة ملز ، ص ٣٤ .

(3) Russell Pasha : Egyptian service 1902 - 1946, P. 191 .

إليهم بتصريف الأمور ، وأصبح القول الشائع بين الفلاحين فى هذه الفترة «أن أيام إسماعيل باشا قد عادت من جديد»[١] .

ومن ثم نجد أن الفلاحين المصريين قد اشتركوا لأول مرة فى تاريخ مصر الحديث فى حركة ثورية ذات أبعاد قومية ، وتمثلت مشاركة الفلاحين أساساً فى قطع الخطوط الحديدية لعزل مناطق القوات البريطانية بعضها عن بعض فقد انحصرت اضطرابات الفلاحين جوار البنادر الكبرى والبلاد المحاذية لخطوط المواصلات ، أما القرى البعيدة فلم يعد فيها صغار الفلاحين ميلاً كثيراً إلى الاشتراك فى حركة كهذه[٢] ، واستغل الفلاحون فترة الفوضى التى صحبت الانتفاضة العامة لمهاجمة ممتلكات كبار ملاك الأراضى الزراعية والإنصراف عن خدمتهم[٣] الأمر الذى جعل قيادة الثورة ترتعد من أن تتحول الثورة السياسية إلى ثورة اجتماعية تجتاح كبار الملاك الزراعيين .

ومما لاشك فيه أن انقسام الفلاحين وانتمائهم إلى جماعات متباينة ذات مصالح متفاوتة قد حال دون ظهور زعامات وطنية قوية ، وتنظيمات سياسية فعالة تعبر عن مصالحهم وآمالهم ، كذلك كان للتخلف التكنولوجى الذى عاش فى ظله الفلاحون أكبر الأثر فى اجهاض كثيراً من الأعمال السياسية التى حاولوا القيام بها عبر تاريخهم ، غير أن الفلاحين – مع ذلك – يملكون قوة اجتماعية واقتصادية لايمكن تغافلها ، فهم منتجوا المواد الغذائية ، وهم ينتشرون فى مناطق ريفية شاسعة، وبالإضافة إلى ذلك يشكلون الغالبية العظمى من المجتمع المصرى ، ويبدو أن فرص الفلاحين فى التأثير السياسى تزداد بشكل واضح وملحوظ خلال فترات الأزمات ، وعلى الأخص حين ينشب صراعات يكون حسمها متوقفاً على الدور الذى يمكن أن يلعبه الفلاحون .

وقد ظلت القاعدة العريضة من سكان القرى – فقراء الفلاحين والمعدمون – يواجهون سلطة تعمل فى خدمة كبار الملاك ، وظل الشعور بالكراهية ، والخوف من

---

(1) F.Q. 407/184, No, 246, Allenby to Curzon, April, 7, 1919 .

(٢) تقرير لجنة ملز ، ص ٣١ ، ٣٢ .

(3) Safran, Nadav : Egypt in Search of political community, P. 106 .

المدينة ورجالها هو الشعور السائد ، فقد ورث الفلاح المصرى من زمن بعيد الخوف من الحكام ، وألف الحكم الاستبدادى ، ولعل ذلك راجعاً إلى طبيعة ذلك الوادى الضيق المنزرع السهل المواصلات الخالى من المعاقل والمخابىء الطبيعية والذى يسهل على الحاكم التحكم فى حرية سكانه ، ولايصعب عليه أن يبطش بهم ، وتمتد بيد الجبروت سلطته عليهم فى أى مكان كانوا فى هذا السهل[١] ، كما أن خضوع الفلاح واستسلامه كان يعد أحد الظواهر الاجتماعية الأساسية فى الريف المصرى ، وهى سمة سيكلوجية تبدو واضحة فى رضائه بالقضاء والقدر وبالمصير المحتوم الذى فرض عليه ، فقد أعطت الطبيعة أيضاً فلاح مصر البساطة والوداعة وحب الخير ، والبعد عن الشر ، كما سرى الإيمان فى قلبه وروحه وآمن بكل ما هو مقدر عليه[٢] .

وقد حافظ الفلاح المصرى ، وصغار الملاك والمعدمين وبشكل مذهل على مصريتهم ، سواء من ناحية الجنس والتركيب الجسمانى أم العادات ، طوال فترة تاريخية طويلة ، وذلك لعدم تعرض القرية المصرية لهجرات بشرية تتغلغل داخلها ، كذلك نشاهد وحدة آلات العمل كالمحراث والشادوف والساقية والجاروف والمنجل والقفة ، كل هذا أدى بالإضافة إلى ظروف الرى النهرية التى تفرض من نفسها شكلاً اجتماعياً ، إلا أنه ابتدع لنفسه وبحسب إمكانياته وظروفه القاسية لوناً من الحياة الاجتماعية القائمة على التضامن والتعاون مع أهل القرية فى حياتهم التى يعيشونها[٣] .

وتعكس الأمثال الشعبية بصدق ووضوح طبيعة الحياة فى الريف المصرى بكل مافيها من عناصر ، فهى تعبر عن مهنة الفلاح ، وترتبط ارتباطاً كبيراً بطبيعة المهنة وظروفها ، فالأمثال العامية التى تتعلق بالفلاح تعبر عن أوضاع الظلم والطغيان من ناحية ، ثم عن حال الفقر من ناحية أخرى ، فالفلاح له أصل

---

(١) المقطم ٢٦ أغسطس ١٩٠٦ ، عدد ٨٣٤٤ .

(٢) على شلبى ، دور القوى الاجتماعية فى الثورة العرابية ، بحث مستخرج من كتاب «مصر للمصريين» ، ص ١٦٤ .

(٣) فتحى عبد الفتاح ، القرية المصرية ، دراسة فى الملكية وعلاقات الإنتاج ، ص ٢٠٩ ، ٢١٠ .

لايغيره (أكل قوله ورجع لأصوله) ، كما أ ن الأمثال العامية تدل على أن الفلاح قد حكم عليه بأن يكون تابعاً للأرض لا صاحباً لها ، وقدر عليه أن يكون عبداً لغيره لاسيداً لنفسه (أن طلع من الخشب ماشه يطلع من الفلاح باشا)[١] ، كذلك استخدم الحكام وكبار الملاك منطق الإيحاء والتأثير النفسى والتحطيم المعنوى على الفلاح حتى يستطيع أن يقنعه بواقعة وبحياته ومن ذلك المثل القائل (عمر الفلاح أن فلح)[٢] .

ويمكن أن نجمل العوامل التى جمدت الظروف الاقتصادية والاجتماعية فى الريف المصرى ، وحكمت عليه بالتخلف فى سيادة الأدوات اليدوية البدائية فى الإنتاج الزراعى ، والتى كانت هى الأساس الاقتصادى للمشروع الزراعى الصغير ، وأيضاً إلى العلاقات التى كانت قائمة فى ظل شكل الملكية والتى كانت تحرم الفلاح من ناتج عمله لصالح كبار الملاك مما جعل نصيبه يقل عن المتوسط الذى حددته انتاجية العمل المنخفضة ، ومن ناحية أخرى شكلت هذه العلاقات عائقاً دون تحقيق أى تطور فى انتاجية العمل ، وذلك نظراً لأن مصلحة كبار الملاك كانت تقوم على استمرار نظام الحيازات الصغيرة الذى يكفل لهم ريعاً مرتفعاً دون المساهمة بأى نصيب فى عمليات الإنتاج ، أما الزراعات المتوسطة التى كانت تسعى إلى تحقيق انتاجية أكبر للعمل عن طريق الاستغلال المباشر واستخدام أدوات انتاجية أكثر تطوراً فلم تنجح إلا فى حدود ضيقة بسبب ماترتب على العلاقات شبه الاقطاعية من ارتفاع غير معقول فى قيمة الأرض والإيجارات وعدم توفر التسهيلات الإئتمانية مما أدى إلى تضخم الديون العقارية .

ويمكن أن نرصد العديد من الاعتبارات التى حالت دون قيام الفلاحين بأى إنتفاضات أو حركة اجتماعية من ذلك أن الفلاح يزرع أرضه بمفرده ولايرتبط بالأخرين إلا فى حدود معينة ، ويدخل فى علاقات تنافسية مع الآخرين من أجل الحصول على المصادر الاقتصادية فى القرية ، كذلك فإن العبء الشديد الملقى على عاتق الفلاح نتيجة ظروف عمله القاسية ذات الطبيعة الروتينية من شأنه أن يحول

---

(١) حسن حنفى ، قضايا معاصرة ، ص ٢٧٠ .

(٢) إبراهيم أحمد شعلان ، الشعب المصرى فى أمثاله العامية ، ص ٢٠٠ .

بينه وبين الإندماج أو الإرتباط السياسى ، إلى جانب التخلف الفكرى الشديد الذى كانت تعانيه هذه الفئة بسبب انتشار الأمية بينهم ، وفضلاً عن ذلك فإن روابط القرية الممتدة والتزامات المساعدة المتبادلة داخل القرية قد تحول بينه وبين تبنى نظرة أكثر شمولاً للمجتمع الذى يعيش فى ظله ، يضاف إلى ماسبق أن مصالح الفلاحين غالباً ما تتشابك مع طبقات أخرى داخل المجتمع ، فقد يكون الفلاح - فى وقت واحد - مالكاً ومستأجراً ، وصاحب متجر ومن الطبيعى أن يؤثر هذا الإنتماء المتعدد على طبيعة الوضع الطبقى الذى ينتمى إليه الفلاح ، وبالتالى على نظرته إلى المجتمع ككل .

الفصـــل السابـع

« الحـرفيون والعمال »

«الحرفيون والعمال»

عرفت مصر نظام الطوائف الحرفية (*) قبل ظهور الصناعة الحديثة ، فقد كان هذا النظام يعكس تنظيماً اجتماعياً ، إذ انتظم فيها معظم السكان المدنيين الحرفيين ماعدا كبار رجال الحكومة والجيش والعلماء[1] فكان الأفراد الذين تجمعهم مهنة واحدة أو عمل واحد أو حتى اتجاه دينى واحد ينتظمون فى شكل طوائف لرعاية مصالحهم الذاتية ، وأصبحت الطائفة فى العصر العثمانى سمة من سمات نظام المجتمع المصرى فى ذلك الوقت ، وأن بدأت هذه الطوائف تفقد استقلالها بوقوعها تحت سيطرة الحكومة ، وبمجىء الحملة الفرنسية لم يتغير وضع هذه الطوائف ، إذ لم يسمح عهدها القصير بإدخال تغيير ملحوظ على النشاط الاقتصادى، كما استعان الفرنسيون بطوائف الحرف فى حكم البلاد[٢] .

وكان لنظام الاحتكار الصناعى الذى اتبعه محمد على أثره الكبير فى فقدان طوائف الحرف لفاعليتها ، فقد أفقدهم هذا النظام حريتهم فى شراء المواد الأولية وتسويق منتجاتهم ، ومن ناحية أخرى هدم هذا النظام جانباً هاماً من بناء الطوائف باستخدام أعداد ضخمة من الصبيان العرفاء فى المصانع التى أقيمت لخدمة مشاريع محمد على الصناعية مما أدى إلى تقويض «نظام الصبية» الذى كان الضمان لاستمرار نمو الطائفة والحفاظ على تقاليدها[٣] وإلى جانب ذلك تلقت الطوائف الحرفية أقوى الضربات إبان حكم سعيد ثم حكم إسماعيل، ففى ظل حكم سعيد ألغى حق الشيوخ فى الولاية القضائية على أفراد الطائفة ، كما سحب حقهم فى تأديبهم ،

(*) عرفت مصر نظام الطوائف الحرفية منذ القرن العاشر الهجرى فى عهد الفاطميين ومؤدى هذا النظام هو أن جميع العمال الذين ينتمون إلى حرفة يخضعون جميعاً لاتحاد عام هو بمثابة نقابة إجبارية ، ولكل حرفة طائفة خاصة تتألف من الصبية والعمال والمعلم وشيخ الطائفة .

(1) Reid : The rise of profession and professional orgnization in Modern Egypt., P. 37 .

(٢) رؤوف عباس ، الحركة العمالية فى مصر ١٨٩٩ - ١٩٥٢ ، ص ٢٠ - ٢٩ .

(٣) أمين عز الدين ، تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشأتها حتى ١٩١٩ ، ص ٣١ .

أما فى ظل حكم إسماعيل فقد ألغيت وظيفة عامة من وظائف الطوائف ألا وهى جمع الضرائب من أفرادها وتوريدها للحكومة .

وإذا كانت هذه الإجراءات من جانب الحكومة قد سلبت الطوائف بعض مقومات وجودها ، فإن ثمة عوامل اقتصادية أكثر أهمية تضافرت خلال هذه الفترة على زعزعة كيان الطوائف ، من أهمها وأخطرها ، تغلغل رأس المال الأجنبى فى البلاد بأوجهه الاقتصادية والسياسية والعسكرية وماترتب على ذلك من تغيرات عميقة فى المجتمع المصرى[١] .

وإذا كان لطوائف الحرف أثر فى النهوض بالصناعة اليدوية والصناع نتيجة للعلاقات الحسنة الشخصية الوثيقة بين مزاولى الحرفة ، ولطول فترة التمرين ، وللرقابة الدقيقة على الصناع من الوجهتين الفنية والاجتماعية وأبعاد غير الصالحين من الطائفة ، بالإضافة إلى أنها لعبت دوراً هاماً فى تنظيم الصناع الحرفيين ودعمت قواهم[٢] ، إلا أن هذه الطوائف لم تستغل الفرص المتاحة لدعم مايتمتع به أفرادها من احتكار ، فلم تحاول مثلاً تقييد عدد من يسمح لهم بممارسة الحرفة ، ولم تتدخل لتقييد العرض من السلع أو لتحديد الأجور ، إذ طغت عيوبها على حسناتها ، وبمرور الوقت استغلت سلطتها الاحتكارية وأهملت مسئوليتها عن تأمين جودة الإنتاج وزيادة عدد العمال الفنيين وتجنب الزيادة فى الإنتاج أو قصوره عن الطلب[٣] .

وقد عمل الإنجليز منذ احتلالهم مصر على هدم طوائف الحرف ، فشجعوا الاستيراد من الخارج ، وفرضوا قيودا على الصناعة المحلية التى كانت تتعارض مع سياستهم العامة ، ففى ٩ يناير عام ١٨٩٠ صدر قانون «الباطنطا» الذى كان بمثابة ضربة قاضية لطوائف الحرف ، فبمقتضى هذا القانون حرم مزاولة أى مهنة أو حرفة دون الحصول على ترخيص من الحكومة بذلك سنوياً مقابل دفع رسوم معينة، ويتألف هذا القانون من إحدى وثلاثين مادة مدرجة فى خمس فصول ومختتمة بملحق فيه تفصيل بعض المهن والحرف والرسم «المضروب عليها» ويعرف

---

(١) أمين عز الدين ، نشوء الطبقة العاملة المصرية ، الطليعة مايو ١٩٦٥ ، ص ٢٤ .

(٢) محمد فهمى لهيطة ، تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة ، ص ٣٠ .

(٣) على الجريتلى ، تاريخ الصناعة فى مصر ، ص ٢٣ .

الفصل الأول من يسرى عليهم القانون وهم «كل ذوى المهن والحرف والصنائع والمتاجر من سكان مصر الوطنيين والأجانب على اختلاف بلدانهم وشعوبهم وذلك مقابل سماح الحكومة لهم مزاولة حرفهم وصنائعهم وتعاطى مهنهم ومتاجرهم وتجويزها لعهم الكسب والتعيش فى البلاد غير مميزة بينهم ولا فارقة بين الوطنى والأجنبى من هذا القبيل بشرط أن يراعوا القوانين العامة فى البلاد ويجنبوا الصناعات والمتاجر الخطرة والتى احتكرتها الحكومة أو يمكن أن يحتكرها»(١) .

وفى ٨ مارس عام ١٨٩١ صدر الأمر العالى بتنفيذ قانون الباطنطا على الأجانب بعد أن صدقت عليه الدول الأوروبية ، ولم يبق للأجانب من الامتيازات الجوهرية إلا أمر محاكمتهم أمام محاكمهم القنصلية(٢) .

وبالرغم من تعضيد رجال الإحتلال لهذا المشروع لما يترتب عليه من تقليل النفوذ الأجنبى المزاحم لنفوذهم ، إلا أن الصحف الأجنبية قامت بمهاجمة رجال الإحتلال ووصفتهم بالشدة ، وأنهم «يتخذون مثل هذه الأعمال ذريعة لإخلاء الجو لهم حتى ينفردوا بالسلطة والنفوذ»(٣) ، كذلك عارضت الجاليات الأجنبية وقناصلهم هذا القانون إلى أن ألغى فى ٢٨ يناير عام ١٨٩٢(٤) .

وإلى جانب ذلك فقد كانت هناك عوامل أخرى ساعدت على اضمحلال طوائف الحرف و منها تلك التغيرات التى ظهرت واضحة فى أذواق المستهلكين وخاصة فى المدن الكبرى نتيجة لتغير نمط الحياة اليومية داخل جماعات كبار الملاك وموظفى الحكومة ، ونتيجة لتضخم أعداد الأجانب فى مصر ، وخلق حاجات استهلاكية جديدة ، فقد كتب كرومرر فى تقريره عام ١٩٠٥ يقول «من يقارن الحالة الراهنة بالحالة التى كانت منذ خمس عشرة سنة ، يرى بونا شاسعاً وفرقاً مدهشا» ، فالشوارع التى كانت مكتظة بدكاكين أرباب الصناعات والحرف من غزالين وحياكة وصياغين وخيامين ... الخ ، قد أصبحت الآن مزدحمة بما قام

---

(١) المقطم ١٧ ديسمبر ١٨٩٠ عدد ٥٤٨ .

(٢) مذكرات محمد فريد ، تاريخ مصر إبتداء من سنة ١٨٩١ مسيحية ، القسم الأول ، تحقيق وتقديم د. رؤوف عباس ، ص ٨١ .

(٣) المؤيد ٧ فبراير ١٨٩٢ عدد ٦١٣ .

(4) Baer : Egyptian Guilds in Modern Times, P. 87 .

على أنقاضها من المقاهى والحوانيت الخاصة بالبضائع الأوروبية أما الصانع المصرى فتضاءل شأنه وانحطت كفاءته على مر الزمن ، وأصبح ميالاً إلى الدعة ، نفوراً من بذل المجهود ، وفسد لديه الذوق الفنى الذى طالما أخرج فى العصر القديم من المعجزات من مفاخر الصناعة،[1] فمع ازدياد الاتصال بمظاهر الحضارة الأوروبية ، تغيرت أذواق فئات عديدة من المصريين أخذ أفرادها يفضلون المصنوعات الأوروبية ، وكان عدم استطاعة الحرفيين مجاراة هذه الأنماط الجديدة سبباً من أسباب تدهور الحرف .

وعلى الجانب الآخر شمل التغيير الطوائف التجارية فقد تفككت هيئة «السوق» تدريجياً وإنتشرت تجارة التجزئة فى جميع أنحاء المدينة وتغلغل الأجانب فى فروع للتجارة كانت حكراً على التجار المصريين[2] بالإضافة إلى وجود عامل آخر ذات أهمية كبيرة وهو نمو المدن المصرية أثناء النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، وماصاحب ذلك النمو من تحديث تدريجى لمهن وحرف معينة أثرت على الطوائف الحرفية ، فعلى سبيل المثال تحولت طائفة السقايين بعد تأسيس شركة المياه فى الاسكندرية إلى عمال بأجر[3] ، كما ساعد انقسام الطائفة الحرفية إلى طوائف عديدة إلى تفتيت وحدة الطوائف الحرفية[4] كذلك كان لغياب الدور الاجتماعى داخل الحرفة أثر كبير فى تفتيتها .

وهكذا اسهمت هذه التغيرات جميعها فى اضمحلال نظام الطوائف وفى مضاعفة الإنهيار للصنائع الحرفية التى ظلت متشبثة بتقاليدها وجهودها وعجزت عن تطوير أساليبها لسد الحاجات المتجددة فى السوق .

وقد ارتبط نشؤ الطبقة العاملة المصرية بالتطور الذى حدث فى الاقتصاد المصرى ، فلا شك أن تركز الملكية فى أيدى فئة قليلة من الأفراد قد أدى إلى تحول أعداد كبيرة إلى عمال زراعيين ، وترجع بدايات هذا التحول إلى التغيرات التى

---

(١) تقرير كرومر عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان عام ١٩٠٥ .

(٢) ج . بير ، دراسات فى التاريخ الاجتماعى لمصر الحديثة ، ترجمة وتقديم د. عبد الخالق لاشين، عبد الحميد فهمى الجمال ، ص ٣٠٢ .

(3) Bare : Op. Cit, P. 143 , 144.

(4) Ibid P. 26 .

أدخلها محمد على ، إلا أن سوق العمل لم يصبح حقيقة ملموسة إلا بعد السيطرة الرأسمالية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، فقد ترتب على تأسيس الشركات والمصانع ، تزايد الطلب على الأيدى العاملة ، وكانت عملية إمتلاك الأرض من جانب كبار الملاك من ناحية ، وتفتيت الملكيات الصغيرة من ناحية أخرى قد أدت إلى تزايد هجرة الفلاحين المعدمين إلى المدن حيث كانوا خميرة الطبقة العاملة فى المدن .

غير أن هذه الفئة ضمت فئتين آخرتين هما أصحاب الحرف الذين طوروا خبرتهم مع تقدم أساليب الصناعة وإنهيار نظام طوائف الحرف الذى كان يجمعهم ويقيد حركتهم[١] ، أما الفئة الأخرى فهم الفنيين الأجانب ، فقد كان من المحتم . مع تأسيس الشركات والمصانع التى أقامتها الاستثمارات الأجنبية ، أن يزداد الطلب على أيدى عاملة فنية تعمل على آلتها الحديثة على نظام الانتاج الواسع إلى خدمات، ومن ثم كانت الحاجة إلى عمال ذوى كفاءة فنية عالية وفدوا أساساً من دول حوض البحر المتوسط[٢] ولم يؤد نشؤ الطبقة العاملة المصرية إلى تصفية نهائية للصناع الحرفيين ، ففى ظل المشاريع والمصانع الكبرى ، استمرت جماعات الصناع الحرفيين تعمل فى ظروف أكثر ضيقاً وفقراً ، جعلت منهم ومن جماعات الفلاحين المعدمين ، ذخيرة للعمل الرخيص كلما احتاج الأمر إلى استخدامهم وضمهم إلى الطبقة العاملة الجديدة[٣] .

وتحت جناح المصانع والشركات الحديثة التى أقامتها رؤوس الأموال الأجنبية، نشأت الحركة العمالية ، وإتسمت أحوال العمال فى تلك المؤسسات بأجورها المنخفضة وساعات العمل الطويلة ، فقد بلغ عدد العمال الذين استخدموا فى الصناعة والتعدين حتى عام ١٩٠٧ حوالى ٣٨,٠٠٠ عامل ، وتراوحت الأجور اليومية للعامل غير الماهر بين أربعة وثمانية قروش[٤] ، وقد ظهرت بوادر الحركة الحركة العمالية متمثلة فى شكاوى العمال فى مستهل عام ١٨٨٢ والتى تقدموا بها

---

(١) أمين عز الدين ، نشوء الطبقة العاملة المصرية ، الطليعة مايو ١٩٦٥ ، ص ٢٨ .

(٢) رؤوف عباس ، المرجع السابق ، ص ٤٥ .

(٣) أمين عز الدين ، تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشأتها حتى ١٩١٩ ، ص ٥٠ .

(4) Isswi, Charles : Egypt, an economic and social analysis, P. 29 .

لأصحاب الأعمال مطالبين بتحسين أحوالهم لمواجهة أعباء الحياة ، فعلى الرغم من التزايد المستمر المستمر لأسعار حاجات المعيشة وخاصة المواد التموينية ، فإن الأجور كانت قد انخفضت انخفاضاً كبيراً بالرغم من غلاء الأسعار المطرد ، ويرجع السبب فى انخفاض الأجور إلى الأزمة الاقتصادية التى منيت بها البلاد فى تلك الفترة والتى أرغمت العمال على قبول العمل مع خفض الأجور نتيجة تلك الظروف[١] .

كذلك كان متوسط ساعات العمل اليومية ثلاث عشرة ساعة فى معظم المرافق وخاصة النقل ، وهناك مايؤكد أن ساعات العمل فى محالج الأقطان كانت تصل إلى سبع عشرة ساعة يومياً ، الأمر الذى جعل اللجنة السياسية لنادى الإصلاح الجديد فى لندن ترفع عريضة إلى السيرجراى وزير الخارجية البريطانية توجه فيها نظرة إلى معاناة الأطفال فى محالج الأقطان وساقوا الأدلة على جود نقائص كثيرة فى هذه المحالج منها أن النساء والأولاد يعملون ست عشرة ساعة فى اليوم ، وفى المواسم يعملون أثنا عشرة ساعة فى الليل أيضاً ، وأن المحالج خالية من كل الاحتياجات التى تنقى المحالج من غبار القطن ، وأيضاً سوء معاملة الملاحظين للعاملين فى هذه المحالج ، وقد أجاب السيرجراى بأنه ينتظر من السير جورست تقريراً عن الاحتياجات التى تراها الحكومة مناسبة لإصلاح أحوال العمال فى محالج القطن فى مصر[٢] ومن ثم ظل مطلب العشر ساعات مطلباً عاماً للعمال طوال هذه الفترة ، وأن لم تظفر به غير فئات محدودة من عمال المرافق .

ولم يقتصر الأمر على ذلك بل تميزت الأجور بالتفاوت الكبير بين العمال الوطنيين والعمال الأجانب ، فضلا عن استئثار هؤلاء بالأعمال والوظائف الإشرافية، وعدم اتاحة الفرص للعمال المصريين لتولى هذه الأعمال حتى ولو كانوا متساويين معهم فى الخبرة والانتاج ، وقد لعبت هذه الظاهرة دوراً هاماً فى تاريخ الطبقة العاملة المصرية[٣] ، كما كانت مصر فى هذه الفترة تفتقر إلى تشريعات

---

(١) سليمان النخيلى ، الحركة العمالية فى مصر وموقف الصحافة والسلطات المصرية منها ١٨٨٢ – ١٩٥٢ ، ص ٨٩ .

(٢) المؤيد ٢١ يوليه ١٩٠٨ عدد ٥٥٢٣ .

(٣) رؤوف عباس ، الحركة العمالية فى مصر ١٨٨٩ – ١٩٥٢ ، ص ٤٩ .

عمالية ، فلم تكن بها قوانين تحدد العلاقة بين العمال وأصحاب الأعمال ، وتعين شروط الاستخدام وساعات العمل الطويلة ، وتضع الضمانات اللازمة لاستخدام الأحداث والنساء وشروط العمل فى المناجم والمحاجر ، وتضمن للعمال حقوقهم الأساسية مثل مكافأة نهاية الخدمة والتعويض عن إصابة العمل(١) ، هذا فضلاً عن أن الصحافة المصرية قد قامت بنشر أخبار الحركات العمالية فى الخارج ومايقوم به العمال فى أوروبا وأمريكا من اضطرابات كانت مؤثرة على الحياة الاجتماعية هناك(٢) .

ولذا لم يكن غريباً أن تزخر السنوات المبكرة من القرن العشرين فى القاهرة والاسكندرية بسلسلة من الاضطرابات التى نظمها العمال الأجانب وقادوها وذلك لما لهم من الخبرة بالحركات العمالية فى الخارج ، ومما يقرأونه فى الصحف والمجلات الأوروبية التى ترد إليهم أثناء اشتغالهم بالأعمال المختلفة ، وكان المحتم أن يشاركهم العمال المصريون فى هذه الاضرابات بقدر محدود أو بنصيب كبير أحياناً أخرى ، ومن هذه الاضرابات اضراب العمال الإيطاليين العاملين بخزان أسوان فى مارس ١٨٩٩ للمطالبة بخفض ساعات العمل ، واضراب العمال المصريين المشتغلين بشحن وتفريغ الفحم فى مينا البصل بالاسكندرية فى سبتمبر ١٩٠٠ من أجل زيادة أجورهم إلى عشرة قروش يومياً وخفض ساعات العمل إلى ١٢ ساعة من ضمنها ساعتين للراحة(٣) ، وأيضاً اضراب عمال الفحم فى بورسعيد فى ٢١ مايو ١٨٩٤ طلباً لزيادة الأجور ، وقد ضرب العمال من خرج على اجماعهم من زملائهم واستمر فى العمل ، وتدخلت الحكومة وألقت القبض على كثير من العمال(٤) .

ويؤرخ باضراب لفافى السجاير عام ١٨٩٩ كبداية للعمل الجماعى للطبقة العاملة المصرية الناشئة فى هذه الفترة مطالبين بزيادة الأجور بعد ذلك التغير الذى طرأ على لف السجاير باستخدام الآلات فى لف السجاير بدلاً من عامل اللف

---

(١) سليمان النخيلى ، المرجع السابق ، ص ٤٢ .

(٢) نفس المرجع ، ص ٩٤ .

(٣) أمين عز الدين ، المرجع السابق ، ص ٥٩ .

(٤) مذكرات محمد فريد ، تاريخ مصر ابتداء من سنة ١٨٩١ مسيحية ، القسم الأول ، تحقيق وتقديم د. رؤوف عباس ، ص ٢٠٤ .

اليدوى مما يترتب عليه عدم الحاجة إلى اللفافين ، إذ لم يقبلوا تخفيض أجورهم ، ومن ثم كان إضرابهم فى ديسمبر عام ١٨٩٩ والذى استمر حتى ٢١ فبراير ١٩٠٠، وكانت خطة المصريين هى اطالة فترة الاضراب إلى أن تنفذ السجاير من مخازن التجار فيضطر أصحاب المعامل إلى المفاوضة واجابة مطالبهم ، كما استخدم المضربون القوة فى منع أصحاب الأعمال من استخدام عمال جدد ليحلوا محلهم ، وإنتهى النزاع بموافقة العمال على إنهاء اضرابهم مقابل زيادة أجورهم ، وأن توصل كل صاحب عمل إلى اتفاق خاص بعماله ، مما أدى إلى تفاوت الشروط والامتيازات التى حصل عليها العمال من مصنع لأخر[١] هذا بالإضافة إلى اضراب عمال السجاير بالقاهرة الذى بدأ فى ديسمبر ١٩٠٣ نحو شهرين والذى كان بسبب محاولة أصحاب معامل السجاير – وعددها ستة معامل تستخدم ١٢٠٠ عامل – فرض تخفيض جماعى على أجور عمالهم ، فرد هؤلاء بمطالب من أهمها رفع الأجور وعزل «كومندات» العمال الذين يتعسفون فى معاملتهم ويفرضون عليهم الأتاوات[٢] ، وكان تمسك العمال بتضامنهم يعنى وقف الانتاج وبالتالى فإن مخزون السجاير لدى التجار سينفذ خلال شهرين حسب التقدير ومن ثم يضطرون لقبول شروط العمال ومن ناحية أخرى فإن أصحاب الأعمال سيضطرون نتيجة لذلك الخضوع لمطالب العمال ، إلا أن العمال قد استطاعوا عن طريق الحصول على مساعدات من أغنياء العاصمة أن يستمروا فى الضراب ، حتى تضافرت قوى أصحاب المعامل والبوليس على تصفية الاضراب ، وعاونت القنصلية اليونانية على نفى قادته خارج البلاد وبذا خسر العمال الاضراب[٣] ، ولاشك أن هذا الاضراب يعتبر مظهر من مظاهر نمو العمل الجماعى فى هذه المرحلة المبكرة من حياة الطبقة العاملة ، نظراً لطول فترة الاضراب وماحدث خلاله من مصادمات وعنف ، فضلاً عن اتساع رقعته ، حتى ليمكننا القول أن نعتبره أول اضراب عام لعمال هذه الصناعة فى القاهرة ، كما أن هذه الاضرابات قد أرست أسس العمل الجماعى فى حياة الطبقة العاملة المصرية ، والذى نمى وتطور مع مرور الزمن ، واسفر فى النهاية عن إبراز التناقض بين العمل ورأس المال وخلق الحاجة إلى تنظيم دائم

(١) رؤوف عباس ، المرجع السابق ، ص ٥١ .
(٢) المقطم ١٠ ديسمبر ١٩٠٣ ، عدد ٤٤٧٣ .
(٣) اللواء ١٢ يناير ١٩٠٤ ، عدد ١٣٠٥ .

للدفاع عن مصالح العمال وهو ماتحقق فى تكوين أول نقابة عام ١٨٩٩ وهى «النقابة المختلطة لعمال السجاير» .

وفى الفترة المبكرة من العمل الجماعى لم يطلق على تنظيم العمال اسم «نقابة» بل استخدمت فى الغالب كلمة «جمعية» وذلك يرجع إلى أن العمال الأجانب الذين تولوا قيادة هذه التنظيمات استعملوا كلمة «جمعية» باللغة الأوروبية التى تحدثوا بها أو ترجمة الكلمة إلى العربية على هذا النحو ، ومن ناحية أخرى فإن كلمة «نقابة» فى اللغة العربية كانت تطلق على تنظيم الطوائف والصناع الحرفيين ، ولذا يرجع أمين عز الدين فى كتابه «تاريخ الطبقة العاملة المصرية» أن العمال المصريين لم يقبلوا على استخدامها حتى لايختلط الأمر أو تمييزا لحركتهم عن الطوائف المندثرة»[1] .

ومن أبرز الجمعيات التى برزت خلال الفترة من ١٨٩٩ - ١٩٠٧ جمعية لفافى السجاير بالقاهرة (١٨٩٩) وكان يرأسها يونانى يدعى دكتور كريازى وجمعية اتحاد عمال الخياطة بالقاهرة (١٩٠١)[2] وجمعية الحلاقين بالقاهرة (١٩٠١) ، وجمعية عمال المطابع (١٩٠١) وأيضاً جمعية مستخدمى المحكمة المختلطة التى تأسست عام ١٩٠٧ من بعض مستخدمى المحاكم بالعاصمة[3] .

وكانت تلك الجمعيات كلها تقريباً للعمال الأجانب ، ذلك أن العمال الوطنيين كانوا فى ذلك الوقت أقلية فى جميع الحرف ودوائر العمل بالنسبة لزملائهم الأجانب، لهذا لم يكن من الممكن تجنب قيادات أجنبية فى الحركة العمالية فى مصر فى ذلك الوقت ، خاصة بالنسبة لهذا القطاع الكبير من العمال الأجانب[4] ، كما أن العمال الأجانب لعبوا دوراً كبيراً فى قيادتها نظراً لما توفر لها من الخبرة ومعرفة أسلوب العمل والتنظيم النقابى فى بلادهم مما أسهم فى التعجيل بنشوء العمل الجماعى لدى المصريين .

وكان لأزمة ١٩٠٧ الاقتصادية والتى تتعلق بالعالم الرأسمالى ، تأثير كبير

(١) أمين عز الدين ، تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشأتها حتى ١٩١٩ ، ص ٦٨ .

(٢) المقطم ١٦ سبتمبر ١٩٠١ عدد ٣٧٩٢ .

(٣) أمين عز الدين ، المرجع السابق ، ص ١١٨ .

(٤) رفعت السعيد ، تاريخ الحركة الاشتراكية فى مصر ١٩٠٠ - ١٩٢٥ ، ص ٢٩٠ .

على الاقتصاد المصرى ، وذلك لارتباطه بالاقتصاد الأوروبى ، وانعكس ذلك على التضخم الذى شهدته مصر وما ارتبط به من ارتفاع تكاليف المعيشة ، الأمر الذى أعطى دفعة للعمال للقيام بعدة اضرابات لزيادة الأجور وانقاص ساعات العمل والاعتراف القانونى بنقاباتهم ، ومن أهم تلك الاضرابات ، اضراب عمال ترام القاهرة(١٩٠٨) ، واضراب العنابر ببولاق (١٩١٠) وأخيراً اضراب عمال الترام (١٩١١) .

ويعتبر اضراب عمال ترام القاهرة فى ١٨ أكتوبر ١٩٠٨ من الاضرابات التى كان لها دوى فى هذه الحقبة من تاريخ الحركة العمالية فى مصر ، فقد استاء عمال ترام العاصمة من معاملة الشركة ، فاتفقوا فيما بينهم على المطالبة بحقوقهم وكان ذلك عن طريق الاضراب عن العمل فى كل خطوط القاهرة، وتركزت مطالبهم فى أن لاتتجاوز مدة العمل فى اليوم الكامل عن ثمان ساعات ، وفى حالة اشتغال العمال أكثر من هذا الوقت أيام المواسم والأعياد يصرف لهم أجر إضافى ويكون الصرف يومى ١٦ وأول الشهر ، كما طالب العمال بزيادة مرتباتهم بمقدار ٤ ٪ وأن تؤلف لجنة لتحقيق شكاوى العمال ينتدب أعضاءها من قبلهم وتؤلف من أربعة عمال من بينهم أحد المحامين ، وللشركة إن تنتدب أعضاء من قبلها بحيث لايزيد عددهم عن عدد مندوبى العمال ، ويكون من اختصاص تلك اللجنة تقدير التعويضات التى يستحقها العمال عن كل ما يصيبهم أثناء قيامهم بالعمل ، وإذا ترتب على الاصابة وفاة العامل يصرف التعويض لورثته الشرعيين وإن لم يكن له ورثة فإلى صندوق التوفير الخاص بالعمال(١) .

وأعلنت الشركة رفت جميع العمال المضربين وطلبت من الذين يريدون العودة للعمل أن يقدموا طلباً جديداً إلى الشركة للنظر فى أمرهم ، ورفضت كل مفاوضة فى طلبات العمال إلا إذا استعاد العمال عريضتهم الشديدة اللهجة وعادوا إلى العمل ، ومن ثم رفضت المفاوضة مع مندوب العمال وأبت المحافظة التوسط بينه وبين الشركة(٢) ، واستمر العمال فى اضرابهم فى مخازن الشركة ومنعوها من اخراج المركبات ، إلى أن تدخل البوليس وفرق العمال المجتمعين على الخطوط ،

---

(١) المقطم ١٩ أكتوبر ١٩٠٨ ، عدد ٥٩٤٨ .

(٢) المقطم ٢٠ أكتوبر ١٩٠٨ ، عدد ٥٩٤٩ .

وكان هذا بداية حل الاضراب[١] .

وقد أدى هذا الاضراب إلى استجابة شركة الترام لبعض مطالب العمال فقررت أن تكون مدة العمل ١٠ ساعات بدلاً من ١٣ ساعة ، وأن تدفع لكل عامل يصاب أثناء العمل راتب ثلاثة شهور ونصف راتب عن الشهرين والنصف التاليين، وزادت مرتباتهم ، كما وافقت على أن تدفع ثمن الملابس الرسمية وقبلت أن ينوب أربعة من العمال عن كل مخزن لتقديم الشكاوى[٢] .

كما كان لهذا الاضراب صدى فى بعض الصحف المصرية التى تناولته بالنشر والتعليق ، فقد ناصرت جريدتى اللواء والمؤيد قضية هؤلاء العمال ووصفت اللواء الاضراب بأنه «حركة رزينة عاقلة حدثت فى سواد طائفة من طوائف العمال، وقيمتها فى أنه عمل أساس سيكون الملجأ الوحيد للعمال فى طلب حقوقهم بصورة جماعية كلما أغفل أرباب الأعمال هده الحقوق فى المستقبل[٣] فى الوقت الذى أحتجت فيه على موقف الحكومة من العمال ، إذ رأت أن عدم تدخل الحكومة «أمر فيه مضرة للمصلحة العامة، مصلحة الجمهور»[٤] .

فقد عجزت الحكومة أو تعاجزت عن اصلاح ذات البين ، ولم تظهر انحيازها إلى فريق دون الآخر ، إلا أنها أجهدت نفسها فى حفظ النظام فى الوقت الذى وقف فيه الجمهور موقف المتفرج من هذه القضية التى كان ينبغى أن يكون أحد ممثليها لأنها تتعلق بمصلحة من أهم مصالحه ، ولكنه نظر إلى هذه القضية باعتبارها تتعلق بمصلحة العمال الشخصية .

وجاء اضراب عمال عنابر السكك الحديدية فى ١٧ أكتوبر عام ١٩١٠ ، ليضفى على الحركة العمالية قوة جديدة ، فقد قام بهذا الاضراب حوالى ٤٠٠٠ عامل من عمال العنابر ، انحصرت مطالبهم فى خمس مطالب هى :

أولاً : زيادة الأجور فى الميزانية كل سنة لثلث العمال .

---

(١) المقطم ٢١ أكتوبر ١٩٠٨ ، عدد ٥٩٥٠ .
(٢) المقطم ١٩ أكتوبر ١٩٠٨ ، عدد ٢٧٨٩ .
(٣) اللواء ١٩ أكتوبر ١٩٠٨ ، عدد ٢٧٨٣ .
(٤) اللواء ٢٠ أكتوبر ١٩٠٨ ، عدد ٢٧٨٤ .

ثانياً : النظر فى تعيين فئة لكل عامل توازى أعماله .

ثالثاً : تشكيل لجنة دائمة تنظر فى شأن العقوبات الصارمة التى توقع على العمال ، وتؤلف هذه اللجنة من الرؤساء بمعرفة العمال مع اشتراك ثلاثة مندوبين عن العمال ، وتكون اللجنة تحت رئاسة الباشمهندس .

رابعاً : إعطاء العامل الأجازات المقررة له متى طلبها .

خامساً : عزل مستر «بكت» وكيل الباشمهندس لاضطهاده العمال فى مطالبهم وسعيه فى آذاهم[1] .

وقد كان هذا الاضراب عاماً إذا اشترك فيه العمال الأقباط والأروام والإيطاليين ، ولكن ما أن حضر البوليس حتى فر هؤلاء العمال وتركوا العمال المسلمين وحدهم فى مواجهة قوات البوليس ، فى الوقت الذى اتهم فيه حكمدار العاصمة الحزب الوطنى بأنه هو المحرض للقيام بهذ ا الاضراب وتدبيره فى إدارة جريدة العلم ، وأن رجاله أرسلوا تلغرافات إلى الاسكندرية وطنطا يحرضون عمال السكك الحديدية فيهما على الاضراب [2] أى أنه اضراب متزامن فى جميع المحطات لأول مرة وذلك يرجع لعامل التنظيم بين العمال .

وقد نفت «اللواء» اضفاء الطابع السياسى على هذا الاضراب العمالى ، ودافعت عن العمال بقولها «أن الاعتصاب حق من حقوق العمال فى كل الممالك المتمدينة» ونادت بأن تكون مهمة النقابات المنظمة» البحث عن مصالح العمل والعمال وصيانتها ، وأن تتوسط بين العمال وأرباب الأعمال عند حدوث أى خلاف»[3] ، أما جريدة «المحروسة» فقد نادت بأن يكون للنقابات فى صناديقها مايكفى للصرف على العمال لضمان استمرارية الاضراب ، وأن يكون لها نواب من ذوى النفوذ يمكنهم من أن يقفوا أمام الحكومة ويسألوها اجابة مطالب العمال[4] ،

---

(١) دار الوثائق القومية ، محفوظات مجلس الوزراء ، محفظة ١ / ز مجموعة ٣٦ ، مصلحة السكة الحديد .

(٢) دار الوثائق القومية ، محفوظات مجلس الوزراء ، محفظة ٢ / ز مجموعة ٣٦ ، مصلحة السكة الحديد .

(٣) اللواء ٢٣ أكتوبر ١٩١٠ عدد ٣٤١٠ .

(٤) المحروسة ١٩ أكتوبر ١٩١٠ عدد ٥٤٠ .

كما رأت جريدة الأهالى، فى اضراب عمال عنابر بولاق دليلاً على سريان الروح الاشتراكية فى مصر[١] .

وأخيراً كان اضراب عمال الترام الذى تجدد فى ٣١ يوليو عام ١٩١١ واستمر حتى أغسطس من نفس العام وتركزت مطالبهم أيضاً فى زيادة المرتبات وانقاص ساعات العمل ، ولكن الشركة اعتبرت عمالها المضربين عن العمل مرفوتين عن خدمتها ورفضت المفاوضة مع زعمائهم ، وأعلنت عن قبول عمال من الجدد ، فتقدم لها منهم نحو ٢٠٠ عامل وقيدوا اسماءهم فى دفاتر العمل ، فى الوقت الذى اجتمع فيه جماعة من العمال المضربين ومروا على المحال العمومية والقهاوى فى الأزبكية وأمامهم الموسيقى وفى أيديهم علباً من الصفيح مقفلة وفيها ثقب واحد ومعهم الأعلام وكتابات بالعربية والأفرنجية بطلب يد المعونة إليهم[٢] .

وقد استخدمت السلطات أساليب القمع لارهاب العمال ، ودامت إحدى معارك هذا الاضراب نحو ساعة فى العباسية وشبرا والجيزة وغيرها ، وألقت السلطات القبض على عدد من العمال فى اليوم الرابع للاضراب ، ورغم ذلك استمر واشترك فيه الأهالى والأجانب[٣] إذ أن ما نشرته الصحف المصرية من أعمال البوليس المصرى فى هذا الاضراب - كان له أثر قوى فى الرأى العام فحركت مشاعر الجماهير فاندفعوا فى تيار الحماس يحتجون على صفحات الجرائد معلنين سخطهم على تعنت رجال البوليس وتعسفهم مع العمال ، وكان لهذا الشعور الجارف أسى وحزن أورثت المصريين كراهية البوليس المصرى فى ذلك الوقت[٤] .

ومن الملاحظ على هذه الاضرابات أنها كانت تفتقر إلى وجود التنظيم النقابى القوى الذى يمكنها من الدفاع عن حقوق العمال فى مواجهة أصحاب الأعمال ، كما كان لجريدة «اللواء» دور كبير فى تبصير العمال المصريين بحقوقهم شأنها فى ذلك شأن بقية الصحف المصرية ، كذلك لم يكن للحكومة دور إيجابى

(١) الأهالى ٢٣ أكتوبر ١٩١٠ عدد ٥ .

(٢) المؤيد ١ أغسطس ١٩١١ ، عدد ٩٤٣١ .

(٣) مصطفى النحاس جبر ، سياسة الاحتلال تجاه الحركة الوطنية ١٩٠٦ - ١٩١٤ ، ص ١٤٤ .

(٤) سليمان النخيلى ، الحركة العمالية فى مصر وموقف الصحافة والسلطات المصرية منها ١٨٨٢ - ١٩٥٢ ، ص ٩١ .

فى النزاع القائم بين العمال وشركاتهم ، بل اقتصر دورها فى بعض المواقف العدائية من العمال واستخدامها لسلطة البوليس فى قمع هذه الاضرابات ، هذا بالإضافة إلى أن القائمين بهذا الاضرابات لم يكونوا مصريين فقط ، بل كانوا أيضاً من الأجانب الذين يملكون الخبرة لتنظيم مثل هذه الاضرابات .

وقد كان للصحوة الوطنية فى التسعينات من القرن التاسع عشر أثر كبير فى خلق المناخ الملائم لنمو الحركة العمالية ، فقد تطلع العمال إلى الظفر بمطالبهم الاقتصادية مستخدمين أسلوب العمل الجماعى ، وفى نفس الوقت كان للإرتفاع المطرد فى تكاليف المعيشة تأثيره المباشرة فى تحريك العمل الجماعى للطبقة العاملة ، ومن ثم تدعم الارتباط بين الحركة الوطنية والنقابات العمالية من خلال التقارب الذى حققه الحزب الوطنى مع الطبقة العاملة وماتبعه من جهود تنظيمية بذلت لهذا الغرض ، فمنذ انتقلت رئاسة الحزب إلى محمد فريد ، عمل على تنظيم صفوف الطبقة الدنيا من أبناء الشعب ممثلة فى العمال والفلاحين لتكون ركيزة العمل الوطنى ، إلى جانب المثقفين من أبناء الطبقة الوسطى(١) ، كما قامت صحف الحزب الوطنى بدور كبير فى تنمية الوعى العمالى ، وتمثل ذلك فى نشر سلسلة المحاضرات التى كان يلقيها زعماء الحزب والتى تناولت موضوعات شتى فى التعاون وإنشاء النقابات والجمعيات وصناديق التوفير ، والدعوة إلى تكتل العمال وتضامنهم من أجل المطالبة بحقوقهم ، مما كان له أثر فعال فى زيادة مدارك العمال وتبصيرهم بحقيقة مطالبهم وسبل الوصول إليها وتنويرهم بما يتبعه العمال فى أوروبا ،كيف ارتقوا بفضل تضامنهم واتحادهم(٢) .

وقد سارت الخطوات التنظيمية التى اتخذها الحزب الوطنى للطبقة العاملة فى اتجاهين متوازيين هما :

أولاً : الاتجاه نحو إنشاء مدارس الشعب لتعليم العمال .

ثانياً : الاتجاه نحو إنشاء «نقابة الصنائع اليدوية وفروعها» .

وقد خطى الحزب خطوته الأولى بإنشاء مدارس الشعب التى بدأت نشاطها

(١) رؤوف عباس ، الحركة العمالية فى مصر ١٨٩٩ - ١٩٥٢ ، ص ٥٨ .

(٢) سليمان النخيلى ، المرجع السابق ، ص ٧٥ .

فى أواخر عام ١٩٠٨ ، فأنشأ فى بولاق مدرسة ليلية ، تطوع الشباب وأعضاء الحزب للتدريس فيها ، وبلغ عدد هذه المدارس أربعة فى أقسام الخليفة وبولاق وشبرا والعباسية ، ضمت كل منها نحو مائة وعشرين تلميذا من مختلف الحرف ، ثم انتشرت هذه المدارس فى الاسكندرية وبعض المدن الأخرى ، كما ارتبطت إرتباطاً وثيقاً بنقابة الصنائع اليدوية وفروعها لخدمة الهدف المشترك بينهما ، وظهر هذا الارتباط فى انضمام العمال إلى مدارس الشعب ، وكان مقر النقابة فى الأقاليم هو فى ذات الوقت مقراً لمدرسة الشعب [1] إذ كانت مدارس الشعب هى همزة الوصل بين النقابات والنقابة التى يقوم الحزب بتنظيمها .

كذلك قام الحزب الوطنى بتنظيم «نقابة الصنائع اليدوية» التى تعرضت للآثار السلبية نتيجة لزحف رؤوس الأموال الأجنبية على مصر ، وكجزء من خطة الحزب لحشد القوى الوطنية وراء النضال السياسى للحزب ، فهذه النقابة تعتبر تجسيداً للملامح الأساسية التى اتسمت بها حركة الطبقة العاملة فى هذه المرحلة (١٩٠٧ - ١٩١٤) من حيث كونها نقابة وطنية فى عضويتها وفى قيادتها ، كما كانت مركزاً للإلتقاء بين الطبقة العاملة والمثقفين الوطنيين إذ ضمت فى عضويتها بجانب أعضائها العاملين من العمال والصناع ، أعضاء مساعدين وأعضاء شرف من الأطباء والمحامين والمدرسين والموظفين كانوا يساهمون فى نشاطها ويدعمون نضالها[2] ، وعلى أثر ذلك انتشرت فكرة النقابات من القاهرة إلى الأقاليم ، فأنشئت فى الاسكندرية نقابة ، وأخرى بالمنصورة ، وثالثة فى طنطا ، ويرجع الفضل فى ذلك إلى رجال الحزب الوطنى وخاصة محمد فريد الذى طفق يدعوا إلى العناية بنقابات العمال وبث مبدأ التضامن بينهم والدفاع عن حقوقهم»[3] .

هذا وتعتبر نقابة عمال الصنائع اليدوية التنظيم العمالى البارز فى مصر طوال السنوات التى سبقت إعلان الحرب الأولى وامتازت بطابعها المصرى القح والوطنى الخالص، وإن كان يؤخذ عليها اتجاهها - فى الغالب - نحو الصناع اليدويين والحرفيين أكثر من اتجاهها نحو عمال المرافق والمصانع الكبيرة التى

---

(١) أمين عز الدين ، تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشأتها حتى ١٩١٩ ، ص ١٢٨ - ١٢٩ .
(٢) نفس المرجع ، ص ١٢٩ .
(٣) سعيد إسماعيل على ، المجتمع المصرى فى عهد الإحتلال البريطانى ، ص ٥٨٥ .

كانت قائمة فى هذه الفترة ، ولعل محمد فريد ورجاله قد أرادوا النهوض بأرباب الحرف اليدوية وتحسين أحوالهم التى ساءت نتيجة تدفق المصنوعات الأجنبية على الأسواق المصرية بأسعار جعلتها تجذب أنظار الناس ، مما كان له أسوأ الآثار على المصنوعات اليدوية المحلية وعلى العاملين بها[١] .

كذلك أولى حزب الإصلاح على المبادىء الدستورية اهتمامه ببعض القضايا الاجتماعية مثل قضايا الطبقة العاملة ، لرغبته فى جذب هذا القطاع إلى صفوف الحزب ، وأيضاً لرغبته فى محاربة طبقة الرأسمالية الأوروبية التى كانت تسيطر على معظم المصالح الاقتصادية حيث كانت العمالة المصرية تعمل لديها ، فوجدت فى تشجيع الطبقة العاملة ضرباً لهذه الطبقة المنافسة والمسيطرة على مقدرات الاقتصاد المصرى حينذاك[٢] ولعل حزب الاصلاح على المبادىء الدستورية أراد بمسايرة الاهتمام بقضايا العمال عدم ترك المجال قاصراً على الحزب الوطنى دون غيره من الأحزاب .

ونستطيع القول أن اتجاه الحزب الوطنى نحو تنظيم الطبقات الشعبية تعاظم ، بعد اتصال محمد فريد بالتيار الاشتراكى العالمى لحركة الطبقة العاملة فى أوروبا ، ومن ثم يمكن تفسير هذا الارتباط الوثيق بين حركة الطبقة العاملة فى هذه الفترة والحزب الوطنى ، والذى شكل صورة للتحالف الوطنى فى الحركة الوطنية بعد الوجود الاحتلالى .

وقد كان من جراء تبنى الحزب الوطنى للقضايا العمالية ، أن اكتسبت هذه النقابات الوليدة عداء الإنجليز ، ولذا انعكست الضربات التى وجهت للحزب الوطنى على النشاط النقابى ، فما أن نشبت الحرب الأولى حتى قامت سلطات الإحتلال بحملة اعتقالات واسعة ضد رجال هذا الحزب ، وهاجمت مقراته وأنديته العمالية ومدارس الشعب الذى أنشأها للعمال ، وضبطت أوراقها ودفاترها وسجلاتها ، وكان لإعلان الأحكام العرفية وماتبعها من إعلان الحماية تأثير على الطبقة العاملة ، إذ أنها كانت تعنى تجريد العمال من أسلحة العمل الجماعى ، وشل حركتهم فى العمل

---

(١) رؤوف عباس ، المرجع السابق ، ص ٦٢ ، ٦٣ .

(٢) محمد عبد الوهاب سيد ، حزب الإصلاح على المبادىء الدستورية ١٩٠٧ – ١٩١٤ ، ص ٣٣٢ .

الاقتصادى والوطنى[١] .

وترتبت على نشوب الحرب الأولى عدة نتائج منها ظهور حركة بين أصحاب الأعمال الأجانب والمصريين وخاصة فى المهن والصناعات التى تأثرت بالحرب فى سنواتها الأولى ، تستهدف خفض الأجور وتوفير العمال ، وقد أدت هذه الحركة ، ضمن عوامل أخرى مثل عرقلة التجارة الخارجية ، ورحيل بعض أصحاب الأعمال من الأجانب وتصفية أعمالهم ، ووقف مشروعات البناء والتشييد ، أدى كل ذلك إلى ظهور البطالة واستفحالها بين العمال المصريين والأجانب على السواء وظهر هذا جلياً فى تلك العرائض المقدمة إلى الديوان العالى السلطانى يشكو مقدموها من تعرضهم لحركة التوفير أثناء الحرب[٢] كما ركدت الحرف فى تلك الفترة حتى المنجدين الأفرنجي قدموا عريضة للسلطان يطلبون منه تشغيلهم فى تنجيد مايكون لازماً بالسراى أو تنجيد موبيليا مصالح الحكومة للحصول على مورد يسد احتياجاتهم[٣] .

وكانت صناعة السجاير من الصناعات التى تأثرت كثيراً لوقف تصدير منتجاتها من ناحية ، وصعوبة استيراد الكميات الكافية من الدخان لانتاجها وترتب على ذلك أن أوقفت كثير من شركات الدخان ومعامل لف السجاير أعمالها، ومن ثم أصبح عدد كبير من عمال السجاير بلا عمل[٤] وعلى أثر ذلك اجتمع لفافو السجاير الذين فصلوا من أعمالهم واتفقوا على أن يوسطوا الحكومة فى أن تقنع الشركات وأصحاب المحال بفتح محالهم وتشغيلهم ولو بدفع أجور زهيدة لهم يسعينون بها على كسب عيشهم[٥] .

وقد تجمهر فريق من العمال العاطلين فى أول سبتمبر ١٩١٤ وقصدوا المحافظة وقدموا شكواهم من عدم أعمال يعملونها ويرتزقون منها ، ثم ساروا أفواجاً ومروا ببعض الشوارع الكبرى قاصدين إدارات بعض الصحف وطلبوا منها أن

(١) أمين عز الدين ، المرجع السابق ، ص ١٣٥ .

(٢) وثائق عابدين ، التماسات جماعية إلى الديوان العالى السلطانى ، محفظة شهر يونية ١٩١٥ .

(٣) وثائق عابدين ، إلتماسات جماعية ، محفظة شهر أبريل ١٩١٥ .

(٤) المقطم ٧ أغسطس ١٩١٤ عدد ٧٧١٤ .

(٥) المقطم ١٠ أغسطس ١٩١٤ عدد ٧٧١٧ .

تساعدهم فى بث شكواهم ، واستمالة أولى الأمر إلى أنصافهم[١] ، وقد اتخذ هذا التجمهر صفة العنف ، إذ هاجم العمال العاطلين بعض الدكاكين وحرضوا على ذلك إذ أن الخطر يكمن فى العمال العاطلين وقت الحرب لإعدادهم الكبيرة فى المدن ولسهولة توجيههم إلى اتخاذ هذا الطريق[٢] .

ويبدو أن الحكومة لم تعر المشكلة اهتماماً كبيراً فى بادىء الأمر ، ولكنها لم تلبث أن تنبهت للخطورة عندما تكررت فى القاهرة والاسكندرية حوادث التجمهر والمظاهرات والمسيرات من جانب العمال العاطلين ، وقررت ملافاة ذلك باتخاذ التدابير الآتية :

أولاً : تكليف نظارة الأشغال العمومية بتقديم بيان إلى رئاسة مجلس النظار يبين الأعمال العامة التى يمكن الشروع فيها مع بيان الأجور المنخفضة التى يمكن تقديرها فى نظير ذلك العمل وعدد العمال الذين يمكن تشغليهم فيه .

ثانياً : تكليف نظارة الأشغال ببحث عما إذا كان فى الإمكان أن ترد إلى بعض المقاولين كل أو بعض المبالغ المحفوظة على ذمتهم فى خزائنها على سبيل التأمين أو خصماً من قيمة مقاولاتهم وذلك لكى يتيسر لهم معاودة الأعمال واستخدام بعض العمال العاطلين .

ثالثاً : تكليف نظارة الأشغال بدراسة الطرق الزراعية التى تقرر إنشاؤها بمديرية الجيزة وبيان المبالغ الموجودة على ذمة هذا العمل وعدد العمال الذين يمكن استخدامهم والأجور التى تقرر لهم .

رابعاً : اتفاق نظارة الداخلية مع اللجنة المؤلفة فى محافظة القاهرة لجمع الإعانات المالية والغذائية للعمال الذين وقعوا فى مخالب الفاقة بسبب انقطاعهم عن العمل ونفاذ المال القليل المدخر لديهم بحيث يكون إيداع الإعلانات فى خزينة المحافظة ولايتم التصرف فيها إلا بالإتفاق مع الحكومة[٣] .

---

(١) المقطم ٣ سبتمبر ١٩١٤ عدد ٧٧٣٥ .

(2) F.Q. 407 / 183, No. 8, cheetham to Grey, Sept. 7, 1914 .

(٣) المقطم ١٦ سبتمبر ١٩١٤ عدد ٧٧٤٧ .

وعلى المستوى الشعبى تألفت لجان من الأعيان والمحسنين لإعانة العمال العاطلين ، وتلقت الصحافة سيلاً من المقترحات لحل المشكلة مثل الاستيلاء على نحو ٢٢ ألف جنيه ملكاً للمؤتمر المصرى «لإغاثة العاطلين» واقتراح بوقف الدراسة فى الأزهر ثلاثة شهور وصرف الجراية المخصصة للمجاورين للعمال العاطلين ، واقتراح بفرض ضريبة على التجار من قرش إلى خمسة قروش لمساعدة العمال العاطلين[١] .

أما على المستوى النقابى ، فقد شلت الحرب حركة النقابات وسلبتها اسلحتها من أن تنبرى للدفاع عن العمال العاطلين ، واقتصر دورها على مساعدات بسيطة للغاية ، فقد قرر مجلس إدارة نقابة عمال الصنائع اليدوية صرف مبلغ عشرين قرشاً اسبوعياً لكل عضو عاطل عن العمل يكون مشتركاً بها من ستة أشهر فأكثر ، وعشرة قروش اسبوعياً لكل عضو مشتركاً بها من أقل من ستة أشهر[٢] ، كما أعلنت النقابة فى الاسكندرية أنها ستوزع على عمالها العاطلين كل أسبوع دفعتين من الخبز ، تصرف بمقتضى سراكى للعمال من مخبز شركة المشروعات الأهلية بالاسكندرية ، وذلك من حصيلة الحفل التمثيلى الذى أحيته لهذا الغرض[٣] .وقد تحسنت أحوال العمال العاطلين نسبياً بسبب حركة الرواج التى أحدثها جنود الحلفاء بقوتهم الشرائية للمواد الاستهلاكية من المحال الوطنية ، بل أن بعض الصناع الوطنيين انتقلوا حيث توجد المعسكرات وأنشاءوا لهم دكاكين خشبية لممارسة حرفهم التقليدية[٤] .

أما الحكومة فقد تنبهت لخطورة تزايد العمال العاطلين ، ومن ثم شرعت السلطة العسكرية فى يوليو ١٩١٥ بتنظيم فرقة العمال المصريين ، وكان الانتظام فيها بالتطوع ، حيث كان الاقبال عليها كثيراً جداً فقد فضل العمال الاغتراب فى سبيل الحصول على موارد للرزق على تعطلهم عن العمل بسبب وقوف الأعمال وقت الحرب ، وتراوحت أعداد المصريين فى فيالق العمل ما بين ٦٥ ألف إلى ٦٨ ألف ، وإن كانت سلطات الإحتلال كانت تريد رفع هذا العدد إلى ١٠٠ ألف

(١) أمين عز الدين ، تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشأتها حتى ١٩١٩ ، ص ١٤٣ .
(٢) الجريدة ٧ سبتمبر ١٩١٤ عدد ٢٢٨ .
(٣) الشعب ٣ نوفمبر ١٩١٤ عدد ٨٣٤ .
(٤) الأهالى ١٥ يوليه ١٩١٥ عدد ١٤٠٩ .

شخص، كما كان الجيش يرغب فى تجنيد الرجال لفترات أطول مما هو عليه فى ذلك الوقت ، وإن كان شكوى السلطات البريطانية تنحصر فى انخفاض المستوى الجسمانى لهؤلاء الرجال الذين يتقدمون للعمل فى هذه المعسكرات[١] أما الزيادة اليومية للأجور فقد تراوحت ما بين ٣ ، ٤ قروش[٢] ، وكانت السلطة العسكرية تعطى للعمال الذين يعملوا فى تصليح السكك الزراعية ومد السكك الحديدية ونقل مهمات الجيش أجر قدره خمسة قروش فى اليوم لكل عامل و١٠٠ قرش مقدماً وتصرف له من الملابس سترة (بالطو) صوف وقميص فانيلا صوف وحذاء وزوجين من الجوارب وثلاث بطاطين ، وتوزع عليهم من الطعام اللحم والأرز والعدس والخبز والشاى والقهوة ويعطى كل منهم عشر سجاير فى اليوم ، أما الرؤساء فتعطى كل واحد منهم عشرة قروش فى اليوم[٣] كذلك قرر مجلس الوزراء إعفاء فرقة العمال من الخدمة العسكرية وذلك لترغيبهم فى العمل فيها[٤] .

وبالرغم من أن اشتغال العمال المصريين بمعسكرات الجيش كان فى الأصل تطوعاً بحتا ، إلا أن مأمورى المراكز والعمد فى القرى ، لعبوا دوراً أساء إلى السلطات البريطانية فى هذا الشأن ، حيث أخذ التطوع شكل التجنيد الاجبارى [٥] ، فقد كانت سلطات الإحتلال تريد ضمان أن يظل عدد العمال المستخدمين من قبل حكومة صاحب الجلالة حوالى ١٠٠ ألف فى الوقت الذى تظل فيه الأجور عما هى عليه من الانخفاض[٦] فى الوقت الذى أثرى فيه العمد والمشايخ من جراء جمع فيالق العمل ، فلم تكن الأموال تصل إلى أصحابها الحقيقيين بل تصل إلى جيوب هؤلاء العمد والمشايخ الذين استخدموا الطرق غير المشروعة فى زيادة أعداد فيالق العمال ومتطلبات حاجات الجيش[٧] .

وقد كان للحرب نتائج على العمال والحركة النقابية ، إذ ساعدت ظروف

(1) F.Q. 407/182, No 177, Wingate to Balfour, July 13, 1914 .
(2) F.Q. 407/183, No 144, Wingate to Balfour, August 24, 1917 .
(٣) المقطم ٢٥ نوفمبر ١٩١٦ عدد ٨٤٢١ .
(٤) المقطم ٢٤ أكتوبر ١٩١٧ عدد ٨٧٠٢ .
(٥) عاصم الدسوقى ، صورة ١٩١٩ فى الأقاليم ؛ ص ٢٢ .
(6) F.Q. 407/182, No 177, Wingate to Balfour, July 5, 1917 .
(7) Harris Murray : Egypt under the Egyptians, P. 124 .

الحرب على نمو الصناعة وزيادة رؤوس الأموال المستثمرة فى المؤسسات الصناعية والتجارية والمالية الكبيرة منها والمتوسطة ، كما زاد عدد السكان بالمدن ، وزادت مطالب الحياة تبعاً لزيادة الثروة وارتفاع مستوى المعيشة ، كذلك اتسع حجم الطبقة العاملة ، وإن ظل العمال على حالهم من جهة ساعات العمل والأجور والتشريع ، الأمر الذى أدى إلى تحركهم فى أعقاب الحرب ، ومن ثم كانت الفترة التالية للحرب حافلة بالاضرابات ، ففى نهاية أغسطس ١٩١٧ - وبعد أن خفت يد السلطات العسكرية نسبياً عن الشئون اليومية للحياة فى القاهرة والاسكندرية - أعلن عمال السجاير فى محلات كوتاريللى بالاسكندرية الاضراب مطالبين برفع أجورهم، ولكن لم تسفر هذه الحركة عن نتائج إيجابية ، واضطر العمال للعودة إلى العمل دون إجابة مطالبهم ، ثم تبع هذا الاضراب اضراب عمال السجاير إيبكيان بالاسكندرية فى نهاية أكتوبر ١٩١٧ ، إلا أن مصيره لم يختلف عما قبله فانفض دون نتيجة(١) ، وعلى أثر نفى سعد زغلول ورفاقه من أعضاء الوفد إلى مالطة فى ٨ مارس ١٩١٩ ، قامت الثورة فى مصر ، وهب الجميع يدافعون عن كيانهم ، فأضرب عمال الترام فى ١١ مارس من نفس العام ، ذلك الاضراب الذى شل حركة المواصلات تماماً واستمر حوالى ثمانية أسابيع ، وعلى الرغم من أن الاضراب قد ارتبط بالأهداف العامة للثورة ، إلا أنه ارتبط فى نفس الوقت بمطالبهم الاقتصادية التى لم تتعد زيادة الأجور وتحديد ساعات العمل بثمانية ساعات يومياً ، وانتهى الاضراب باستجابة الشركات لبعض المطالب وتكوين نقابة عمال الترام .

وأيضاً أضرب عمال العنابر فى ١٥ مارس ١٩١٩ وعمال الحوامدية العاملين فى مصنع السكر(٢) وكذلك العمال العاملين بقناة السويس وهم المهنيين والميكانيكية فى بورسعيد ، وامتد الاضراب ليشمل العمال المماثلين لعمال بورسعيد فى السويس والإسماعيلية(٣) .

لم تقتصر حركة الاضرابات على عمال المرافق والشركات ، وإنما امتدت لتشمل العديد من الحرفيين ، فقد أضرب حمالو مصلحة الجمارك لقلة أجورهم

---

(١) أمين عز الدين ، المرجع السابق ، ص ١٦٢ .

(2) F.Q. 407/184, No 97, Cheethan to Curzon, March 20, 1919 .

(3) F.Q. 407/184, No 32, Allenly to Curzon, May 16, 1919 .

وكثرة ساعات العمل[1] كما أضرب حوذية النقل ، وتعطلت حركة النقل والشحن تعطيلاً تاماً بسبب اضرابهم بين محطة القبارى والجمارك ، وجاء اضرابهم مع اضراب حمالوا الجمارك ضربة قاضية على التجارة ، وذلك لوقف حركة الواردات والصادارات[2] كما اضرب كثير من عمال المقاهى فى الاسكندرية ، وطلبوا من أصحاب المقاهى أن تكون مرتباتهم ٨ و ٦ و ٤ جنيهات فى الشهر تبعاً لدرجاتهم وأعمالهم ، وأن يكون وقت العمل عشر ساعات ، ويعطوا يوم راحة فى الشهر ، وأن يتعهد أصحاب المقاهى أن لايقبلوا من لايكون عضواً فى نقابتهم[3] .

ومن الملاحظ أن حركات الاضراب انتشرت فى مصر أثناء وبعد الحرب انتشاراً واسعاً ، وأصبح الاضراب عن العمل للحصول على المطالب عادة متبعة ، وكانت هذه الاضرابات تدور حول أمرين لابد من اجابتهما أولهما تحديد ساعات العمل وثانيهما تحسين الحالة المادية بحيث تتناسب مع ارتفاع تكاليف المعيشة .

وقد كان اشتراك العمال فى أحداث ثورة ١٩١٩ تعبيراً عن الالتحام الكامل بين العمل النقابى والعمل الثورى فى هذه الفترة ، فقد اتسعت التنظيمات النقابية بصورة كبيرة ، فبلغ عدد نقاباتها ما يقرب من ٦٨ نقابة استطاعت أن تنظم الكثير من الاضرابات ومن أهمها الاضراب العام للعمال والذى استمر قرابة شهر ونصف والذى زاد من ثقة الطبقة العاملة فى نفسها ، وزاد من ثقلها الاجتماعى تجاه الطبقات الأخرى ، ولفت نظر المثقفين إلى أهمية وحجم الطبقة العاملة فى الثورة ، كما أن العمال بدخولهم الثورة دفاعاً عن الحقوق الوطنية ، كانوا مدركين لارتباط هذه الثورة الشعبية بتحقيق مطالبهم الاقتصادية والاجتماعية [4] ، ومن ثم كان اللقاء الحتمى بين الثورة والحركة العمالية لإيمان العمال بأن انتصار العمل الوطنى ونيل الاستغلال كفيل بتحقيق مطالبهم وحل قضاياهم ، وبهذا نشروا بذور المضمون الاجتماعى على أرض ثورة ١٩١٩ .

هذا وقد ترتب على تلك الاضرابات والتحام النضال العمالى بالنضال

---

(١) المقطم ٢٤ مارس ١٩١٩ عدد ٩١٣٠ .

(٢) المحروسة ٢٧ أغسطس ١٩١٩ عدد ٣١٧٦ .

(٣) الأهالى ٢٩ يوليه ١٩١٩ عدد ٢٧٠٩ .

(٤) رفعت السعيد ، تاريخ الحركة الاشتراكية فى مصر ١٩٠٠ - ١٩٢٥ ، ص ٥٩ .

السياسى نتيجتان هامتان هما :

أولاً : صدور القانون الخاص بلجان التوفيق بين العمال وأصحاب الأعمال .

ثانياً : أحياء التنظيم النقابى .

أولاً : صدور القانون الخاص بلجان التوفيق بين العمال وأصحاب الأعمال :

أيقنت الحكومة أن كثرة الخلافات بين العمال وأصحاب الأعمال يمس حياة البلاد الاقتصادية والنظام العام ، وأن المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التى تنجم من جراء هذه الخلافات دقيقة ومتعددة الأطراف ولذا يجب حماية مصلحة العامل ، ومن الجهة الأخرى يجب النظر أيضاً إلى مصلحة أصحاب الأعمال ، وثم وافق مجلس الوزراء فى جلسته المنعقدة فى ١٨ أغسطس ١٩١٩ على إنشاء لجنة خاصة يطلق عليها اسم «لجنة التوفيق بين العمال وأصحاب الأعمال»(١) وقد توصلت هذه اللجنة إلى اتفاقات مثمرة بالنسبة للعمال فى بعض المؤسسات نذكر منها على سبيل المثال :

فيما يختص بعمال الترام والمياه والنور والدخان :

١ - زيادة الأجور .

٢ - تحديد ساعات العمل بثمان ساعات يومياً .

٣ - منح العمال مكافأة عن سنى الخدمة بواقع شهر فى السنة .

٤ - منح العمال أجازات سنوية .

٥ - منح العمال نصف أجر يوم عن أيام المرض لمدة ٤ شهور فى السنة .

٦ - منح العمال عند الاصابة مرتباً كاملاً خلال الأشهر الثلاثة الأولى ونصف مرتب خلال الأشهر التالية حتى تمام الشفاء .

أما فيما يختص بعمال المحال الصناعية والتجارية الصغيرة فقد قررت :

١ - منح العمال زيادة تعادل الأجر تقريباً

٢ - خفض ساعات العمل (٢) .

---

(١) المقطم ١٩ أغسطس ١٩١٩ عدد ٩٢٥٠ .

(٢) سليمان النخيلى ، تاريخ الحركة العمالية فى مصر ، ص ٥١ .

وهكذا لعبت لجان التوفيق بين العمال وأصحاب الأعمال دوراً هاماً فى تخفيف حدة التناقض بينهما وإن لم تستطع أن تحل المشكلة نهائياً فقد استمرت الاضرابات حتى أثناء قيامها بعملها .

ثانياً : إحياء التنظيم النقابى :

لعب نفر قليل من العمال المثقفين دوراً كبيراً فى إحياء النقابات لإدراكهم ما للنقابات القوية المنظمة من فوائد ، فدعوا زملائهم إلى التكتل وتوثيق الروابط التى تربطهم بطبقتهم ، كما دعوا إلى إنشاء نقابة خاصة بهم تضطلع بالدفاع عن حقوقهم، وقد صادفت هذه الدعوى صدى فى نفوس العمال القدامى فراحوا يعيدون تكوين النقابات ومنها «نقابة عمال الصنائع اليدوية» فتم انتخاب مجلس إدارة مؤقت فى ٢ مارس ١٩١٩ إلى أن تعقد الجمعية العمومية ، كما قام العمال المجتمعون بدفع اشتراك سنوى قدره خمسون مليماً ، وكونوا بضع نقابات جديدة فانتشرت النقابات فى كل مكان ومن أهمها نقابة عمال المطابع ، ونقابة عمال فن المعمار ، ونقابة المستخدمين ، ونقابات عمال النسيج .. الخ الأمر الذى أدى إلى التناقض بين القيادة التنظيمية لنقابة عمال الصنائع اليدوية وبين القيادات العمالية الأخرى التى نتبنى فكرة تشكيل نقابة لكل حرفة أو صناعة[١] .

ومما لاشك فيه أن هذه النقابات قادت حركة الاضرابات أثناء الثورة ،وحدت صفوف العمال ، بالرغم من أنها تشكلت دون اخطار الحكومة ، ولم يفكر احد فى تسجيلها فى أى جهة حكومية مختصة ، هذا ولم تكن هناك قيود مفروضة على حرية النقابات من حيث تنظيمها فيما يختص بقبول الأعضاء وتكوين مجلس الإدارة أو حتى فى إدارة شئونها فى الاتجاه الذى يلائمها[٢] .

وعلى الرغم من المحاولات العديدة التى بذلها العمال لتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية ، إلا أن هناك عقبات واجهت الحركة العمالية تمثلت فى غياب التجانس بين العمال ، فمن ناحية ظل جزء كبير من يعمل فى الورش الحرفية الصغيرة ولذا لم يستطيعوا التفاعل مع عمال المرافق والمصانع الكبيرة ،

---

(١) أمين عز الدين ، المرجع السابق ، ص ١٨٤ .

(٢) سليمان النخيلى ، المرجع ، المرجع السابق ، ص ٤٨ .

ومن ناحية أخرى فإن قيادات الحركة العمالية كانت من بين العمال الأجانب الذين لم يكن من السهل عليهم التعاون مع العمال المصريين .

وتمثلت العقبة الثانية فى الأمية التى انتشرت بين العمال حتى أنها قدرت عام ١٩١١ بحوالى ٩٠٪ (١) ، كما أن النقابات المصرية رغم ما حققته من إثبات وجودها ، إلا أنها لم تلق رواجاً بين العمال ، فقد كان نسبة المنتمين إلى القاهرة صغيراً جداً ، وذلك لما كان يتعرض له النقابيون من المطاردة من جانب السلطات وما تتسم به حياتهم من عدم الاستقرار وعداء أصحاب الأعمال للعمال الذين ينتظمون فى النقابة ، ولعل هذا دفعهم إلى البعد عن ولوج النقابات ، ومن ثم كان لذلك أثره على القدرة النضالية للعمال فى هذه الفترة ، هذا بالإضافة إلى أن الحكومة لم تتدخل فى الصراع بين أصحاب الأعمال والعمال ، إذ لم تتخذ أى إجراء أو إصدار تشريعات تحمى العمال ، كذلك لم يتمكن العمال المصريون من التعبير عن وجودهم الطبقى بحزب متكامل يثرى الحياة الحزبية المصرية فى هذه الفترة بأبعاد جيدة غير أبعادها السياسية ، إلا أنه لاشك أن اضرابات العمال فى تلك السنوات وتكوينهم للجمعيات والاتحادات ، إنما كانت حقيقة ارهاصات لعمل اشتراكى بدأ يعبر عن نفسه فى مرحلة تاريخية تالية(٢) .

---

(1) Issawi, charles : op. Cit, P. 95 .

(٢) يونان لبيب رزق ، الحياة الحزبية فى مصر ١٨٨٢ - ١٩١٤ ، ص ٧١ .

الفصــل الثامن

« الجاليات الأجنبية
والطوائف غير الإسلامية »



«الجاليات الأجنبية
والطوائف غير الإسلامية»

بدأ الأجانب يفدون إلى مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر وذلك للعمل في دوائر الحكومة أو التطلع إلى تحقيق مشروعات اقتصادية ومالية ، وكانت مصر في ذلك الوقت تخطو خطواتها الأولى نحو الاتصال بالغرب وبالحضارة الغربية ، وخاصة في عهد محمد علي وخلفائه .

ولم يكن هذا أول عهد الأجانب بمصر فكان يأتي إلى مصر الكثير منهم يجذبهم إليها ماضيها الطويل وأرضها المليئة بآثار القرون والحضارات الماضية أو يدعوهم فيها نشاط تجاري محدود، وعلى ذلك فقد كان يأتي إلى مصر من وقت لآخر كثير من هواة الرحلة والسفر ، وأقام فيها طائفة من التجار الأجانب ، وإن كان أثرهم محدوداً ، إذ كانت الاسكندرية في عام ١٨٣٧ تضم أكثر من سبعين شركة تجارية أجنبية أغلبها من اليونان وفرنسا وانجلترا والنمسا وإيطاليا[١] .

ومع توسع عملية التنمية الاقتصادية والحضارية والعمرانية ، خاصة أيام إسماعيل ، تدفق آلاف المهاجرين والمستوطنين من أوروبا ، تجتذبهم الرغبة في الكسب وتحقيق مشروعات اقتصادية ومالية ، وشجعهم على الاقامة في مصر ماضمنته لهم التقاليد والعرف والاتفاقات الدولية من كيان خاص ، وبفضل هذا الكيان اشتد نشاط الأجانب الاقتصادي والمالي وكثرت رؤوس الأموال الأجنبية[٢] .

وقد استقرت الغالبية العظمى من المهاجرين الأوروبيين في الاسكندرية المدينة المزدحمة التي كان معظم سكانها من الأوروبيين ، وذلك لملائمة مناخها لسكناهم وقربها من بلادهم ، فهي مرفأ مصر الأول في عمليات التصدير والاستيراد والحركة التجارية التي اضطلع بها جزء كبير من الجاليات الأجنبية ، كما كانت

(١) دافيدس لاندز: بنوك وباشوات ، ترجمة د. عبد العظمى أنيس ، ص ٨٠ .

(٢) صالح رمضان ، الحياة الاجتماعية في مصر في عصر إسماعيل ١٨٦٣ - ١٨٧٩ ، ص ٢٨٧ .

الاسكندرية سوقاً زاخرة ، مليئة بالحركة والنشاط وفرص الاستثمار والكسب ، هذا إلى جانب أنها كالقاهرة تماماً منطقة جذب حضارى إذ يتجمع فيها كل وسائل الترفيه والراحة(١) .

وفضلاً عن ذلك كان الأجانب يتجمعون فى كل المدن فى كتل متراصة للحماية وليس كأفراد مبعثرين ، ومن ثم أن لم ينفردوا بأحياء أو ضواحى بكاملها ، كالإبراهمية فى الاسكندرية والمعادى فى القاهرة ، فإنهم كانوا يمثلون الأغلبية فى مناطق واسعة ، عموماً كان «الحى الأفرنجى» ظاهرة مرتبطة بإستمرار وجودهم .

وبوقوع مصر تحت السيطرة البريطانية ، بدأت مرحلة جديدة من مراحل تدفق الأجانب ، وخاصة بعد أن انتقلت السلطة العامة فى البلاد إلى المعتمد البريطانى الذى مثل انجلترا فى حكم مصر ، وكان ذلك فرصة لزيادة النشاط الأجنبى والذى كانت زيادته غزوا شمل مختلف ميادين الإنتاج وحركة التجارة الخارجية والمرافق العامة ، وتصدر الأجانب لهذا العمل أكثر من ذى قبل ، وزادت أعدادهم فيه ، وارتفعت بناء على ذلك قيمة رؤوس الأموال الأجنبية الموظفة فى مصر ، ومنذ الثمانينات من القرن التاسع عشر ، بدأت الموجة الثانية فى المد الأوروبى ، وكان الاحتلال البريطانى بطبيعة الحال هو الزناد والمحرك ، ففى أواخر القرن بلغ عدد الأجانب بمصر حوالى مائة ألف ، ولم يلبث أن تجاوزها ليسجل نحو ١١٣ ألفاً فى ١٨٩٧(٢) كان قطاع الزراعة يضم ٧,٠٪ من الأجانب ، أما فى لصناعة والتجارة فقد كان يعمل بهاه٪ من الأجانب ، كما كان الأجانب يشكلون أكثر من ثلث العاملين فى المهن الحرة وحوالى ربع رجال الأمن والشرطة(٣) .

ولمدة عقدين على التوالى ، ضاعف عدد الأجانب نفسه مرة كل عقد تقريباً، فمن ١١٣ ألفاً فى ١٨٩٧ ، طفر إلى ٢١٧ ألفاً فى عام ١٩٠٧ ثم إلى ٢٦٠ ألف فى عام ١٩١٧ إبان الحرب العالمية الأولى ، وبذلك يكون قد أضيف إلى عدد الأجانب نحو ١٥٠ ألفاً فى غضون عشرين سنة فقط ، ولهذا لابد أن تعد هذه

---

(١) نبيل عبد الحميد ، النشاط الاقتصادى للأجانب وأثره فى المجتمع المصرى ١٩٢٢ - ١٩٥٢ ، ص ٤٨ .

(2) Cromer : Modern Egypt, Vol. 2, P. 131 .

(٣) أنور عبد الملك ، نهضة مصر ، تكون الفكر والأيدلوجية فى نهضة مصر الوطنية ١٨٠٥ - ١٨٩٢ ، ص ٨٦ .

الموجه، التى تركت نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين الموجه القمية فى تاريخ النزوح والاستيطان الأجنبى بمصر ، وبذلك أيضاً بلغ العدد علامة المليون لأول مرة وبعد نحو ثلاثة أرباع القرن من بداية الانطلاق ، وقد كان هذا هو الرقم القياسى الذى سجلته حركة النزوح والتوطن(١) .

ولما كان معظم النازحين الأجانب من حثالة المجتمع الأوروبى ، فقد ظهرت دعوة تبناها «يوسف البستانى» على صفحات صحفية «الجريدة» بأن يكون هناك قانوناً للمهاجرين الأجانب يمنع دخول شذاذ الآفاق وأهل السوابق وتجار الأعراض ، بعد أن غصت شوارع القاهرة والاسكندرية وبورسعيد وسائر المدن المصرية الكبيرة بسفاكى الدماء والمحترفين حرفاً لا ترضاها الإنسانية ولا المرؤة ، ولكن هذه الدعوة لقيت معارضة شديدة بحجة أن مصر فى حالة سياسية استثنائية لايجب أن ينفذ فيها من القوانين ما ينفذ فى فرنسا أو إنجلترا مثلاً (٢) وفى الوقت نفسه حدثت ظروف أخرى حالت دون تزايد هجرة الأجانب إلى مصر و بل إلى هجرتهم منها وتركهم للبلاد بأعداد كبيرة ، وهذه الظروف هى نشوب الحرب العالمية الأولى واختلاف التبادل التجارى ، وأن عاد الأجانب بعد الحرب بأعداد كبيرة تغزو أسواق التجارة الداخلية ومختلف المرافق العامة(٣) .

والملاحظ أن الجاليات الأجنبية لم تكن أداة من أدوات الإحتلال البريطانى فحسب ، ولكنها صارت أيضاً من مبرراته الشكلية ، فقد اتخذ الإحتلال دائماً من ضمان أمن وتأمين «الأقليات» بما فى ذلك الأقليات الأوروبية الوافدة ، ذريعة لاستمرار وجوده .

وكانت الامتيازات الأجنبية هى التى تحدد وتميز الأجانب من الناحية الاجتماعية ، فقد كانت إمتدادا لتلك الامتيازات التى منحها السلطان العثمانى للأجانب المقيميين فى تركيا ، وذلك بحكم صلة التبعية التى تربط مصر بتركيا ، وقد هيأت هذه الامتيازات للجاليات الأجنبية أفضل الظروف الممكنة للكسب والثراء عن طريق التسهيلات الممنوحة لهم فى كافة مجالات النشاط الاقتصادى ، ومن

---

(١) جمال حمدان ، شخصية مصر ، الجزء الثانى ، ص ٦٧٠ .

(٢) الجريدة ١٣ فبراير ١٩١١ عدد ١١٩١ .

(٣) نبيل عبد الحميد ، الأجانب وأثرهم فى المجتمع المصرى ١٨٨١ - ١٩٢٢ ، ص ٤٠ .

أهم امتيازات الأجانب فى مصر مايلى :

أولاً : إن كل القضايا المدنية والتجارية التى تقع بين الأوروبيين والوطنيين أو بين الأوروبيين مختلفى الجنسية وكل القضايا المتعلقة بالأراضى والأطيان بين الأوروبيين والوطنيين أو بين الأوروبيين المتفقين أو المختلفين فى الجنسية تنظر فى المحاكم المختلطة .

ثانياً : إن كل الدعاوى الجنائية التى تقام على الأوروبيين تنظر فى محاكهم القنصلية بحسب قوانين بلادهم ماعدا دعاوى معينة جعل النظر فيها من اختصاص المحاكم الختلطة .

ثالثاً : أن لايجوز الدخول إلى منزل أوروبى إلا بعد موافقة قنصليته على ذلك ما لم يكن الدخول إلى منزله ناتجاً عن قضية جنائية تختص المحاكم المختلطة بالنظر فيها .

رابعاً : لاتفرض ضريبة على الأوروبيين من الضرائب التى يجبى المال منهم رأساً كالأموال المقررة إلا بعد موافقة جميع الدول على ذلك[١] .

والواقع أن الامتيازات الأجنبية كانت من ضمن العوائق التى تعوق أجهزة الإدارة ، حيث كان الأجانب يحتمون بها الأمر الذى زاد من مهمة الحكومة فى تنفيذ ماتصدره من لوائح وقوانين يتعلق بالمحافظة على الأمن العام ، فقد كان من الصعب على رجال البوليس القبض على مجرم أجنبى إلا فى حالة التلبس ، كذلك لم يكن للبوليس المصرى الحق فى تفتيش محال أو مساكن الأجانب إلا بحضور قناصلهم أو من ينوبون عنهم ، وهذه الصعوبات فى إجراء التحقيقات والتفتيش وغيرها تساعد على إخفاء معالم الجريمة وتعطل القضايا ، كما أن نصوص قوانين مجموعة التشريع والقضاء المختلط قيدت حق الإدارة فى استبعاد الأجانب غير المرغوب فيهم ، وهذه كلها أمور تؤدى إلى الإخلال بالأمن العام ، وكانت سلطات الإدارة عاجزة عن إقراره بسبب الامتيازات الأجنبية[٢] ، كما كانت الامتيازات الأجنبية «سبب دائم للنفور التام والتباين الواسع النطاق بين الأجانب وبين الوطنيين

---

(١) تقرير كرومر عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان لعام ١٩٠٦ .

(٢) طلعت إسماعيل رمضان ، الإدارة فى مصر ١٨٨٢ – ١٩٢٢ ، ص ٢٤٠ – ٢٤١ .

فلايمكن مع الامتيازات أن يختلط الفريقان ولا أن تصفو القلوب بينهما،[١] .

كذلك لم تستطع الخزانة المصرية أن تتوسع فى الأساس الضريبى طالما أن عدداً من القوى الأوروبية يملك حق الاعتراض على فرض ضرائب جديدة مباشرة على الأجانب المقيميين فى مصر ، وظهر ذلك جلياً فى اعتراض على الضريبة المهنية التى تقررت فى عام ١٨٩٠ ونجاحهم فى إلغاء تنفيذها[٢] ، وكذلك اعتراضهم على ضريبة الـ ٥ ٪ التى أذنت الحكومة لمجالس المديريات فرضها لتصرف على التعليم فى المديريات ، وكانت حجة الأجانب فى ذلك أن هذه الأموال تصرف على ما لافائدة منه ولانصيب لهم فيه [٣] وفضلاً عن ذلك فقد شمل اعفاء الأجانب من الضرائب ، هؤلاء الذين يعملوا فى كل ما يمس التجارة الداخلية والتى هى فى نفس الوقت جزءاً من التجارة الخارجية للبلاد، على أن ضريبة الأرض ، والرسوم الجمركية المفروضة على الدخان ، كانا مصدراً هاماً للدخل لم تستطع الامتيازات النيل منهما[٤] .

ولم يقتصر الأمر على ذلك بل أن الحكومة المصرية قدمت تسهيلات كثيرة للجاليات الأجنبية وخاصة فيما يتعلق بشراء تلك الجاليات للأراضى واقامة المشاريع عليها ، فقد أعفت الجالية اليونانية فى السويس من رسوم شراء أرض لبناء مدارس يونانية[٥] وأعفت الأرمن الكاثوليك من القرعة العسكرية[٦] كما كان مجلس الاسكندرية البلدى يؤلف من أربعة وعشرين عضواً منهم أثنا عشر من الأجانب ولايقبل فى هذا المجلس أكثر من ثلاثة أعضاء أجنبية من تبعية واحدة ، وكان ذلك بناء على ما للأجانب فى الاسكندرية من الأملاك والتى تبلغ ضعف ما للأهالى فيها[٧] .

ومن أهم الجاليات الأجنبية فى مصر كانت الجالية اليونانية ، وهى من أقدم

(١) تقرير كرومر عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان لعام ١٩٠٥ .
(2) Colvin, Sir Auckland : The Making of Modern Egypt, P. 217 .
(٣) الأخبار ٤ سبتمبر ١٩١٠ عدد ١٢٥ .
(4) Chirol, Sir Valentine : The Egyptian Problem, p. 59.
(٥) دار الوثائق القومية ، محفوظات مجلس الوزراء ، محفظة ٣ طوائف قبطية .
(٦) دار الوثائق القومية ، محفوظات مجلس الوزراء ، محفظة ٤ طوائف قبطية .
(٧) مجلس شورى القوانين ، محضر جلسة أول مارس ١٨٨٤ .

الجاليات الأوروبية بمصر وأطولهم وأعمقهم جذوراً بترابها ، فاليونان هى أول وأقرب دولة أوروبية عرفتها مصر القديمة ، فاليونانيين هم أول جالية أجنبية أقامت استعماراً استيطانياً حقيقياً فى مصر تحت حكم البطالمة ، وكانت الجالية اليونانية أكثر انتشاراً وتغلغلاً فى كل أنحاء مصر ، فنراهم فى المدن المتوسطة والصغرى حيث تغلغوا فى القرى وفى صميم الريف وتوزعوا كأفراد عملوا فى عمليات الإقراض بالربا ، وعن طريق هذه العمليات تحكموا فى كثير من الملاك وأصحاب الأراضى الذين آلت أراضيهم إلى المرابين اليونانيين[١] . وغير الإقراض بالربا عمل اليونانيون أيضاً بالتجارة وخاصة تجارة التجزئة وخاصة فى مصر السفلى ، فكانوا يبيعون الأقمشة والمصنوعات الرخيصة والأدوات المنزلية والمعدنية ، كذلك دخلوا ميدان الملكية الزراعية وشركات استصلاح الأراضى بنجاح كبير ، وأخيراً فإنهم إذا كانوا قد ارتبطوا بشدة وتقليدياً بحرف الفندقة والمقاهى والحانات وغيرها من الخدمات الصغيرة ، فقد اتجهوا فيما بعد إلى المهن الحرة إلى حد بعيد ، غير أنهم كانوا بعيدين تماماً عن الوظائف الحكومية[٢] .

وقد تركز اليونانيون فى مدينة الاسكندرية حيث تكدس فيها أكثر من نصف مجموعهم فى مصر ، كما يفوق عددهم بها عدد كل الجاليات الأخرى مجتمعة وفضلاً عن ذلك فإنهم كانوا يمثلون كل ارستقراطية المدينة (ومن هنا ازدحام الاسكندرية بأسماء الأماكن اليونانية الحديثة فضلاً عن القديمة مثل حدائق انطونيادس وشاطيء جليم وأتينوس ... الخ) حتى لقد كادت الاسكندرية ترتد بهم مدينة شبة «هيللينية» من جديد مثلما بدأت فى القديم[٣] .

وامتاز اليونانيون عن بقية الجاليات الأجنبية بالتماسك فيما بينهم ،خاصة فى عالم التجارة والمال ، ففى أوقات الرخاء كانوا يعملون معاً متضامنين متماسكين ويدعمون أرصدتهم بقبول أوراق بعضهم المالية واحتفاظهم بالرسوم لمواطنيهم ، وفى وقت الأزمات كانوا يعتبرون سمعة كل شركة هى سمعة المجموعة كلها

(١) نبيل عبد الحميد ، الأجانب وأثرهم فى المجتمع المصرى ١٨٨٢ - ١٩٢٢ ، ص ٤٨ .

(٢) جمال حمدان ، المرجع السابق ، ص ٦٨٦ .

(٣) نفس المرجع ، ص ٦٨٥ .

ويبذلون الجهود لإنقاذ بيت تجارى يونانى فى محنة[١] .

هذا بالإضافة إلى ارتباط اليونانيين بالوطن الآم وخاصة فترة الأزمات ففى أثناء الحرب البلقانية كان على كل يونانى يعمل فى مصر أن يتبرع بالأموال اللازمة وارسالها إلى بلادهم عن طريق بنك أثينا لتجهيز جيوشهم ، وقد جمعوا من الاعانة لدولتهم ما يقدر بثلاثة ملايين جنيه ، دفع رجل واحد من أثرياء اليونان ١٠٠ ألف جنيه دفعة واحدة [٢] ، كما كانوا يقيمون احتفالاتهم التقليدية فى شوارع القاهرة والتى كانت مماثلة تماماً لتلك التى تقام فى اليونان وفى ذلك دليلاً على ارتباطهم وجدانياً وعاطفياً مع الوطن الأم [٣] .

ولم يستمر الحال بالنسبة لليونانيين فقد دخل الوطنيون المصريون مجال المنافسة فى التجارة الصغيرة التى كان اليونانى قد اختص بها ونبغ فيها ، وكذلك الشأن فى الوجهة المالية فإن كل اليونانيين الذين عملوا بالمضاربات وأعمال البورصة قد أخفقوا اخفاقاً شديداً وبددوا أموالاً طائلة ، وباتت أغلب ميادين العمل لليونانيين خالية من الفائدة فالبورصة والإقراض بالفائدة والتجارة الصغيرة والبدالة والقهاوى والبارات لم تكن كافية لعيش القائمين بها نظراً للإجراءات المقيدة التى اتخذتها الحكومة وفرض رسوم جديدة فادحة عليهم[٤] .

ويعتبر الإيطاليون من أقدم الجاليات الأجنبية تدفقاً وإقامة بمصر فإنهم من أوسعها إنتشاراً وتغلغلاً بعد اليونانيون ، فقد انتشروا فى المدن الإقليمية الثانوية والصغرى كالمنصورة وطنطا والزقازيق ، وإلى جانب مشاركتهم فى نشاطات القطن والتجارة الخارجية والجملة ، كان منهم العمال المهرة والفنيون فمنهم التجاريين والبنائيين والإسكافيين ، وكثير من المهن الأخرى ، وقد استفاد المصريون كثيراً فى تعلمهم هذه الحرف من الطليان ، فعلى أيدى هؤلاء تعلموا وتدربوا وتشربوا منهم فنون حرفهم وأعمالهم الماهرة الناجحة [٥] .

---

(١) دافيدس لانذار ، بنوك وباشوات ، ترجمة د. عبد العظيم أنيس ، ص ٣٣ .

(٢) المؤيد ٢١ يناير ١٩١٣ عدد ٦٨٨٤ .

(٣) المقطم ١٦ مارس ١٨٩١ عدد ٦٢٠ .

(٤) وادى النيل ٥ أبريل ١٩١٧ عدد ٢١٩٨ ، (تقرير الغرفة التجارية اليونانية فى الاسكندرية) .

(٥) نبيل عبد الحميد ، المرجع السابق ، ص ٥١ .

أما الفرنسيون فقد كانوا أقرب العناصر الأوروبية إلى الثبات من حيث الحجم المطلق ، فقد كان عددهم يرتفع ببطء شديد ومعدل منخفض للغاية مما يفسر أن نسبتهم المئوية كانت فى تناقص حاد شبه مطرد ، ومع ذلك فقد كان النفوذ الحضارى والثقافى الأكبر والسائد هو للفرنسيين بلا نزاع ، حيث كانوا يتركزون فى المهن الحرة والتعليم والوظائف الحكومية الفنية والعالية ، بجانب التجارة والأعمال والقناة ، وكمؤشر إلى أهمية هذا النشاط التجارى ، كانت استثمارات رؤوس الأموال الفرنسية فى مصر أكبر من استثمارات أخرى ، وقد كانت معظم طبقة العمال المهرة الممتازة من بينهم ، وكذلك كانت لهم معظم محلات التجارة الراقية [١] .

وبالرغم من العدد الضئيل للألمان ، فقد كانوا أكثر نشاطاً فى مختلف المجالات ، فقد عملوا فى مجال الفندقة التى سيطر عليها الألمان سيطرة تامة ، كما كان رجال الأعمال الألمان على اختلافهم بين بائعى كتب وحفارين ومهندسين كهربائيين وصناع آلات زراعية وكيماويين وأطباء أسنان يفوزون فى حلبة المنافسة دوماً بجدهم ونشاطهم[٢] .

أما الجالية الإنجليزية فقد كانت هى الحاكمة بنفوذها المسيطروبأعدادها المحدودة اللصيقة بمدن العواصم فقط وبمواقعها القيادية عموماً ، وكان لهذه الجالية وضع ممتاز عن الجاليات الأجنبية الأخرى فهى تتكون من جيش الاحتلال وعلى رأسه المعتمد البريطانى ، والجيش الجرار من موظفى الإدارة والمستشارين فى مختلف الإدارات والمصالح ، بالإضافة إلى بقية أفراد الجالية الإنجليزية الذين مارسوا أعمالاً حرة مختلفة مالية ومصرفية وغيرها ، وهؤلاء جميعاً يشكلون المجتمع الإنجليزى فى مصر .

واتسم معظم أفراد الجالية الإنجليزية بطابع خاص فى سلوكهم ، اتسم بالكبرياء والتعالى وعدم الاحتكاك بغيرهم من الأجانب إلا نادراً ، ووضح هذا الطابع فى سلوكهم فى المدن الكبرى التى أقاموا فيها بأعداد كبيرة كمدينة الاسكندرية والقاهرة ، ومن ناحية ثانية اتصف الإنجليز بالجدية فى العمل واقبالهم

---

(١) جمال حمدان ، شخصية مصر ، الجزء الثانى ، ص ٦٨٧ .

(٢) وادى النيل ٢١ يناير ١٩١٦ ، عدد ١٧٦٢ .

عليه واتقانهم له[١] .

وبالنسبة للأرمن فقد انتشروا فى مصر ليعملوا بختلف المهن والأعمال وعلى رأسها التجارة ، فقد احتكر هؤلاء بالذات تجارة السجاير سواء كانت جملة أو قطاعى، كما مارسوا أيضاً مهنة الزراعة ، فقد امتلكوا الأراضى الواسعة فى مختلف أنحاء مصر[٢] كما احتل قليل من الأرمن الوظائف العالية فى الحكومة المصرية ، وصلوا إلى منصب رئيس النظارة مثل نوبار باشا ومنهم من وصل إلى مناصب النظار مثل يتجران باشا ، كذلك وصل بعضهم إلى منصب وكالة النظارة مثل يعقوب أرتين وكيل نظارة المعارف العمومية[٣] .

أما عن الطوائف غير الإسلامية ، فيأتى اليهود فى مقدمة هذه الطوائف فنمو الطائفة اليهودية يرجع أساساً إلى المهاجرين من أوروبا الشرقية والذين أحتلوا مكانة كبيرة فى المجالات الاقتصادية فى مصر وقد استقر اليهود فى المدن وخاصة الاسكندرية والقاهرة مما أضاف قوة كبيرة لتقدم المدينة وظهر هذا التقدم جلياً فى الطائفة اليهودية فى مصر خلال القرن التاسع عشر[٤] .

ويمكن إن نقسم اليهود من الناحية الاجتماعية إلى ثلاث طبقات الطبقة الأولى وتضم عدداً من الأسر الغنية المعروفة بثرائها ومركزها فى المجتمع ، وعلاقتها الشخصية بأهل البلاد من كبار الملاك وذوى النفوذ السياسيين ، ومن هؤلاء أسرة قطاوى وموصيرى وسوارس وهرارى ووهبة ومنشه وشيكوريل ... وغيرها ، وتحت هذه الدائرة المترفعة تأتى الطبقة الثانية حيث رجال الأعمال والأغنياء الذين عملوا فى تجارة القطن والبورصة والصحافة وتجارة التصدير والاستيراد وأصحاب المحال التجارية المتخصصة[٥]. وفى ظل الإحتلال البريطانى شعرت هاتين الفئتين بالأمان وقلدوا جهاراً كل طرق الحياة الإنجليزية والفرنسية ، وأسهموا فى صبغ مصر بالصبغة الغربية ، ومع تزايد نمو الاستثمارات دخلت طبقة

(١) نبيل عبد الحميد ، المرجع السابق ، ص ٤٦ ، ٤٧ .

(٢) نبيل عبد الحميد ، الأجانب وأثرهم فى المجتمع المصرى ١٨٨٢ – ١٩٢٢ ، ص ٥٦ .

(3) Cromer : Modern Egypt, Vol . 2, P. 219 .

(4) Landau, Jacob : the Jews in Nineteeth-Century Egypt, P. 198 .

(٥) سهام نصار ، اليهود المصريون ، صحفهم ومجلاتهم (١٨٧٧ – ١٩٥٠) ، ص ١٤ .

اليهود العليا بحدة فى داومة الحياة الاجتماعية فى القاهرة والاسكندرية[١] .

وفى الطرف الأسفل من البناء الاجتماعى للیهود ، كان اليهود الفقراء باعة جائلين أو حرفيين صغارا وكانوا يعيشون فى حالة جهل ، وأكثرهم يعود أصله إلى اليهود الذين قدموا مصر من فلسطين ، وكانت أغلبيتهم تسكن «حارة اليهود» ويتحدثون العربية ، وأدى اختلاطهم مع جيرانهم إلى أن اقتبسوا عاداتهم وأعطوا أبنائهم أسماء عربية[٢] ومنهم أيضاً من كان يعيش على الصدقات التى يتبرع لهم بها ذووى اليسر من أبناء دينهم[٣] .

وقد ساعدت طبيعة المجتمع المصرى فى القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين كمجتمع برجوازى ناشىء على اتاحة المجال أمام اليهود ليمارسوا نشاطهم الاقتصادى فى حرية واسعة ، حتى لقد استطاع بعضهم أن يسيطر على جوانب هامة من الاقتصاد المصرى ، فمع حاجة البلاد إلى التطور ، كانت لليهود مع سائر الأوروبيين الذين تدفقوا على البلاد فى النصف الأخير من القرن التاسع عشر مكانة أكبر فى اقتصاديات مصر ، وكان ارتفاع مستوى التعليم بينهم وتشجيع السلطات البريطانية لهم ، واختلاطهم بالأجانب ، قد فتح أمامهم فرصاً واسعة للعمل ، فشمل نشاطهم مجالات العمل الاقتصادى كافة فى التجارة والصناعة والزراعة والمصارف وغيرها ، حتى لقد استطاعت عدة أسر يهودية رأسمالية أن تتحكم فترة طويلة فى الاقتصاد المصرى.

كذلك كانت أعمال الصيرفة والربا من أهم مجالات العمل التى اشتغل بها اليهود حيث أداروا بنوك الرهن وبنوك التسليف ، وأسهموا أيضاً فى إنشاء البنوك والشركات الإئتمانية التى تتولى عمليات الخصم والعمولة ، وتقديم القروض وبيع وشرا الأوراق المالية (البورصة) وتمويل المشروعات الصناعية والتجارية[٤] ، إلى جانب نشاطهم الكبير فى ميدان التجارة حيث سيطروا على سوق التجارة الداخلية ، وملكوا المحال الكبرى فى الأحياء التجارية بالمدن المصرية الكبرى ، وانحصرت

(1) Landau , Jacob : cit, P. 207 .

(٢) أحمد أمين ، قاموس العادات والتقاليد والتعابير المصرية ، ص ٤٢٠ .

(٣) كلوت بك ، لمحة عامة إلى مصر ، الجزء الثانى ، ص ٢١٢ .

(٤) على بركات ، تطور الملكية الزراعية فى مصر ١٨١٣ - ١٩١٤ ، ص ٢٠٧ .

تجارتهم بصفة رئيسية فى الأقمشة والبقالة والدخان والسكر واللحوم الخاصة بطائفتهم[١] ، كما وجد منهم بعض المشتغلين بأعمال الخياطة ، ولف السجاير[٢] .

وبالرغم من أن اليهود قاموا بدور بارز فى الحياة الاقتصادية فى مصر ، فإنهم لم يتدخلوا فى الشئون السياسية كطائفة ، وذلك لأن قسماً كبيراً منهم كان يحمل جنسيات أجنبية ، وإن كانوا كأفراد أدوا دوراً فى الحياة السياسية فى مصر ، وقد ساعد على ذلك أن وضع اليهود كان وضعاً ممتازاً داخل المجتمع المصرى إذ كانوا يعيشون منذ عهد محمد على فى ظل نظام متسامح وفى أمن مطلق ، وكان هذا الحاكم المصرى يتقرب إليهم بتقليدهم مهام عليا لخدمة الدولة[٣] .

ومن أبرز سمات اليهود ، اتصالهم بأخوانهم فى الدين اتصالاً متيناً ولا أحد غيرهم يستطيع أن يحدد بسهولة البلاد التى فى حاجة إلى سلع أو الفرص القائمة للربح ، وأكثر من ذلك فلم يكن عند أحد غيرهم مثل هذه الشبكة الكاملة والنشيطة من المخابرات فى أنحاء العالم لشئون السياسة أو شئون التجارة ، كذلك حرص اليهود على أن يتزوجوا من نفس الجماعة بطريقة تتكاتف لانتاج طبقة من رجال الأعمال اليهود ، فإن صاحب البنك يتزوج إبنة التاجر ، وامستردام ترتبط بفرانكفورت وباريس وكولونيا بروابط الدم والمصاهرة ، وكان أبناءهم يتعلمون فى محلات بعضهم البعض وبنوكهم حتى يصبحوا أصدقاء فى طفولتهم وزملاء فى شبابهم ، وكانوا ينتقون مراسليهم وشركاتهم من بين أفراد الطائفة اليهودية [٤] كما كانوا حريصين على القيام بفروضهم الدينية وأمناء فى انجاز عقودهم بالرغم من حيلهم فى الصفقات التجارية[٥] .

ويعتبر السوريون من أقرب الطوائف إلى المصريين وأشدهم اندماجاً فيهم ، وللدين دور فى هذا ، فالسوريون المسلمون سرعان ما يتمصرون فى غضون جيل على الأكثر ، أما السوريون المسيحيون فلا زالوا غير متمصرين بعد ستة أو سبعة

(١) سهام نصار ، المرجع السابق ، ص ١٨ .
(٢) تقرير كرومر عن المالية والإدارة والحالة العوميمة فى مصر والسودان لعام ١٩٠٥ .
(٣) سهام نصار ، المرجع السابق ، ص ١٩ ، ٢٠ .
(٤) دافيدس لاندز ، بنوك وباشوات ، ترجمة د. عبد العظيم أنيس ، ص ٢٨ .
(٥) إدوارد وليم لين ، المصريين المحدثون ، شمائلهم وعاداتهم ، ص ٤٧١ .

أجيال من الاقامة المتصلة فى مصر ، كذلك اشترك السوريون مع المصريين فى استعمال اللغة العربية كتعبير وسيط[١] .

وكان للسوريون دوراً كبيراً فى مجالات الاقتصاد والتجارة ، فقد عملوا فى عمليات الاستيراد والربا والأعمال الحرة ، كما شاركوا الفلسطنيين فى أعمال البقالة (حتى أنه كان يطلق على البقال «الشامى») وكان منهم قليل من الحرفيين وعمال صناعيين[٢] ومن ناحية أخرى كانت معرفتهم باللغات الأجنبية حلقة وصل بين المصريين والأوروبيين ، فعملوا فى الترجمة والقنصليات الأجنبية والمصالح الحكومية ، إلى جانب نجاحهم كرجال أعمال[٣] . وقد برز السوريون واللبنانيون فى المجال الثقافى والفكرى وخاصة الصحافة، وساعدهم فى ذلك تعاطف الإنجليز مع المفكرين السوريين ومبدأ حرية الفكرة وعلى سبيل المثال أنشىء جورجى زيدان مجلة «الهلال» وكان مشروعاً ناجحاً ظلت آثاره حتى اليوم ، كما ساعد كرومر على كل من يعقوب صروف وفارس نمر فى إنشاء جريدة المقطم وهى جريدة عربية دافعت عن الوجود البريطانى فى مصر[٤] .

وأخيراً كانت طائفة الأقباط ، فعلى الرغم من أنهم كانوا يشكلون ٦ ٪ من إجمالى عدد السكان فى مصر ، إلا أنهم كونوا ٢١ ٪ من خريجى الحقوق ١٩ ٪ من الهندسة ، ١٥ ٪ من خريجى الطب ، و١٢ ٪ من خريجى مدرسة المعلمين وذلك فيما بين عامى ١٨٨٦ – ١٩١٠ ، على الرغم من بدايتهم التعليمية البطيئة ، فقد افتقر الأقباط فى أول الأمر إلى التفوق اللغوى والتعليمى الذى جعل من المسيحيين السوريين عنصراً ذا قيمة لدى الإداريين البريطانيين فى الثمانينات والتسعينات من القرن التاسع عشر ولكنهم سرعان ماتقدموا بسرعة حتى أنه كان لهم مكانة وموقع كبير فى الوظائف الحكومية [٥] .

---

(١) جمال حمدان ، شخصية مصر ، الجزء الثانى ، ص ٦٨١ .

(2) Issawi, Charles : Egypt, an economic and social analysis, P.

(٣) جمال حمدان ، المرجع السابق ، ص ٦٨٣ .

(4) Reid : Syrian Christians, the rags-to-riches story, and free entrprise, P. 360, 361 .

(5) Reid : Education and carrers choices of egyptian Students, 1882 - 1922, P. 362 .

كما كان من الأقباط تجار وصياغ وجواهرجية ومعماريون وبناءون ونجارون ويمتاز هؤلاء بالمهارة فى حرفهم ، أما أقباط الريف فيشتغلون بالزراعة مثل الفلاحين المسلمين[١] وعلى العموم تمتع الأقباط دائماً بمستوى اقتصادى ومستوى معيشى مرتفع عن بقية الطوائف الأخرى .

وبالرغم من استياء الأقباط من استخدام السوريين فى الوظائف الحكومية إلا أنهم كانوا أكثر تعاطفاً وميلاً إلى البريطانيين الذين كانوا يلعبون فى مصر دائماً لعبة ثنائية مزدوجة محورها الدين ، غير أن موقف الأقباط فى مواجهة هذه الاستراتيجية كان إيجابياً للغاية ، فقد رفضوا مناورات ودسائس الإحتلال الإنجليزى لاحتضانهم وفرض حمايته المزعومة عليهم ، وانعكس الرد على تلك اللعبة السياسية المزدوجة بصورة رائعة فى ثورة ١٩١٩ حين «تعانق الهلال والصليب» تحت شعار «الدين لله والوطن للجميع» .

وقد ساهمت بعض الجاليات الأجنبية فى أحداث ثورة ١٩١٩ ، وتعاطفت مع المصريين ، وإن كان هذا إنطلاقاً من تعرض مصالحهم الاقتصادية للخطر ولموقفهم من البريطانيين وليس انطلاقاً من شعور الود والتعاطف للمصريين فقد كان موقف التأييد الأوروبى للحركة الوطنية المصرية مبعثه الاعتقاد أن فرض الحماية على مصر سيؤدى بالضرر بالاستثمارات الأوروبية ، بالإضافة إلى إساءة السياسة البريطانية خلال سنى الحرب إلى الأوروبيين من تعرض أملاكهم للإستيلاء ، هذا فضلاً عن أن التعويضات المقررة لم تكن مرضية ، كذلك كان لتميز الموظفين البريطانيين عن سائر الموظفين الأوروبيين فى مختلف المصالح والشركات ، سبباً من أسباب التأييد الأوروبى للحركة الوطنية[٢]، ومن ثم فقد قام نفر من اليهود فى القاهرة بمظاهرات أبدوا فيها شهورهم نحو المصريين ، فخرجت جموعهم المنظمة من حارة اليهود بالموسكى تتقدمها الأعلام المصرية وهم يهتفون لمصر وللمصريين، وكذلك فعل نفر من اليونانيين فى القاهرة[٣] .

أما الأرمن فقد كان لهم موقف مختلف عن موقف الأوروبيين ، ذلك أنهم

---

(١) إدوارد وليم لين ، المرجع السابق ، ص ٤٦٤ .

(٢) عاصم الدسوقى ، ثورة ١٩١٩ فى الأقاليم ، ص ٣٠ .

(٣) الأهالى ١٤ أبريل ١٩١٩ عدد ٢٦٠٦ .

تعرضوا لبعض المتظاهرين فى بعض أحياء القاهرة بإطلاق الرصاص عليهم الأمر الذى جعل المتظاهرين يهاجمون دار هذا الأرمنى وامتد ذلك السخط ليشمل الأرمن القاطنين مصر[١] مما جعل سلطات الإحتلال تستخدم العنف فى إيقاف ذلك الصراع وتجميعها للأرمن فى الكنائس والمدارس الأرمنية تحت حراسة البوليس الحربى ، غير الذين يقيمون فى معسكرات مصر الجديدة وذلك حماية لهم من غضبة المصريين[٢] .

وإلى جانب الأرمن كانت عناصر الليفانت وبعض الجاليات الأوروبية التى وقفت موقفاً معارضاً من الحركة الوطنية المصرية وذلك لاستفادتهم من الامتيازات والوجود البريطانى فى مصر[٣] .

وقد كان للجاليات الأجنبية تأثير كبير فى المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية فى المجتمع المصرى ، إذ أنهم لم يكونوا بمعزل عن المجتمع بل اندمجوا فيه واختلطوا بالمصريين وتفاعلوا معهم ، ومن ثم كان لهذه الجاليات أثر ذات قيمة فى مختلف نواحى الحياة فى مصر .

فمن الناحية المالية والاقتصادية ، ارتبطت الجاليات أساساً بالقطاع الحديث من اقتصاد البلد ، الذى يرتبط بدوره بعملية التغلغل الاقتصادى الأوروبى ، فتركز نشاطهم بالدرجة الأولى فى قطاع التجارة والخدمات محتكرين فيها المواقع الاستراتيجية ومفاتيح الاقتصاد ابتداء من أعمال التصدير والاستيراد وخاصة القطن إلى تجارة الجملة ونصف الجملة إلى الأعمال المالية والمصرفية ، إذ ارتبطت نشأة البنوك الأجنبية بوجود الجاليات ، فقد كانت الحكومات الأجنبية تغرى البنوك على التوسع أملاً فى أن يؤدى التوسع التجارى المصرفى يوماً إلى إزدياد النفوذ السياسى[٤]، هذا عدا المهن الحرة والوظائف الحكومية العالية ، إلى جانب النشاطات غير المشروعة أو غير الأخلاقية كالتهريب والمخدرات والجريمة والرذيلة..الخ[٥].

---

(١) مذكرات عبد الرحمن فهمى ، محفظة ١ ، ص ٢١١ .

(٢) الأخبار ٢٧ أبريل ١٩١٩ عدد ١٢٢٠ .

(3) Lutfi-El-Sayyid, Afaf : Egypt and cromer, P. 145.

(٤) على الجريتلى ، تطور النظام المصرفى فى مصر ، ص ٢٢٨ .

(٥) جمال حمدان ، شخصية مصر ، الجزء الثانى ، ص ٦٧٨ .

وفى المجال الصناعى ، كانوا هم الذين أدخلوا أو بدأوا كثير من الصناعات الحديثة ولاسيما الاستهلاكية الصغيرة ، وكانوا يعملون حتى فى أصغر الصناعات وأبسطها بالمشاركة أو السيطرة عليها فى مطلع القرن مثلاً فقد كانت صناعة الأحذية فى أيدى اليونانيين والأرمن والمالطيين ، وتجارة الأصواف والأجواخ فى أيدى اليهود والسوريين والأوروبيين ، بينما تركزت صناعة الخياطة فى أيدى اليهود، وكذلك سيطر الأجانب على الحرف المصرية الصغيرة ونافسوا فيها المصرى واستطاعوا السيطرة على هذا المجال بمفردهم(١) ، إذ أن الأجانب كانوا يتمتعون بقسط من الذكاء وروح المغامرة فأخذوا يقومون بدور الوسطاء بين الصناع المصريين فى منازلهم وبين المستهلكين فى المدن والأسواق المصرية المختلفة(٢) .

وفى مجال الزراعة كان الأجانب يملكون عشر الأراضى الزراعية فى مصر وذلك بمقتضى لائحة ١٨٦٧ التى تسمح للأجانب بتملك الأراضى ، وكان الملاك الأجانب لايزيدون عن ٥٪ من مجموعة طبقة كبار ملاك الأراضى الزراعية ، وتركزت استثمارات الأجانب فى مجال الزراعة على شراء الأرض الزراعية وكافة الاستثمارات الأخرى التى تتعلق بخدمة محصول القطن من تسليف زراعى بضمان المحصول إلى أعمال النقل والتخزين ثم الأنشطة الصناعية الأخرى من حلج وكبس وتصنيع ، وتستمر هذه المتابعة مع محصول القطن حتى تصديره إلى خارج مصر، ليعود بعضه إليها بعد ذلك للتوزيع داخل مصر عن طريق التجار الأجانب فى شكل مصنوعات قطنية يبيعونها بأغلى الأسعار ، بعد أن حصلوا على خاماتها من مصر بأثمان لاتوازى مع تكلفة الزراعة وجهد الفلاح(٣) .

ولم تكن المصالح الأجنبية فى مصر قاصرة على النشاط الاقتصادى والمالى، وإنما صاحب هذا النشاط منذ بدأ فى مصر نشاط آخر ثقافى ، تمثل فى نشاط الإرساليات الدينية المختلفة من كاثوليكية وبروستنتية من فرنسية وإيطالية وإنجليزية وأمريكية وألمانية فى مصر ، ولم تقصر هذه الإرساليات نشاطها على التعليم ، وإنما

(١) الأستاذ ٦ سبتمبر ١٨٩٢ .

(٢) محمد فهمى لهيطة ، تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة ، ص ٥٢٣ .

(٣) نبيل عبد الحميد ، النشاط الاقتصادى للأجانب وأثره فى المجتمع المصرى ١٩٢٢ - ١٩٥٢ ، ص ٣٣ .

اهتمت بالدعوة إلى الدين المسيحى ، وعنيت بصفة خاصة بتحويل الأقباط الأرثوذكس إلى الكاثوليكية أو إلى البروستنتاتية[١] واستعانت على ذلك بأساليب مختلفة منها الدعوة الدينية ، ومنها التمريض ، ومنها أخيراً التعليم ، وقد جعلوا من مدارسهم مصدراً لهذه الدعوة الدينية، ولهذا لم تقتصر هذه الإرساليات الدينية المختلفة مدارسها على عاصمة البلاد ، وإنما أنشأتها فى حواضر الأقاليم وكثير من مدنها ، وقد حظى الصعيد منها بنصيب كبير حيث يكثر الأقباط فيه[٢].

وإلى جانب المدارس التى أنشأتها الإرساليات الدينية ، أنشئت الجاليات مدارس لابنائها للمحافظة على عادات وتقاليد ولغة هذه الجاليات ، ومن ثم نشأ نوع جديد من المدارس الأجنبية هى مدارس الجاليات الأجنبية ، والتى لم تقتصر على أبناء الجاليات فقط وإنما تزايد عدد المصريين فيها حتى أصبحت غالبية التلاميذ فيها من المصريين ، ومع ذلك اتجه التعليم الأجنبى نحو الاستقلال والعزلة حتى أصبح دولة داخل الدولة يوجه النشىء الوجهة التى يراها ويصبغهم بالصبغة التى يرغبها دون إشراف من الدولة عليه ، إذ كان من غير المعقول أن تفرض الدولة قيوداً على المدارس الحرة المصرية لاتستطيع أن تفرضها على المدارس الأجنبية[٣]، هذا بالإضافة إلى أن هذه المؤسسات التعليمية كانت تتلقى الإعانات من حكوماتها ، وكانت هناك مؤسسة تعليمية واحدة بريطانيا لم تتلق أى إعانة من حكوماتها ، وإنما كانت تدين بوجودها إلى العامة للجالية البريطانية وكرم أفرادها وهى كلية فكتوريا بالاسكندرية [٤] .

وكانت لهذه المدارس الأجنبية تأثير على البيئة المصرية فمن ناحية كانت تشكل الشباب تشكيلاً يناسب اتجاهها وأغراضها المختلفة ، وتوجه تفكيرهم الوجهة التى ترغبها ، ومن ناحية أخرى كانت تتجاوب مع رغبات وتوجيهات سفاراتها ودولها فى كثير من الحالات ، بل أن مجلس إدارة المدرسة الإنجليزية بمصر الجديدة مثلاً كان يسير على ماتمليه عليه السفارة البريطانية بالقاهرة ، ومن ناحية

---

(١) جرجس سلامة ، تاريخ التعليم الأجنبى فى مصر فى القرنين ١٩ ، ٢٠ ، ص ١٦ .

(٢) أحمد عزت عبد الكريم ، تاريخ التعليم فى مصر ، الجزء الثانى ، ص ٨٢٣ .

(٣) محمد أبو الأسعاد ، سياسة التعليم فى مصر تحت الإحتلال البريطانى ١٨٨٢ – ١٩٢٢ ، ص ٢٨ .

(4) Chirol,Sir Valentine : Op. Cit, P. 226 .

ثالثة فإن تنوع التعليم وتنوع الثقافات المختلفة المتعددة فى التعليم الأجنبى ، قد أثر على الأسر المصرية التى توفد أبنائها وبناتها إلى هذه المدارس ، الأمر الذى أدى إلى تعارض كل هذه الثقافات والإتجاهات والعادات فى الأسرة الواحدة(١) ، هذا بالإضافة إلى الشبان الذين يتخرجون من هذه المدارس الأجنبية يفكرون على نحو يخالف تفكير الذين يتخرجون من مدارس مصرية ، وتظهر نتائج هذا التفكير فى حياتهم العملية اليومية ، وفى تقديرهم للأشياء وحكمهم عليها(٢) ، كما كون خريجى هذه المدارس من المصريين طبقة منعزلة متباعدة عن بقية الطبقات المصرية فى الثقافة والاعتزاز بالقيم المورثة والتراث المشترك(٣) .

كذلك تأثر الشرق العربى بالأدب الأجنبى ، وأصبح ذلك هو السمة الغالبة فى أواخر القرن التاسع عشر ، وخاصة بعد التجاء كثير من الأدباء السوريين واللبنانيين إلى مصر ناقلين من الأدب الغربى والثقافة الأوروبية ألواناً شتى إلى اللغة العربية، الأمر الذى أدى إلى إثراء الأدب والفكر(٤) .

أما التأثير الاجتماعى للجاليات الأجنبية فى مصر فى فترة الإحتلال البريطانى ، فقد نتج عن التفاعل بين المجتمعين الأجنبى والمصرى ، وبدأ عدد كبير من الأجانب فى التأقلم مع المجتمع ، وبنفس الكيفية بدأ عدد كبير من المصريين فى التأقلم مع المجتمع الأجنبى ، فقد تصدر الأجانب المجتمع وزاحموا طبقاته العليا حتى أصبحت لهم مكانتهم فى قمة التنظيم الاجتماعى .

وأول من سلك مسلك الأوروبيين وحاكاهم كانوا من الأتراك ثم تبعهم المصريون فأخذوا عنهم حياة الترف واستعملوا الشوكة والسكين ، وسرعان ماتعودوا شرب الخمر ، فانتشرت هذه العادة بين الأغنياء فقط من الأتراك والمصريين ، ثم سرعان ما انتشرت بين الكثير من كبار موظفى الحكومة ، وأيضاً بين أهل الطبقة الدنيا فى المدن الكبيرة وخصوصاً الذين يعاشرون الأوروبيين وأيضاً انتشرت عادة

---

(١) جرجس سلامة ، المرجع السابق ، ص ١٢٦ - ١٣٠ .
(٢) طه حسين ، مستقبل الثقافة فى مصر ، ص ٧٣ .
(٣) نبيل عبد الحميد ، الأجانب وأثرهم فى المجتمع المصرى ١٨٨٢ - ١٩٢٢ ، ص ١١٩ .
(٤) سامى عزيز : الصحافة المصرية وموقفها من الإحتلال الإنجليزى ، ص ٢٨٢ .

شرب الخمر بين العمال فى الأرياف وفى البنادر [١] ، كما ازداد تعاطى الخمور بين المصريين وقت الحرب حيث كثرت الحانات التى فتحها الأروام لإنتهاز فرصة وجود جنود الحلفاء للكسب والإثراء[٢] ، كما كثرت محلات القمار التى يديرها الإيطاليين وتفننوا فى تنويع الألباب وابتزاز الأموال من الوطنيين بطرق غريبة ومهارة اشتهروا بها[٣] ، وبرغم اهتمام نظارة الداخلية لإبطال المقامرة ، إلا أن هناك صعوبات واجهتها تمثلت فى الامتيازات الأجنبية التى تمنع دخول الأندية التى تؤسس على نظام خاص ويؤلف لها مجلس إدارة ويوضع لها رسم دخول[٤] كما أن الجمعية العمومية وجهت نظر الحكومة إلى اليقظة لمنع هذه الجرائم الضارة بالأموال[٥] .

كما انتشرت حمى التقليد من المصريين للأجانب بدرجة كبيرة فى مختلف النواحى والمجالات فى المأكل بطرقه وأساليبه ، والملبس بموضاته وتقاليعه وفنونه الأوروبية ، وانتشرت هذه الحمى فى بادىء الأمر بين الأوساط الراقية ثم تلتها بقية الأوساط ، وأصبح تقليد الأجانب واتباع أسلوبهم ونمط حياتهم من لوازم الحياة فى طبقات مصر الراقية ، والبعد عن ذلك معناه فى نظرهم الجمود والتأخر والتخلف ، وعلى أثر هذا التقليد انتشرت الدعارة والبغاء والخمر والربا ، وكافة مفاسد المدنية الأوروبية التى نقلها الأجانب إلى مصر وقد نتج عن هذا صيحات بعض المصريين محذرة من مغبة هذا التقليد مثل عبد الله النديم الذى حذر أبناء وطنه من الاندفاع فى تقليد الأوروبيين بما لايتفق وواقع الحياة الاجتماعية للشعب المصرى ، وحيث بهرت المدنية الأوروبية البعض فاندفعوا فى تقليدها بغير هدى وظنوا أن كل ماعليه الغربيون من الأخلاق والعادات هو سبب هذه النهضة الكبيرة التى هم عليها وجهلوا أن لكل أمة مقومات وعادات أن هى خرجت عليها كنت عرضة للفشل والانحطاط[٦] .

---

(١) تقرير كرومر عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان ١٩٠٥ .

(٢) المؤيد ٢٦ يناير ١٩١٥ عدد ٧٤٩٠ .

(٣) المؤيد ٨ ديسمبر ١٩١١ عدد ٦٥٥٢ .

(٤) دار الوثائق القومية ، محفوظات مجلس الوزراء ، محفظة ٣ / ٣ /و الجمعية العمومية .

(٥) دار الوثائق القومية ، محفوظات مجلس الوزراء ، محفظة ٣ / ٣ / ز الجمعية العمومية .

(٦) عبد المنعم الدسوقى ، عبد الله النديم ودوره فى الحركة السياسية والاجتماعية ، ص ٣٢٣ .

كما كانت رؤية المويلحى إفرازا لمجتمع مستعمر ، علت فيه كفة الأجانب وهوت كفة المواطن المصرى ، وتسلل مع الإحتلال كل مظاهر الإنحلال مما زعزع البنيان الاجتماعى ، فجاءت صرختة النقدية الشاملة لكافة مظاهر الحياة الاجتماعية فى مصر .

وعلى الرغم من أصول الجاليات الأجنبية الاجتماعية التى جاءت لتفرض نفسها فى مصر كإستقراطية طبقية دخيلة على قمة الهرم الاجتماعى المصرى ، كمجتمع فوق المجتمع ، بل لتتحول بفضل الامتيازات الأجنبية ونظام الحماية والمحاكم المختلطة إلى «دولة داخل الدولة» ، فإنها تكاد تمثل فى مواطنها الجديدة نوعاً من الامتيازات الإقليمية التى عرفتها موانى الشرق الأقصى فى وقت معاصر.

ومن الناحية الأخرى وبحكم الحاجز الدينى كانوا وظلوا أيضاً مجتمعاً منعزلاً مغلقاً على نفسه ، غير قابل للاختلاط أو الذوبان فى المجتمع الوطنى ، حتى مع الأقباط والنتيجة هى مجتمع منقول بكامل جذوره وبيئته ومناطه الحضارى والاجتماعى ، وباختصار جزر أوروبية فرضت على الأرض المصرية .

«الخاتمة»



«الخاتمة»

تحولت الأوضاع الاقتصادية فى عهد محمد على إلى صورة مغايرة فى أسسها عما كانت عليه فى العصر العثمانى ، فقد اهتم محمد على بتطوير الاقتصاد المصرى وذلك من خلال تطوير الزراعة – المصدر الرئيسى للثروة – والاهتمام بالصناعة وخاصة الحربية .

وبصفة عامة فإن الأثر الواضح لتجربة محمد على الاقتصادية من الوجهة الاجتماعية ، وهو القضاء على التكوين الأولى للطبقة الوسطى الذى كان قد بدأ يتشكل منذ بداية القرن التاسع عشر من التجار وأصحاب الحرف والمشايخ ، ومنع هذه الطبقة من أن تقوم بدورها فى توجيه التطور الاجتماعى والسياسى ، وذلك باحتكار مقومات الاقتصاد وتغير هيكل الزراعة المصرية نحو مزيد من زراعة القطن الأمر الذى أدى إلى ربط مصر بالاقتصاد العالمى . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى أدت تجربة محمد على إلى ظهور فئة المثقفين وهى النخبة التى قامت بعملية الاتصال بالحضارة الحديثة ، كما أحدث التعليم العصرى أنماطاً جديدة من السلوك الاجتماعى ، وكان من شأنه اهتزاز العادات والقيم والعلاقات القديمة .

وبإنتهاء حكم محمد على بدأ نظام الاحتكار الذى وضعه ينهار ، وقد أفسح ذلك الطريق لنمو طبقة جديدة هى طبقة كبار الملاك الزراعيين التى تكون أغلبها من العنصر العثمانى الشركسى . واندرج تحت هذه الطبقة بعض المصريين الذين استفادوا من الامتيازات التى قدمها لهم محمد على فى نهاية حكمه فقد ترك نسبة ٤٪ من مساحة زمام كل قرية لمشايخ البلاد مقابل ما كان يفرض عليهم من التزامات قبل الدولة ، وقد تعمق الاتجاه نحو الملكية الخاصة للأرض بإصدار اللائحة السعيدية عام ١٨٥٨ .

وعلى أثر الإحتلال البريطانى لمصر بدأت أسس التشكيل الاجتماعى لمصر تتضح . ففى القمة وجدت الطبقة الحاكمة القائمة على ارستقراطية الأرض التركية–المصرية ، وفى القاعدة بقيت فئات الفلاحين وأرباب الحرف ، على حين

برزت طبقة وسطى جديدة من أهل المهن والموظفين . وتوزع رجال الدين وكبارهم بين الطبقتين . أما البرجوازية الصناعية والتجارية ، فإن احتكارات محمد على الصناعية والتجارية قد عرقلت نموها ، وذلك بسبب تجميد الأوضاع الاجتماعية باستثناء التجار ورجال الاعمال الأجانب .

ومن الخطوط العامة للخريطة الاجتماعية فى الريف المصرى ، نجد قوتان رئيسيتان هما قوة كبار الملاك والمزارعين الأغنياء من ناحية ، وقوة الفلاحين الفقراء والمعدمين وعمال الزراعة من ناحية أخرى . وقد كان الاحتلال البريطانى يسعى جاهدا إلى زيادة الملكيات الزراعية الصغيرة والعمل على تثبتها باعتبار أن ذلك عنصراً هاماً من عناصر الاستقرار فى المجتمع ، ولتحقيق التوازن بين أصحاب الملكيات الكبيرة والملكيات الصغيرة ، وحتى يضمن عدم قيام طبقة ساخطة الأمر الذى يجب على الحكومة أن تبذل كل المحاولات لتجنبه .

فى الوقت الذى عمل فيه أيضاً على تدعيم طبقة كبار الملاك والاستعانة بها فى تنفيذ سياسته بالسيطرة على مقاليد الأمور فى مصر وذلك عن طريق توسيع ملكياتهم ببيع أطيان الدائرة السنية وأراضى الدومين بتسهيلات كبيرة ، ومحاولة ارضائهم عن طريق سياسة الرى التى تخدم مصالحهم إلى جانب تعيين ابناءهم فى الإدارات الحكومية ، كما أن سياسة الإحتلال فى توجيه الاقتصاد المصرى فى اتجاه التخصص الزراعى ، خدم كبار الملاك فى زيادة ثرواتهم لأن العائد من استثمار أموالهم فى انتاج القطن يفوق العائد عن غيرهم من الفئات الأخرى ، ومن ثم وجه كبار الملاك أموالهم نحو اقتناء الأرض الزراعية وتوسيع ملكياتهم مما أدى إلى زيادة حجم طبقة كبار الملاك .

ولكن من الناحية الواقعية فقد فشل الإحتلال فى تحقيق ذلك التوازن الاجتماعى الذى ينشده من وراء حماية الملكيات الصغيرة ، فعلى الرغم من زيادة الملاك الصغار من الناحية العددية ، إلا أن متوسط الملكية الصغيرة قد تناقص بشكل مطرد ، فى الوقت الذى تزايدت فيه الملكيات الكبيرة ، وهذا يوضح التناقض الاجتماعى الصارخ بين طبقة كبار الملاك وصغارهم . هذا فى الوقت الذى أهمل فيه الاحتلال طبقة متوسطى الملاك الذين كانوا حلقة الوصل بين الفلاحين وكبار الملاك ، والذى كان لهم امتدادا فى المدن من خلال أبنائهم فكانوا بذلك الأساس

الاجتماعى الذى انحدرت منه فئة المثقفين الذين لعبوا دوراً هاماً فى حياة مصر الفكرية والاجتماعية .

كذلك عمل الإنجليز على أحكام ربط الاقتصاد المصرى بالاقتصاد العالمى ، وأن تبقى مصر بلدا زراعيا ينتج القطن بصفة أساسية ، حيث قضوا على كل محاولة لاقامة أى صناعة ، ولم تجد الرأسمالية الصناعية المصرية أى نوع من التشجيع منهم ودعموا موقف المستثمرين الأجانب الذين رفضوا نمو أى صناعة مصرية ، إلى جانب أن المصريين أخذو يقبلون على استثمار فائض مدخراتهم فى الزراعة وحدها سواء بشراء الأراضى أو بتأجير المزارع الشاسعة ، عملاً بقاعدة أن المدخرات تميل إلى العمل فى المجال الذى نشأت فيه . وكان من نتيجة ذلك أن أحجم عدد من رؤوس الأموال المصرية فى دائرة النشاط الصناعى والتجارى ، وتركزت الثروة العقارية فى صورة رأسمالية اقطاعية ، فى يد عدد محدود يتحكم فى اقتصاديات البلاد من جهة ، وفى توجيه العمل فى تلك الأراضى من جهة أخرى .

وكان على إنجلترا أن تواجه النمو المتزايد لفئة المثقفين بمفاهيمها الحديثة التى تمنح للوطنية وللمطالبة بالحياة الدستورية أبعاداً جديداً ، ولهذا حاول كرومر أن يوجه جهوده نحو اضعاف هذه الفئة وذلك عن طريق تضييق دائرة التعليم على عامة الشعب ، وحصر تلقى التعليم العالى على أبناء الأغنياء من كبار الملاك وإن كانت ترى أن الغرض من التعليم هو كفاية حاجة الدولة من الموظفين اللازمين للمهن المختلفة وتزويد المجتمع بما يحتاجه من الفنيين اللازمين لمختلف المهن والخدمات .

وقد استطاعت الصفوة المثقفة أن تسيطر على الطبقة الوسطى - التى تشكلت نتيجة للنظم التعليمية والإدارية التى أدخلتها القوى الأوروبية - وذلك بسبب ضعف طبقة رجال الأعمال وانخفاض معدل النمو الاقتصادى . فقد كانت العناصر المثقفة من أرباب المهن الحرة كالمحامين والمهندسين والأطباء والمدرسين ... الخ .تتصدر قيادة الطبقة الوسطى وتعبر عن مصالحها ، وهؤلاء فى الغالب أبناء الأعيان وكبار الموظفين الذين تأهلوا لتولى مناصب الدولة من خلال إنتمائهم للتعليم الغربى . فرغم انحدارهم من أصول ريفية يمثلون سكان المدن ويسعون إلى زيادة فاعليتها عن طريق المطالبة برفع مستوى التعليم وجعله ميسوراً لقطاع كبير من أبناء

الشعب، ومن ثم كان اهتمامهم بإنشاء الجامعة المصرية والمطالبة بتوسيع حقوق الانتخاب ، ومنح الأمة دستوراً على النمط الأوروبى ، إذ أن دور المثقفين فى المجتمع يكمن فى استغلال قدرتهم على النقد المستمر لصالح تطور المجتمع ، كما أن لديهم القدرة على التغير الاجتماعى فى أى وقت من خلال اتجاهاتهم النقدية .

ويمثل الحراك الاجتماعى بالنسبة للطموحيين من أبناء الطبقة الدنيا الوسيلة الوحيدة للإنتقال إلى الطبقة الوسطى مما يسهم فى تخفيف حدة التوتر الذى يحدثه التفاوت الطبقى . فالانتقال إلى الطبقة الوسطى يمثل حلا فردياً لمشكلات الشخص الذى ينتمى إلى الطبقة الدنيا ، وبالتالى فإنه يميل إلى إضعاف الجهود الجماعية الرامية لتحسين ظروف الطبقة الدنيا فى مجموعها .

هذا فى الوقت الذى عمل فيه كرومر على إيجاد نوع من الاتصال برجال الدين عن طريق عقد صلات ودية مع كثير من رجال الدين مثل شيخ الأزهر والمفتى ومشايخ الطرق ، لعلمه بقوة نفوذهم الشعبى . كما استطاع من خلال صلاته الودية بالشيخ محمد عبده أن يخترق الأزهر ويدخل فيه روح جديدة أكثر ليبرالية والملاحظ أن فئة رجال الدين كانت قد ضعفت إلى حد ما لسيطرة الدولة المركزية على المؤسسات الدينية وظهور فئة المثقفين العلمانيين والذين كان عدداً كبيراً من الأزهريين من ضمن فئة المثقفين الذين تلقوا تعليماً من مدارس مدنية إلى جانب تعليمهم الأزهرى وهؤلاء ساهموا فى إثراء الفكر والأدب مثل طه حسين وعلى عبد الرازق وغيرهم .

كذلك شهدت هذه الفترة التطور الذى حدث فى الاقتصاد المصرى وما ارتبط به من نشوء الطبقة العاملة المصرية التى عملت فى تلك المؤسسات والشركات والمصانع التى اقامتها الاستثمارات الأجنبية إلى جانب العمال الفنيين الأجانب الذين وفدوا أساساً من دول حوض البحر المتوسط والذين لعبوا دوراً هاماً فى قيادة الاضرابات التى قام بها العمال فى الفترة من ١٨٩٩ - ١٩٠٧ نظراً لما توفر لهم من الخبرة ومعرفة أسلوب العمل والتنظيم النقابى فى البلاد ، مما أسهم فى التعجيل بنشوء العمل الجماعى لدى العمال المصريين . وكان لأزمة ١٩٠٧ التى تتعلق بالعالم الرأسمالى تأثير كبير على الاقتصاد المصرى وذلك لارتباطه بالاقتصاد الأوروبى ، وانعكس ذلك على التضخم الذى شهدته مصر وما ارتبط به من تكاليف المعيشة . مما أعطى للعمال دفعة للقيام بعدة اضرابات لزيادة الأجور

وانقاص ساعات العمل والاعتراف القانونى بنقاباتهم واستمرت الاضرابات إلى أن قامت الحرب وزادت أعداد العمال العاطلين نتيجة لتوقف المصانع والشركات وعرقلة حركة التجارة الخارجية ، وتصفية رجال الأعمال الأجانب لأعمالهم . إلا أن التحرك العمالى قد زاد بعد الحرب ومن ثم كانت الفترة التالية للحرب حافلة بالاضرابات ، إلى أن أيقنت الحكومة ما لهذه الاضرابات من آثار قد تخل بالأمن العام ورأت إنشاء لجنة التوفيق بين العمال وأصحاب الأعمال، التى توصلت إلى اتفاقات مثمرة بالنسبة للعمال فى بعض المؤسسات .

ولاشك فى أن الاحتلال يعتبر مسئول من الوجهة الاجتماعية عن حالة طبقات الشعب ، فقد تدهورت حالة الأمة إجتماعياً تدهوراً بالغاً ، فنرى مثلاً طبقة الأثرياء والمثقفين قد اتجهت فى مجموعها وجهة الولاء للإحتلال والحياة النفعية فكان لذلك انعكاساته فى أن الحياة الاجتماعية قد خلت من المفاخر لأن الولاء للحكم الأجنبى يتولد عنه صغار فى النفوس يتنافر مع كل ما هو عظيم ونبيل . واجتمع إلى ذلك الإسراف والبذخ والرغبة فى الظهور الكاذب واقتباس مفاسد المدنية الغربية دون محاسنها ، فصارت هذه الطبقة فى مجموعها عنوان الإنحلال فى الوطنية والأخلاق وأداة للإستغلال الأجنبى فى البلاد ، وتقطعت الروابط بين الطبقات لإنصراف أفرادها إلى المنافع الشخصية دون الحياة القومية . أما الطبقة المتوسطة فى اليسار والعلم ، فقد انصرفت أيضاً إلى الحياة النفعية تبتغى بلوغ مراتب الطبقة الخاصة ، ومحاكاتها فى مظاهر الأبهة والبذخ فلم يعد على البلاد من وجودها أية فائدة . والطبقة الفقيرة من الفلاحين والعمال إزدادت حالتها سوءاً فى عهد الاحتلال ، فحرموا من التعليم ، وساءت حالتهم المادية والمعنوية .

وقد أضاع التداخل الشديد بين الطبقات الاجتماعية فى مصر نظريات الصراع الطبقى ، كما أن العمل ضد الإنجليز قد ساعد – فى نفس الوقت – على ضياع مفهوم الصراع . فالصراع بين الطبقات هو دائماً بين طبقة محرومة وطبقة محظوظة والصراع الطبقى ينشأ من عاملين أولهما الضغط أوالظلم الذى يقع حقيقة أو بتأثير الوهم والخيال من طبقة على أخرى ، وثانيهما تيقظ شعور الطبقة التى تعتبر نفسها مظلومة وإحساسها بكيانها وبقوتها وبأهميتها فى المجتمع وتبلور مطالبها تجاه الطبقة العليا وسعيها للحصول على حقوقها .

«المصادر والمراجع»



أولاً : المصـــادر

أ - وثائق غير منشورة

دار الوثائق القومية بالقلعة :

محفوظات كجلس الوزراء

نظارة المعارف

- محفظة ١ / ب / ١ شئون موظفين ١٨٨٧ - ١٨٨٩ .
- محفظة ١ / ١ / د شئون موظفين ١٩٠٤ - ١٩٠٧ .
- محفظة ١ / ١ / ز شئون موظفين ١٩٠٨ - ١٩١٦ .
- محفظة ١ / ١ / ح شئون موظفين ١٩١٧ .
- محفظة ٢ بشأن الكتاتيب ١٨٧٩ - ١٩١١ .
- محفظة ٦ / أ مجموعة أوراق ومذكرات ١٨٨٠ - ١٩٠١ .
- محفظة ٦ / ب رسائل متبادلة بين نظارة المعارف ومجلس النظار ١٨٨٣-١٩٠٧ .
- محفظة ٧ / ب الإرساليات المصرية ١٨٨٨ - ١٩٢٢ .

محافظ الطوائف غير الإسلامية :

- محفظة ١ موضوعات مختلفة ١٨٧٧ - ١٩٠٧ .
- محفظة ٣ الجمعيات والإرساليات ١٨٧٨ - ١٩١٥ .
- محفظة ٤ طائفة الأقباط الكاثوليك والبرتستانت ١٨٨١ - ١٩١٧ .

البيت الحاكم :

- محفظة ٤ / ١ / ٢ ديوان خديوى (موظفين) ١٨٨١ - ١٩١٥ .
- محفظة ٥ / أ تقارير مختلفة معروضة ١٨٧٧ - ١٩٠٤ .
- محفظة ٥ / ب الأعتاب السنية عن الأحداث العامة .

مجلس شورى القوانين :

- محفظة ٣ / ٢ / أ إلتماسات – موظفين – قوانين ١٨٨٣ – ١٨٨٨ .
- محفظة ٣ / ٢ / ب إلتماسات – موظفين – قوانين ١٨٨٩ – ١٨٩٥ .
- محفظة ٣ / ٢ / جـ إلتماسات – موظفين – قوانين ١٨٩٦ – ١٩٠٢ .
- محفظة ٣ / ٢ / د إلتماسات – موظفين – قوانين ١٩٠٢ – ١٩٠٥ .
- محفظة ٣ / ٢ / هـ إلتماسات – موظفين – قوانين ١٩٠٦ – ١٩٠٨ .
- محفظة ٣ / ٢ / ز إلتماسات – موظفين – قوانين ١٩١٠ – ١٩١٥ .

الجمعية العمومية :

- محفظة ٣ / ٣ / أ اقتراحات – ردود – تقارير – مشروعات قوانين ١٨٨٤ – ١٨٩٨ .
- محفظة ٣ / ٣ / ب اقتراحات – ردود – تقارير – مشروعات قوانين ١٨٩٩ – ١٩٠٤ .
- محفظة ٣ / ٣ / هـ اقتراحات – ردود – تقارير – مشروعات قوانين ١٩٠٧ .
- محفظة ٣ / ٣ / و اقتراحات – ردود – تقارير – مشروعات قوانين ١٩٠٧ – ١٩٠٨ .
- محفظة ٣ / ٣ / ز اقتراحات – ردود – تقارير – مشروعات قوانين ١٩٠٩ – ١٩١٠ .
- محفظة ٣ / ٣ / ح اقتراحات – ردود – تقارير – مشروعات قوانين ١٩٠٩ – ١٩١٠ .
- محفظة ٣ / ٣ / ى اقتراحات – ردود – تقارير – مشروعات قوانين ١٩١٠ – ١٩١٢ .
- محفظة ٣ / ٣ / ك اقتراحات – ردود – تقارير – مشروعات قوانين ١٩١٢ .
- محفظة ٣ / ٣ / م اقتراحات – ردود – تقارير – مشروعات قوانين ١٩١٢ – ١٩١٣ .

الجمعية التشريعية :

- محفظة ٤ أعضاء الجمعية - القوانين ١٩٠٩ - ١٩٢١ .

نظارة الداخلية :

- محفظة تحت الترتيب العقائد الدينية ١٨٨٢ - ١٩٠٨ .
- محفظة تحت الترتيب موضوعات خاصة :
  ١ - العمد والمشايخ ١٨٧٤ - ١٩١٣ .
  ٢ - العربان ومشايخ العربان .

نظارة المالية :

- محفظة ١٩ لجنة التجارة والصناعة ١٩١٦ - ١٩١٧ .

مصلحة السكة الحديد :

- محفظة ١ / ز اعتصام - لجنة تحكيم ١٩١٠ - ١٩٢٣ .

الأوقاف :

- محفظة ٢ ١٩٠٣ - ١٩٠٥ .
- محفظة ٣ ١٩٠٦ - ١٩٠٨ .
- محفظة ٧ ١٩١٨ .

وثائق عابدين :

- الديوان العالى السلطانى (إلتماسات جماعية)

وهى عبارة عن محافظ غير مرتبة تضم إلتماسات جماعية وفردية مقدمة من جميع طبقات المجتمع المصرى إلى عظمة السلطان حسين كامل تشكو صعوبة الحياة وسوء الأوضاع وأرتفاع الأسعار أثناء الحرب العالمية الأولى وتشمل :

- ملفات ٢ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ قلم عربى خديوى .
- محفظة أبريل ١٩١٥ محفظة تحت الترتيب ، إلتماسات جماعية .

محاضر مجلس النظار :

- جلسة مايو - يونيه ١٩٠٢ .

- جلسة ديسمبر ١٩٠٤ .
- جلسة يونية ١٩٠٧ .

محافظ الأبحاث :

- محفظة رقم ٤٢ وهى خاصة بالفلاح المصرى من عهد محمد على إلى عهد إسماعيل باشا .
- محفظة رقم ١٣١ .
- محفظة رقم ١٣٧ .

Public Record Office :

F.Q 407 / 182 Part LXX Jan 1914-August 1914
F.Q 407 / 182 Part LXXX August 1914-Dec. 1918
F.Q 407 / 182 Part LXXXI Jan 1919-Jun. 1919

وهى مودعة لدى الدكتور يونان لبيب رزق الأستاذ بكلية البنات – جامعة عين شمس .

ب - وثائــق منشورة

تقارير كرومر عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان لأعوام :

١٨٩٣ ، ١٨٩٨ ، ١٩٠٠ ، ١٩٠٢ ، ١٩٠٣ ، ١٩٠٤ ، ١٩٠٥ ، ١٩٠٦ ، ١٩٠٧ .

تقارير جورست عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر والسودام لأعوام:

١٩٠٨ ، ١٩٠٩ .

نقارير كتشنر عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان لأعوام:

١٩١٢ ، ١٩١٣ .

- تقرير لجنة ملنر ١٩٢١ .
- مؤسسة الأهرام . مركز الوثائق والبحوث التاريخية لمصر المعاصر . خمسون عاماً على ثورة ١٩١٩ .

- محاضر جلسات مجلس شورى القوانين (مكتبة مجلس الشعب):

١٨٨٤ ١٨٨٦ ١٨٨٩ ١٨٩١ ١٨٩٤ ١٨٩٨ ١٩٠١

١٩٠٣ ١٩٠٥ ١٨٨٥ ١٨٨٨ ١٨٩٠ ١٨٩٣ ١٨٩٦

١٩٠٠ ١٩٠٢ ١٩٠٤ ١٩٠٧ ١٩٠٩ ١٩١١ ١٩١٠

- J. Uinet : Lettres d' Egypt, 1879-1882.

جـ - المذكرات

١ - المذكرات غير المنشورة

- مذكرات محمد على علوبة ذكريات اجتماعية وسياسية .

«النسخة المكتوبة بالآلة الكاتبة والتى تمت مراجعتها بدقة عن طريق مركز تاريخ مصر المعاصر».

- مذكرات إبراهيم الهلباوى .

- مذكرات عبد الرحمن فهمى .

٢ - المذكرات المنشورة

- أحمد شفيق: مذكراتى فى نصف قرن .

الجزء الثانى ، القسم الأول ١٨٩٢ - ١٩٠٢ الطبعة الأولى ١٩٣٦ .

- ــــــــ : مذكراتى فى نصف قرن .

الجزء الثانى ، القسم الثانى ١٩٠٣ - ١٩١٤ الطبعة الأولى ١٩٣٦ .

- طه حسين : الأيام .

الجزء الأول، الطبعة الثامنة والخمسون (دار المعارف بدون تاريخ).

- مذكرات محمد فريد :

القسم الأول ، تاريخ مصر من إبتداء سنة ١٨٩١ مسيحية حققها وقدم لها د. رؤوف عباس حامد عالم الكتب القاهرة ١٩٠٧ .

- مذكرات هدى شعراوى :

كتاب الهلال . العدد ٣٦٩ . سبتمبر ١٩٨١ .

ثانياً – الدوريات العربية

- المقطم ١٨٩٠ – ١٩١٩ .
- الجريدة ١٩٠٧ – ١٩١٥ .
- المؤيد ١٨٨٩ – ١٩١٥ .
- اللواء ١٩٠٠ – ١٩١٢ .
- الأهالى ١٩١٠ – ١٩١٩ .
- وادى النيل ١٩٠٨ – ١٩١٩ .
- المحروسة ١٨٨٤ – ١٩١٩ .
- مصباح الشرق ١٨٩٨ ، ١٨٩٩ ، ١٩٠١ .
- بستان العلم ١٩٢٢ – ١٩٢٣ .
- الأخبار ١٨٩٦ – ١٩١٩ .
- العلم ١٩١٢ .
- الشعب ١٩١٠ – ١٩١٤ .
- التجارة (اسبوعية) ١٩١٨ – ١٩١٩ .
- التجارة (يومية) ١٨٧٩ .
- الأستاذ ١٨٩٢ – ١٨٩٣ .
- الفلاحة المصرية ١٨٩٨ .

ثالثا : المراجع العربية

إبراهيم أحمد شعلان : الشعب المصرى فى أمثاله العامية . الهيئة العامة للكتاب . القاهرة ١٩٧٢ .

إبراهيم عامر : الأرض والفلاح . القاهرة ١٩٥٨ .

أبو الوفا التفتازانى (دكتور): الطرق الصوفية فى مصر . مجلة كلية الآداب- جامعة القاهرة . المجلد ٢٥ . ديسمبر ١٩٦٣ .

أحمد إبرهيم الهوارى (دكتور) : نقد المجتمع فى حديث عيسى بن هشام . دار المعارف . القاهرة ١٩٨١ .

أحمد تيمور باشا : الأمثال الشعبية . القاهرة ١٩٤٩ .

أحمد أحمد الحتة (دكتور) : تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر . القاهرة ١٩٦٧ .

أحمد أمين : قاموس العادات والتقاليد والتعابير المصرية . القاهرة ١٩٥٣ .

إدوارد وليم لين: المصريون المحدثون . شمائلهم وعاداتهم . نقله إلى العربية عدلى طاهر نور . القاهرة ١٩٧٥ .

أحمد زايد (دكتور) : البناء السياسى فى الريف المصرى . دار المعارف. القاهرة ١٩٨١ .

أحمد زكريا الشلق (دكتور) : حزب الأمة ودوره فى السياسة المصرية . دار المعارف . القاهرة ١٩٧٩ .

أحمد زكى بدوى : تاريخ مصر الاجتماعى . القاهرة ١٩٣٤ .

أحمد عبد الرحيم مصطفى (دكتور) : الأرض والفلاح فى عصر محمد على . بحث مستخرج من كتاب الأرض والفلاح فى مصر على مر العصور .

———— : تاريخ مصر السياسى من الإحتلال إلى المعاهد . دار المعارف . القاهرة ١٩٦٧ .

أحمد عزت عبد الكريم (دكتور) : تاريخ التعليم فى مصر . الجزء الثانى . القاهرة ١٩٤٥ .

أحمد قمحة : شرح قانون خمسة الأفدنة . القاهرة ١٩١٣ .

السيد الحسينى (دكتور) : علم الاجتماع السياسى . دار الكتاب – القاهرة ١٩٨٠ .

ألكسندر شولش (دكتور): مصر للمصريين . دار الثقافة العربية . القاهرة ١٩٨٣ .

أمين عز الدين : تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشأتها . القاهرة ١٩٦٧ .

———— : شخصيات ومراحل عمالية . كتاب الجمهورية . العدد ١٦ . مايو ١٩٧٠ .

———— : نشوء الطبقة العاملة المصرية . الطليعة . مايو ١٩٦٥ .

أمين مصطفى عفيفى عبد الله (دكتو): تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث . الطبعة الأولى . الأنجلو المصرية . القاهرة ١٩٥٠ .

أندريه جوسان : طبقات المجتمع ، ترجمة د. السيد محمد بدوى . القاهرة ١٩٥٦ .

أنور الجندى : تطور الصحافة العربية . القاهرة ١٩٦٧ .

———— : عبد العزيز جاويش . سلسلة أعلام العرب عدد ٤٤ . القاهرة ١٩٦٥ .

أنور عبد الملك (دكتور) : نهضة مصر . الهيئة المصرية العامة للكتاب . القاهرة ١٩٨٣ .

بوتومور : الصفوة والمجتمع . ترجمة د. السيد الحسينى وآخرون . الطبعة الثانية . دار المعارف . القاهرة ١٩٧٨ .

توفيق الطويل (دكتور) : التصوف فى مصر إبان العصر العثمانى . القاهرة ١٩٤٦ .

تيودور تشتين : تاريخ المسألة المصرية ١٨٧٥ – ١٩١٠ . ترجمة د. عبد الحميد العبادى ومحمد بدران. الطبعة الثالثة . القاهرة ١٩٥٠ .

ج . بير : دراسات فى التاريخ الاجتماعى لمصر الحديثة. ترجمة وتقديم د. عبد الخالق لاشين، عبد الحميد فهمى الجمال . القاهرة ١٩٧٦ .

جرجس سلامة (دكتور) : أثر الإحتلال البريطانى فى التعليم القومى فى مصر (١٨٨٢ – ١٩٢٢) الأنجلو المصرية . القاهرة ١٩٦٦ .

———— : تاريخ التعليم الأجنبى فى مصر فى القرنين التاسع عشر والعشرين . القاهرة ١٩٦٢ .

جمال حمدان (دكتور) : شخصية مصر . دراسة فى عبقرية المكان . الجزء الثانى عام الكتب . القاهرة ١٩٨١ .

جون مارلو : تاريخ النهب الاستعمارى لمصر ١٧٩٨ – ١٨٨٢ . ترجمة د، عبد العظيم رمضان . القاهرة ١٩٧٦ .

حافظ عفيفى باشا : على هامش السياسة . القاهرة ١٩٣٨ .

حسن حنفى حسنين (دكتور) : قضايا معاصرة . دار الفكر العربى (بدون تاريخ) .

حسين خلاف (دكتور) : التجديد فى الاقتصاد المصرى الحديث . القاهرة ١٩٦٢ .

حسين فوزى النجار (دكتور): أحمد لطفى السيد . الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٩٧٥ .

خليل سرى : الملكية الريفية الصغرى كأساس لإعادة بناء الكيان الريفى فى مصر . القاهرة ١٩٣٨ .

دافيد لاندز : بنوك وباشوات . ترجمة د. عبد العظيم أنيس . دار المعارف . القاهرة ١٩٦٦ .

رفعت السعيد : تاريخ الحركة الاشتراكية فى مصر ١٩٠٠ – ١٩٢٥ . الطبعة الثانية . القاهرة ١٩٧٥ .

ـــــــــــ : الأساس الاجتماعى للثورة العرابية . القاهرة ١٩٦٦ .

رؤوف عباس (دكتور) : الحركة العمالية فى مصر ١٨٩٩ – ١٩٥٢ . دار الكاتب العربى . القاهرة ١٩٦٧ .

ـــــــــــ : النظام الاجتماعى فى مصر فى ظل الملكيات الزراعية الكبيرة ١٨٣٧ – ١٩١٤ . دار الفكر الحديث . القاهرة ١٩٧٣ .

سامى عزيز (دكتور) : الصحافة المصرية وموقفها من الإحتلال الإنجليزى دار الكاتب العربى . القاهرة ١٩٦٨ .

سعيد إسماعيل على (دكتور) : المجتمع المصرى فى عهد الإحتلال البريطانى . الأنجلو المصرية . القاهرة ١٩٧٢ .

سليمان محمد النخيلى (دكتور): الحركة العمالية فى مصر وموقف الصحافة والسلطات المصرية منها ١٨٨٢ – ١٩٥٢ . القاهرة ١٩٦٧ .

ـــــــــــ : تاريخ الحركة العمالية فى مصر . دار النهضة العربية . القاهرة ١٩٦٣ .

سهام نصار : اليهود المصريون . صحفهم ومجلاتهم ١٨٧٧– ١٩٥٠ . القاهرة ١٩٨١ .

شهدى عطية الشافعى : تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢ – ١٩٥٦ . الطبعة الأولى . القاهرة ١٩٥٧ .

صالح رمضان (دكتور): الحياة الاجتماعية فى مصر فى عصر إسماعيل ١٨٦٣ – ١٨٧٩ . الاسكندرية ١٩٧٧ .

صبحى وحيده : فى أصول المسألة المصرية . الأنجلو المصرية . القاهرة ١٩٥٠ .

طه حسين (دكتور): مستقبل الثقافة فى مصر . القاهرة ١٩٣٨ .

عاصم الدسوقى (دكتور): ثورة ١٩١٩ فى الأقاليم . دار الكتاب الجامعى . القاهرة ١٩٨١ .

———— : نحو فهم تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى. دار الكتاب الجامعى . القاهرة ١٩٨١ .

———— : كبار ملاك الأراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى ١٩١٤ – ١٩٥٢ . القاهرة ١٩٧٣ .

عبد الخالق محمد لاشين (دكتور): سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية حتى ١٩١٤ . دار المعارف . القاهرة ١٩٧٠ .

عبد الكريم درويش (دكتور): البيروقراطية والاشتراكية . الأنجلو المصرية . القاهرة ١٩٦٥ .

عبد العظيم رمضان (دكتور): تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩١٨ - ١٩٣٦ . دار الكاتب العربى . القاهرة ١٩٦٨ .

———— : صراع الطبقات فى مصر ١٨٣٧ – ١٩٥٢ . بيروت ١٩٧٧ .

عبد المنعم الدسوقى : عبد الله النديم ودوره فى الحركة السياسية والاجتماعية دار الكتاب الجامعى . القاهرة ١٩٨٠ .

عبد المنعم الغزالى : مسيرة العمال الزراعيين فى تاريخ مصر من ١٨٨٢ – ١٩٦٦ . الطليعة . سبتمبر ١٩٦٦ .

عدد من العلماء السوفيت: التركيب الطبقى للبلدان النامية . ترجمة د. داود حيدو مصطفى الدباس . دمشق ١٩٧٤ .

عطية الصيرفى : عمال التراحيل . دار الثقافة الجدية . القاهرة ١٩٧٥ .

على الجريتلى (دكتور): تاريخ الصناعة فى مصر . دار المعارف . القاهرة ١٩٥٢ .

علي بركات (دكتور): رؤية على مبارك لتاريخ مصر الاجتماعى . القاهرة ١٩٨٢ .

————— : تطور الملكية الزراعية فى مصر وأثره على الحركة السياسية ١٨١٣ – ١٩١٤ . دار الثقافة الجديدة . القاهرة ١٩٧٧ .

علي لطفى (دكتور): التطور الاقتصادى . القاهرة ١٩٥٢ .

فتحى عبد الفتاح : القرية المصرية . دراسة فى الملكية وعلاقات الانتاج . دار الثقافة الجديدة. القاهرة ١٩٧٣ .

فوزى جرجس : دراسات فى تاريخ مصر السياسى منذ العصر المملوكى . القاهرة ١٩٥٨ .

كلوت بك : لمحة عامة إلى مصر . الجزئين الأول والثانى (بدون تاريخ) .

لطيفة محمد سالم (دكتور): القوى الاجتماعية فى الثورة العرابية . الهيئة المصرية العامة للكتاب . القاهرة ١٩٨١ .

مصطفى النحاس جبر : سياسة الإحتلال تجاه الحركة الوطنية ١٩٠٦ – ١٩١٤ القاهرة ١٩٧٥ .

محمد أبو الأسعاد : سياسة التعليم فى مصر تحت الإحتلال البريطانى ١٨٨٢ – ١٩٢٢ . دار النهضة العربية . القاهرة ١٩٨٣ .

محمد المويلحى : حديث عيسى بن هشام أو فترة من الزمن . الدار القومية للطباعة والنشر. القاهرة ١٩٦٤ .

محمد أنيس ، التطور السياسى للمجتمع المصرى الحديث .
السيد رجب حراز (دكتوران): دار النهضة العربية (بدون تاريخ) .

مجموعة من المؤلفين : مصر للمصريين . مائة عام على الثورة العرابية . الأهرام . القاهرة ١٩٨١ .

محمد حسين (دكتور): الاتجاهات الوطنية فى الأدب المعاصر الجزء الأول . القاهرة ١٩٥٤ .

محمد رشيد رضا : تاريخ الأستاذ الإمام . الجزء الثانى . الطبعة الثانية . القاهرة ١٣٤٤ هـ .

محمد فهمى عبد اللطيف : السيد البدوى ودولة الدارويش فى مصر . القاهرة ١٨٧٩ .

محمد كامل مرسى : الملكية العقارية فى مصر وتطورها التاريخى من عهد الفراعنة حتى الآن. القاهرة ١٩٣٦ .

محمود عودة (دكتور): القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع . القاهرة ١٩٧٢ .

———— : الفلاحون والدولة . دار الثقافة العربية . القاهرة ١٨٧٩ .

محمود متولى (دكتور): الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها . القاهرة ١٩٧٤ .

مليكة عريان : مركز مصر الاقتصادى . القاهرة ١٩٢٣ .

مورو بيرجر : البيروقراطية والمجتمع فى مصر الحديثة . ترجمة د. محمد توفيق رمزى . القاهرة ١٩٥٩ .

نبيل عبد الحميد (دكتور): النشاط الاقتصادى للأجانب وأثره فى المجتمع المصرى ١٩٢٢ - ١٩٥٢ . الهيئة المصرية العامة للكتاب . القاهرة ١٩٨٢ .

هيلين آن ريفلين : الاقتصاد والإدارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر ترجمة د. أحمد عبد الرحيم مصطفى ، مصطفى الحسينى دار المعارف . القاهرة ١٩٦٧ .

وليم سليمان (دكتور): الفلاح المصرى وملكية الأرض . الطليعة ، يناير ١٩٦٥ .

يوسف نحاس : الفلاح . حالته الاقتصادية والاجتماعية . القاهرة ١٩٢٦ .

يونان لبيب رزق (دكتور): الحياة الحزبية فى مصر فى عهد الإحتلال البريطانى ١٨٨٢ - ١٩١٤ . الأنجلو المصرية. القاهرة ١٩٧٠ .

رابعاً : الرسائل الجامعية

سامية حسن سيد : الأزهر ودوره فى السياسة المصرية ١٩١٩ - ١٩٤٢ . ماجستير غير منشورة - بنات عين شمس ١٩٧٨ .

طلعت إسماعيل رمضان : الإدارة فى مصر ١٨٨٢ - ١٩٢٢ . دكتوراه غير منشورة آداب عين شمس .

فاطمة علم الدين عبد الواحد: الريف المصرى فى عهد الاحتلال ١٨٨٢ - ١٩١٤ .

ماجستير غير منشورة - بنات عين شمس ١٩٧٦ .

فريال عبد الفتاح : الوظيفة الاجتماعية للطرق الصوفية فى الريف . ماجستير غير منشورة - آداب الزقازيق ١٩٨٢ .

محمد عبد الوهاب سيد : حزب الإصلاح على المبادىء الدستورية ١٩٠٧ - ١٩١٤ . ماجستير غير منشورة - آداب عين شمس ١٩٨٠ .

محمود إبراهيم الشواربى : دور الفلاحين فى المجتمع المصرى فيما بين ١٩١٩ - ١٩٥٢ دكتوراه غير منشورة - آداب الاسكندرية ١٩٨٢ .

نبيل عبد الحميد سيد أحمد : الأجانب وأثرهم فى المجتمع المصرى ١٨٨٢ - ١٩٢٢ ماجستير غير منشورة - آداب عين شمس .

خامسا : المراجع الأجنبية

Ammar, Hamed : Growing up in Egyptian village, London, 1954.

Baer, Gabriel : Egyptian Guilds in Modern Times, Jerusalem, 1964.

Berger : Islam in Egypt to day.

Chirol, Sir Valentine : The Egyptian Problem, Loudon, 1920.

Christopher, John : The Islamic Tradition, U.S.A, 1972.

Colvin, Sir Aukland: The Making of Modern Egypt, London,1906.

Cromer, Earl of : Modern Egypt, Vol. 2,London, 1908.

Crouchley : The investment of Forign Capital in Egyptian companies and Public debt+ Cairo, 1930.

Harris, Murray : Egypt Under the Egyptian, London.

Holt (Edited by): Political and social change in Modern Egypt, London, 1968.

Issawi, Charles : Egypt, an economic and social analysis, London, 1947.

Kedourie, Elie (Edited by): The Middle Eastern Economy, London, 1977.

Lutfi Al-Sayyid, Afaf; Egypt and Cromer, London, 1968.

Mansfield, Peter : The British in Egypt, London, 1971.

Marlow, John; Cromer in Egypt, London, 1970.

Reid, Donald: The rise of professions and professional organization in Modern Egypt, compartive studies in society and history, Jan 1974, No.1.

Reid, Donald : Educational and carrer choices of Egyptian studients, 1882ª1922, Middle East stud. 8, 1977, U.S.A.

Reid, Donald: Syrian Christians, the- rages-to-riches story, and free enterprise, Middle East stud,1970, Great Britain.

Richards, Alan : Techincal and social change in Egyptian agriculture, 1890-1914, economic development and cultural change, vol. 2, No. 4. Ouly, 1978

Russell Pasha, Sir Thomas: Egyptian service 1902.1940, London, 1949.

Safran, Nadv: Egypt in serarch of political community, Cambridge, 1961.

Tignor, R.: Modernization and British colonial rule in Egypt, 1882-1914, New Oersy, 1966.

Wahba, Mourad (Editor): Yoth, Intellectuals and social change, Cairo, 1983.

Weigall : Ahistory of events in Egypt from 1798 to 1914, London, 1915.

فهرس الموضوعات

الموضـــــــــــــوع الصفحة

القوى الاجتماعية فى مصر

وتطـــورهـا
(١٨٨٢ - ١٩١٩)

هذا الكتاب

تتناول هذه الدراسة القوى الاجتماعية فى مصر وتطورها من عام ١٨٨٢ إلى عام ١٩١٩ أى من الاحتلال البريطانى لمص إلى قيام ثورة ١٩١٩ والتى شاركت فيها كافة قطاعات المجتمع المصرى . وتعتبر هذه الفترة التاريخية من الفترات التاريخية الهامة التى مرت بها مصر ، فعلى أثر الاحتلال البريطانى لمصر بدأ اكتشاف التشكيل الاجتماعى لمصر يتضح وذلك من خلال تلك السياسات التى اتبعها البريطانيون فى سبيل سيطرتهم على مقدرات الأمور فى مصر ، والتى ساهمت بقدر كبير فى إيجاد نوع من الحراك الاجتماعى بين الطبقات الاجتماعية . ففى القمة وجدت الطبقة الحاكمة القائمة على ارستقراطية الأرض التركية - المصرية ، وفى القاعدة بقيت فئات الفلاحين وأرباب الحرف ، على حين برزت طبقة وسطى جديدة من أهل المهن والموظفين ، وتوزع صغار رجال الدين وكبارهم بين الطبقتين . أما البرجوازية الصناعية والتجارية فأن احتكارات محمد على الصناعية والتجارية قد عرقلت نموها ؛ وذلك بسبب تجميد الأوضاع باستثناء التجار ورجال الأعمال الأوربيين .

وقد أضاع التداخل الشديد بين الطبقات الاجتماعية فى مصر نظريات الصراع الطبقى ، كما أن العمل ضد الانجليز قد ساعد - فى نفس الوقت - على ضياع مفهوم الصراع . إذ أن الصراع الطبقى ينشأ من عاملين أولهما الضغط أو الظلم الذى يقع من طبقة على الأخرى ، وثانيهما شعور الطبقة التى تعتبر نفسها مظلومة وإحساسها بكيانها وبقوتها وبأهميتها فى المجتمع ؛ وتبلور مطالبها تجاه الطبقة العليا وسعيها للحصول على حقوقها .

الناشر



مكتبة الأنجلو المصرية
THE ANGLO-EGYPTIAN BOOKSHOP
The World of Words & Thoughts